السياسة الفلسطينية

ة الرابعة - العدد الثالث عشر - شتاء ١٩٩٧

ل النسوي في المجالس المحلية الفلسطينية — د. نادر سعيد
ة في نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة النجاح — د. عمر عبد الرازق
ي العام الفلسطيني ازاء اداء السلطة والمعارضة — د. فيصل عورتاني

ون الفلسطينيون

عية في اسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين — د. نورما مصرية
سطيني وحقوقه المدنية — ناجح جرار

ة النظام الاردني على التاقلم — د. زياد ابو عمرو
ر والأزرق، حرب العائد والمقيم — زكريا محمد
بلي للمستوطنات — عبد الرحمن ابو عرفة

ف في فلسطين — عدنان عودة
رائيلية تجاه مستقبل القدس — د. عزيز حيدر
جات مقارنة باوضاع الخريجين — كرم صندوقة

لقاءات مع:

محمد مصلح، ناثان براون، محمد ابو شريعة وابراهيم شعبان

مراجعات، قضايا اسرائيلية، وثائق

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي . يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني .

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية . ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة . ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين .

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال .

يصدر المركز دورية **السياسة الفلسطينية** وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة. تسعى المجلة لان تكون منبراً حراً للحوار والنقاش حول شؤون السياسة الفلسطينية. وتعمل على المساهمة في عملية البناء الوطني الفلسطيني من خلال وقوفها بكل قوة مع التعددية الفكرية والسياسية وعدم تبنيها اي مواقف سياسية مسبقة من قضايا الساعة الفلسطينية، وتهتم المجلة بشكل خاص بتحديد ووصف وتحليل التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتحديد البدائل والخيارات المتاحة امام صانع القرار الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

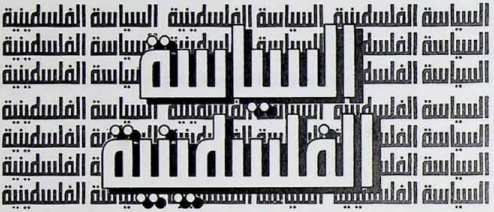

دورية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية

السنة الرابعة • العدد الثالث عشر • شتاء ١٩٩٧

هيئة التحرير

خليل الشقاقي — جميل هلال
عدنان عودة — محمد فياض صلاحات
سمير عوض — دينا جبر
عائشة مصطفى احمد

هيئة المجلة الاستشارية

أحمد حرب — غسان الخطيب
إبراهيم الدقاق — خولة شاهين
رجا شحادة — مهدي عبدالهادي
هشام عورتاني — سري نسيبة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب ١٣٢ نابلس، فلسطين - ت : ٣٨٠٣٨٣ (٠٩) فاكس : ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

إن الاسهامات الواردة هنا تعبر عن اراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة
عن رأي "السياسة الفلسطينية" أو آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

جميع الحقوق محفوظة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

افتتاحية ٥

مقالات

مستقبل البعد النسوي في عمل المجالس المحلية الفلسطينية — د. نادر سعيد ٦
قراءة تحليلية في نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة النجاح — د. عمر عبد الرازق ٣٤
محددات الرأي العام الفلسطيني ازاء اداء السلطة والمعارضة — د. فيصل عورتاني ٥٣

ملف: اللاجئون الفلسطينيون

في سسيولوجيا اسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة — د. نورما مصرية ٦٥
اللاجىء الفلسطيني وحقوقه المدنية — ناجح جرار ٩٤

مقالات رأي:

مقومات وأسباب قدرة النظام الأردني على التأقلم مع التحولات الجارية في المنطقة — د. زياد أبو عمرو ١٠٢
حرب الأخضر والأزرق، حرب العائد والمقيم — زكريا محمد ١١١
استقراء للوضع المستقبلي للمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة — عبد الرحمن ابو عرفة ١١٧

تقارير:

تطورات الموقف في فلسطين — عدنان عودة ١٢٤
السياسة الاسرائيلية تجاه مستقبل القدس — د. عزيز حيدر ١٣٠
تقرير حول أوضاع الخريجات من كلية الادارة مقارنة بالخريجين — كرم صندوقة ١٤٥

لقاءات:

الدساتير ومبادىء حقوق الانسان في العالم العربي — د. ناثان براون ١٥١
مشروع قانون الخدمة المدنية — إبراهيم شعبان، ومحمد أبو شريعة ١٥٩
المسار السوري-الاسرائيلي: الانجازات، التعقيدات والفرص المحتملة — د. محمد مصلح ١٦٩

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

قضايا إسرائيلية — محمد صلاحات ١٨٢

مراجعات:

الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية — محمد صلاحات ١٩٠

البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣ — عائشة أحمد ١٩٦

مؤتمرات وندوات:

ندوة حول إعلان الاستقلال والاعتراف بالدولة الفلسطينية: وجهة نظر قانونية — عائشة أحمد ٢٠٤

قانون الجنسية الفلسطينية المقترح، وتأثيره على اللاجئين والشتات الفلسطيني — طاهر المصري ٢١٢

تقارير موجزة — عزيز كايد ٢١٨

وثائق:

قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية ٢٣٩

Digitized by Birzeit University Library

افتتاحية

يسعدنا تقديم العدد الثالث عشر من مجلة السياسة الفلسطينية والدخول في السنة الرابعة راجين أن نكون قد وفقنا في اكتساب مساحة مؤثرة في حيز العمل البحثي الفلسطيني خلال السنوات الثلاثة الماضية.

يشمل هذا العدد ثلاثة مقالات، يتناول أحدها مستقبل العمل النسوي في المجالس المحلية الفلسطينية، ويدور الثاني حول نتائج الانتخابات الأخيرة لمجلس طلبة جامعة النجاح الوطنية. وأما الثالث فيتناول تحليل محددات الرأي العام الفلسطيني إزاء أداء السلطة والمعارضة.

ويحتوي هذا العدد على ملف حول اللاجئين يتضمن مقالتين: الأولى، دراسة اجتماعية في أسباب فشل توطين اللاجئين في قطاع غزة، والثانية، اللاجىء الفلسطيني وحقوقه المدنية.

كما اشتمل العدد على ثلاثة مقالات للرأي: الاولى حول مقومات قدرة النظام الاردني على التأقلم، والثانية، حرب الاخضر والازرق، حرب العائد والمقيم، وأما الثالثة فتتناول الوضع المستقبلي للمستوطنات. وقد احتوى ايضاً على ثلاثة تقارير تناولت تطورات الموقف في فلسطين، السياسة الاسرائيلية تجاه مستقبل القدس، وأوضاع الخريجات مقارنة بأوضاع الخريجين. وضم العدد كذلك عدداً من اللقاءات حول المسار السوري-الاسرائيلي في المفاوضات، ولقاء حول مشروع قانون الخدمة المدنية، وآخر حول الدساتير ومبادىء حقوق الانسان في العالم العربي.

وترحب هيئة التحرير بالدراسات والابحاث والمراجعات والتقارير ذات الصلة بالأوضاع الفلسطينية وفق سياسة النشر المعتمدة من قبل هيئة تحرير المجلة.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

دراسة تحليلية لتاريخ ومستقبل البعد النسوي في عمل مجالس الحكم المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة

د. نادر عزت سعيد*

مقدمة

أدت التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشكلت في العقود الثلاثة الأخيرة، إلى تغيرات مهمة في وضع المرأة الفلسطينية. فمن الناحية الاجتماعية، نلاحظ أن المجتمع الفسطيني قد تحول من مجتمع يغلب عليه النمط "القروي" إلى مجتمع تتغلغل فيه صفات "المدينة"، من حيث انهيار أنماط العائلة الممتدة ذات الطابع الأبوي وتآكل شبكات الحماية الجماعية التقليدية. إن مثل هذا التحول يشجع على ترعرع نمط الأسرة النووية التي تسعى بدورها إلى الاعتماد على النفس سواء من حيث الكفاية المادية أو من حيث عملية اتخاذ القرار. إن هذا النمط يتطلب مشاركة فعلية من كافة أفراد الأسرة، وتأخذ فيه المرأة دورا مهما في إدارة الأمور المتعلقة بأمور أسرتها المباشرة وفي تنظيم علاقة الأسرة مع المجتمع. إن مشاركة المرأة الفلسطينية في بنية المجتمع الاقتصادية عبر التاريخ، من خلال عملها غير مدفوع الأجر في الزراعة وفي العمل المنزلي وتربية الأطفال، لم تؤد إلى أن تتبوأ مكانة موازية من حيث قدرتها على اتخاذ القرار سواء كان ذلك في المجال الخاص أو العام. وبرغم أن النظام السائد ما زال يبخس من قيمة مشاركة المرأة في عملية التنمية، إلا أن الحاجة لمشاركة المرأة في تأمين مستوى معيشي ملائم للأسرة من خلال نظام العمل مدفوع الأجر أدى إلى تزايد الاعتراف بقيمة عمل المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تثمين عمل المرأة (خارج نطاق الأسرة) ولد قيمة إضافية لدورها في المجتمع بشكل عام [1]. وساهم الدور

* د. نادر عزت سعيد: دكتوراه في علم الاجتماع (جامعة متشغان الغربية)، يعمل حاليا كمدير للبحث ونائب للمدير العام في مشروع التنمية البشرية. عمل كمؤسس ومدير لوحدة البحوث المسحية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية لمدة ثلاث سنوات.

Digitized by Birzeit University Library

المتميز الذي لعبته النساء الفلسطينيات في مقاومة الاحتلال أهمية في احداث تغيير في النظرة إلى الأدوار التقليدية التي قامت بها المرأة وذلك من خلال مشاركتها في نشاطات الاتحادات الشعبية والأحزاب السياسية. وبرغم الدور المحدود الذي لعبته هذه الاتحادات والأحزاب في تطوير وضع المرأة الفلسطينية، إلا أنها زودت النساء بإمكانيات للمشاركة في الحياة السياسية، مما أكسبهن مهارات استثمرتها، بشكل أو بآخر، الحركة النسوية من أجل تطوير وضع المرأة في المجتمع.

إن التغيرات التي طرأت على وضع المرأة الفلسطينية لم تكن معزولة عن التغيرات في باقي أنحاء العالم، حيث أصبح الاعتراف بأهمية دور المرأة في الحياة التنموية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي جزءاً من الأدبيات العالمية وخصوصا تلك الصادرة عن الأمم المتحدة. فنجد على سبيل المثال أن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يصر على أهمية تضمين "النوع الاجتماعي" في عملية التنمية [٢]. ويذهب معدو التقرير ليحذروا دول العالم من أن عملية التنمية، "إذا لم يتم تجنيسها، معرضة للخطر" [٣]. وكانت منظمات الأمم المتحدة المختلفة والمنظمات النسوية قد دعت إلى تفعيل مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار على المستويات القطرية والمحلية، حيث تمت التوصية بتخصيص كوتا (حصة) للنساء لا تقل عن ٣٠٪ من المناصب التشريعية والتنفيذية [٤]. ومن نفس المنطلق، تداعت الحركة النسوية الفلسطينية للمطالبة بتعزيز مشاركة المرأة في السلطة ومواقع صنع القرار والبحث عن آليات للتنسيق والمتابعة بين مؤسسات السلطة وباقي مؤسسات المجتمع [٥]. ومن أهم المؤسسات التي تؤثر في حياة النساء، وتطمح الحركة النسوية للمشاركة الفعالة فيها مؤسسات الحكم المحلي (البلديات والمجالس القروية)، حيث أن مثل هذه المشاركة ستكون مكملة لانجازات الحركة النسوية على صعيد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني (١٩٩٦) حيث استطاعت خمس نساء الفوز فيها.

يعتمد المؤلف في مناقشته للمواضيع المطروحة في هذه المقالة على مجموعة البيانات الناتجة عن مجموعة من الأبحاث الميدانية قام بتمويلها "طاقم شؤون المرأة - رام الله" خلال عام ١٩٩٦، هذه الأبحاث التي نتج عنها كتاب "المرأة الفلسطينية ومجالس الحكم المحلي: التنمية والانتخابات". إن المنهجية المستخدمة لجمع البيانات اختلفت من جزء إلى آخر في الدراسة، حيث صممت المنهجية لتتناسب مع أهداف القسم المشار اليه. ولذلك، فإنه سيتم استعراض المنهجية المستخدمة في كل جزء على حدة.

ستتم من خلال هذه المقالة مناقشة مشاركة المرأة الفلسطينية في مجالس الحكم المحلي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، من النواحي التالية:

١- البعد النسوي في البرامج "التنموية" للمجالس المحلية وسيتم ذلك من خلال النظر في المشاريع التي قامت بتنفيذها هذه المجالس منذ عام ١٩٧٦ وحتى نهاية عام ١٩٩٥ .

٢- تقييم النساء لأداء المجالس المحلية وتعريفهن للأولويات التنموية .

Digitized by Birzeit University Library

٣- نوعية وكمية المصادر المتوفرة للنساء من أجل تقدير امكانية مشاركة النساء في الانتخابات للمجالس المحلية .

٤- موقف الفلسطينيين من مشاركة النساء في المجالس المحلية.

قبل البدء في مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بهذه الجوانب، سيتم التعرض، وبشكل مختصر، لتاريخ انتخابات المجالس المحلية وخصوصا بأبعادها القانونية والمحددات التي لعبت دورا في أدائها التنموي.

انتخابات المجالس المحلية: لمحة تاريخية

أجريت الانتخابات البلدية الأولى في فلسطين عام ١٩٢٧ وذلك بعد أن قام المندوب السامي البريطاني بإصدار مرسوم انتخابات بلدية كفاتحة لإصدار قانون للبلديات، الذي صدر بالفعل عام ١٩٣٤، وتلته انتخابات بلدية لعشرين مجلس بلدي. أما أول انتخابات عامة في فلسطين في ظل الحكم الأردني فقد جرت في صيف عام ١٩٥١ وذلك ضمن أحكام قانون أردني معدل للقانون الانتدابي. وفي عام ١٩٥٤ تم الغاء جميع القوانين العثمانية والبريطانية واستبدالها بأخرى أردنية. وأجريت أول انتخابات ضمن أحكام قانون البلديات المعدل عام ١٩٥٥، وأعقبتها انتخابات ثانية في عام ١٩٥٩ . هذا في الضفة الغربية، اما في قطاع غزة فلم تجر أية انتخابات بلدية طوال فترة الإدارة المصرية، حيث تم الاستعاضة عنها بتعيين اللجان البلدية [٦] . وبقيت الأوضاع على حالها حتى عام ١٩٦٧، حيث قامت إسرائيل بالسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وقامت بإصدار مجموعة من الأوامر العسكرية التي استهدفت إدخال تعديلات في البنية القانونية للحكم المحلي خولت من خلالها ضابط الداخلية في جهاز الحكم العسكري القيام بالرقابة المشددة على عمل البلديات، وتقليص دورها التنموي والتنظيمي. وقد عانت البلديات الفلسطينية، في هذه الفترة، من معوقات إدارية حالت دون قيامها بمهماتها بشكل فاعل. وأهم هذه المعوقات طغيان الإدارة المركزية في عملية اتخاذ القرار. فالتركيبة القانونية التي تحكمت في عمل البلديات أسهمت في تعزيز موقع الرئيس، وتهميش دور المدراء ورؤساء الأقسام وباقي أعضاء المجلس البلدي المنتخب. وأدت أوضاع الاحتلال الإسرائيلي إلى تفاقم التقييدات المالية إلى درجة كبيرة مما أدى إلى اقتصار دور البلديات الوظيفي على تقديم الخدمات الأساسية الحيوية للسكان. ولم يتوسع ليشمل الاهتمام بالسكان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية [٧] .

انبثق تعامل الاحتلال مع البلديات من أهدافه السياسية غير المعلنة والتي كانت ترمي إلى إجراء انتخابات واستخدامها لتحقيق مآرب سياسية بهدف إيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. في ظل وجود هذه المعوقات لم تستطع البلديات القيام بدورها التنموي الشامل والمطلوب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها نجحت في المبادرة لبناء العديد من

Digitized by Birzeit University Library

المشاريع الخدماتية ذات الطبيعة العامة.

وفي خضم التغييرات التي أجرتها إسرائيل على القوانين السارية في المنطقة، قامت بإصدار الأمر العسكري رقم ٦٢٧ (لعام ١٩٧٥) والقاضي بتعديل البند (١٢) من قانون البلديات الأردني ومنح المرأة حق المشاركة بالانتخابات من خلال التصويت والترشيح. لقد استهدف هذا التعديل، برأي عدد من المحللين، إسقاط الكتل "الراديكالية" الموالية لمنظمة التحرير وترجيح كفة "التقليديين" أثناء الانتخابات التي جرت عام ١٩٧٦، وذلك ضمن افتراض أن النساء أكثر تقليدية من الرجال [٨]. وكما هو معروف فإن هذه الانتخابات أدت إلى فوز ساحق للكتل الموالية للمنظمة. وبغض النظر عن الدلالات السياسية العامة لمشاركة النساء في هذه الانتخابات، فإن دلالاتها الاجتماعية تركت أثارا لا يمكن التغاضي عنها حيث أن مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات البلدية كانت مقدمة لمشاركتها في كافة نواحي الحياة وخصوصا السياسية منها [٩] . هذا، وقد قامت إسرائيل بإقالة عدد كبير من المجالس المحلية المنتخبة عام ١٩٨٢ واستبدالها بلجان معينة من قبلها، مما أدى إلى شلل في عمل هذه المجالس.

وفي الفترة الأخيرة، ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية فقد حدثت مجموعة من التغييرات في مجال مشاركة المرأة، حيث أن "مشروع قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية" لعام ١٩٩٦، يؤكد على حق المرأة في التصويت والانتخاب. وبرغم تجاهل وزارة الحكم المحلي الفلسطينية لتعيين نساء في المجالس المحلية التي تم تشكيلها حتى يتم إجراء الانتخابات، فإن بعض الاستثناءات قد حصلت حيث تم تعيين إمرأة واحدة في ست لجان محلية. لقد تم انتقاد مبدأ التعيينات من قبل الحركة النسوية، وفي حالة قبوله كخطوة مؤقتة، تم انتقاد الاهتمام القليل بتعيين نساء في اللجان المحلية [١٠] . وفي المقابل، يمكن النظر إلى تعيين نساء في المجالس المحلية ولأول مرة في تاريخ البلاد على أنه اعتراف من قبل صناع القرار بأنه لا يمكن تجاهل النساء في مجتمع دائم التغير. ومن الواضح أن مثل هذا الاعتراف قد جاء ليبقى وليتعزز، حيث أن مطالبة الحركة النسوية في المشاركة أدت إلى إصدار قرار من أعلى الهيئات التنفيذية في السلطة الفلسطينية لضم إمرأة لعضوية "لجنة الانتخابات للمجالس المحلية" التابعة لوزارة الحكم المحلي.

الجزء الأول: مشاركة النساء في عمل المجالس المحلية

سيتم في هذا الجزء من المقالة توضيح البعد النسوي في عمل المجالس المحلية الذي تم قياسه من خلال المؤشرات التالية:

١) تضمين تنمية المرأة في أهداف المشاريع.

٢) إشراك النساء في عملية اتخاذ القرار.

٣) استفادة النساء من المشاريع (التوظيف والدخل).

Digitized by Birzeit University Library

٤) دور المجالس في المبادرة بتنظيم نشاطات أو مشاريع نسوية.

٥) توظيف النساء في المجالس المحلية.

المنهجية المستخدمة

التحليلات المقدمة في هذا الجزء من الدراسة تعتمد على بيانات تم جمعها في نيسان (ابريل) ١٩٩٦ من خلال إجراء مقابلات مع المسؤولين في المجالس المحلية عن طريق الاستمارة. وقد تم اختيار عينة ممثلة لكل المناطق الجغرافية في كل من الضفة وقطاع غزة، حيث اشتملت العينة على (١٤) مجلساً بلدياً و (٩) مجالس قروية و (٤) مخيمات وجمعيات محلية. ولأغراض الدراسة، تم جمع معلومات وافية عن مائتي مشروع نفذتها هذه المجالس. وقد كانت هذه البيانات تتعلق بطبيعة هذه المشاريع وأهدافها والمجموعات المستهدفة من تنفيذها وديمومتها ونتائجها بالنسبة للمجتمع. وبعد جمع البيانات، تمت مراجعتها من أجل التأكد من الدقة والمصداقية، ومن ثم تبويبها وتحليلها من خلال استخدام نظام حاسوب متطور. وجدير بالذكر هنا، أن المواقع التي تم اختيارها تمثل عينة عشوائية، وأن المعلومات التي توفرها، مع أهميتها، لا تدلل على الصورة الكاملة للواقع، حيث أن هناك تحيزاً في العينة باتجاه البلديات الكبيرة في المدن والتي تمتعت النساء فيها بفرص توظيف وتمثيل أفضل. وكذلك، فإن بعض المسؤولين قد بالغوا في دور مجالسهم المحلية في الحياة التنموية من أجل إظهار درجة عالية من الإنجازات، وفي اهتمام مجالسهم بمشاركة النساء لإظهار درجة من "العصرية" آملين أن يساعد ذلك في إغناء الفرص التمويلية للمجالس التي يعملون فيها.

تحليل النتائج

١ . تضمين تنمية المرأة في أهداف المشاريع

تم وصف معظم المشاريع (٨٤٪) التي قامت بتنفيذها المجالس المحلية، على أنها عامة تستهدف الجمهور بشكل عام نظرا لطبيعتها الخدماتية. وفي المقابل تم وصف ٧٪ من المشاريع على أنها تستهدف الرجال وكان المقصود هنا مدارس الذكور. وكذلك تم وصف ٧٪ من المشاريع على أنها تستهدف النساء والمقصود هنا مدارس الإناث. وينبغي الحذر في النظر لهذه النسب وخصوصا المتعلقة بالمشاريع الصناعية والتجارية حيث أن هذه المشاريع ليست عامة، بل هي موجهة للرجال بشكل أساسي.

وقد ظهر من النتائج أن الغالبية من المشاريع (٧٧٪) لم تتضمن تنمية المرأة في البلدة كهدف مباشر لها. أما المشاريع التي تضمنت "تنمية المرأة" كهدف مباشر لها فكانت نسبتها ٢٣٪ من المجموع. وقد كان من الملاحظ أن مشاركة المجالس المحلية في هذه المشاريع كانت فرعية، حيث أن المبادرة بها كانت تتم عن طريق مؤسسات أخرى: محلية أو أجنبية. وقد اقتصر دور المجالس في بعض الحالات على تسهيل مهمة إقامة المشاريع، وتزويدها أحيانا بقطعة الأرض أو غير ذلك من

Digitized by Birzeit University Library

الخدمات. ونلاحظ أيضا أن غالبية المشاريع تصب في إطار ينظر للمرأة من منطلق تقليدي يربطها بشكل مباشر بالأسرة والعمل الاجتماعي النسوي، وليس من منطلق شمولي يعطي المرأة الحق في الاختيار.

٢ . دور النساء في اتخاذ القرار

أظهرت نتائج الدراسة أنه لم يكن للنساء دور يذكر في صنع القرارات المتعلقة بالمشاريع التي قامت بها المجالس البلدية والقروية، حيث أن ٩١٪ من المشاريع لم تتضمن رأي نساء في البلدة. أما تلك المشاريع التي تم إشراك النساء، بشكل أو بآخر، في اتخاذ القرار فيها، فقد كانت محدودة جدا (٩٪ من الحالات). وقد شاركت النساء في اتخاذ القرار في مشاريع نسوية في الأساس، مثل إنشاء مركز نشاط نسوي. وتمت أحيانا أخرى، استشارة عدد محدود من النساء حول قضايا فنية لمشاريع مثل إنشاء المكتبات العامة ومراكز الأمومة والطفولة.

٣ . استفادة النساء من المشاريع

استفادت النساء من المشاريع الخدماتية، بشكل مباشر أحيانا (في ٣٦٪ من الحالات) وغير مباشر أحيانا أخرى (في ٤٦٪ من الحالات)، ولم تستفد في ١٨٪ من الحالات. وكما يوضح الجدول رقم (١)، فإن تصريحات المسؤولين في المجالس المحلية تدل على مبالغة وخلط في تصويرهم لاستفادة النساء من المشاريع.

جدول (١)

أمثلة على الاستفادة النسوية من المشاريع كما يراها المسؤولون في المجالس المحلية

استفادة مباشرة	استفادة غير مباشرة
١- من خلال العمل في الروضة/المدرسة	١- تسهيل سبل المواصلات
٢- وصول المياه إلى بيوتهن مباشرة	٢- تحسين خدمات المياه والكهرباء
٣- زادت نسبة تعليم البنات	٣- إيجاد وسائل مريحة للعمل في البيت
٤- وجود عيادة صحية متكاملة	٤- محلات للتسوق
٥- عمل ندوات ولقاءات نسوية	٥- توفير بعض المصاريف بالنسبة للأسرة
٦- استفادة بالاشتراك في المكتبة	٦- حل مشكلة الصرف الصحي
٧- تطوير المدينة يؤثر على الأسرة	٧- رفع مستوى الوعي البيئي

Digitized by Birzeit University Library

إن الاستفادة المباشرة الفعلية هي تلك المتعلقة بالمشاريع التي كان الهدف الأساسي منها هو تنمية المرأة، وهي قليلة كما ذكر سابقا. ويبدو أن هذا النوع من الاستفادة يتمحور حول إيجاد فرص عمل، وخصوصا في المدارس، وتوفير فرص التعليم للفتيات، وفي بعض الأحيان في مجال الصحة، وأحيانا قليلة في تشجيع مشاريع نسوية صغيرة الحجم بالتعاون مع مؤسسات أجنبية، وخصوصا في قطاع غزة. أما نوع الاستفادة غير المباشرة فهو كثير، ويتعلق في الغالب بالفائدة التي تجنيها الأسرة بشكل عام (المياه والكهرباء) وبمساعدة المرأة على القيام بدورها كربة بيت. وبغض النظر عن مباشرة أو عدم مباشرة الاستفادة، فإنه من الواضح أن الحياة اليومية والتفصيلية للنساء (وأسرهن) تتأثر بشكل كبير بالخدمات التي تقدمها المجالس المحلية.

أما من حيث فرص العمل، فقد وفرت ٢٥٪ من المشاريع التي قامت بها المجالس المحلية فرص عمل محدودة ودخل للنساء. ومن الملاحظ أن فرص العمل (وتوفير الدخل) للنساء كانت قليلة نسبيا، فغالبية المشاريع "النسوية" وفرت عملا لعدد قليل جدا من النساء (لامرأتين في المعدل)، وذلك بعكس المشاريع العامة التي يعمل فيها الرجال حيث توفر فرص عمل كثيرة تتصف باليومية. وكان من الملاحظ أن غالبية المشاريع التي وفرت فرص عمل وتدريب للنساء تم تمويلها في السنوات الأخيرة من قبل مؤسسات أجنبية ودولية (مثل الأمم المتحدة).

٤ . المبادرة لتنظيم نشاطات/مشاريع نسوية

تبين من خلال الدراسة أنه من بين ٢٧ مجلساً محلياً قامت تسعة مجالس فقط بالمبادرة لتنظيم نشاطات أو مشاريع موجهة للمرأة بشكل أساسي. وفي هذه الحالة كان عدد المبادرات قليلا ولا يتجاوز نشاطين في أغلب الأحوال. ومن أكثر المبادرات رواجا الدورات التدريبية والندوات والقيام بالمشاريع السابقة ذكرها (الروضات ومراكز الخياطة ..) والتي تم تمويلها والمبادرة بها من قبل مؤسسات أخرى محلية وأجنبية وبالتعاون مع المجالس المحلية.

٥ . النساء الموظفات في المجالس المحلية [١١]

بلغ مجموع عدد الموظفين في المجالس المحلية قيد الدراسة (باستثناء مدينة غزة) [١٢] ٤٠٤٨ منهم ١٥٩ امرأة. وهذا يعني أن نسبة النساء الموظفات في المجالس المحلية تصل إلى أقل من ٤٪ من المجموع. ولم تزد النسبة في الضفة الغربية كثيرا عنها في قطاع غزة، حيث نجد أنه من بين الثمانية عشر مجلسا في الضفة الغربية قامت عشرة منها بتوظيف نساء، وثمانية منها لم يكن فيها أية إمرأة (انظر/ي جدول رقم ٢). وقد تم توظيف النساء في منطقة الضفة الغربية في بلديات المدن الكبيرة والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٥٠٠٠ نسمة. أما في قطاع غزة فكانت الصورة أقل وضوحا من حيث التوزيع. واتضح أن جهاز وكالة غوث اللاجئين كان الأكثر اهتماما بتوظيف النساء والنشاطات المتعلقة بتنميتهن بالمقارنة مع البلديات والمجالس القروية. وقد يعود ذلك إلى

Digitized by Birzeit University Library

الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة نفسها لتنمية المرأة بشكل عام في جميع أنحاء العالم. وقد يعود ذلك أيضا إلى أن الأوضاع الاجتماعية في مخيمات اللاجئين أقل تزمتا من حيث حرية المرأة في الحركة والمشاركة [١٣].

جدول (٢)

النساء الموظفات في المجالس البلدية

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نسبة النساء من مجموع العاملين	٤,١٪	٣,٣٪	٣,٩٪
نساء ذوات تخصصات عالية	٢٣٪	٣٥٪	٢٧٪
نساء ذوات تخصصات مساعدة	٧٧٪	٦٥٪	٧٣٪
نساء تم توظيفهن قبل عام ١٩٩٠	٧٢٪	٣٠٪	٥٧٪
نساء تم توظيفهن منذ عام ١٩٩٠	٢٨٪	٧٠٪	٤٣٪

أما بالنسبة لطبيعة الوظائف التي تشغلها النساء في البلديات، فكانت في غالبيتها تتخذ طابع المساعدة (سكرتارية وطباعة ومقسم). فقد بلغت نسبة النساء اللواتي يعملن في الوظائف المساعدة ٧٣٪ من مجموع النساء العاملات في البلديات. أما الباقي (٢٧٪) فيمكن وصف وظائفهن بأنها ذات مستوى عال (مهندسة، أمينة مكتبة، مبرمجة كمبيوتر، محاسبة، رئيسة قسم).

وقد كان من الملاحظ أن الغالبية من النساء كن قد توظفن قبل عام ١٩٩١، ولم تشهد البلديات عملية توظيف نشطة للنساء منذ ذلك العام. وإذا تم احتساب نسبة النساء اللواتي تم توظيفهن منذ عام ١٩٩١، فإن نسبتهن لا تزيد عن ٢٧٪ من مجموع الموظفات ، وذلك باستثناء بلدية مدينة غزة التي وظفت عددا أكبر من النساء بالمقارنة مع البلديات الأخرى، وذلك ضمن توظيفها لآلاف الموظفين والعمال في الفترة الأخيرة، مما يرفع نسبة النساء اللواتي توظفن في المجالس المحلية إلى ٤٣٪.

الجزء الثاني: نظرة النساء الفلسطينيات للدور التنموي للمجالس المحلية [١٤]

إن أية عملية تنموية لن يكتب لها النجاح إذا لم ترتبط بشجون واحتياجات النساء أنفسهن ورؤيتهن لأولوياتهن ضمن مفهوم التقوية والتنمية المستديمة والديمقراطية [١٥]. وكذلك، فإنه لا بد من أخذ وجهة نظر النساء في المجالس المحلية ودورها خصوصا وأن النساء قد أصبحن جزءاً لا يتجزأ من العملية الانتخابية لهذه المجالس.

Digitized by Birzeit University Library

المنهجية المستخدمة

من أجل أغراض هذا الجزء من الدراسة قام طاقم شؤون المرأة باستطلاع آراء ٨٥٠ إمرأة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في آيار (مايو) ١٩٩٦ يمثلن كافة الشرائح العمرية والتعليمية. اشتملت الاستمارة على عشرة أسئلة، بالإضافة إلى متغيرات أخرى مثل العمر والتعليم وطبيعة مكان السكن. تم اختيار العينة من خلال زيارات للبيوت وباستخدام جدول "كيش" من اختيار النساء اللواتي ستشملهن العينة.

النتائج

١- تقييم النساء الفلسطينيات للأداء العام للمجالس المحلية

جاء تقييم النساء الفلسطينيات لأداء المجالس المحلية سلبيا بشكل عام، حيث صرحت ٤١,٥٪ منهن بأن أداء هذه المجالس ضعيف، وقيمت ٣٤,٨٪ منهن هذا الأداء على أنه متوسط. بينما رأت ١٢,٨٪ أنه جيد، والباقي (١٠,٩٪) لم يكن لهن رأي في الموضوع. قد يكون هذا التقييم السلبي ناتجا، ولو بشكل جزئي، عن إهمال المجالس المحلية للنساء في مشاريعها التنموية. ويمكن القول بأن التقييم السلبي للمجالس المحلية يزيد بين النساء عنه بين الرجال. فقد أظهر استطلاع للرأي العام أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (١٩٩٥) [١٦] بأن ٢٥٪ من الفلسطينيين (رجالا ونساء) يقيمون أداء المجالس البلدية على أنه ضعيف، بينما قيمه ٣٩٪ على أنه جيد، بالمقارنة مع حوالي ١٣٪ في الاستطلاع الحالي الذي شمل النساء فقط.

٢- دور المجالس المحلية في حياة النساء

تم استطلاع آراء النساء الفلسطينيات حول دور المجالس المحلية في حياتهن. وأظهر الاستطلاع أن ١٤,٤٪ من النساء يشعرن بأنه كان لهذه المجالس دور إيجابي في حياتهن الشخصية (كما عرفتها كل إمرأة على حده). أما باقي النساء (٨٥,٦٪) فلم يشعرن بأي دور إيجابي للمجالس المحلية في حياتهن الشخصية. وفي نفس الوقت، نجد أنه، من وجهة نظر النساء المستطلعة آراؤهن، لم يكن للبلديات اهتمام خاص بتطوير وضع المرأة. فقد صرحت بذلك ٧٣,٧٪ منهن، بينما نظرت ٨٪ من النساء إيجابيا لاهتمام المجالس المحلية بتطوير المرأة. وأما الباقي (١٨,٢٪) فلم تكن لديهن إجابة حول الموضوع. وقد أظهر الاستطلاع، أيضا، أن هناك حاجة لاهتمام أكبر من قبل المجالس المحلية بتنمية المرأة في المجتمع، حيث صرحت ٦٨٪ من النساء بأنه يجب أن تقوم هذه المجالس بدعم مشاريع من أجل رفع مستوى النساء في المجتمع، بينما لم توافق ١٥,٣٪ على هذا الطرح. وكان هناك ما نسبته ١٦,٢٪ من النساء اللواتي صرحن بأنهن لسن متأكدات بالنسبة لهذا الموضوع المطروح.

Digitized by Birzeit University Library

٣- الأولويات التنموية كما تراها النساء

جاءت أولويات النساء لتؤكد على مدى تأثير المشاريع التي تقوم بها المجالس البلدية على حياة المرأة. فقد كان الهم الأول للنساء الفلسطينيات ينصب في مجال الصحة والصحة العامة، حيث شكل هذا المجال الأولوية بالنسبة ل ٣٤٪ من النساء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان واضحا أن هذه الأولوية هي أكثر أهمية للنساء في قطاع غزة منها في الضفة الغربية، حيث صرحت ٥٨٪ من نساء غزة بأن الصحة تحظى بالأولوية لديهن بينما صرحت بذلك ٢٠٪ من نساء الضفة الغربية. ونجد أن الاهتمام الثاني للنساء ينصب على الخدمات العامة التي تقدمها البلديات مثل الطرق والكهرباء والماء. فقد احتلت هذه الخدمات الأولوية لما نسبته ٢٨,٥٪ من النساء. وجاء الاهتمام في تنمية الحياة الثقافية في المرتبة الثالثة، حيث شكل هذا الموضوع أولوية لما نسبته ١٨٪ من النساء. ويظهر الفرق هنا، أيضا، بين نساء الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن الاهتمام الأول للنساء في الضفة الغربية كان في مجال الخدمات العامة ويليه في الأهمية الحياة الثقافية ومن ثم الجانب الصحي. وقد يعود ذلك إلى طبيعة المشكلات التي تواجهها كل منطقة، حيث أن المشكلات البيئية المتمثلة في نقص خدمات الصحة العامة والتلوث يمكن الاحساس بها في غزة أكثر من الضفة الغربية، حيث أن الاكتظاظ السكني والسكاني في مخيمات القطاع يبرز إلى درجة كبيرة. وكذلك، فإن معدلات وفيات الأطفال تزيد في غزة عن الضفة الغربية. أما بالنسبة للمعدلات العمرية فتزيد في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة. إن الاهتمام في النواحي الخدماتية والثقافية قد يدلل على مستويات معيشية (اقتصادية) أفضل في الضفة الغربية بالمقارنة مع قطاع غزة.

٤- تنظيم العلاقة مع المجالس المحلية

صرحت ٢٢,٤٪ من النساء بأنهن يقمن بزيارة المجلس المحلي (دائما أو أحيانا) من أجل إنهاء المعاملات المطلوبة (مثل تسديد الفواتير). وقد تعود هذه النسبة المحدودة إلى عدم توفر الأجواء الملائمة للنساء لزيارة المجالس البلدية، حيث أنها تقع في أماكن يصعب على النساء الوصول إليها بسبب المحددات الاجتماعية، ولكون الموظفين الموجودين في البلديات هم من الرجال، وكذلك الحال بالنسبة لأعضاء المجالس المحلية، مما يؤدي للنظر لهذه المجالس على أنها أماكن للرجال فقط. وبرغم ذلك فإن نسبة ٢٢٪ تعتبر نسبة مهمة يجب إعطاؤها أهمية خاصة من حيث توفير الظروف الملائمة للنساء لتنظيم علاقتهن مع المجالس المحلية، وذلك من خلال إشراك النساء في نشاطات هذه المجالس كموظفات وكأعضاء.

الجزء الثالث: مشاركة النساء في انتخابات المجالس المحلية

تعتبر المشاركة النسوية في الانتخابات للمجالس المحلية ضرورية من أجل تكامل صورة التمثيل النسوي في الحياة التشريعية والسياسية، حيث أن تمثيل النساء الفلسطينيات في المجلس

Digitized by Birzeit University Library

التشريعي سيكون له أثر في السياسات العامة والتشريعات بعيدة المدى. وفي نفس الوقت، فإن انتخاب نساء في المجالس المحلية سيعطي الفرصة لتطبيق هذه التشريعات والسياسات ولضمان أكبر قدر من الحقوق للنساء. وقد انعكست أهمية هذه المشاركة في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حول تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية (١٩٩٥) [١٧]، والذي اعتبر أن تعزيز اشتراك المرأة في الحكم المحلي يعتبر إحدى أولوياته. وكذلك، فإن من أولويات المجتمع الفلسطيني، حسب هذا التقرير، دمج الاهتمامات التي تراعي الجنسين في سياسات التنمية وإدراج اهتمامات المرأة في صنع السياسة الاقتصادية على المستوى العام والمحلي.

المنهجية المستخدمة

من أجل تحديد الإمكانيات الواقعية والمصادر التي يمكن للحركة النسوية وللمرشحات أن يقمن بتفعيلها في الحملات الانتخابية، تم البحث في مجموعة من المصادر الانتخابية والتي، إن تم تفعيلها بشكل إيجابي، يمكن أن تسهم في فوز النساء المرشحات للمجالس المحلية. وفي هذا المضمار، نجد أن مشاركة النساء في الحياة السياسية تعتمد على مجموعة من العوامل من أهمها: نظرة المجتمع لدور المرأة ومدى مقاومته (أو قبوله) لمشاركتها، ومدى تعارض العمل السياسي مع دورها بشكل عام في المجتمع، بالإضافة إلى وجود الدافعية لدى المرأة للعمل السياسي، والقدرة والكفاءة والخبرة العملية التي تؤهلها لهذا العمل الذي يعتمد أيضا على المصادر المتاحة (الاقتصادية والتنظيمية) وأشكال الدعم الأخرى [١٨]. وكذلك، فإن من أهم المعايير الانتخابية لنجاح النساء في الانتخابات الانتماء للعمل السياسي ولحزب سياسي، كما كان واضحا في انتخابات المجلس التشريعي، حيث أن ثلاث نساء من اللواتي فزن في الانتخابات كن من التنظيم السياسي الأكبر "فتح" [١٩].

من أجل أغراض هذا الجزء من الدراسة تم جمع المعلومات في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ من خلال مقابلتين (أو أكثر) قامت بهما متطوعات يعرفن المنطقة، وذلك على مرحلتين: الأولى، تعبئة الاستمارة من قبل رجل معروف بسمعته الطيبة وحياده وموضوعيته وجديته في التعامل مع المواضيع النسوية. والثانية، إعادة التأكد من صحة واكتمال المعلومات التي زودنا بها المبحوث الأول. وقد اشترط أن تقوم بذلك امرأة مثقفة ونشيطة على المستوى النسوي ولديها معرفة بأحوال البلدة وأهلها. وقد تم بعد ذلك تدقيق الاستمارات من قبل منسقات طاقم شؤون المرأة في كل منطقة للتأكد من صحة المعلومات فيها. وفي حالة وجود أي نقص كانت تتم العودة للميدان للتأكد. وكذلك، تم تقييم صلاحية الاستمارات من قبل فريق البحث حيث تم استبعاد بعض الاستمارات التي بدت فيها تناقضات أو عدم دقة. وبعد الانتهاء من تعبئة الاستمارات تم النظر إلى البيانات بشكل تحليلي شامل، وكذلك تم إعطاء كل من المصادر الانتخابية (المؤشرات) وزناً معيناً يتراوح ما بين ٣ و ٦ نقاط. وبذلك، يكون السقف الأعلى للنقاط ما بين ٦٩-٧٢ (العلامة

Digitized by Birzeit University Library

الأعلى في حالة قيام امرأة بترشيح نفسها للانتخابات التشريعية في البلدة).

من أجل أغراض الدراسة، تم اختيار مجموعة من العوامل التي سيكون لها دور في إمكانيات مشاركة فاعلة للنساء في الانتخابات، وذلك بعد إجراء دراسة تجريبية استخدمت الأسئلة المنفتحة لمجموعة الأشخاص الناشطين في الحياة السياسية والنقابية في عدد من البلدات. وتم بعد ذلك تقييم إجاباتهم من قبل مجموعة من الخبراء والناشطات النسويات. ويمكن تصنيف أهم العوامل التي تم اختيارها لتكون معايير للتقييم على النحو التالي:

١ . المنظمات والنشاطات النسوية

- توفر المنظمات النسوية (الجمعيات واللجان والنوادي) من حيث عددها، وتنوعها وتاريخ تأسيسها، والتجارب الانتخابية فيها والتحصيل العلمي لرئيستها. (انظر/ي جدول رقم ٢).
- عدد وطبيعة النشاطات النسوية خلال العام الفائت، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد النشاطات (بالنسبة لعدد السكان) وطبيعة النشاطات والجهات المبادرة للقيام بها (محلية، أجنبية، رسمية، طوعية)، وعدد المشاركات.

٢ . نساء ناشطات ومؤثرات

- وجود نساء منتخبات أو معينات في منظمات محلية غير نسوية من حيث طبيعتها، ومن حيث تاريخ الانتخاب أو التعيين ومنصب النساء في هذه المنظمات.
- وجود مرشحات للانتخابات التشريعية في البلدة وعدد الأصوات التي حصلن عليها.
- وجود نساء معروفات في كل بلدة، سواء من الناحية الثقافية أو المهنية أو السياسية، مع النظر في التحصيل العلمي لكل منهن، ودرجة نشاطهن في الحياة العامة، والتجارب الانتخابية التي خضنها، ومدى استعدادهن من حيث المبدأ لخوض الانتخابات المحلية، ومدى استعداد عائلاتهن لدعمهن، وما إذا ما كان هناك رجل مهم في حياتهن سيقوم بدعمهن في الانتخابات.
- النساء العاملات (المتطوعات) في مراكز نسوية والمراكز التي يعملن فيها وطبيعة الأعمال التي يقمن بها. وجود نساء لديهن الرغبة المعلنة لخوض الانتخابات المحلية، آخذين بعين الاعتبار التعليم والمهنة ودورهن في خدمة المجتمع المحلي ومدى قبولهن شخصيا في بلدتهن.
- وجود سجينات ومبعدات عائدات.

Digitized by Birzeit University Library

٣ . النشاط الأهلي

- النشاطات الثقافية الطوعية المختلطة.
- توفر الجمعيات (اللجان، النوادي) غير الحكومية (غير النسائية) في البلدة من حيث عددها وطبيعة نشاطها وتعليم رئيسها.
- وجود لجان تطوعية للفئات الشبابية والطلاب الجامعيين المستعدين لدعم نساء مرشحات.

٤ . المواقف من مشاركة المرأة

- موقف الرجال المؤثرين في كل بلدة ومدى استعدادهم (من حيث المبدأ) لدعم نساء في الانتخابات .
- مواقف القوى السياسية في كل بلدة وقدرتها على التأثير في السياسة المحلية .
- موقف العائلات الرئيسية في البلدة واستعداد رؤسائها والمؤثرين فيها لدعم نساء مرشحات .
- موقف أعضاء المجلس التشريعي في المنطقة ومدى استعدادهم لدعم نساء مرشحات .
- موقف الرأي العام (الذي سيتم نقاشه في القسم التالي من المقالة).

تم تقييم العوامل المشار إليها أعلاه في ١٠٠ موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة . وتم الأخذ بعين الاعتبار التقويمات المقدمة من قبل المبحوثين من البلدة والباحثات الميدانيات حول توفر هذه العوامل. ومن ثم تم إعطاء كل بلدة عدد من النقاط يتناسب مع توفر كل عامل على حدة. وبعد جمع العلامات تم تحويلها إلى نسب مئوية، وترتيب المواقع المختلفة حسب النسبة التي حصلت عليها من الأعلى للأسفل.

النتائج

إن النسب المتوفرة في الملحق رقم (١) تدلل على حجم ونوعية المصادر المتوفرة للنساء من أجل استثمارها في حالة ترشيحهن للانتخابات. وتدلل هذه النتائج على أن المصادر الانتخابية التي يمكن أن تتوفر للنساء متعددة وتشتمل على مؤسسات نسوية وغير نسوية، حكومية وغير حكومية. وكذلك، فإن النساء يستطعن أن يستثمرن في دعم النساء، وخصوصا هؤلاء النساء الناشطات في الحياة الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية. وقد يكون لخبرة النساء اللواتي ترشحن للانتخابات التشريعية دور مهم في إرشاد ودعم المرشحات لانتخابات المجالس المحلية. ولا يمكن أن تتجاهل النساء دور الرجال المؤثرين في البلدة، وخصوصا أولئك المثقفين الذين لديهم القدرة على التأثير على عائلاتهم، وكذلك طلبة الجامعات الذين لهم دور حاسم في إدارة وتنفيذ الحملة الانتخابية. وبالإضافة لكل هذه المصادر فإنه يمكن للمرشحات أن يسعين لتلقي دعم الفلسطينيات

Digitized by Birzeit University Library

العائدات من الإبعاد والسجينات السابقات. وكذلك فإن الدعم سيكون ممكنا من قبل أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. ولا يمكن التقليل من دور الأحزاب السياسية في هذه العملية.

يتبين من النتائج المتوفرة أن المصادر الانتخابية للنساء غير موزعة بشكل متساو بين المناطق المختلفة. وفي هذا الصدد نلاحظ أن توزيع المصادر بين مناطق قطاع غزة المختلفة أقل حدة من الضفة الغربية، حيث أن الفرق بين أعلى نسبة توفر للمصادر في قطاع غزة (دير البلح ٦٨,٧٪) وأقل نسبة (قرارة ٢٣,١٪) يصل إلى ٤٥,٦ نقطة، بينما الفرق بين أعلى نسبة في الضفة الغربية (مدينة نابلس ٨١,٩٪) وأقل نسبة (في ميثلون وسيلة الظهر ١٨,٨٪) يصل إلى ٦٣,٩ نقطة. ويمكن أن نعزو هذا الفرق في الضفة الغربية إلى التباين الجغرافي الأكبر الذي أدى إلى تنوع في التجارب الثقافية والمؤسساتية بين المناطق المختلفة. أما بالنسبة لقطاع غزة، فإن المساحة الجغرافية المحدودة أدت إلى درجة عالية من التجانس في التجارب الثقافية والمؤسساتية. وكذلك، فإن عمل مؤسسات المجتمع المدني (المحلية والأجنبية) في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتثقيفية قد تركز على جميع مناطق غزة وبالتساوي تقريبا، إلا أن هذا التساوي لم يكن ممكنا في الضفة الغربية بسبب العدد الكبير للمراكز السكانية.

نلاحظ من النتائج أنه وبالرغم من تمتع المدن الكبيرة (مثل نابلس، والبيرة، ورام الله، والخليل، وبيت لحم) بنسب مرتفعة من المصادر الانتخابية للنساء، إلا أن هذه النسب لم تقتصر عليها، حيث أن عددا من البلدات والقرى (مثل بيت ساحور، والزبابدة، وبيت جالا، وعنبتا، وبير زيت، وسلفيت، ودير استيا، والطيبة) حازت على درجات مرتفعة. وفي المقابل، فإننا إذا نظرنا إلى المناطق التي حصلت على نسب قليلة (أقل من ٥٠٪) نجد أنها في غالبيتها العظمى تتكون من بلدات وقرى. ونلاحظ أيضا فروقا في التوزيع النسبي للمصادر بين المناطق الجغرافية المختلفة في الضفة الغربية. فمنطقة الوسط (رام الله والقدس) تتمتع بأعلى نسب من المصادر، حيث أنه من بين ١٤ موقعا تمت دراستها في هذه المنطقة حصلت ثمانية مواقع على نسبة مصادر تزيد عن ٥٠٪ (أي ما يعادل ٥٧٪ من المواقع). وحصل ١٣ موقعا من بين ٢٨ موقعا في شمال الضفة (نابلس، طولكرم، وجنين) على نسبة مصادر تفوق ٥٠٪ (أي ما يعادل ٤٦٪ من المواقع)، بينما حصلت على نسبة تفوق ٥٠٪ سبعة مواقع من بين ٢٢ موقعا في جنوب الضفة (الخليل وبيت لحم)، أي ما يعادل ٣١٪ من المواقع. وإن دلت هذه النسب على شيء فإنها تدل على التمييز بين المناطق في العملية التنموية، حيث تحصل مناطق وسط الضفة الغربية على أعلى درجة من الاهتمام.

الجزء الرابع: موقف الفلسطينيين من مشاركة النساء في انتخابات المجالس المحلية

إن توفر المصادر الانتخابية وتفعيلها لا يمكن أن يتم بمعزل عن فهم الرأي العام، حيث أن وجهة نظر الناخبين (نساء كانوا أم رجالا) هي التي ستحدد، في النهاية، إمكانية فوز النساء في انتخابات المجالس المحلية. ولذلك، فإن الهدف الأساسي من تفعيل المصادر المتوفرة هو إقناع الجمهور بأهمية

Digitized by Birzeit University Library

وجدوى مشاركة النساء في المجالس المحلية. سيتم في هذا القسم من المقالة تحليل نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول مشاركة النساء في انتخابات مجالس الحكم المحلي. وسيتم، كذلك، مناقشة دور العوامل الديمغرافية والسياسية والدينية في تشكيل الرأي العام حول مشاركة النساء في الانتخابات.

المنهجية المستخدمة

من اجل التعرف على ماهية الرأي العام الفسطيني حول مشاركة المرأة في المجالس المحلية، تمت مقابلة (٥٤٥٣) فلسطينيا يمثلون كافة الشرائح والفئات الاجتماعية وذلك في تموز (يوليو) ١٩٩٦. ومن الجدير بالذكر أنه تم إجراء المقابلات في ٢٩ موقعا (أنظر الملحق رقم ٢ من أجل التفاصيل)، تم اختيارها لكونها من أفضل المواقع التي تتوفر فيها مصادر انتخابية للنساء. إن أسلوب الاختيار هذا فيه تحيز للبلدات الأكثر "انفتاحا" لحقوق المرأة وبالتالي يظهر درجة أكبر من الإيجابية تجاه مشاركة المرأة بالمقارنة مع باقي المجتمع. ولكنه في نفس الوقت يعطي للحركة النسوية فرصة أفضل للعمل في المواقع الأكثر استعدادا لانتخاب النساء سواء من خلال استثمار المصادر الانتخابية المتوفرة أو من خلال تفعيل الرأي العام. ولذلك فإن أحد أسباب اختيار هذه المواقع كان سببا عمليا.

النتائج

١) الموقف من مشاركة النساء في عضوية المجالس المحلية

تبين أن الغالبية من الفلسطينيين (٧٢٪) يعتقدون بأنه حان الأوان لذلك. وفي المقابل، اعتقد ٢٠٪ بأنه لم يحن الأوان لإشراك النساء في المجالس المحلية. وكانت نسبة القبول بمبدأ مشاركة النساء أكبر في الضفة الغربية منها في قطاع غزة. وتظهر النتائج أيضا أن ٧٧٪ينظرون إلى أن مشاركة النساء، كعضوات في المجالس المحلية، فيها فائدة للمجتمع. ولم يكن هناك اختلاف يذكر في هذه النظرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي نفس الوقت، أبدى الفلسطينيون استعدادا (ولو من حيث المبدأ) لانتخاب امرأة (مؤهلة) لعضوية المجلس المحلي في بلدتهم، ووصلت نسبة هؤلاء المستعدين إلى ٧٨٪. إن هذا الاستعداد لانتخاب إمرأة يتضاءل عند السؤال عن نساء محددات مثل قريبات المبحوثين. فقد أعلن ٦٢٪ فقط عن استعدادهم لانتخاب قريبة لهم إذا ترشحت للانتخابات.

وعندما تم سؤال الأشخاص الذين يعتقدون بأهمية مشاركة المرأة والذين يستعدون من حيث المبدأ لانتخابها عن ضمان حصة للنساء في عضوية المجالس المحلية، كانت ردود فعلهم سلبية في المجمل. وبرغم ذلك فقد أيد غالبية الفلسطينيين (٦٢٪) ضمان نسبة من مقاعد المجالس المحلية لتشغلها النساء. وتؤيد مبدأ الكوتا غالبية المراكز النسوية والاتحادات، حيث تطالب بضمان نسبة

Digitized by Birzeit University Library

٣٠٪ من المقاعد في الهيئات التشريعية والتنفيذية. ورغم الخلاف حول النسبة (٣٠٪) فإن هناك الكثير من المؤيدين للمبدأ، حيث كانت بعض قيادات الأحزاب السياسية الفلسطينية قد صرحت بموافقتها على ضمان مقاعد للنساء في الانتخابات. إن ضمان تمثيل النساء في مراكز اتخاذ القرار في المجتمع يعتبر أحد المطالب العالمية، فقد دعا إعلان مؤتمر بكين إلى تنفيذ القرارات التي كانت هيئات الأمم المتحدة قد اتخذتها ودعت فيها إلى تحقيق نسبة ٣٠٪ كمشاركة نسائية في الهيئات العليا. وقد قامت السلطة الفلسطينية بتعيين عدد قليل من النساء في اللجان البلدية التي تم تعيينها في الفترة الأخيرة. وعلى الرغم من التأييد الكبير لمبدأ الكوتا ، إلا أن هناك (٣٠٪) يعارضون هذا المبدأ من منطلقات متعددة، حيث يشير البعض إلى أن الكوتا تضر بالحركة النسوية والنساء عموما، بينما يبين آخرون أن الكوتا هي عملية غير ديمقراطية، ويستخدم آخرون هذه المقولات لتبرير استمرار التمييز ضد النساء.

وأخيرا، فإن مواقف الفسطينيين بالنسبة لمشاركة النساء في المجالس المحلية تأخذ طابعا "انحساريا" حيث يزيد التأييد عند الحديث عن العموميات ويقل عند طرح قضايا ومواقف محددة وعملية (على النحو المبين في الرسم التوضيحي المرفق). إن الطبيعة "الانحسارية " لهذه المواقف توضح التعقيدات المتضمنة في التعامل مع الرأي العام في السعي لاقناع أفراد المجتمع لترجمة المبادئ العمومية إلى ممارسات حقيقية.

رسم توضيحي للطبيعة "الانحسارية " للرأي العام

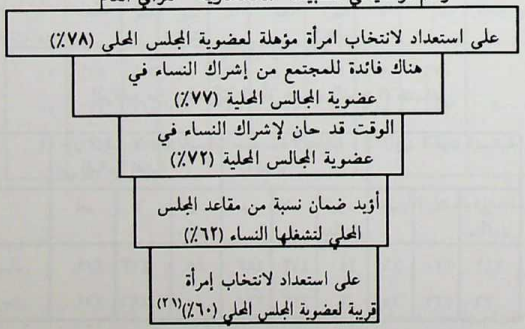

Digitized by Birzeit University Library

دور العوامل الاجتماعية والدينية والسياسية في تشكيل الرأي العام تجاه مشاركة النساء في المجالس المحلية

أ) العوامل الاجتماعية

١) النوع الاجتماعي

لم تظهر الدراسة اختلافات مهمة بين آراء الفلسطينيين في المدن والقرى والبلدات، وكذلك لم يكن للعمر تأثير يذكر بالنسبة لمشاركة النساء في انتخابات المجالس المحلية. وعلى العكس، فقد كان للنوع الاجتماعي دور رئيسي في تحديد وجهات النظر حول المشاركة النسائية، حيث يظهر اختلاف وجهات نظر النساء والرجال حول المواضيع المطروحة بنسبة لا تقل عن ١٠٪. وبشكل محدد فقد كانت النساء أكثر تأييدا من الرجال لحقوق المرأة الانتخابية، واستعدادا لانتخاب مرشحات نساء (انظر/ي جدول رقم ٣). ويتضح الفرق بين النساء والرجال في مواقفهم من نظام الحصص (الكوتا النسائية)، حيث أن النساء كن أكثر تأييداً لهذا النظام من الرجال. وتزيد الفجوة في مواقف النساء والرجال من المواضيع المطروحة إذا ما أخذنا عامل التعليم بعين الاعتبار، حيث أن ارتفاع معدلات التحصيل العلمي بين النساء يؤدي إلى درجة أكبر من التأييد لقضايا المرأة بالمقارنة مع النساء الأقل تعلما (باستثناء موقفهن من الكوتا حيث يزيد التأييد لمثل هذا النظام بين النساء الأقل تعلما، وكذلك تقل الفجوة بين النساء والرجال بالنسبة لهذا الموضوع ولكنها لا تختفي، وذلك لأن الأكثر تعلماً، بغض النظر عن نوع الجنس، كانوا أكثر انتقاداً لنظام الكوتا من الأقل تعلماً (كما سنرى لاحقاً).

جدول رقم (٣)

الموقف من مشاركة المرأة حسب النوع الاجتماعي

	حان الوقت لإشراك النساء في المجالس المحلية			مستعد/ة لانتخاب إمرأة			أؤيد الكوتا النسائية		
	نعم	لا	غير متأكد/ة	نعم	لا	غير متأكد/ة	نعم	لا	غير متأكد/ة
نساء	٧٩٪	١٣٪	٨٪	٨٣٪	١٣٪	٤٪	٦٩٪	٢٠٪	١١٪
رجال	٦٩٪	٢٦٪	٥٪	٧٥٪	٢٣٪	٢٪	٥٥٪	٣٩٪	٦٪

Digitized by Birzeit University Library

٢ . الدخل

كان لمستوى دخل المبحوثين علاقة مع مدى تأييدهم للحقوق الانتخابية للنساء. فقد أظهر الأشخاص الذين يأتون ضمن فئات الدخل المرتفع موافقة مبدئية على أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات. فنجد على سبيل المثال، أن ٨٣٪ من ذوي الدخل المرتفع يعتقدون بأن الوقت قد حان لمشاركة النساء، بالمقارنة مع ٧٣٪ من ذوي الدخل المنخفض. ورغم التأييد الظاهر لضرورة مشاركة المرأة، فإن الصورة تتغير عند السؤال عن قضايا عملية قريبة منهم شخصياً. فعلى سبيل المثال نجد أن العلاقة عكسية بين حجم الدخل الشهري للأسرة واستعداد المبحوثين لانتخاب نساء تربطهم بهن صلة القرابة. وقد يكون السبب في ذلك نفسيا، حيث يعتقد بعض الأفراد من الطبقة "البرجوازية" أن الدخول إلى معترك الحياة السياسية، وخصوصا الانتخابات، لا يليق بنساء هذه الطبقة. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن التأييد لنظام الكوتا يقل مع زيادة مستوى الدخل. (انظر/ي جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)

الموقف من مشاركة المرأة حسب مستوى الدخل

	هناك فائدة للمجتمع إذا شاركت المرأة			مستعد/ة لانتخاب امرأة من الأقارب			أؤيد الكوتا النسائية		
مستوى الدخل	نعم	لا	غير متأكد/ة	نعم	لا	غير متأكدة	نعم	لا	غير متأكدة
< ٤٠٠	٧٥٪	١٨٪	٧٪	٦٢٪	٣٠٪	٨٪	٦٣٪	٢٨٪	٩٪
٤٠٠ - ٨٠٠	٨٠٪	١٥٪	٥٪	٥٧٪	٣١٪	١٢٪	٦٠٪	٣٣٪	٧٥
> ٨٠٠	٨٦٪	١٢٪	٢٪	٥٧٪	٣٠٪	١٣٪	٥٨٪	٣٧٪	٦٪

(مستوى الدخل بالدينار الأردني)

٣) التعليم

يزداد الاعتراف بأهمية المشاركة وبفائدتها للمجتمع طرديا مع التحصيل العلمي، ويزداد الاستعداد من حيث المبدأ لانتخاب امرأة. ولكن المتعلمين، كما هو الحال بالنسبة للأشخاص الذين يتمتعون بمستويات دخل مرتفعة، يبدون استعدادا أقل لتقديم الدعم الحقيقي لانتخاب امرأة من أقاربهم. وكذلك، فإن نسبة التأييد لنظام الحصص يقل مع زيادة التعليم، حيث يرفض ٤١٪ من

Digitized by Birzeit University Library

خريجي الجامعات هذا النظام. (انظر/ي جدول ٥)

جدول رقم (٥)

الموقف من مشاركة المرأة حسب مستوى التعليم

	مستعد/ة لانتخاب إمرأة			مستعد لانتخاب امرأة من الأقارب			أؤيد الكوتا النسائية		
التحصيل	نعم	لا	غير متأكد/ة	نعم	لا	غير متأكد/ة	نعم	لا	غير متأكد/ة
< من ١٠ سنوات	٧٧٪	١٨٪	٥٪	٦٥٪	٢٦٪	٩٪	٦٥٪	٢٤٪	١١٪
ثانوي	٧٧٪	٢١٪	٢٪	٥٩٪	٣٤٪	٧٪	٦٢٪	٣٠٪	٨٪
معهد	٨٥٪	١٤٪	١٪	٥٨٪	٣٣٪	٩٪	٦٦٪	٢٧٪	٧٪
جامعة	٨٣٪	١٥٪	٢٪	٥٩٪	٣١٪	١٠٪	٥٤٪	٤١٪	٥٪

٤) المهنة

لقد جاء التأييد لمشاركة النساء من مجموعات مهنية متعددة مثل الموظفين والمتخصصين والطلاب وربات البيوت أكثر من مجموعات مهنية أخرى مثل المزارعين والعمال والعاطلين عن العمل. وقد جاء تأييد الموظفين (مجموعة نسبة النساء فيها مرتفعة) وربات البيوت لمشاركة النساء متناسقا في كل الأحوال، سواء من حيث الاستعداد لانتخاب امرأة أو تأييد نظام الحصص. ولكن الحال يختلف بالنسبة للمتخصصين (مجموعة متعلمة تعمل في مهن الطب والمحاماة والهندسة والإدارة) فقد أيدوا مشاركة النساء بشكل كبير ولكنهم لم يؤيدوا نظام الحصص بنفس الدرجة فقد عارض ٤٤٪ منهم نظام الحصص بينما أيده ٥٣٪.

٥) مواقع البحث

تباين الدعم لمشاركة المرأة في الانتخابات لمجالس الحكم المحلي بين بلدة وأخرى كما هو مبين في الملحق رقم ٢ . وكما هو واضح، فإن هناك مواقع فيها نسبة تأييد أكبر من مواقع أخرى إذ تصل نسبة الاستعداد لانتخاب امرأة في بير زيت وبيت ساحور ورام الله إلى نسبة ٩٠٪ أو أكثر، بينما تقل عن ٧٠٪ في بلعا وقلقيلية.

تؤكد هذه النتائج أن توفر المصادر الانتخابية في بلدة معينة لا يعني بالضرورة استعدادا مماثلا

Digitized by Birzeit University Library

لدى الرأي العام لانتخاب النساء فيها. فعلى سبيل المثال، جاءت مدينة نابلس في المرتبة الأولى من حيث توفر المصادر، ولكنها جاءت في المرتبة ٢٢ من حيث استعداد الجمهور لانتخاب امرأة، مما يدعو إلى ضرورة تفعيل المصادر الانتخابية الأخرى من أجل جسر هذه الفجوة في تقبل الرأي العام لانتخاب إمرأة. وفي نفس الوقت، نجد أن قرية الطيبة (رام الله) جاءت في المرتبة ١٤ من حيث المصادر الانتخابية. ولكن، في المرتبة الخامسة من حيث استعداد الرأي العام لانتخاب إمرأة.

ب. عامل التدين [٢٢]

أظهرت النتائج أنه، وبغض النظر عن درجة الالتزام بالقيام بالصلاة، فإننا نجد أن الغالبية من جميع الفئات (المواظبة وغير المواظبة) هم على اتفاق من حيث ضرورة مشاركة المرأة في الانتخابات. ومع ذلك، فإننا نجد فروقا في درجة التأييد، حيث تظهر النتائج أن الأشخاص الأكثر مواظبة على الصلاة أقل موافقة على مشاركة المرأة. وكما هو واضح من الجدول رقم (٦)، فإن ٧٠٪ من المواظبين على الصلاة يعتقدون أنه حان الوقت لإشراك النساء في المجالس المحلية، بينما يشاركهم الرأي ٨٣٪ من الذين لا يواظبون على الصلاة. وكذلك، فإن ٧٥٪ من المواظبين أبدوا استعدادا لانتخاب امرأة، مقابل ٨٩٪ بين غير المواظبين. وتختلف الصورة في حالة الموقف من نظام الحصص، حيث تتقارب نسب التأييد والمعارضة بين المواظبين وغير المواظبين. ويمكن تفسير ذلك بعامل التعليم، حيث أن المجموعة المواظبة على الصلاة كانت شاملة على الفئات المختلفة بما في ذلك الأقل تعليما والأكبر عمرا والذين كانوا أكثر تأييدا لنظام الحصص.

جدول رقم (٦)

الموقف من مشاركة النساء حسب المواظبة على الصلاة

	حان الوقت لاشتراك النساء في المجالس المحلية			مستعدة لانتخاب امرأة			أؤيد الكوتا النسائية		
التحصيل	نعم	لا	غير متأكدة	نعم	لا	غير متأكدة	نعم	لا	غير متأكدة
مواظبون	٧٠٪	٢٣٪	٧٪	٧٥٪	٢٢٪	٣٪	٦١٪	٣٠٪	٩٪
يصلون أحيانا	٧٩٪	١٦٪	٥٪	٨٤٪	١٤٪	٢٪	٦٣٪	٢٨٪	٩٪
لا يصلون	٨٣٪	١٣٪	٤٪	٨٩٪	٩٪	٢٪	٦٤٪	٣١٪	٥٪

Digitized by Birzeit University Library

ج. التوجهات السياسية

بينت نتائج الاستطلاع تأييدا لمشاركة المرأة لدى مؤيدي جميع الاتجاهات السياسية، إلا أن هناك تفاوتا في وجهات النظر حول المواضيع المحددة المطروحة في الاستطلاع. فقد كان واضحا أن مؤيدي الاتجاهات اليسارية كما هو واضح من الجدول رقم (٧) (الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا) هم الأكثر تأييدا من حيث المبدأ لمشاركة النساء في المجالس المحلية، حيث صرح ٨٦٪ من مؤيدي هذه الاتجاهات بأن الوقت قد حان لمثل هذه المشاركة. وكذلك، فإن ٨٨٪ أكدوا أن هذه المشاركة ستعود بالفائدة على المجتمع بأكمله. ولم يختلف الموقف كثيرا لدى مؤيدي حركة فتح، حيث أن تأييدهم كان بنفس المستوى إلى حد كبير. فقد صرح ٧٩٪ منهم بأن الوقت قد حان لمشاركة المرأة، وصرح ٨٢٪ بأن ذلك سيعود بالفائدة للمجتمع. ورغم أن الغالبية من مؤيدي الاتجاهات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) مؤيدون للفكرة، إلا أن تأييدهم أقل نسبيا من تأييد الاتجاهات الأخرى. فنجد أن ٦١٪ من مؤيدي الاتجاهات الإسلامية يعتقدون بأن الوقت قد حان لمشاركة المرأة، ٦٥٪ و يعتقدون بأن ذلك سيعود بالفائدة على المجتمع.

جدول رقم (٧)

الموقف من مشاركة المرأة حسب الاتجاهات السياسية

	مستعدة لانتخاب امرأة			مستعدة لانتخاب امرأة من الأقارب			أؤيد نظام الكوتا		
	نعم	لا	غير متأكدة	نعم	لا	غير متأكدة	نعم	لا	غير متأكدة
اتجاهات إسلامية	٦٥٪	٣٢٪	٣٪	٥١٪	٤٢٪	٧٪	٥٤٪	٣٩٪	٧٪
فتح	٨٤٪	١٤٪	٢٪	٦٧٪	٢٥٪	٨٪	٦٩٪	٢٣٪	٨٪
اتجاهات يسارية	٩١٪	٨٪	١٪	٦٥٪	٢٥٪	١٠٪	٦٣٪	٣١٪	٦٪
مستقلون	٧٦٥	٢٠٪	٤٪	٥٨٪	٣٢٪	١٠٪	٥٩٪	٣١٪	١٠٪

وعلى الرغم من الاستعداد الكبير لانتخاب امرأة بين مؤيدي الاتجاهات اليسارية، إلا أن هذا الاستعداد لم يترجم فعلياً عند السؤال عن استعدادهم لانتخاب امرأة من أقاربهم، حيث نجد أن نسبة أكبر بقليل من مؤيدي فتح أبدوا استعدادا لانتخاب قريبة لهم. وقد يكون هذا مؤشرا على النية لترجمة الاستعداد المبدئي إلى تطبيق عملي، وقد يكون مؤشرا على مدى الالتزام العائلي (العائلية) بين مؤيدي الاتجاهات المختلفة. ولم يقتصر التناقض بين الاستعداد والتطبيق على مسألة

Digitized by Birzeit University Library

انتخاب إمرأة من الأقارب ولكنه امتد إلى مسألة نظام الحصص، حيث نجد أن مؤيدي حركة فتح هم الأكثر استعدادا لقبول مثل هذا النظام، يليهم في ذلك مؤيدو الاتجاهات اليسارية. وقد كان تأييد الإسلاميين لكافة الطروحات حول مشاركة المرأة أقل من تأييد الاتجاهات الأخرى.

خلاصة

نلاحظ أن المجالس المحلية تلعب دورا مهما في حياة النساء سواء على مستوى الحاجات الخدماتية أم على مستوى الاتصال المباشر، حيث أن نسبة النساء المراجعات للبلديات غير قليلة. وكذلك فإن الخدمات التي تقدمها المجالس البلدية والقروية تؤثر في حياة النساء بشكل كبير، ولو كان ذلك بطريقة غير مقصودة وغير مباشرة، حيث أن مشاريع المياه والكهرباء، وخصوصا في القرى، تسهل حياة النساء ربات البيوت. ورغم التوجه العام للمشاريع التي تنفذها المجالس المحلية إلا أنها تعود بالفائدة (المباشرة وغير المباشرة) على النساء. فقد وفرت البلديات فرصا (ولو محدودة) للنساء في مجالات العمل والتدريب وزيادة الدخل. وكذلك، فإن البلديات وظفت، ومنذ فترة طويلة، نساء في صفوف موظفيها. ولكن النتائج الواردة هنا تسترعي الانتباه تجاه التناقض في مجمل العملية التنموية والبعد النسوي فيها، حيث أنه رغم التأثير الكبير الذي تحدثه المشاريع التنموية في حياة النساء إلا أنهن مغيبات عن عملية اتخاذ القرار بخصوص هذه المشاريع التي تمس حياتهن وحياة أسرهن.

حيال عدم اهتمام المجالس المحلية بالنساء وأولوياتهن والمشكلات التي يعانين منها، لم يكن مستغربا أن تقيم النساء الفلسطينيات أداء المجالس المحلية على أنه سلبي في غالبه. وكذلك، عبرت النساء عن ضرورة إيلاء المجالس المحلية اهتماما أكبر للبعد النسوي في المشاريع والخطط المستقبلية. ونلاحظ أيضا أن اهتمامات النساء هي اهتمامات مجتمعية لها الصبغة العامة من حيث الاهتمام بمجالات الصحة والخدمات العامة والحياة الثقافية. وعلى الرغم من المحددات الاجتماعية والمؤسساتية إلا أن الكثير من النساء بحاجة للتعامل المباشر مع المجالس المحلية من أجل تصريف أمورهن وأمور أسرهن الحياتية.

أما بالنسبة لمشاركة النساء في المجالس المحلية،فقد أبدى غالبية المبحوثين موافقتهم من حيث المبدأ على ذلك، وكذلك اتفاقهم مع الطرح العام وليس الوضع الخاص، أي أن الموافقة المبدئية والعمومية على الطرح قد تعني (أو لا تعني) تطبيقاً في الواقع، حيث أن هناك عوامل إضافية أخرى يأخذها الناخبون بعين الاعتبار يوم الانتخابات عند اختيارهم لمرشحيهم. ولذلك، فإنه يجب النظر إلى الموافقة المبدئية على مشاركة النساء في العملية الانتخابية على أنها أحد المصادر الانتخابية للنساء إذا ما تم استثمار المصادر الأخرى في إقناع الرأي العام بجدوى وأهمية مشاركة النساء، وإقناعه بالمرشحات أنفسهن وبقدراتهن على المشاركة الفعالة في حياة المجالس المحلية.

Digitized by Birzeit University Library

برغم المعلومات المثيرة التي تظهرها هذه نتائج الدراسة فيما يتعلق بالمصادر الانتخابية للنساء، إلا أنه من المهم التذكير بأن النسب التي حصلت عليها كل مدينة وقرية تدلل فقط على حجم ونوعية هذه المصادر، ولا تدلل على أية محاولة من الباحث لتوقع فوز نساء في هذه المواقع، الأمر الذي يعتمد أساسا على تفعيل هذه المصادر من أجل ترشيح ودعم النساء. وكذلك، فإنه في الواقع الانتخابي قد يطغى أحد العوامل على كل العوامل الأخرى. فقد تكون هناك قرية صغيرة غير مذكورة في البحث يوجد فيها امرأة معروفة وتتمتع بقوة سياسية واحترام جماهيري وشبه إجماع عائلي يجعل فرصتها في الفوز قوية وبدون توفر كل المصادر المذكورة هنا.

وأخيرا، فإنه يمكن القول بأنه على الرغم من غياب بعد نسوي حقيقي في "الخطط التنموية" للمجالس المحلية إلا أنه لا يمكن إنكار أن هناك بذوراً حقيقية لمثل هذا البعد الذي يمكن تعزيزه في الفترة القادمة عن طريق التنسيق بين فئات المجتمع المختلفة، سواء أكانت الحركة النسوية، أو مؤسسات السلطة الفلسطينية (مثل وزارة الحكم المحلي)، أو المؤسسات الأهلية.

Digitized by Birzeit University Library

الملحق رقم (١)

تقييم المواقع بالنسبة للمصادر الانتخابية للنساء (الضفة الغربية)

الموقع	نسبة مئوية	الموقع	نسبة مئوية
نابلس	٨١,٩	بيت فجار	٤٤,٢
بيت ساحور	٨١	دير الغصون	٤٣,٥
البيرة	٧٧,٨	ارطاس	٤٢,٧
رام الله	٧٦,٨	حوارة	٤٢,٧
الزبابدة	٧٦,٨	عابود	٤١,٦
بيت جالا	٦٨,١	يعبد	٤٠,٧٥
الخليل	٦٧,٤	عصيرة الشمالية	٣٩,١
عنبتا	٦٤,٥	إذنا	٣٩
بيرزيت	٦٣,٨	تقوع	٣٨,٤
بيت لحم	٦٣,٨	الظاهرية	٣٨
سلفيت	٦٣,٤	بني نعيم	٣٨
دير استيا	٦١,٦	بيت ريما	٣٦,٩
أريحا	٦١,٦	حبلة	٣٦
الطيبة	٦٠,١	جيوس	٣٥,٥
دورا	٥٩,٧	بيت كاحل	٣٣,٣
سلواد	٥٨,٦	بيت أولا	٣٣
طوباس	٥٦,٧	سنجل	٣٢,٦
طولكرم	٥٥,٨	عرابة	٣٠,٤
جنين	٥٥	السموع	٣٠
برقة	٥٥	زيتا	٢٩
بلعا	٥٤,١	عجة	٢٩
حلحول	٥٢,٩	بيتونيا	٢٧,٧
أبو ديس	٥١,٤	ترقوميا	٢٦,٨
قلقيلية	٥٠,٧	الشيوخ	٢٥,٣

Digitized by Birzeit University Library

سبسطية	٥٠,٧	رامين	٢٥,٣
بيت أمر	٥٠,٧	كفر زيباد	٢٢,٩
قوصين	٥٠,٧	يطا	٢٢,٤
العيزرية	٤٦	كفل حارس	٢٠,٨
بتير	٤٥,٦	المزرعة الشرقية	١٩,٦
العبيدية	٤٥,٤	سيلة الظهر	١٨,٨
عزون	٤٥	ميثلون	١٨,٨
سعير	٤٤,٩		

تقييم المواقع بالنسبة للمصادر الانتخابية للنساء (قطاع غزة)

الموقع	نسبة مئوية	الموقع	نسبة مئوية
دير البلح	٦٨,٧	النصيرات	٥٢,٧
مدينة غزة	٦٥,٩	عبسان الصغيرة	٥٢
عبسان الكبيرة	٦٤,٥	المغازي	٤٩,٢
بيت حانون	٦١,٨	البريج	٤٤,٩
خانيونس	٥٨,٣	خزاعة	٤١,٣
رفح	٥٦,٩	جباليا البلد	٣٤
بيت لاهيا	٥٥,٧	الزوايدة	٢٩,٧
بني سهيلا	٥٣,٦	قرارة	٢٣,١

Digitized by Birzeit University Library

الملحق رقم (٢)

الموقف من مشاركة المرأة حسب الموقع "نسبة الذين أجابوا بنعم"

	حان الوقت لإشراك النساء في المجالس المحلية	هناك فائدة للمجتمع إذا شاركت المرأة	مستعد لانتخاب إمرأة	مستعد لانتخاب إمرأة من الاقارب	أويد نظام الكوتا النسائية
بير زيت	٩٢٪	٩٣٪	٩٧٪	٧٤٥	٥٩٪
بيت ساحور	٨٩٪	٨٧٪	٩٥٪	٥٠٪	٤١٪
رام الله	٩٢٪	٩٢٪	٩٠٪	٣٢٪	٦٥٪
البيرة	٨٦٪	٨٤٪	٨٩٪	٦٧٪	٧٠٪
الطيبة	٨٣٪	٨٣٪	٨٨٪	٣٩٪	٦٦٪
سلفيت	٨٢٪	٨٢٪	٨٥٪	٧٧٪	٨٠٪
قوصين	٧٣٪	٧٨٪	٨٤٪	٨١٪	٤٩٪
سلواد	٧٣٪	٧٥٪	٨٤٪	٧١٪	٦٦٪
بيت لحم	٧٨٪	٨١٪	٨٣٪	٧٥٪	٧١٪
جنين	٦٧٪	٦٨٪	٨٣٪	٤٧٪	٦١٪
دير استيا	٧٩٪	٨٦٪	٨٣٪	٧٣٪	٦١٪
سبسطية	٨٠٪	٨٣٪	٨٢٪	٧٨٪	٨٠٪
غزة	٧٢٪	٨٤٪	٨١٪	٥٨٪	٥٧٪
أريحا	٧٥٪	٧٩٪	٧٨٪	٥٨٪	٧٢٪
ابو ديس	٧٠٪	٨١٪	٧٧٪	٥٨٪	٥٥٪
الخليل	٧٥٪	٧٤٪	٧٦٪	٦٩٪	٦٥٪
دير البلح	٦٨٪	٧٢٪	٧٨٪	٦١٪	٦٤٪
عنبتا	٦٨٪	٧٢٪	٧٨٪	٦١٪	٦٤٪
العيزرية	٧٢٪	٧٦٪	٧٤٪	٤٦٪	٦١٪
حلحول	٧١٪	٧١٪	٧٤٪	٣٧٪	٤٩٪
بيت حانون	٥٦٪	٦٦٪	٧٣٪	٧٢٪	٥٦٪
نابلس	٧٠٪	٦٦٪	٧٢٪	٥٦٪	٤٦٪

Digitized by Birzeit University Library

خانيونس	٦٤٪	٧٢٪	٧٠٪	٥٦٪	٦٢٪
عبسان	٦٤٪	٧٤٪	٧٠٪	٧٣٪	٦٩٪
برقة	٧٢٪	٧٣٪	٧٠٪	٧٠٪	٧٠٪
بلعا	٦٦٪	٥٩٪	٦٩٪	٥٨٪	٥٥٪
قلقيلية	٦٤٪	٦٤٪	٦٣٪	٥٢٪	٤٣٪

الهوامش

١- تشكل النساء الفلسطينيات حوالي ١٦٪ من مجموع القوى العاملة حسب البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٥ . إن الأعمال التي تقوم بها النساء خارج المنزل ذات طبيعة متناقضة فنجد أن النساء يعملن إما في وظائف مهنية تتطلب درجة عالية من التعليم (كالتدريس والطب والهندسة والإدارة) أو في أعمال مهمشة وخصوصا في مجال الزراعة والأعمال الكادة مثل بائعات البسطات والعاملات في التنظيف والأعمال المنزلية.

٢- سيتم استخدام تعبير "النوع الاجتماعي" هنا للتدليل على الفروق الاجتماعية بين الرجال والنساء، مع العلم بأن تعبيرات أخرى تستخدم في وصف نفس المفهوم مثل: الجندر، والنوع، ونوع الجنس، والجنسوية.

٣- تقرير **التنمية البشرية** الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٥ .

٤- أنظر/ي مثلا رسالة طاقم شؤون المرأة للمجلس التشريعي حول قانون الانتخابات وكذلك بيان طاقم شؤون المرأة "نحو بناء ديمقراطي ومشاركة فاعلة للنساء"، ١٩٩٦ .

٥- أنظر/ي مثلا، الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (الأمم المتحدة)، بكين، ١٩٩٦ .

٦- أنظر/ي، التقرير الوطني لدولة فلسطين حول أوضاع المرأة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، والذي أعدته اللجنة الوطنية للمؤتمر الدولي الرابع للمرأة، ١٩٩٥ .كان طاقم شؤون المرأة (إئتلاف نسوي) قد طالب، من خلال بيانات عديدة ورسائل بعثها لأعضاء المجلس التشريعي، بالاعتراف بحصة النساء في المجالات التشريعية والتنفيذية والتي تشكل نسبة لا تقل عن ٣٠٪.

٧- من أجل مزيد من المعلومات حول تاريخ البلديات، راجع/ي: علي الجرباوي "البلديات الفسطينية من النشأة حتى عام ١٩٦٧"، **شؤون فلسطينية**، أيلول ١٩٩١ .. وكذلك علي الجرباوي "البلديات في فلسطين الدولة" **الدراسات الفلسطينية**، ١٩٩٢ . وكذلك محمود طلب النمورة، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي**، ١٩٩٤ .

٨- علي الجرباوي، ١٩٩١، ص ٤٥-٥٠ .

٩- أنظر/ي مثلا موشيه ماعوز، في كتابه **القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية**، لندن، ١٩٨٤)

١٠- قامت إمرأتان فلسطينيتان بترشيح أنفسهما للانتخابات عام ١٩٧٦ إحداهن في مدينة كبيرة والأخرى في قرية (حيث انسحبت في اللحظة الأخيرة لصالح زوجها الذي كان قد رشح نفسه لنفس الانتخابات)

Digitized by Birzeit University Library

١١- من أجل قائمة بأسماء وخبرات نساء فلسطينيات، انظر/ي (الكفاءات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دليل لنساء يعملن في سبعة مجالات مهنية)، مركز الدراسات النسوية، ١٩٩٤ .

١٢- تم استثناء بلدية مدينة غزة عند احتساب العدد الإجمالي للموظفين ونسبة النساء منهم وذلك بسبب عدم وضوح الأرقام المتعلقة بالمجموع الكلي للموظفين في البلدية والذي يزيد عن ٢١ ألف موظف حسب إحصائيات البلدية نفسها. وإذا ما تم احتساب نسبة النساء في البلدية حسب الأرقام المقدمة لنا، فإنها لن تتجاوز نصف بالمئة.

١٣- أنظر/ي فافو، **الأحوال المعيشية في القطاع غزة والضفة الغربية والقدس العربية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤ .

١٤- انظر/ي (المنظور النسوي الفلسطيني تجاه قضايا الجندر)، مركز بيسان للبحوث والانماء والمؤسسة الكندية للتضامن والتنمية، ١٩٩٥ .

١٥- المصدر السابق.

١٦- استطلاع للرأي العام الفلسطيني، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، تموز ١٩٩٥ . وقد شمل الاستطلاع عينة من مدن نابلس والخليل وغزة.

١٧- أنظر/ي تقرير "تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية" الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٥ .

١٨- إن تجربة المرأة الأردنية في مجال المشاركة السياسية مفيدة لاستقراء جوانب مهمة في تجربة المرأة الفلسطينية. من أجل أغراض المقارنة انظر/ي دراسة بعنوان (المرأة الأردنية والمشاركة السياسية)، موسى شتيوي وأمل داغستاني، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، ١٩٩٤ .

١٩- من أجل تحليل مفصل حول المرأة وانتخابات المجلس التشريعي، انظر/ي (الحركة النسوية الفلسطينية والانتخابات التشريعية)، اصلاح جاد، ١٩٩٦ .

٢٠- انظر/ي الاعلان الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بكين - الصين ١٩٩٥، التقرير صادر عن الأمم المتحدة، ١٩٩٦ .

٢١- هذه النتيجة تنطبق على الضفة الغربية ويرتفع التأييد لانتخاب إمرأة من الأقارب في غزة إلى ٦٤٪.

٢٢- لقد تم قياس "التدين" من خلال سؤال حول المواظبة أو عدم المواظبة على الصلوات. ورغم محدودية هذا السؤال في التدليل على التدين واختلاف مفهومه بين المسلمين والمسيحيين، إلا أنه يبقى مؤشرا على ممارسة الصلاة والتي تشكل أحد العناصر الأساسية في الالتزام الديني. وما يتم عرضه هنا لا يعبر عن الموقف السياسي أو الاجتماعي للأحزاب الدينية والعلمانية وإنما يعبر فقط عن رأي الأفراد.

Digitized by Birzeit University Library

قراءة تحليلية في نتائج انتخابات مجلس اتحاد الطلبة للعام ١٩٩٦/١٩٩٧ في جامعة النجاح الوطنية

د. عمر عبد الرازق*

مقدمة

احتلت الجامعات الفلسطينية منذ تأسيسها مركزا متقدما في قيادة الشارع الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي والوقوف في وجه إجراءاته التعسفية. فمنذ إنشاء الجامعات الفلسطينية في بيرزيت والنجاح، ولاحقا في الخليل والقدس وبيت لحم وغزة، بدأت الحركة الطلابية في هذه الجامعات بأخذ موقعها التقليدي والمميز في مسيرة المقاومة الفلسطينية التي سيطرت على الحياة السياسية. فدورها تقليدي من منطلق أن الحركات الطلابية في العالم أجمع كانت وما زالت قيادية في مقاومة الإجراءات القمعية التي تمارسها السلطة الحاكمة، وريادية في تشكيل الرأي العام وقيادة الجماهير لإحداث التغيير الضروري في مراحل التطور المختلفة. والحركة الطلابية الفلسطينية مميزة من منطلق خصوصية الحالة الفلسطينية في كونها تقع تحت الاحتلال العسكري الاستيطاني الخطير الذي وحد الأهداف العامة للحركة الطلابية وجعلها تؤجل الأهداف الخاصة والتصارع على تحقيقها. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الخصوصية غيّبت، في كثير من الأحيان، البرامج النقابية التي تعالج قضايا الحركة الطلابية، وكانت المنافسة مبنية على التنافس السياسي بين التنظيمات الفلسطينية على الساحة الداخلية .

منذ تأسيس جامعة النجاح الوطنية، تشكلت الأطر السياسية الطلابية المختلفة التي عكست

* د. عمر عبد الرازق: أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية، وباحث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) في رام الله .

Digitized by Birzeit University Library

انتماء سياسيا وأيديولوجيا للتنظيمات الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى أنصار الحركة الإسلامية العالمية المتمثلة بحركة الإخوان المسلمين. وقد حددت الاختلافات الأيديولوجية طبيعة التحالفات على ساحة الجامعة. فكانت، في الغالب، قوى منظمة التحرير الفلسطينية تتحالف ضمن ما يعرف بالكتلة الوطنية ضد الكتلة الإسلامية. وسيطرت حركة الشبيبة الطلابية (فتح) على مجلس اتحاد الطلبة دون منازع ودون حاجة إلى التحالفات حتى دورة مجلس عام ١٩٩٤/١٩٩٥ والتي جرت في النصف الأول من عام ١٩٩٤ . وقد ساعد حركة الشبيبة في سيطرتها على المجلس هذه المدة الطويلة عدة عوامل أهمها: الارتباط بحركة فتح وإمكانياتها الجماهيرية والمادية، ونظام الانتخابات الذي اعتمد مبدأ الأكثرية، بالإضافة إلى سيطرة الكتلة النقابية الموالية لفتح على نقابة العاملين، وتسلم قياديين منهم مناصب إدارية عليا في الجامعة.

ولكن هذا التفوق أخذ يتراجع، حتى أن حركة الشبيبة أخذت تفوز بالمجلس بأقل من ٥٠٪ من المقترعين بسبب تعذر التحالف بين الكتلة الإسلامية وكتل اليسار، وتشتت أصوات الطلبة على أكثر من قائمة.

شكل مؤتمر مدريد وعملية السلام نقطة فاصلة في مسيرة مجلس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح، حيث أخذت تتبلور قاعدة سياسية مشتركة بين الكتلة الإسلامية وكتل اليسار المعارض للعملية السلمية. ولم تكن هذه القاعدة المشتركة كافية في البداية لتحقيق التحالف، إلا أن الفكرة بدأت تبحث بجدية لدى قواعد الطرفين، وانتهى الحوار الداخلي بقبول الفكرة .

من جهة أخرى، أدت العملية السلمية إلى إضعاف الخطاب الوطني لدى حركة الشبيبة وأدى ذلك إلى تراجع تأثيرها على مستوى الطلاب. وأخذ الفارق بينها وبين الكتلة الإسلامية بالتناقص سنة بعد أخرى. واستطاعت الكتلة الإسلامية دخول مجلس اتحاد الطلبة بعضو واحد لدورة عام ١٩٩٤/١٩٩٥ .

وربما كانت هذه الحادثة السبب الرئيسي في تقبل حركة الشبيبة لمناقشة مدى ملاءمة نظام الانتخابات لظرف جامعة النجاح، حيث كانت المعارضة الإسلامية واليسارية (وانضمت إليها كتل اليسار المؤيدة للعملية السلمية) تركز في حملاتها الانتخابية على ضرورة تغيير نظام الانتخابات واعتماد مبدأ التمثيل النسبي. وقد سهل قبول جميع الأطراف في جامعة بيرزيت عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ لمبدأ التمثيل النسبي الى انطلاق الحوار الجاد حول الموضوع في جامعة النجاح، وقد تمخض الحوار عن تبني مبدأ التمثيل النسبي في ١٩٩٥/٦/١٩ (دورة ١٩٩٥/١٩٩٦). وكان من المفروض أن تتم انتخابات دورة ١٩٩٦/١٩٩٧ في حزيران من ١٩٩٦، إلا أن خلافات بين الكتل الطلابية حول نظام الانتخابات أدى إلى تأجيلها وأجريت بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٠ . وقد نجحت الكتلة الإسلامية في الدورتين في التوصل إلى اتفاق تحالف مع الكتل الطلابية اليسارية المعارضة (جبهة

Digitized by Birzeit University Library

العمل في الدورة الأولى، وجبهة العمل وكتلة الوحدة في الدورة الثانية)، وبذلك تم تشكيل مجلس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح للسنة الثانية على التوالي من قوى المعارضة الفلسطينية وبدون حركة الشبيبة الطلابية. وتجدر الإشارة إلى أن محاولات حركة الشبيبة لإغراء جبهة العمل وكتلة الوحدة لم تفلح في إقناعهما بالتحالف معها لتشكيل المجلس. ويكمن السبب وراء ذلك في اختلاف المواقف السياسية من العملية السلمية من جهة ومن أداء السلطة الفلسطينية وسلوكها من جهة أخرى.

بعد هذه اللمحة التاريخية نستعرض بالتحليل المختصر نتائج انتخابات الدورتين الأخيرتين. وسنفعل ذلك في قسمين، يتناول القسم الأول منهما النتائج العامة، بينما يتناول الثاني أداء الكتل في الكليات المختلفة.

أولا: النتائج العامة:

يبين الجدول رقم (١) النتائج النهائية للدورتين. وقد خاضت ست كتل طلابية الانتخابات في الحالتين. وهي (بالترتيب الذي ظهر في النتائج الرسمية للدورة الأولى):

١- كتلة اتحاد الطلبة التقدمية، وهي منبثقة عن حزب الشعب .

٢- كتلة الوحدة الطلابية، وهي منبثقة عن الجبهة الديمقراطية .

٣- الكتلة الإسلامية، وهي تتبنى فكر الإخوان المسلمين ومقربة من حركة المقاومة الإسلامية حماس، كما ينضوي تحت هذه القائمة على شكل تحالف معلن كتلة الجماعة الإسلامية المقربة من حركة الجهاد الإسلامي .

٤- كتلة الاستقلال، وهي منبثقة عن (فدا) .

٥- حركة الشبيبة الطلابية، وهي منبثقة عن حركة التحرير الوطني (فتح).

٦- جبهة العمل الطلابي، وهي منبثقة عن الجبهة الشعبية -جورج حبش.

تم الاتفاق بين الكتل الطلابية المختلفة قبل انتخابات دورة ٩٦/٩٥، على أن يطبق نظام التمثيل النسبي الذي أقر في جامعة بيرزيت، ولكن ارتفع عدد مقاعد المؤتمر العام إلى (٨١) مقعدا*. وأهم ما يميز نتائج دورة ٩٧/٩٦ عن دورة ٩٦/٩٥ ما يلي:

* عدد مقاعد المؤتمر العام في بيرزيت (٥١) مقعداً. ويقوم النظام على صيغ البرلمان (مؤتمر عام) الذي ينتخب القائمة الفائزة بأكثرية المقاعد بتشكيل مجلس اتحاد الطلبة.

Digitized by Birzeit University Library

١- ارتفاع عدد الأصوات الصحيحة بحوالي ٤٧٪، وكان ذلك بسبب ارتفاع عدد طلاب الجامعة الذين يحق لهم التصويت من ٥٤٩١ إلى ٨٢٤١ طالبا (حوالي ٥٠٪). وكانت نسبة الاقتراع متماثلة في الدورتين (حوالي ٨٣٪) .

٢- دخول كتلة الوحدة الطلابية المؤتمر العام بمقعدين بعد أن لم تتجاوز نسبة الحسم في الدورة الأولى.

٣- تراجع حصة حركة الشبيبة الطلابية من إجمالي عدد الأصوات (من ٤٦,٨٪ إلى ٤٣,٥٪) ومن عدد المقاعد (من ٣٩ إلى ٣٦). هذا بالرغم من ارتفاع عدد أصواتها بحوالي ٣٧٪، لكن هذه النسبة كانت أقل من نسبة الارتفاع في عدد المقترعين .

٤- ارتفاع حصة جبهة العمل الطلابية من إجمالي عدد الأصوات (من ٣,٨٪ إلى ٤,٩٪) ومن عدد المقاعد (من ٣ إلى ٤). وارتفع عدد أصواتها بحوالي ١٠٥٪ .

٥- ارتفاع حصة الكتلة الإسلامية من إجمالي عدد الأصوات (من ٤٦,٥٪ إلى ٤٧,٧٪)، ولكن هذا الارتفاع لم يكن كافيا لزيادة عدد مقاعدها في المؤتمر العام الذي بقي ثابتا عند ٣٩ مقعدا. وارتفع عدد أصواتها بحوالي ٥١٪.

وبالتالي، فإننا نلاحظ أن هناك خسارة صغيرة رقميا، ولكنها فادحة معنويا وفي مدلولاتها، لحركة الشبيبة، ونصراً لليسار الفلسطيني وخصوصا لكتلة الوحدة (الجبهة الديمقراطية)، ونجاحاً متواضعاً، ولكنه كبير معنويا، للكتلة الإسلامية. ونورد فيما يلي بعض العوامل التي نعتقد أنها ساهمت في هذه النتائج.

أ: خسارة حركة الشبيبة

لعل أهم العوامل هي:

١- ارتباط الحركة بالسلطة الفلسطينية، إذ قد يكون هذا هو أهم عامل في ساحة جامعة النجاح، حيث لم تفلح حركة الشبيبة في إقناع الطلاب بانفصالها عن السلطة وممارساتها، خاصة وأن كثيرا من قياديي حركة الشبيبة السابقين تسلموا مراكز مهمة في السلطة الفلسطينية، فظهرت الحركة في أعين الطلاب أنها المدافع عن السلطة وأنها ربما أهملت، أو يمكن أن تهمل، المدافعة عن القضايا الطلابية إذا ما تعارضت (وغالبا ما تتعارض) مع توجه السلطة وإدارة الجامعة.

٢- فشل العملية السلمية في إدخال أي تحسن على الحياة الفلسطينية، بالإضافة إلى السياسة الإسرائيلية القائمة على إذلال السلطة ووضعها في موقع المضطهد للمعارضة الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

التي ترفض العملية السلمية، وهذا أفقد حركة الشبيبة العمود الفقري في خطابها السياسي والمتمثل في أن العملية السلمية ستؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، حتى أن الحركة عمدت إلى إبراز ماضيها النضالي والاستشهادي في معركتها مع الاحتلال. وهذا ظهر في أعين بعض الطلاب على أنه تناقض بين المبادىء والواقع.

٣- اقتحام رجال الأمن الفلسطينيين الجامعة في أيار ١٩٩٦ : بالرغم من موقف حركة الشبيبة الطلابية المستنكر للاقتحام، وبالرغم من وقوفها مع الكتل الطلابية الأخرى في مطالبتها بمعاقبة المسؤولين عن الحادث، لم تستطع حركة الشبيبة إقناع الطلاب ببراءتها من الحادث. كما أن مشاركة بعض طلاب الجامعة (السابقين والحاليين) في صفوف القوة التي قامت بالاقتحام أساء إلى حركة الشبيبة بصورة واضحة.

وهنا تجدر الملاحظة، أن نجاح حركة الشبيبة، ومساعدة الإدارة، في تأجيل الانتخابات لدورة ٩٧/٩٦ من حزيران ١٩٩٦ إلى كانون أول ١٩٩٦، خفف من تأثير هذا العامل بصورة كبيرة، حيث كان عدد طلاب الجامعة في حزيران ١٩٩٦ حوالي ٦٨٢٥ طالباً، وكان من المتوقع أن يشارك منهم في الانتخابات حوالي ٥٦٦٥ طالبا (٨٣٪)، أي بزيادة مقدارها ٢٦٪ عن دورة ٩٦/٩٥، بينما ارتفع عدد المصوتين بنسبة ٤٧٪ في كانون أول ١٩٩٦ . وتكمن أهمية ذلك في التغير الذي حصل في تركيبة الطلبة من حيث المستوى الدراسي. فقد تخرج طلاب سنة رابعة وخامسة الذين شهدوا حدث الاقتحام وعاشوه، ويقدر عددهم بحوالي ٩٠٠ طالبا، وانضم إلى الجامعة طلاب جدد لم يعايشوا الحدث، وبالتالي، فإن تأثيره عليهم كان ضئيلا. ويبلغ العدد الإجمالي للتحويل الذي حدث حوالي ٢٣١٦ طالبا. وهذا يشكل حوالي ٢٨٪ من إجمالي عدد الطلاب للعام ١٩٩٧/١٩٩٦ .

٤- ساد الاعتقاد بأن كثيرا من أبناء حركة الشبيبة في جامعة النجاح ،وبعض من ترشحوا للانتخابات، يعملون في أجهزة الامن المختلفة. وقد عزز ذلك بعض الأحداث المتفرقة التي ظهرت على ساحة الجامعة، وأدى إلى تخوف جمهور الطلبة من تدهور الحريات في الجامعة إذا ما فازت الشبيبة بالمجلس.

٥- وجود حركة الشبيبة في صفوف المعارضة لأول مرة (دورة ١٩٩٦/١٩٩٥) منذ فترة طويلة، أدى إلى تفاقم الصراعات الداخلية وإرباك برنامج نشاطات الحركة. كما أن الاختلافات التي تتعلق بارتباط فتح عامة، والشبيبة خاصة، بالسلطة تعمقت وأدت إلى شلل في النشاط العام لحركة الشبيبة على ساحة الجامعة.

ب: تقدم اليسار

حقق اليسار نصرا مميزا في انتخابات دورة ١٩٩٧/١٩٩٦، حيث تضاعف عدد مقاعده في

Digitized by Birzeit University Library

المؤتمر من ٣ إلى ٦ . وبالطبع، فإن المفاجأة كانت من صنع كتلة الوحدة الطلابية التي ظن البعض أنها غابت عن الساحة الطلابية في جامعة النجاح. فبعد أن لم تستطع اجتياز نسبة الحسم في دورة ٩٦/٩٥ حصلت على مقعدين في دورة ٩٧/٩٦ .

ويعود السبب وراء هذا التقدم، في اعتقادي، إلى ثلاثة أمور:

١- شكّل نظام التمثيل النسبي وبصورته التي طبقت حافزا كبيرا للكتل الصغيرة لمحاولة اجتياز نسبة الحسم. وهذا حدا بها إلى العمل الجاد والنشاط الدائم.

٢- وجود جبهة العمل في المجلس بعد تحالفها مع الكتلة الإسلامية أثبت فاعليتها في إدارة النشاطات المختلفة والتعامل مع إدارة الجامعة، وتمييز نفسها عن الكتلة. كما منحت الجبهة فرصة كبيرة لإثبات قدرتها على قيادة الحركة الطلابية بعد اعتقال السلطة الفلسطينية لرئيس مجلس الطلبة ومقرر اللجنة الثقافية وغيرهما من أبناء الكتلة الإسلامية النشيطين في المجلس وفي المؤتمر العام.

٣- بقاء الجبهتين في صفوف المعارضة السياسية للعملية السلمية يسهل عليهما صياغة خطابهما السياسي والوقوف في وجه ممارسات السلطة على ساحة الجامعة. وقد يكمن سر تفوق أداء كتلة الوحدة (الجبهة الديمقراطية) على أداء جبهة العمل (على عكس ما كان متوقعا في الجامعة) في وحدة موقفها (حتى الآن) من هذا الموضوع مقارنة مع الاختلاف الذي حصل بين صفوف الجبهة الشعبية وخصوصا في الداخل.

ج: نجاح متواضع للكتلة الإسلامية:

حققت الكتلة الإسلامية زيادة في حصتها من أصوات الطلاب من ٤٦,٥٪ إلى ٤٧,٧٪. كما حققت زيادة في عدد الأصوات (٥١٪) بنسبة تفوق الزيادة التي حصلت في عدد الأصوات الصحيحة (٤٧٪). وبالرغم من عدم تمكنها من زيادة عدد المقاعد في المؤتمر العام، إلا أن هذا يعتبر إنجازا مهما للكتلة في ظل الظروف التي واجهتها خلال العام ١٩٩٦/١٩٩٥ . فما تعرض له قياديوها وأبناؤها من مطاردة واعتقال من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية أدى إلى إرباك برنامج نشاطاتها بصورة واضحة، كما أن تمييز إدارة الجامعة ضد المجلس الذي شكلته الكتلة الإسلامية وجبهة العمل ساهم في تشويش النشاطات والبرامج. وقد تكون الأسباب التالية وراء هذا النجاح المتواضع:

١- وجود الكتلة الإسلامية في تحالف مع جبهة العمل في المجلس أدى إلى استمرار عمل المجلس حتى في حالة غياب القياديين البارزين للكتلة. كما أن التحالف ساهم في زيادة الثقل الطلابي الداعم لنشاطات المجلس.

Digitized by Birzeit University Library

٢- إجراءات السلطة الفلسطينية ضد أفراد الكتلة أحدث ردة فعل لدى الكثير من الطلبة، أدت بهم إلى دعم الكتلة، كونها الضعيف المضطهد.

٣- نجاح حركة المقاومة الإسلامية في الرد على الاعتداءات الإسرائيلية في الحرم الإبراهيمي ومقتل يحيى عياش، وفرا مادة مهمة للكتلة الإسلامية في برامجها ونشاطاتها ودعايتها. كما أدى ذلك إلى زيادة ثقة الشعب الفلسطيني عامة والطلبة خاصة بقدرات الحركة، مما انعكس إيجابيا على ثقة الطلاب بالكتلة الإسلامية.

٤- غياب الخلافات الداخلية أو عدم ظهورها في الساحة الطلابية خاصة وأن موضوع التحالف كان قد حسم من قبل، كما غابت عن الساحة فتاوى حرمة المشاركة في الانتخابات.

٥- التحول العام في المجتمع نحو التدين، وإن كان بطيئا. فقد ظهر من نتائج الدورة ٩٦/٩٧ أن الكتلة الإسلامية حصلت على حوالي ٥٠٪ من الأصوات الجديدة، وهذا أعلى من حصتها من إجمالي الأصوات (٤٧,٧٪)، مما يعني أن حصة الكتلة من الطلاب الجدد تتزايد.

ثانيا: على مستوى الكليات:

تميزت انتخابات جامعة النجاح بتخصيص صناديق اقتراع للكليات المختلفة، حيث أن نظام الأكثرية السابق اشتمل على نظام شبيه بالمؤتمر العام الذي تشكل من ممثلين للكليات والأقسام المختلفة. وقد استمر هذا الإجراء في النظام الجديد بالرغم من عدم وجود تمثيل على مستوى الكلية. وأهمية هذا الإجراء تكمن في التمكن من تحليل مراكز قوى الكتل الطلابية المختلفة في الكليات .

سنعرض في هذا الجزء تطور أداء الكتل المختلفة في كليات الجامعة بين الدورتين. ولكن قبل ذلك نشير إلى أن كلية الدراسات العليا ظهرت في انتخابات الدورة ٩٦/٩٧ ولم تظهر في دورة ٩٥/٩٦، وذلك لأن طلاب الدراسات العليا صوتوا ضمن كلياتهم العلمية. ومن جهة أخرى، ظهرت كلية الحقوق في دورة ٩٦/٩٧، ولم تظهر في دورة ٩٥/٩٦ لأنها تأسست مع بداية العام الدراسي ٩٥/٩٦ .

ويلاحظ من الجدول رقم (٢)، تغير واضح في أعداد الطلبة المسجلين في الكليات المختلفة ولكن بنسب متفاوتة. أكبر نسب ارتفاع كانت في كليتي الصيدلة (٢٠٤٪)، والفنون (١٠٣٪)، وهما كليتان جديدتان نسبيا. وتلاها من الكليات القائمة كلية المجتمع (٩٢٪)، وكلية الهندسة (٨٥٪) وكلية الاقتصاد (٥٤٪)، وكلية التربية (٥١٪)، بالإضافة إلى كليتين تظهران لأول مرة بصورة مستقلة (الدراسات العليا كانت موزعة على الكليات المختلفة وكلية الحقوق كانت جزءا من كلية الاقتصاد). أما أقل نسب الارتفاع في أعداد الطلبة فكانت في كلية العلوم (بقي العدد كما

Digitized by Birzeit University Library

هو) وكلية الزراعة (٢,٤٪) وكلية الشريعة (٩٪) وكلية الآداب (٩,٥٪). وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النسب في الكليات التي تطرح برامج دراسات عليا أقل من الزيادة الفعلية، حيث أن أرقام ٩٦/٩٥ تشمل طلاب الدراسات العليا بينما لا تشتمل عليهم أرقام ٩٧/٩٦ .

أما بالنسبة لنسب الاقتراع، فلوحظ ثباتها تقريبا في الدورتين، والتغير الملحوظ الوحيد كان في نسبة اقتراع كلية الشريعة التي وصلت في العام ٩٧/٩٦ إلى ٩٠٪، وهي كلية تتمتع في العادة بنسبة اقتراع أعلى من غيرها من الكليات بسبب الالتزام الفكري والكتلي اللذين يتحلى بهما طلابها.

سنقوم فيما يلي بتخصيص جزء لكل كتلة مستعرضين تطور أدائها في الدورتين في الكليات المختلفة:

١- كتلة اتحاد الطلبة التقدمية

لم تنجح هذه الكتلة في تجاوز نسبة الحسم في الدورتين ولكنها حافظت على حصتها من الأصوات الصحيحة (١٪). ونلاحظ تضاعف حصتها في كلية الاقتصاد. كما ارتفعت حصتها بشكل واضح في كلية العلوم وكلية التربية وكلية المجتمع وكلية الفنون وكلية القانون.

٢- كتلة الوحدة الطلابية

نجحت هذه الكتلة في الحصول على مقعدين في الدورة الثانية، وكانت أعلى زيادة لها في كلية الهندسة، وكلية المجتمع، وكلية التربية، وكلية الزراعة.

٣- الكتلة الإسلامية

من المعروف في ساحة جامعة النجاح أن كليات محددة شكلت معقلا للكتلة الإسلامية حيث تقع كلية الشريعة على رأس هذه الكليات، وتنضم إليها كليات العلوم والهندسة والصيدلة. ونلاحظ أن أفضل أداء للكتلة الإسلامية كان في كلية الشريعة حيث ارتفعت حصتها من الكلية من ٩١٪ إلى أكثر من ٩٣٪، وارتفع عدد طلاب الكلية بحوالي ٩٪. وتأتي بعد ذلك كلية الصيدلة، حيث ارتفعت حصة الكتلة الإسلامية من أقل من ٦٢٪ إلى أكثر من ٦٣٪، وارتفع عدد الطلاب في الكلية بحوالي ٢٠٠٪، ولكنها تبقى كلية صغيرة(٣,٣٪ من إجمالي أصوات الجامعة).

ولكن المكسب الكبير للكتلة كان في كلية الهندسة، حيث ارتفعت حصة الكتلة فيها من ٥٦٪ إلى ٥٩٪، والأهم من ذلك أن عدد الطلاب في الكلية ارتفع بحوالي ٨٥٪، وأصبحت الكلية تشكل حوالي ٩٪ من إجمالي أصوات الجامعة.

Digitized by Birzeit University Library

أما بالنسبة لكلية العلوم، فقد أظهرت النتائج تراجعا للكتلة الإسلامية فيها من ٥٥,٥٪ إلى ٥٥٪، حيث تراجع عدد الأصوات للكتلة بحوالي ٧٪ بينما بقي عدد الطلاب كما هو تقريبا، وتراجعت حصة الكلية من الجامعة إلى ٩٪ بعد أن كانت ١٤٪.

ونلاحظ أن إجمالي أداء الكتلة في معاقلها كان كما يلي:

ارتفعت حصتها من الكليات من ٦٥٪ إلى ٦٦٪.

ارتفع عدد أصواتها فيها من ٩١٩ إلى ١٢٢١ .

وشكلت هذه الكليات ٤٤٪ من اصوات الكتلة في الدورة الأولى وحوالي ٣٩٪ في الدورة الثانية.

أما بالنسبة لأداء الكتلة الإسلامية في الكليات الأخرى، والتي تعتبر عادة معاقل لحركة الشبيبة الطلابية، فنلاحظ أنه كان أفضل ما يمكن في كلية الآداب، حيث ارتفعت حصة الكتلة فيها من ٤١٪ إلى أكثر من ٤٧٪، مع العلم أن عدد طلاب الكلية ارتفع بنسبة ٩,٥٪.

كما تحسن أداء الكتلة الإسلامية في كلية التربية فارتفعت حصتها فيها من ٣٦٪ إلى ٣٨٪، بالإضافة إلى ارتفاع عدد طلاب الكلية بنسبة ٥١٪. وحصل نفس الشيء في كلية المجتمع، حيث ارتفعت حصة الكتلة الإسلامية فيها من ٣٦,٥٪ إلى ٣٨,٢٪، وارتفع عدد الطلاب فيها بنسبة ٩٢٪. وحتى في كلية الاقتصاد، تحسن أداء الكتلة الإسلامية، فارتفعت حصتها من ٣٧٪ إلى ٣٨٪، وارتفع عدد طلاب الكلية بحوالي ٥٤٪.

تراجعت الكتلة الإسلامية بصورة كبيرة نسبيا في كلية الفنون، حيث انخفضت حصتها من ٣٧٪ إلى ٣٢٪، بينما ارتفع عدد طلاب الكلية بحوالي ١٠٣٪، إلا أنها كلية صغيرة لم تشكل سوى ٢٪ من أصوات الجامعة.

وكان أداء الكتلة الإسلامية جيدا في كلية الدراسات العليا حيث حصلت على ٥٢٪ من الأصوات، إلا أن نسبة الاقتراع في الكلية كانت متدنية جدا (٤٨٪ فقط).

أما بالنسبة لكلية القانون، فكان أداء الكتلة جيدا نسبيا، حيث حصلت على ٣٧٪ من الأصوات.

٤- كتلة الاستقلال

لم تنجح هذه الكتلة في اجتياز نسبة الحسم في الدورتين، بل وتراجعت حصتها من إجمالي الأصوات إلى ٠,٥٪. أما بالنسبة للكليات فنلاحظ تلاشي هذه الكتلة في معظم

Digitized by Birzeit University Library

الكليات.

٥- حركة الشبيبة الطلابية

من المعروف أن معاقل حركة الشبيبة الطلابية تتمثل بكليات الاقتصاد والآداب والتربية وكلية المجتمع وكلية الزراعة. ويلاحظ تراجع أداء الحركة في جميع هذه الكليات. وكان التراجع الأكبر في كليتي الآداب والمجتمع حيث انخفضت حصتها في المجتمع من ٥٦٪ إلى ٤٩٪، وفي الآداب من ٥٢٪ إلى ٤٥٪. وكان تأثير كلية المجتمع أكبر، حيث ارتفع عدد الطلبة فيها بحوالي ٩٢٪، بينما ارتفع عدد الطلبة في كلية الآداب بنسبة ٩,٥٪ فقط. تأتي بعد ذلك كلية الزراعة، حيث نقصت حصة الحركة فيها من ٥٢٪ إلى ٤٧٪ بينما ارتفع عدد طلابها بحوالي ٢,٤٪ فقط. وتكون حركة الشبيبة قد فقدت الأغلبية التي كانت تتمتع بها في هذه الكليات الثلاثة (أكثر من ٥٠٪) وانخفضت حصتها فيهاإلى ما دون الـ ٥٠٪، بل وفقدت المرتبة الأولى في كلية الآداب.

أما في كلية التربية، فالوضع كان أفضل قليلا، حيث انخفضت حصة حركة الشبيبة فيها من ٥٥٪ إلى ٥١٪، ولكن ارتفاع عدد الطلبة فيها بنسبة ٥١٪ أدى إلى تفاقم تأثيرها. ولكن الحركة حافظت على أغلبية في الكلية. وكان الأمر أفضل من ذلك في كلية الاقتصاد، حيث تراجعت حصة الحركة من ٥٤٪ إلى ٥٣٪.

ونلاحظ أن إجمالي أداء حركة الشبيبة في معاقلها كان كما يلي:

انخفضت حصتها من الكليات من ٥٣,٦٪ إلى ٤٩,٥٪، بينما ارتفعت أصواتها فيها من ١٦٢٣ إلى ٢١١٢ .

وشكلت هذه الكليات حوالي ٧٧٪ من أصوات الشبيبة في الدورة الأولى، وحوالي ٧٣٪ من أصواتها في الدورة الثانية.

أما بالنسبة لأداء حركة الشبيبة في معاقل الكتلة الإسلامية، فنلاحظ أنها تراجعت في جميعها، وكان أكبر تراجع لها في كلية الهندسة حيث انخفضت حصتها من ٤٠٪ إلى ٣٥٪، وكان أثر ذلك واضحا بسبب ارتفاع عدد طلاب الهندسة بحوالي ٨٥٪. وكان الوضع شبيها في كلية الصيدلة مع فارق حجم الكلية، حيث انخفضت حصة الشبيبة فيها من ٣٦٪ إلى ٣١٪، مع العلم أن عدد الطلاب في الكلية ارتفع بنسبة ٢٠٥٪.

أما في كلية العلوم، فقد تراجعت حركة الشبيبة من ٤٢٪ إلى ٣٩٪، وكان التأثير قليلا بسبب ثبات عدد طلاب الكلية. كما وتراجعت الحركة في كلية الشريعة من حوالي ٨٪ إلى ٦٪، ولكن كان تأثير ذلك هامشيا لأن نسبة حركة الشبيبة في الكلية متدنية جدا.

Digitized by Birzeit University Library

وأما بالنسبة للكليات الأخرى، فقد تحسن أداء حركة الشبيبة في كلية الفنون من ٤٧٪ إلى ٥٣٪، وهي الكلية الوحيدة التي تحسنت حصة الحركة فيها. ولكن صغر حجم الكلية لم يجعل لذلك أثرا واضحا على النتائج.

وكان أداء حركة الشبيبة جيدا جدا في كلية القانون، حيث حققت ٤٧٪ من الأصوات، وحصلت الحركة على ٤٠٪ من أصوات كلية الدراسات العليا.

٦- جبهة العمل الطلابي

تحسن أداء جبهة العمل الطلابي في الكليات كافة عدا كليتي الشريعة والفنون. وكان أفضل ارتفاع لها في كلية الزراعة، حيث ارتفعت حصتها من ٣,٣٪ إلى ٨,٤٪، ولكن لم يكن لذلك أثر كبير بسبب ثبات عدد طلاب الكلية تقريبا. وكان الأداء الأفضل بعد ذلك في كليتي المجتمع والعلوم، حيث ارتفعت حصة الجبهة في كلية المجتمع من ٤,٦٪ إلى ٧,٣٪، وكان لذلك أثر مهم بسبب ارتفاع عدد طلاب الكلية بنسبة ٩٢٪. وأما في كلية العلوم، فارتفعت حصة الجبهة فيها من ١,١٪ إلى ٣,٨٪ ولكن تأثير ذلك كان هامشيا بسبب ثبات عدد طلاب الكلية.

تحسن أداء الجبهة في كلية الصيدلة، فارتفعت حصتها من ٢,٧٪ إلى ٥٪، ولصغر حجم الكلية لم يكن لذلك تأثير كبير. كما ارتفعت حصة جبهة العمل في كلية الهندسة من ١,٩٪ إلى ٣,٧٪، وكان لذلك تأثير جيد بسبب ارتفاع عدد طلاب الكلية بنسبة ٨٥٪. وأما في كلية التربية، فارتفعت حصة الجبهة فيها من ٥,٥٪ إلى ٦,٦٪، وكان لذلك أثر جيد بسبب ارتفاع عدد طلاب الكلية بنسبة ٥١٪. وتحسن أداء الجبهة في كليتي الآداب والاقتصاد بصورة ضئيلة، حيث ارتفعت حصة الجبهة في كلية الآداب من ٤,٥٪ إلى ٥,٤٪، ولم يكن لذلك تأثير كبير بسبب ارتفاع عدد طلاب كلية الآداب بنسبة ٩,٥٪ فقط.

أما في كلية الاقتصاد، فقد ارتفعت حصة الجبهة من ٥,٢٪ إلى ٥,٨٪، وكان لذلك أثر واضح بسبب ارتفاع عدد طلاب الكلية بنسبة ٥٤٪. كما يلاحظ أن الجبهة حققت أعلى ارتفاع لها في عدد الأصوات في كلية الاقتصاد.

وتراجع أداء جبهة العمل في كلية الفنون من ١٥,٥٪ إلى ١٠,٨٪ بالرغم من ارتفاع عدد أصواتها فيها من ١١ إلى ١٥ . وكانت أعلى حصة للجبهة في هذه الكلية، إلا أن الكلية صغيرة وتأثيرها على النتائج النهائية قليل.

أما في كلية الشريعة فكان للجبهة صوت واحد في الدورتين. وكان أداء الجبهة في كلية القانون جيدا نسبيا حيث حصلت على ٥,٢٪ من الأصوات، وكان أقل من ذلك في

Digitized by Birzeit University Library

الدراسات العليا حيث حصلت على ٣,٤٪ من الأصوات.

المراجع:

١- عمادة شؤون الطلبة في جامعة النجاح، النتائج الرسمية لدورة ٩٦/٩٥ ودورة ٩٧/٩٦ .

٢- جاد، إصلاح، "الحركات الشعبية الاجتماعية في واقع متغير"، جريدة الأيام، ١٩٩٦/١٢/٢٥ .

ملاحق إحصائية

جدول رقم (١)
أداء الكتل الطلابية في الدورتين (السنتين)

الكتل الطلابية	انتخابات دورة ٩٦/٩٥				انتخابات دورة ٩٧/٩٦				التغير في عدد المقاعد
	عدد الاصوات	٪	عدد المقاعد	٪	عدد الاصوات	٪	عدد المقاعد	التغير في عدد الاصوات ٪	
١- اتحاد الطلبة التقدمية	٤٥	١	-	٠	٦٨	١	-	٥١	-
٢- الوحدة الطلابية	٤٥	١	-	٠	١٣٣	٢	٢	١٩٦	-
٣- الكتلة الاسلامية	٢٠٩٤	٤٦,٥	٣٩	٤٨,١	٣١٥٥	٤٧,٧	٣٩	٥١ ٤٨,١	-
٤- كتلة الاستقلال	٤١	٠,٩	-	-	٢٧	٠,٥	-	٣٤ -	-
٥- حركة الشبيبة الطلابية	٢١١٠	٤٦,٨	٣٩	٤٨,١	٢٨٨١	٤٣,٥	٣٦	٣٧ ٤٤,٤	٨-
٦- كتلة جبهة العمل	١٧٣	٣,٨	٣	٤	٣٥٤	٥,٣	٤	١٠٥ ٤,٩	٣٣
المجموع	٤٥٠٨	١٠٠	٦٦١٨	١٠٠			٨١		

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٢)

تطور أعداد الطلاب والمقترعين في الكليات المختلفة

الكلية	عدد الطلاب ٩٦/٩٥(*)	عدد المقترعين ٩٦/٩٥	عدد الطلاب ٩٧/٩٦	عدد المقترعين ٩٧/٩٦	نسبة الزيادة في عدد الطلاب٪	نسبة الزيادة في عدد المقترعين٪
الاقتصاد	١١٢٦	٩٣٥	١٧٣٢	١٤٤٠	٥٤,٠	٥٤,٠
الآداب	١١٣٠	٩١٣	١٢٣٦	١٠٠٠	٩,٤	٩,٥
التربية	٦٧٠	٥٤٣	١٠١٢	٨٢٠	٥١,٠	٥١,٠
كلية المجتمع	٤٧٦	٣٩٥	٩١٣	٧٥٦	٩٢,٠	٩٢,٠
العلوم	٧٨٠	٦٤٧	٧٨١	٦٠٧	٠,٠	-٦,٢
الهندسة	٣٩٠	٣٢٣	٧٢١	٥٩٩	٨٥	٨٥
الشريعة	٤٣٠	٣٦٥	٤٧٠	٤٢٥	٩	١٦
الصيدلة	١٠٠	٧٣	٣٠٥	٢١٨	٢٠٥	٢٠٠
الزراعة	٢٩٥	٢٤٤	٣٠٢	٢٥١	٢,٤	٢,٤
القانون	-	-	١٨٤	١٥٥	-	-
الفنون	٩٠	٧١	١٨٣	١٣٩	١٠٣	٩٦
دراسات عليا	-	-	٤٣٢	٢٠٨	-	-

(*) هذه أعداد طلاب الكليات والمقترعين بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٠، أي أنهم طلاب العام ١٩٩٤/١٩٩٥، حيث هم الذين انتخبوا مجلس اتحاد الطلبة للدورة ٩٦/٩٥ .

Digitized by Birzeit University Library

أداء الكتل الطلابية في الكليات المختلفة

جدول رقم (٣أ)

كلية الاقتصاد

الكتلة	٩٦/٩٥		٩٧/٩٦		٪ التغير في الأصوات
	عدد الأصوات	٪	عدد الأصوات	٪	
١- اتحاد الطلبة التقدمية	٦	٠,٦	١٧	١,٢	١٨٣
٢- الوحدة الطلابية	١٣	١,٤	٢٩	٢,٠	١٢٣
٣- الكتلة الإسلامية	٣٤٥	٣٧,٠	٥٤٨	٣٨,١	٥٩
٤- كتلة الاستقلال	١٤	١,٥	٣	٠,٢	-٧٩
٥- حركة الشبيبة الطلابية	٥٠٨	٥٤,٣	٧٦٠	٥٢,٨	٥٠
٦- كتلة جبهة العمل	٤٩	٥,٢	٨٣	٥,٨	٦٩
المجموع	٩٣٥	١٠٠	١٤٤٠	١٠٠,١٪	٥٤

جدول رقم (٣ب)

كلية الاداب

الكتلة	٩٦/ ٩٥		٩٧/٩٦		٪ التغير في الاصوات
	عدد الاصوات	٪	عدد الاصوات	٪	
١- اتحاد الطلبة التقدمية	١١	١,٢	١٠	١,٠	-٩
٢- الوحدة الطلابية	١٠	١,١	١٢	١,٢	٢٠
٣- الكتلة الاسلامية	٣٧٣	٤٠,٩	٤٧٣	٤٧,٣	٢٧
٤- كتلة الاستقلال	٨	٠,٩	٦	٠,٦	-٢٥
٥- حركة الشبيبة الطلابية	٤٧٠	٥١,٥	٤٤٥	٤٤,٥	-٥
٦- كتلة جبهة العمل	٤١	٤,٥	٥٤	٥,٤	٣٢
المجموع	٩١٣	١٠٠,١	١٠٠٠	١٠٠	٩,٥

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٣ج)

كلية التربية

الكتلة	٩٦/٩٥		٩٧/٩٦		٪ التغيرفي الأصوات
	عدد الاصوات	٪	عدد الأصوات	٪	
١- اتحاد الطلبة التقدمية	٦	١,١	١١	١,٣	٨٣
٢- الوحدة الطلابية	٦	١,١	١٩	٢,٣	٢١٧
٣- الكتلة الإسلامية	١٩٤	٣٥,٧	٣١١	٣٧,٩	٦٠
٤- كتلة الاستقلال	٩	١,٧	٤	٠,٥	-٥٦
٥- حركة الشبيبة الطلابية	٢٩٨	٥٤,٩	٤٢١	٥١,٣	٤١
٦- كتلة جبهة العمل	٣٠	٥,٥	٥٤	٦,٦	٨٠
المجموع	٥٤٣	١٠٠	٨٢٠	٩٩,٩	٥١

جدول رقم (٣د)

كلية المجتمع

الكتلة	٩٦/٩٥		٩٧/٩٦		٪ التغير في الأصوات
	عدد الأصوات	٪	عدد الأصوات	٪	
١- اتحاد الطلبة التقدمية	٥	١,٣	٧	٠,٩	٤٠
٢- الوحدة الطلابية	٥	١,٣	٣٥	٤,٦	٦٠٠
٣- الكتلة الإسلامية	١٤٤	٣٦,٥	٢٨٩	٣٨,٢	١٠٠
٤- كتلة الاستقلال	٣	٠,٨	٢	٠,٣	-٣٣
٥- حركة الشبيبة الطلابية	٢٢٠	٥٥,٧	٣٦٨	٤٨,٧	٦٧
٦- كتلة جبهة العمل	١٨	٤,٦	٥٥	٧,٣	٢٠٦
المجموع	٣٩٥	١٠٠,٢	٧٥٦	١٠٠	٩١

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٣هـ)
كلية العلوم

الكتلة	٩٦/٩٥		٩٧/٩٦		٪ التغير في الأصوات
	عدد الاصوات	٪	عدد الأصوات	٪	
١- اتحاد الطلبة التقدمية	١	٠,٢	٥	٠,٨	٤٠٠
٢- الوحدة الطلابية	٥	٠,٨	٥	٠,٨	٠
٣- الكتلة الإسلامية	٣٥٩	٥٥,٥	٣٣٤	٥٥,٠	٧-
٤- كتلة الاستقلال	٤	٠,٦	٥	٠,٨	٢٥
٥- حركة الشبيبة الطلابية	٢٧١	٤١,٩	٢٣٥	٣٨,٧	١٣-
٦- كتلة جبهة العمل	٧	١,١	٢٣	٣,٨	٢٢٩
المجموع	٦٤٧	١٠٠,١	٦٠٧	٩٩,٩	٦,٢

جدول رقم (٣و)
كلية الهندسة

الكتلة	٩٦/٩٥		٩٧/٩٦		٪ التغير في الأصوات
	عدد الاصوات	٪	عدد الأصوات	٪	
١- اتحاد الطلبة التقدمية	٤	١,٢	٤	٠,٧	٠
٢- الوحدة الطلابية	١	٠,٤	٨	١,٣	٧٠٠
٣- الكتلة الإسلامية	١٨٢	٥٦,٣	٣٥٣	٥٨,٩	٩٤
٤- كتلة الاستقلال	١	٠,٤	١	٠,٢	٠
٥- حركة الشبيبة الطلابية	١٢٩	٣٩,٩	٢١١	٣٥,٢	٦٤
٦- كتلة جبهة العمل	٦	١,٩	٢٢	٣,٧	٢٦٧
المجموع	٣٢٣	١٠٠,١	٥٩٩	١٠٠	٨٥

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٣ز)
كلية الشريعة

الكتلة	٩٦/٩٥		٩٧/٩٦		٪ التغير في الأصوات
	عدد الاصوات	٪	عدد الأصوات	٪	
١- اتحاد الطلبة التقدمية	١	٠,٣	-	-	١٠٠-
٢- الوحدة الطلابية	١	٠,٣	١	٠,٢	٠
٣- الكتلة الإسلامية	٣٣٣	٩١,٢	٣٩٦	٩٣,٢	١٩
٤- كتلة الاستقلال	١	٠,٣	-	-	١٠٠-
٥- حركة الشبيبة الطلابية	٢٨	٧,٧	٢٧	٦,٤	٤-
٦- كتلة جبهة العمل	١	٠,٣	١	٠,٢	٠
المجموع	٣٦٥	١٠٠,١	٤٢٥	١٠٠	١٦

جدول رقم (٣ح)
كلية الزراعة

الكتلة	٩٦/٩٥		٩٧/٩٦		٪ التغير في الأصوات
	عدد الاصوات	٪	عدد الأصوات	٪	
١- اتحاد الطلبة التقدمية	٢	٠,٨	٢	٠,٨	٠
٢- الوحدة الطلابية	٣	١,٢	٦	٢,٤	١٠٠
٣- الكتلة الإسلامية	١٠٢	٤١,٨	١٠٣	٤١,٠	١
٤- كتلة الاستقلال	٢	٠,٨	١	٠,٤	٥٠-
٥- حركة الشبيبة الطلابية	١٢٧	٥٢,٠	١١٨	٤٧,٠	٧-
٦- كتلة جبهة العمل	٨	٣,٣	٢١	٨,٤	١٦٣
المجموع	٢٤٤	٩٩,٩	٢٥١	١٠٠	٣

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٣ط)
كلية الصيدلة

الكتلة	٩٦/٩٥		٩٧/٩٦		٪ التغير في الأصوات
	عدد الاصوات	٪	عدد الأصوات	٪	
١- اتحاد الطلبة التقدمية	-	٠,٠	١	٠,٥	-
٢- الوحدة الطلابية	-	٠,٠	١	٠,٥	-
٣- الكتلة الإسلامية	٤٥	٦١,٦	١٣٨	٦٣,٣	٢٠٧
٤- كتلة الاستقلال	-	-	-	-	-
٥- حركة الشبيبة الطلابية	٢٦	٣٥,٦	٦٧	٣٠,٧	١٥٨
٦- كتلة جبهة العمل	٢	٢,٧	١١	٥,٠	٤٥٠
المجموع	٧٣	٩٩,٩	٢١٨	١٠٠	١٩٩

جدول رقم (٣ي)
كلية الدراسات العليا

الكتلة	٩٦/٩٥		٩٧/٩٦	
	عدد الاصوات	٪	عدد الأصوات	٪
١- اتحاد الطلبة التقدمية			٤	١,٩
٢- الوحدة الطلابية			٥	٢,٤
٣- الكتلة الإسلامية	لم تظهر		١٠٩	٥٢,٤
٤- كتلة الاستقلال	ككلية		-	-
٥- حركة الشبيبة الطلابية	مستقلة		٨٣	٣٩,٩
٦- كتلة جبهة العمل			٧	٣,٤
المجموع	-		٢٠٨	١٠٠

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٣ك)

كلية الفنون

الكتلة	٩٦/٩٥		٩٧/٩٦		٪ التغير في الأصوات
	عدد الاصوات	٪	عدد الأصوات	٪	
١- اتحاد الطلبة التقدمية	-	٠,٠	٣	٢,٢	-
٢- الوحدة الطلابية	١	١,٤	٣	٢,٢	٢٠٠
٣- الكتلة الإسلامية	٢٦	٣٦,٦	٤٤	٣١,٧	٦٩
٤- كتلة الاستقلال	-	-	١	٠,٧	-
٥- حركة الشبيبة الطلابية	٣٣	٤٦,٥	٧٣	٥٢,٥	١٢١
٦- كتلة جبهة العمل	١١	١٥,٥	١٥	١٠,٨	٣٦
المجموع	٧١	١٠٠	١٣٩	١٠٠,١	٩٦

جدول رقم (٣ل)

كلية القانون

الكتلة	٩٦/٩٥		٩٧/٩٦	
	عدد الاصوات	٪	عدد الأصوات	٪
١- اتحاد الطلبة التقدمية			٤	٢,٦
٢- الوحدة الطلابية			٩	٥,٨
٣- الكتلة الإسلامية	لم تكن		٥٧	٣٦,٨
٤- كتلة الاستقلال	قائمة بعد		٤	٢,٦
٥- حركة الشبيبة			٧٣	٤٧,١
٦- كتلة جبهة العمل			٨	٥,٢
المجموع			١٥٥	١٠٠,١

Digitized by Birzeit University Library

محددات الرأي العام الفلسطيني أزاء اداء السلطة والمعارضة

د. فيصل عورتاني*

١) مقدمة

يقوم مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس بتنفيذ استطلاعات رأي دورية كل ثلاثة أشهر. وكان آخرها الاستطلاع رقم (٢٥) الذي تم تنفيذه في الفترة الزمنية ما بين ٢٦-٢٨ كانون أول (ديسمبر) ١٩٩٦. وفي هذا الاستطلاع تم اختيار عينة موزونة ذاتيا مكونة من ١٣٠٥ شخصا من الضفة الغربية وقطاع غزة موزعة على ١٢٠ منطقة سكانية اختيرت بطريقة الاحتمالية المتناسبة مع الحجم.

وفي هذا الاستطلاع والاستطلاع قبل الأخير، أي استطلاع رقم (٢٤)، تم إدخال بعض الأسئلة حول تقييم المبحوثين لأداء كل من مؤسسة الرئاسة، ومجلس الوزراء، والمجلس التشريعي، وقوات الأمن، وأحزاب المعارضة.

وتتطرق هذه المقالة إلى تحليل نظرة المجتمع الفلسطيني إلى أداء الجهات المذكورة أعلاه كما تبين في استطلاع الرأي رقم (٢٥) . الجزء الثاني من هذه المقالة يبحث في نظام التقييم المستخدم في الاستطلاعات وندخل عليه طريقة جديدة لتقييم بعض الجهات الحكومية وأحزاب المعارضة.

أما الجزء الثالث فيعرض النتائج التقييمية العامة لأداء السلطة الوطنية وأحزاب المعارضة

* فيصل عورتاني: دكتوراه احصاء من الجامعة الامريكية في واشنطن، ١٩٩٣ . استاذ مساعد في قسم الرياضيات في جامعة بير زيت.

Digitized by Birzeit University Library

بالمقارنة مع بعض النتائج التي تم الحصول عليها في استطلاع رقم (٢٤) . الجزء الرابع يوضح العلاقة بين النتائج التقييمية ومنطقة السكن (غزة، الضفة الغربية) حيث لوحظ وجود فرق واضح بين المنطقتين في تقييم السلطة وأحزاب المعارضة. أما الجزء الخامس، فيبحث في العلاقة بين الجنس وتقييم أداء السلطة وأحزاب المعارضة. أما بالنسبة للعلاقة بين موقف الشخص من عملية السلام وتقييمه لأداء السلطة وأحزاب المعارضة فيتم بحث ذلك في الجزء السادس، أما الجزء السابع يبحث في العلاقة بين مستوى الفرد التعليمي وموقفه من أداء السلطة. بينما يتم عرض الخلاصة في الجزء الثامن.

٢) نظام التقييم

في استطلاعي الرأي رقم (٢٤) و (٢٥) اللذين أجراهما مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تم إدخال بعض الأسئلة التي تتعلق بأداء المجلس التشريعي، وقوات الأمن، ومؤسسة الرئاسة، والحكومة الفلسطينية. والهدف من هذه الأسئلة هو إيجاد سلسلة زمنية تعطي مؤشرا على نظرة الشعب الفلسطيني إلى هذه الجهات من ناحية أدائها.

في كلا الاستطلاعين، تم استخدام المقياس التالي في عملية تقييم أداء هذه الجهات :

١- جيد جدا ٢- جيد ٣- ليس جيدا وليس سيئا ٤- سيء ٥- سيء جدا.

ونحن بدورنا، في هذه المقالة، سوف نستخدم مقياسا آخر يحول عملية التقييم إلى إعطاء علامة بين ٢٠-١٠٠، ليصبح المقياس على النحو التالي:

١٠٠ = جيد جدا ٨٠ = جيد ٦٠ = ليس جيدا وليس سيئا ٤٠ = سيء ٢٠- سيء جدا.

إن المقياس المعرف أعلاه سوف يسهّل علينا عملية حساب معدل أداء جهة أو شخص في أي من الاستطلاعات. فاستخدام معدل أداء جهة معينة أو شخص معين سوف يكون من الناحية الإحصائية أكثر قوة من إبراز النسب لكل من الفئات جيد جدا، جيد . . . الخ. إن معدل الاداء هو المجموع الموزون للفئات، حيث تجمع العلامات ١٠٠، ٨٠، ٦٠، ٤٠، ٢٠ وتضرب كل من هذه العلامات بالنسبة المقابلة لها. فعلى سبيل المثال، إذا كان تقييم جهة معينة في الاستطلاعين ٢٥ و ٢٤ كما هو معطى في جدول (١)،

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١): تقييم جهة معينة في الاستطلاعين (٢٥) و (٢٤)

الفئة	استطلاع ٢٤	استطلاع ٢٥
١٠٠ (جيد جدا)	٢٠٪	١٥٪
٨٠ (جيد)	٢٥٪	٢٥٪
٦٠ (ليس جيدا وليس سيئا)	٣٠٪	٤٥٪
٤٠ (سيء)	١٠٪	١٠٪
٢٠ (سيء جدا)	١٥٪	٥٪
حجم العينة	١٢٣٣	١٣٠٥

فإن السؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه في المثال المعطى في جدول (١) هو: هل تحسن أداء الجهة التي تم تقييمها في الفترة ما بين استطلاع رقم (٢٤) واستطلاع رقم (٢٥)؟ الجواب من الجدول المعطى غير واضح، حيث أن تقييم أداء هذه الجهة في فئة جيد جدا في استطلاع (٢٤) هو أقل من استطلاع (٢٥) بمقدار ٥٪. فقد كانت نسبة الأشخاص الذين أعطوا هذه الجهة علامة "جيد جدا" في استطلاع رقم (٢٤) هي ٢٠٪، بينما أصبحت نسبة الأشخاص في هذه الفئة في استطلاع رقم (٢٥) هي ١٥٪. هل نستطيع أن نستنتج بأن تقييم أداء هذه الجهة قد انخفض؟ الجواب: لا، حيث أن تقييم أداء هذه الجهة في فئة سيء جدا قد نقص في الاستطلاع رقم (٢٥) بالمقارنة مع استطلاع رقم ٢٤ (١٥٪ في الاستطلاع رقم (٢٤) و ٥٪ في استطلاع رقم (٢٥). لحل مثل هذا الإشكال في عملية النظرة إلى التقييم الكلي لأداء جهة أو شخص معين، يتم حساب معدل الأداء للجهة المعينة في جدول (١) في استطلاع رقم (٢٤) كالآتي:

معدل الأداء (استطلاع رقم ٢٤)= ١٠٠ × ٠,٢ +٠,٢٥×٨٠+٠,٣×٦٠+٠,١×٤٠+٠,١٥×٢٠= ٦٥

وبنفس الطريقة نحسب تقييم أداء هذه الجهة في استطلاع رقم ٢٤، ونحصل على: معدل الأداء (استطلاع رقم ٢٥)= ١٠٠ × ١٥ +٠,٢٥ ×٨٠ +٠,٤٥×٦٠ +٠,١×٤٠ +٠,٠٥ ×٢٠ = ٦٧

ومن هنا نرى بأن معدل الأداء الكلي قد زاد من ٦٥ إلى ٦٧ .

إن عملية حساب معدل الأداء تجعل من السهل استخراج سلسلة زمنية لنظرة الشعب إلى أداء جهة أو شخص معين. وكذلك، فإن هذه الطريقة تضمن الكشف عن التغيرات في الأداء العام بقوة إحصائية أكبر من عرض النسب للفئات فقط.

Digitized by Birzeit University Library

٣) تقييم الأشخاص للجهات الرسمية وأحزاب المعارضة

حسب نظام معدل تقييم الأداء حصلت مؤسسة الرئاسة في استطلاع (٢٥) على أعلى علامة ٨٢ نقطة بالمقارنة مع المجلس التشريعي وأحزاب المعارضة الذين حصلوا على ٦٩ و ٦٥ نقطة على التوالي. وكذلك تبين أن قوات الأمن حصلت على علامة أعلى من مجلس الوزراء حيث كانت العلامات التي حصلت عليها قوات الأمن ومجلس الوزراء في استطلاع (٢٥) هي على التوالي ٧٨ و ٧٤ نقطة. أما بالنسبة للاستطلاع السابق، استطلاع رقم (٢٤) فقد حصلت مؤسسة الرئاسة على ٧٩ نقطة، وهذا يعني زيادة ٣ نقاط عن استطلاع ٢٥ . أما قوات الأمن فقد حصلت على ٧١ نقطة في استطلاع (٢٤) بالمقارنة مع ٧٨ نقطة في استطلاع ٢٥ . وبهذا، تكون قوات الأمن قد حصلت على أعلى زيادة وقدرها ٧ نقاط، بعكس تقييم المجلس التشريعي ومجلس الوزراء الذي بقي على التوالي ٧٤ و ٦٩ نقطة في الاستطلاعين (أنظر جدول ٢).

من هنا نرى أن المجتمع الفلسطيني قد تأثر بالمواجهات التي جرت بين قوات الأمن الفلسطينية وقوات الجيش الإسرائيلي التي ذهب ضحيتها العديد من قوات الأمن الفلسطينية. وكان لهذه الأحداث كما يبدو أثر إيجابي في تقييم أداء قوات الأمن ومؤسسة الرئاسة.

ومن الملاحظ كذلك أن ترتيب الأداء في الاستطلاعين بقي كما هو، حيث حصلت مؤسسة الرئاسة على أعلى تقييم والمجلس التشريعي على أقل معدل أداء. أما بالنسبة لأداء أحزاب المعارضة فلم يتم السؤال عن تقييم ادائهم في استطلاع (٢٤)، ولكن في استطلاع (٢٥) تمت إضافة سؤال عن نظرة المجتمع لتقييم أداء المعارضة. وحصلت أحزاب المعارضة على أقل معدل تقييم أداء.

٤) تاثير منطقة الإقامة على التقييم

عندما ننظر إلى معدلات تقييم الأداء حسب منطقة السكن (الضفة الغربية، قطاع غزة) نرى أن هناك فرقاً واضحاً بين معدلات التقييم في قطاع غزة والضفة الغربية لمعظم الجهات التي تم ذكرها في جدول (٢)، في كلا الاستطلاعين، حيث كان التقييم في منطقة غزة لمعدل أداء كل من مؤسسة الرئاسة وقوات الأمن ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي أعلى منه في الضفة الغربية في كلا الاستطلاعين (٢٤) و (٢٥). فعلى سبيل المثال حصلت مؤسسة الرئاسة على علامة ٧٦,٢ نقطة في الضفة الغربية في استطلاع (٢٤) مقابل ٨٣,٢ نقطة في غزة في نفس الاستطلاع. أما في استطلاع (٢٥)، فإن تقييم مؤسسة الرئاسة هو ٨٠,٦ نقطة في الضفة وفي غزة ٨٥,٨ نقطة. ولكن من الملاحظ أن الزيادة في تقييم مؤسسة الرئاسة من استطلاع (٢٤) إلى استطلاع (٢٥) كانت أعلى في الضفة الغربية ٤,٤ نقطة منها في غزة ٢,٥ نقطة. أما قوات الأمن فقد حصلت على ٧٠,٥ نقطة في الضفة الغربية في استطلاع (٢٤) مقابل ٧٢,٧ نقطة في غزة. أما بالنسبة

Digitized by Birzeit University Library

لاستطلاع (٢٥) فقد حصلت قوات الأمن على ٧٦,٨ نقطة في الضفة الغربية مقابل ٨٠ نقطة في غزة. وعليه نرى بأن معدل التقييم لقوات الأمن ارتفع من استطلاع (٢٤) إلى استطلاع (٢٥) بما مقداره ٦,١ نقطة بالضفة مقابل ٧,٣ نقطة في غزة. ومن هنا نرى أن ارتفاع تقييم قوات الأمن في غزة والضفة تقريباً كان متساوياً من ناحية إحصائية. وبهذا، يتضح أن هناك إجماعاً على ارتفاع أداء قوات الأمن بنفس عدد النقاط بغض النظر عن المنطقة الجغرافية.

وعلى صعيد تقييم مجلس الوزراء كان هناك اجماع بين الضفة الغربية وغزة على إعطاء نفس العلامة في كلا الاستطلاعين. فعلى سبيل المثال حصل مجلس الوزراء في الضفة الغربية على علامة مقدارها ٧٢,٣ و ٧٢,٨ في استطلاع (٢٤) واستطلاع (٢٥) على التوالي. أما في غزة فقد حصل مجلس الوزراء على العلامات ٧٦,٥ و ٧٦,٨ في استطلاع (٢٤) واستطلاع (٢٥) على التوالي. أما الزيادة التي حصلت سواء في غزة أو في الضفة فلم تكن ذات دلالة إحصائية. وكذلك الحال بالنسبة لتقييم أداء المجلس التشريعي، فقد رأينا إجماعاً على تقييم المجلس التشريعي في كلا الاستطلاعين في غزة والضفة الغربية. فقد حصل المجلس التشريعي في الضفة الغربية على العلامات ٦٨,٤ نقطة و ٦٩ نقطة في استطلاع (٢٤) و استطلاع (٢٥) على التوالي. أما في غزة فقد حصل المجلس التشريعي على ٧٠,٩ نقطة و ٦٩,٧ نقطة في استطلاع (٢٤) واستطلاع (٢٥) على التوالي. (أنظر جدول ٣). ومن الملاحظ هنا أن التغير في معدل أداء مؤسسة الرئاسة بين الاستطلاعين في الضفة الغربية كان أكثر منه إيجابية في غزة مع العلم أن غزة كانت أكثر إيجابية في تقييم مؤسسة الرئاسة من الضفة في كلا الاستطلاعين. ويمكن استنتاج أن المجتمع في الضفة الغربية أكثر حساسية نحو تقييم مؤسسة الرئاسة من المجتمع في غزة. أما بخصوص تقييم أداء قوات الأمن، فقد كان التقييم في غزة أكثر إيجابية منه في الضفة ولكن التغير في التقييم بين الاستطلاعين في الضفة وغزة كان تقريباً متساوياً. وهذا يعني أن غزة والضفة تجاوبتا بنفس الدرجة نحو زيادة تقييم أداء قوات الأمن بعد المواجهات مع قوات الجيش الإسرائيلي التي اندلعت بسبب حفر النفق في القدس.

حصل المجلس التشريعي ومجلس الوزراء على نفس التقييمات السابقة التي حصلا عليها في استطلاع (٢٤) واستطلاع (٢٥)، أي لم يطرأ تغير إيجابي أو سلبي على معدل أداء هاتين الجهتين. ومما يلفت الانتباه أنه لم يكن هناك اختلاف بين الضفة وغزة في كلا الاستطلاعين في تقييم أداء المجلس التشريعي ومجلس الوزراء. وهذا يمكن تفسيره بأن المجتمع الفلسطيني لا يربط التغيرات السياسية والأحداث التي تمر بها الساحة الفلسطينية بالمجلس التشريعي ومجلس الوزراء وإنما يربطها بمؤسسة الرئاسة وقوات الأمن. وكان التقييم المتدني الذي حصل عليها المجلس التشريعي في كلا الاستطلاعين يعكس عدم رضى المجتمع عن أداء المجلس وفعاليته في التأثير على حياة المواطنين بشكل أو بآخر.

Digitized by Birzeit University Library

جدول (٢): معدل التقييم حسب الجهة والاستطلاع

	معدل التقييم	معدل التقييم
الجهة	استطلاع ٢٤	استطلاع ٢٥
مؤسسة الرئاسة	٧٩	٨٢
قوات الأمن	٧١	٧٨
مجلس الوزراء	٧٤	٧٤
المجلس التشريعي	٦٩	٦٩
المعارضة		٦٥
حجم العينة	١٢٣٣	١٣٠٥

جدول (٣): معدل تقييم الأداء حسب الجنس والاستطلاع

	الضفة الغربية		غزة	
الجهة	استطلاع ٢٤	استطلاع ٢٥	ستطلاع ٢٤	ستطلاع ٢٥
مؤسسة الرئاسة	٧٦,٢	٨٠,٦	٨٣,٢	٨٥,٨
قوات الأمن	٧٠,٥	٧٦,٨	٧٢,٧	٨٠
مجلس الوزراء	٧٢,٣	٧٢,٨	٧٦,٥	٧٦,٨
المجلس التشريعي	٦٨,٤	٦٩	٧٠,٣	٦٩,٧

جدول (٤): معدل الأداء حسب الجنس والاستطلاع

	معدل الأداء للرجال		معدل الأداء للنساء	
الجهة	استطلاع ٢٤	استطلاع ٢٥	استطلاع ٢٤	استطلاع ٢٥
مؤسسة الرئاسة	٧٧,٥	٨٠,٢	٨٠,١	٨٤,٤
قوات الأمن	٦٨,٥	٧٤,٨	٧٧,٤	٨٠,٥
مجلس الوزراء	٧٢,٨	٧٠,٤	٧٤,٩	٧٧,٢
المجلس التشريعي	٦٦,٦	٦٤,٦	٧١,٩	٧٢,٩
احزاب المعارضة	*	٦١,٦	*	٦٨

Digitized by Birzeit University Library

٥) تأثير الجنس على التقييم

كان الجنس من العوامل التي كان لها أثر في عملية التقييم لكل من مؤسسة الرئاسة، وقوات الأمن والمجلس التشريعي و مجلس الوزراء وأحزاب المعارضة.

ومن الملاحظ أن النساء أعطت تقييماً أعلى من الرجال لكل من الجهات المذكورة في كلا الاستطلاعين.

وبالنظر إلى جدول (٤) نرى أن الفجوة بين الاستطلاعين في مجتمع النساء لتقييم مؤسسة الرئاسة كانت أعلى من الفجوة بين الاستطلاعين في مجتمع الرجال لتقييم هذه المؤسسة. فمثلاً، حصلت مؤسسة الرئاسة بين الرجال في التقييمين على ٧٧,٥ و ٨٠,٢ نقطة في استطلاع (٢٤) واستطلاع (٢٥) على التوالي، بينما كان التقييمان بين مجتمع النساء ٨٠,١ و ٨٤,٤ نقطة. وعليه، نرى أن الزيادة في تقييم مؤسسة الرئاسة بين الرجال كانت ٢,٧ نقطة مقابل ٤,٣ نقطة في مجتمع النساء. وهذه الصورة انعكست في تقييم قوات الأمن، حيث كانت الفجوة في مجتمع الرجال بين الاستطلاعين أكبر منها في مجتمع النساء. فقدكان التقييم لقوات الأمن بين الرجال ٦٨,٥ و ٧٤,٨ نقطة في استطلاع (٢٤) واستطلاع (٢٥) على التوالي، بينما كان هذا التقييم في مجتمع النساء ٧٧,٤ و ٨٠,٥ نقطة في استطلاع (٢٤) واستطلاع (٢٥) على التوالي. وإن الزيادة التي طرأت على تقييم قوات الأمن بين الرجال كانت ٦,٣ نقطة مقابل ٣,١ نقطة بين النساء، وهذا يعكس مدى تأييد الرجال للمواجهة مع قوات الجيش الإسرائيلي. ورغم هذه الزيادة في تقييم أداء قوات الأمن من قبل الرجال إلا أن معدل تقييمهم لقوات الأمن هو أقل من مدى تقييم النساء لها. وهذا يدل على أن الرجال لا يزالون أكثر حساسية من النساء إزاء قوات الأمن.

أما بالنسبة لمجلس الوزراء فقد طرأ تغيير سلبي على معدل ادائه بين الرجال، حيث انخفض معدل أداء مجلس الوزراء ٢,٤ نقطة من استطلاع (٢٤) إلى استطلاع (٢٥)، حيث كان تقييمه ٧٢,٨ و ٧٠,٤ نقطة على التوالي. وهذا الفرق كان له دلالة إحصائية، على عكس مجتمع النساء حيث ارتفع أداء مجلس الوزراء بين النساء من ٧٤,٩ نقطة إلى ٧٧,٢ نقطة. أما المجلس التشريعي فقد انخفض أداؤه بين الرجال من ٦٦,٦ نقطة إلى ٦٤,٦ نقطة، على عكس مجتمع النساء الذي زاد فيه تقييم أداء المجلس التشريعي من ٧١,٩ إلى ٧٢,٩ نقطة ولكن هذه الزيادة يمكن أن لا تكون ذات دلالة إحصائية.

ومن الملاحظ أن أداء الجهات الأربعة المتعلقة بالسلطة الوطنية بين مجتمع النساء قد حصل على تقييم أعلى منه بين مجتمع الرجال. وقد حافظت هذه الجهات على ترتيبها من الأعلى إلىالادنى، حيث مؤسسة الرئاسة فقوات الأمن فمجلس الوزراء ثم المجلس التشريعي، في الاستطلاعين (٢٤) و (٢٥)، لكن هذه الصورة لم تبق كما هي في مجتمع الرجال. فقد كانت في استطلاع (٢٤) كالتالي: مؤسسة الرئاسة فمجلس الوزراء فقوات الأمن، ثم المجلس التشريعي.

Digitized by Birzeit University Library

وفي استطلاع (٢٥) أصبح الترتيب حسب تقييم الأداء بين الرجال من الأكثر إلى الأقل كالتالي: مؤسسة الرئاسة، قوات الأمن، مجلس الوزراء ثم المجلس التشريعي.

وقد ظلت مؤسسة الرئاسة محافظة على الموقع الأول وبقي المجلس التشريعي محافظاً على الموقع الأخير بين الرجال والنساء.

إن الفجوة الموجودة بين تقييم النساء والرجال لأداء الجهات الاربعة التي تم ذكرها هي فجوة جوهرية، ولم تأت صدفة أو بسبب خطأ المعاينة. والبعض يتساءل عما إذا كانت هذه الفجوة سوف تختفي إذا نظرنا إلى المستويات التعليمية المختلفة لكل من النساء والرجال، والجواب على هذا السؤال هو بالنفي. فبعد أن تم اختبار مثل هذه الفرضية باستخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة وجدنا أن مثل هذه الفجوة تبقى قائمة حتى إذا كان للرجل والمرأة نفس المستوى التعليمي. ويمكن أن يعزى هذا الفرق لعدم توفر الثقة الكافية عند المرأة لتقوم بعملية الانتقاد مثلما يقوم بها الرجل. وهذا نابع من طبيعة تربية المرأة التي تعيش وضعاً حرجاً في معظم مراحل حياتها ولا تحصل على نفس الدعم الاجتماعي الذي يمكنها من المشاركة في خضم الحياة السياسية.

٦) التأييد لعملية السلام وأثره على التقييم

إن موقف الشخص من عملية السلام كان له علاقة قوية بطريقة تقييم أداء الجهات الأربعة في كلا الاستطلاعين. أنظر جدول (٥)

جدول (٥): معدل التقييم حسب الموقف من عملية السلام والاستطلاع

الجهة	معارض (٢٤)	معارض (٢٥)	مؤيد (٢٤)	مؤيد (٢٥)	لا رأي (٢٤)	لا رأي (٢٥)
مؤسسة الرئاسة	٦٤,٦	٦٦,١	٨٤	٨٦,٤	٧٣	٧٣,٨
قوات الأمن	٥٥,٣	٦٥,٤	٧٧,٦	٨٠,٧	٨٠	٧٧,٢
مجلس الوزراء	٦٢,٧	٥٩,٨	٧٧,٩	٧٧,٦	٧٣,٧	٦٩,٣
المجلس التشريعي	٥٧,٤	٥٥	٧٣,٣	٧٢,٦	٦٥,٨	٦١,٧
أحزاب المعارضة	*	٦١,٤	*	٦٥,٨	*	٦٨,٨

بالنظر إلى جدول (٥) نرى أن تقييم أداء مؤسسة الرئاسة بين المعارضين قد ارتفع من ٦٤,٦ نقطة في استطلاع (٢٤) إلى ٦٦,١ نقطة، أي بزيادة قدرها ١,٥ نقطة، ولكن هذه الزيادة ليست لها أية دلالة إحصائية، حيث أنها يمكن أن تكون ناجمة عن الصدفة أو خطأ المعاينة. أما الزيادة

Digitized by Birzeit University Library

الواضحة بين المعارضين لقوات الأمن، حيث ارتفعت من ٥٥,٣ نقطة إلى ٦٥,٤ نقطة من استطلاع (٢٤) إلى استطلاع (٢٥)، فقدكانت زيادة ذات دلالة إحصائية قوية، أي أن مجتمع المعارضين زاد داخله معدل تقييم أداء قوات الأمن. وكما ذكرنا سابقاً، فقد كان هذا انعكاساً للمواجهات التي حدثت بين قوات الامن الفلسطينية وقوات الجيش الإسرائيلي بين فترة الاستطلاعين، حيث كانت المعارضة متخوفة من قوات الأمن وتعتقد بأنها وجدت لمواجهة المعارضة. ولكن المواجهات أظهرت عكس ذلك، وعليه ابدت المعارضة زيادة في معدل تقييم الأداء لقوات الأمن.

أما بالنسبة لترتيب التقييم لأداء الجهات الأربعة بين المعارضين فنلاحظ في استطلاع (٢٤) أن مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء كانا في الطليعة والمجلس التشريعي وقوات الأمن حصلا على أقل علامات. ولكن هذا الترتيب تغير بين المعارضين لعملية السلام في استطلاع (٢٥)، حيث اصبحت مؤسسة الرئاسة وقوات الامن في الطليعة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي وأحزاب المعارضة حصلت على أقل معدل تقييم.

أما بين المؤيدين لعملية السلام فقد بقي معدل الأداء لمؤسسة الرئاسة عالياً، حيث كان ٨٤ نقطة في استطلاع (٢٤) وأصبح ٨٦,٤ نقطة في استطلاع (٢٥)، و بقيت مؤسسة الرئاسة لها الترتيب الأول في الأداء بين المؤيدين، كما كان الحال بين المعارضين.

ومن الجدير بالذكر أن معدل أداء أحزاب المعارضة في استطلاع (٢٥) كان بين المعارضين ٦١,٢ نقطة وكان أقل من معدل تقييم أداء أحزاب المعارضة بين المؤيدين لعملية السلام. وهذا يمكن أن يعزى إلى أنه ليس كل المعارضين لعملية السلام هم من أحزاب المعارضة. وكذلك، يمكن القول بأن الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم متحيزين لأحزاب المعارضة ليسوا مقتنعين بفعالية هذه الأحزاب.

وبشكل عام يمكن القول بأن هناك فرقاً كبيراً بين تقييم المعارضين والمؤيدين لعملية السلام لأداء مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء وقوات الأمن والمجلس التشريعي في كلا الاستطلاعين (٢٤) و (٢٥). ومن الملاحظ أن تقييم أداء مؤسسة الرئاسة يوضح الفرق بين تقييم المؤيدين وتقييم المعارضين لعملية السلام، حيث كان الفرق ما يقارب ٢٠ نقطة (أنظر جدول ٥).

وإذا نظرنا إلى العلاقة بين الجنسين وموقف الشخص من عملية السلام، نرى أن الفرق بالتقييم لأداء السلطة بين الرجال والنساء، والذي بحث في الجزء السابق، جاء نتيجة الفرق بين موقف الرجال والنساء من عملية السلام. ولكن إذا ما نظرنا إلى تقييم معدل الأداء بين الرجال والنساء للذين لهم نفس الموقف من عملية السلام نرى بأن الفرق بالتقييم ما زال قائماً. ولنأخذ على سبيل المثال معدل تقييم مجلس الوزراء في استطلاع (٢٥)، (أنظر جدول ٦).

Digitized by Birzeit University Library

جدول (٦): معدل تقييم الأداء لمجلس الوزراء حسب الموقف من عملية السلام والجنس

الموقف من عملية السلام

الجنس	مؤيد	معارض	لا رأي
رجال	٧٩	٦٠	٧١
نساء	٨٢	٧١,٣	٨٠

نلاحظ أن الفرق في التقييم بين الرجال والنساء ما زال موجوداً لدى كل من المؤيدين والمعارضين لعملية السلام. وهذا يؤيد أن الجنس هو عامل جوهري في تقييم معدل الأداء، أي أن الفرق بالتقييم بين الرجال والنساء لا يتلاشى إذا ما تم تثبيت الموقف من عملية السلام.

٧) المستوى التعليمي واثره على معدل تقييم الأداء

في هذا الجزء من المقالة نستخدم معامل ارتباط "بيرسون" لكي نوضح مدى العلاقة واتجاهها بين مستوى التعليم وتقييم الأشخاص لأداء السلطة وأحزاب المعارضة. إن هذا المعامل يتراوح بين -١ و +١ حيث أن +١ يعني وجود علاقة إيجابية خطية بين المتغيرين، و-١ يعني وجود علاقة عكسية قوية بين المتغيرين، وصفراً يعني عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرين.

جدول (٧): معامل ارتباط بيرسون بين مستوى التعليم والأسئلة التقييمية

الجهة	معامل الارتباط بيرسون استطلاع (٢٤)	معامل ارتباط بيرسون استطلاع (٢٥)
مؤسسة الرئاسة	٠,١٥٧-	٠,١٦٦-
قوات الأمن	٠,١٨-	٠,١٣٥-
مجلس الوزراء	٠,١٧-	٠,١٩٩-
المجلس التشريعي	٠,١٥٩-	٠,١٩٢-
احزاب المعارضة	-	٠,١٥٣-

لقد لوحظ أن معدل تقييم الأداء لكافة الجهات يرتبط ارتباطاً سلبياً مع المستوى التعليمي للأشخاص في كلا الاستطلاعين، وهذا يعني أنه كلما زاد المستوى العلمي للفرد كلما قل تقييم

Digitized by Birzeit University Library

لأداء السلطة والمعارضة. ولكن من الملاحظ أن معامل ارتباط بيرسون في استطلاع (٢٤) يبين معدل أداء قوات الأمن كان -٠,١٨ بالمقارنة بـ ٠,١٣٥ في استطلاع (٢٥)، وهذا يعني أن سلبية العلاقة بين المستوى التعليمي ومعدل تقييم قوات الأمن قد تراجعت، ويعني أيضاً أن المتعلمين أصبحوا أقل انتقاداً لقوات الأمن. وعلى العكس من ذلك كان الموقف من أداء المجلس التشريعي، حيث زادت سلبية العلاقة بين المستوى التعليمي ومعدل أداء المجلس التشريعي. فقد كان معامل ارتباط بيرسون في استطلاع (٢٤) -٠,١٥٩ مقابل -٠,١٩٢ في استطلاع (٢٥)، وهذا يعني أن المتعلمين أصبحوا أكثر حدة في انتقاد أداء المجلس التشريعي. وكذلك الحال بالنسبة لمجلس الوزراء فقد زادت سلبية العلاقة ومعدل الأداء من -٠,١٧ إلى -٠,١٩٢ إن هذه الزيادة في سلبية العلاقة لها دلالة إحصائية بعد أن تم عمل الاختبارات الإحصائية اللازمة وتبين أن هذه الزيادة ليست نتاج الصدفة أو خطأ المعاينة.

٨) الخلاصة

تبين من تحليل كل من استطلاع (٢٤) و (٢٥) أن المجتمع بشكل عام أكثر انتقاداً لأداء المجلس التشريعي ومجلس الوزراء من مؤسسة الرئاسة، حيث أن مؤسسة الرئاسة حصلت على أعلى تقييم من كافة فئات المجتمع سواء كان الشخص رجلاً أم امرأة، معارضاً لعملية السلام أم مؤيداً لها، من الضفة الغربية أم غزة.

ولقد تبين كذلك أن النساء في كلا الاستطلاعين أكثر تساهلاً بشكل منتظم في تقييمهن للسلطة من الرجال. وهذا التغيير ينطبق على منطقة السكن، حيث أن غزة قيمت السلطة وأحزاب المعارضة بايجابية أكثر من الضفة الغربية.

ولكن الشيء الذي تجلى فيه الفرق بين الاستطلاعين هو نظرة المجتمع إلى أداء قوات الأمن. فقد ظهر جلياً أن قوات الأمن حصلت على المرتبة الثانية من ناحية الأداء بعد مؤسسة الرئاسة في استطلاع (٢٥) بالمقارنة مع المرتبة الثالثة في استطلاع (٢٤)، وكان هذا ناجماً عن المواجهات التي حدثت بين قوات الأمن الفلسطينية وقوات الجيش الإسرائيلي.

وبعد النظر إلى العوامل التي ذكرت سابقاً في هذه المقالة وعلاقتها بتقييم معدل الأداء لجهة معينة، يمكن أن يطرح السؤال التالي للبحث، وهو: ما هو مدى المشاركة النسبية لكل من هذه العوامل في التأثير على معدل تقييم أداء جهة معينة؟ إن الجواب على هذا السؤال يتطلب بحثاً آخر من خلاله يتم تحديد ما هي العوامل الجوهرية، وما هي العوامل الاصطناعية التي يختفي أثرها في حالة الاشتراط على متغير آخر.

Digitized by Birzeit University Library

المراجع:

١- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، استطلاع رقم ٢٥، ٢٦-٢٨ كانون أول ١٩٩٦.

٢- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، استطلاع رقم ٢٤، ٢٦-٢٨ أيلول ١٩٩٦ .

3- Neil A Weiss, Mathew J. Hassett, *Introductory Statistics*, 2nd Ed. P. 525. Adisson Wesley.

Digitized by Birzeit University Library

مقالات

"في سسيولوجيا أسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين: تجربة لاجئي قطاع غزة"

د. نورما مصرية*

المقدمة

كثيرا ما جرى التطرق إلى موضوع التوطين بأشكاله المختلفة، مثل: التوطين في الدول العربية المضيفة، إعادة توطين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، التوطين عبر الدمج في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وذلك لإعطاء أهمية لمفردات التوطين ذات الأولوية، دون إهمال للترابط ما بين الأجزاء المختلفة لهذا الشكل من الطرح، من دمج، وتأهيل، وإعادة توطين وإسكان اللاجئين الفلسطينيين.

لقد جرى التركيز على التوطين دون الحلول الأخرى لقضية اللاجئين الفلسطينيين ودون أي اعتبار لمطامح وحقوق اللاجئين في العودة وتقرير المصير، لأسباب تتعلق بأمن إسرائيل دون حقوق وأمن الفلسطينيين، لاجئين وغير لاجئين.

تهدف هذه المقالة إلى التعرف على مجموعة العوامل المؤثرة، سلبا أو إيجابا، في قرار تطبيق توطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، وهو موضوع بقي خارج اهتمامات معظم الدراسات عن اللاجئين الفلسطينيين. فموضوع بحثنا يتسم بالندرة، كونه يتناول علاقة الارتباط بين عوامل ثلاث: أيدولوجية، سياسية، ومجتمعية، كمؤثرات حاسمة لفهم طبيعة عملية توطين اللاجئين في

* د. نورما مصرية: استاذة مساعدة في دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم. وتحمل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة ليذر ببريطانيا، ١٩٩٤ .

Digitized by Birzeit University Library

القطاع التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بغية تعزيز سياسة تشتيت اللاجئ الفلسطيني.

وتبرز أهمية هذه الصورة المصغرة للتحديات الكبرى التي تواجهها جماهير اللاجئين بعد طرح قضية النازحين واللاجئين في المباحثات متعددة الأطراف في إطار مؤتمر السلام للشرق الأوسط، حيث ظهر خيار التوطين كحل محتمل أكثر من غيره. وبالتالي، فإن الأسئلة التي ستستأثر باهتمامنا في هذه الدراسة هي كالتالي: ما هي العلاقة بين التشتيت والتوطين وأبعاد أخطار هذه السياسات، وما هي مكانة اللاجئ الفلسطيني من هذه التحديات؟

هذه هي الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها من خلال التركيز على تجربة لاجئي قطاع غزة، كونهم الوحيدين الذين تعرضوا لمحاولات توطين مقارنة بتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في مواقع الشتات الأخرى على الأرض الفلسطينية أو خارجها، والتي رأينا ضرورة توزيعها تبعا لأربعة محاور:

١- لاجئو غزة: تجربة فريدة في التشتت.

٢- توطين لاجئي غزة: الأسباب والأبعاد والوسائل.

٣- مردودات التوطين: النتائج الاجتماعية-السياسية.

٤- الدروس المستفادة.

ركزت كل المشاريع الإسرائيلية لتوطين اللاجئين التي طرحت بعد عام ١٩٦٧، على توطين لاجئي غزة دون لاجئي الضفة الغربية [١]. والسؤال هو لماذا غزة دون غيرها؟ ورغم أن السؤال واسع جدا، ويتطلب تغطية تاريخية-سياسية شاملة منذ عام ١٩٤٨، إلا أننا سنحاول إعطاء خلفية تاريخية قصيرة عن قطاع غزة ولاجئيها، خاصة ما تعرض له اللاجئون هناك من بطش على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الفترة التي سبقت عام ١٩٦٧، مما جعل من تجربة اللجوء للاجئي قطاع غزة تجربة فريدة واستثنائية، مقارنة بتجارب اللاجئين في الأقطار العربية المضيفة ما قبل وبعد عام ١٩٦٧ .

لماذا لاجئو قطاع غزة؟

لم تبدأ تجربة لاجئي قطاع غزة مع الاحتلال العسكري الإسرائيلي في حزيران ١٩٦٧، ولكن، سبقتها تجارب مماثلة ومريرة، عانى من جرائها اللاجئون الكثير. وقد بدأت تجربتهم من خلال الهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على المخيمات في قطاع غزة، والتي أوقعت إصابات كبيرة بين صفوف اللاجئين [٢]. وقد احتُل قطاع غزة عام ١٩٥٦ لحوالي أربعة أشهر، حيث تعرض سكانه لموجة من الإرهاب [٣]. وقد وصف تقرير المفوض العام للأنروا، في كانون الأول ١٩٥٦، الإجراءات القمعية التي اتخذها المحتلون الإسرائيليون ضد السكان لكسر معنوياتهم، وإجبارهم على الاستسلام

Digitized by Birzeit University Library

والقبول بأي حل يفرض عليهم بقوله: "إن المذابح الإسرائيلية في غزة في تاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٥٦، وفي خان يونس في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٦، وفي رفح في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٦، تؤكد على الإرهاب الذي تعرض له سكان القطاع. فقد بلغت الإصابات بين الغزيين خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع ٩٣٠ قتيلا، ٢١٥ مفقودا، و ٦١٧ جريحا .(UN. 1957)

تشجيع الهجرة ما بعد ١٩٦٧

إن الوسيلة الأولى التي استخدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغ قطاع غزة من سكانه، هي تشجيع هجرة أعداد كبيرة من السكان إلى الضفة الشرقية. هذه العملية التي دعاها الإسرائيليون "عملية التنظيف" شهدت انخفاضا ملموسا لسكان القطاع بعد حرب ١٩٦٧ من ٤٥٠ ألف نسمة في ١ حزيران ١٩٦٧ إلى ٣٤٦ ألف نسمة في نهاية كانون الأول ١٩٦٧ . وتقول آن ليش بأن الانخفاض الهائل هذا لم يأت خلال الحرب بسبب فرار اللاجئين، وإنما جاء بسبب سياسة إسرائيلية منظمة لتشجيع هجرة السكان في الأشهر الأولى التي تلت الحرب (Lenczowski, 1980)، أما سكان الضفة الغربية، فقد انخفض عددهم، في نفس الفترة، من ٩٠٠ ألف نسمة إلى ٥٩٩ ألف نسمة (Abu-Lughod, 1980).

لقد تبين أن مغريات متنوعة قد منحت للاجئين لأجل المغادرة، مثل مواصلات مجانية للذين يرغبون بالمغادرة إلى الجسور المؤدية إلى الأردن. وفي بعض الحالات كان يطلب من اللاجئين التوقيع على وثيقة تنص على أنهم غادروا بإرادتهم (*Keesing's Contemporary Archives*, August 19-26, 1967)، كما تم تخصيص مبلغ ٥٠ ليرة إسرائيلية، أو ما يعادل ١٤ دولارا، لكل عائلة وافقت على المغادرة إلى الضفة الشرقية للمساعدة في تغطية نفقات السفر إلى عمان. وكان هذا يتم من خلال مكاتب أقامتها السلطات الإسرائيلية في مخيمات اللاجئين لهذا الغرض (*The New York Times*, 31 July, 1968). ولم تتوقف هذه الإجراءات الإسرائيلية بمغرياتها إلا عندما اشتكى الغزيون إلى الوفد المفوض "للجنة الصليب الأحمر الدولية" (*The International Review of the Red Cross*, September, 1970). وقد رافقت هذه المغريات وسائل قمعية اتخذتها قوات الاحتلال لإجبار سكان غزة على المغادرة، خاصة من المخيمات الكبيرة في القطاع، مثل مخيم جباليا (**الوثائق الفلسطينية، ١٩٦٨**).

ولم تتوقف موجات هجرة اللاجئين من قطاع غزة إلى الأردن إلا في تموز ١٩٦٨، حيث بدأت الحكومة الأردنية تعيد اللاجئين من على جسر اللنبي. كما أثارت الأردن هذه المسألة في الأمم المتحدة في تموز ١٩٦٨، موجهة الاتهام لإسرائيل بإجبار اللاجئين على المغادرة [٤]. (*The New York Times*, 31 July, 28 September, 1968).

إن فشل السلطات الإسرائيلية في دفع الأغلبية العظمى من اللاجئين للمغادرة، إضافة إلى فشلها في قمع المقاومة لدى لاجئي قطاع غزة، رغم كل المحاولات التي اتبعت، قاد الحكومة

Digitized by Birzeit University Library

الإسرائيلية في عام ١٩٧٠، ومع تصاعد المقاومة في قطاع غزة، إلى مناقشة الحاجة إلى "تخفيف" السكان اللاجئين في القطاع. ويمكننا القول بأن هذا البرنامج كان الأول في سياسة الاحتلال العملية فيما يتعلق بتوطين لاجئي غزة، والذي تم البدء به في أوائل عام ١٩٧٠، وبوشر العمل فيه فعليا في أواسط عام ١٩٧١، مع عملية شق الشوارع في مخيمات غزة الكبيرة. وحيث أن اللاجئين كانوا سيرفضون أي شيء له علاقة بالتوطين، فإنه لم يبق إلا العمل بهمة وراء الكواليس. لقد بدأ كعملية أمنية ضيقة تطورت فيما بعد إلى برنامج توطين شامل.

عمليات شق الشوارع في مخيمات قطاع غزة

جاءت هذه العمليات لتضيف إلى وضع اللاجئين في مخيمات القطاع تشتتا جديدا إضافة إلى تشتتهم الأصلي إثر نكبة ١٩٤٨ . فسياسة الاحتلال، استهدفت، من خلال عمليات شق الطرق، إزالة واحد من خمسة من السكان الذي يقيمون في مخيمات غزة، بهدف ضرب المقاومة المتصاعدة فيها. هذا ما أكده شلومو غازيت المنسق السابق في المناطق المحتلة، والذي صرح في مقابلة صحفية بأن "إن النية تتجه نحو إخلاء ثلث السكان اللاجئين في قطاع غزة، أي حوالي ٦٠-٧٠ ألف نسمة، إلى أماكن جديدة في القطاع" (جريدتي **القدس**، ٢٢ آب، ١٩٧١ و *The Times*, 22 July, 1971).

وفي تموز عام ١٩٧١، بدأت إسرائيل بشكل منتظم بعملية هدم البيوت في مخيمات اللاجئين ونقلهم قسرا بالآلاف إلى العريش وصحراء سيناء، وإلى المخيمات الحالية في الضفة الغربية، وإلى مخيمات صغيرة في القطاع. أما عن ظروف نقلهم، فقد صرح مسؤول إسرائيلي أن اللاجئين أُعطوا إشعارا من ٢٤-٣٦ ساعة قبل إخلائهم، وأُعطوا الخيار إلى أين سينتقلون.

(*The Times*, 3 September, 1971; *The New York Times* 20, 22 July; 20, 31 August, 1971).

أشارت المصادر الإسرائيلية إلى أنه مقابل كل بيت تم هدمه في المخيم قد تم منح بيت آخر بنفس المستوى للعائلة المشردة. وصرح مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى بأن "إن الذين أجلوا (عن المخيمات) لهم الحرية في أخذ البيت المعروض عليهم أو تركه"، وقد عملت الحكومة العسكرية على ترتيب أمر المواصلات للجهة التي يختارها المجلّيون (The *Jerusalem Post*, 17 August, 1971).

شملت عملية الهدم والإخلاء في القطاع حوالي ١٥ ألف شخص. أما عدد البيوت التي هدمت فقد اختلفت المصادر حولها، فحسب تقرير (The *Jerusalem Post* (31 August, 1971، تم هدم ١,٨٠٧ بيتا ، وحسب إحصاء مكتب الأنروا في غزة هدمت ١٠,٧٩٤ غرفة، تأثرت من جرائها ٣,٩٤١ عائلة (٢٤,٠٦٧ شخصا) (UNRWA, 1991). أما مجلة **شؤون فلسطينية**، فقد بينت في تقريرها لشهر تشرين الثاني ١٩٧١ أن عدد البيوت التي هدمت بلغ ٢,٠٠٩ بيتا .

Digitized by Birzeit University Library

أهداف التوطين: آراء متناقضة

يمكننا تمييز نمطين متناقضين للتفسيرات الإسرائيلية حول أهداف عمليات شق الشوارع في مخيمات قطاع غزة في عام ١٩٧١ يجملها هذان التصريحان الشهيران لموشى ديان، حيث قال في أحدهما "إن الهدف من المشاريع هو تحسين مستوى المعيشة ... فليس لدينا أية تصميمات لتغيير منزلتهم السياسية كلاجئين، وفي الواقع، فإنهم سيعيشون حياة أفضل". بينما قال في تصريح آخر له: "إن الهدف من هذه السياسة هو جعل لاجئي قطاع غزة لاجئين بالإسم فقط" (The *New York Times*, 2 April, 1973).

الوعي بالأهداف لدى اللاجئين

إن خير سياق لفهم مواقف اللاجئين تجاه الأهداف من إقامة مشاريع التوطين في قطاع غزة، هي العلاقة ما بين اللاجئين والسلطات الإسرائيلية. فمنذ عام ١٩٦٧ كانت العلاقة تتسم بالعداء الشديد أكثر من التفاهم، وهذا العداء يعود إلى الاحتلال الإسرائيلي الأول لقطاع غزة، كما شرحنا سابقا. إن المحاولات الإسرائيلية لكسب "عقول وقلوب" اللاجئين في قطاع غزة، بإقامة مشاريع التوطين، بعد عمليات شق الشوارع، لم تحسن من صورة إسرائيل لديهم، ولا من علاقتهم معها.

لقد تم التعبير عن وعي وإدراك اللاجئين للدوافع الحقيقية وراء التوطين في نتائج البحث الميداني في مخيم الشاطئ، ومشروع التوطين في حي الشيخ رضوان في مدينة غزة [٥]، حيث اعتبر ٧٢,٥٪ من سكان مخيم الشاطئ، و ٧٤,٤٪ من سكان حي الشيخ رضوان أن الهدف من التوطين هو سياسي.

شمل وعي اللاجئين وإدراكهم للبعد السياسي وراء إقامة مشاريع التوطين المبحوثين جميعا، رجالا ونساء، أميين ومتعلمين بشكل يسترعي الانتباه. ومن أقوالهم أثناء المقابلات: "يريدون تصفية القضية الفلسطينية"، "يريدون إلغاء كلمة لاجئ"، "يريدون إنهاء منزلة اللاجئ وتفكيك المخيمات"، "إنهم يسعون لتفكيك مخيم الشاطئ وإقامة ريفيرا مكانه" إلى غير ذلك.

طبيعة الانتقال: طوعيا أم قسريا؟

إتخذ الانتقال للمشاريع منذ البداية شكلين: الإلزامي/القسري والطوعي. الانتقال الإلزامي لم يعترف به من قبل السلطات الإسرائيلية والتي تدّعي أن أشكال الانتقال جميعها كانت طوعية، إلا أن الوسائل غير المباشرة المستخدمة من قبل السلطات لتشتيت اللاجئين، مثل هدم بيت المخيم، تشير إلى الجانب القمعي للمشاريع.

ففي الفترة ما بين نيسان ونهاية حزيران ١٩٧٦ قامت السلطات الإسرائيلية بمسح ٤١٥ عائلة

Digitized by Birzeit University Library

من مخيم الشاطئ، بعدها تم إعلامهم بأن بيوتهم سوف تهدم. إن الخيار الوحيد أمامهم كان شراء قطع أراض في مشروع حي الشيخ رضوان، أو السكن في البيوت الحالية في المخيمات الصغيرة (UN, 1977). ومن الجدير بالذكر أن هذا المسح قد أجري بعد سنتين فقط من إنشاء حي الشيخ رضوان، مما يجعلنا ندرك أن النقل القسري هو جزء من سياسة تهدف إلى تعزيز مشاريع التوطين [٦].

هناك بُعدان للسياسة الإسرائيلية في توطين اللاجئين: فهي من ناحية، فإنها تترك خيارا ضيقا للاجئين لإيجاد مأوى لهم، وبالتالي، تعزز شراء بيوت/قطع أراض في مشاريع التوطين. ومن الناحية الأخرى، تمنح البيوت الحالية في المخيمات الصغيرة. وفي هذه الحالة تضع السلطات نفسها كمسؤولة عن الإسكان في المخيمات، الأمر الذي يعتبر انحدارا في عمل الأنروا في هذا المجال ودليلا على غياب سلطتها في المخيمات. وهذا يثير التساؤل حول قانونية هذه الإجراءات من قبل السلطات.

يشير النقاش أعلاه إلى أن السياسة الإسرائيلية تجاه المخيمات في قطاع غزة، عبر الشرط بهدم بيت المخيم قبل الانتقال، قد زادت من أزمة الإسكان القائمة أصلا. وبالتالي، فإنها تترك فرصة ضيقة جدا أمام اللاجئين لمقاومة مشاريع التوطين الإسرائيلية [٧]. ومن هذا المنطلق، فإن اللاجئين يعتقدون أنهم بانتقالهم للمشاريع، رغم معرفتهم بالأهداف السياسية وراءها، ومن خلال صمودهم وتماسكهم كجماعة، يعززون بقاء الفلسطيني على أرضه ويرسخون مطامحهم الوطنية في العودة وتقرير المصير.

ويبقى السؤال، وفي إطار معالجتنا لاستراتيجية التشتيت الإسرائيلية، هو: إلى أي مدى نجحت إسرائيل عبر إقامتها لمشاريع التوطين في قطاع غزة في تحقيق الاستراتيجية المذكورة، من إلغاء لمنزلة اللاجئ، وإنهاء لظاهرة المخيمات، وتطبيع حلم العودة؟ وهل عمل الانتقال على تعزيز قوى التجمع أم التشتيت، لماذا وكيف؟ ففي الجزء الأول، سيستأثر الجانب الاجتماعي باهتمامنا، يليه الجانب السياسي، مما سيعطي البرهان، ومن خلال نتائج العمل الميداني، على فشل سياسة التوطين سياسيا واجتماعيا، واستمرارية التكاتف بين اللاجئين عبر تعزيز هويتهم الجماعية، وعبر تلاحمهم كوحدة واحدة، بشأن جوهر الحل السياسي لقضيتهم.

المحافظة على التكاتف الجماعي

تركت حالة النفي التي تضرر من جرائها نصف سكان عرب فلسطين [٨] آثارها على وعيهم الجماعي وتوجهاتهم الثقافية، كما هو الحال على سلوكهم السياسي، أينما وجدوا.

يقع اللاجئين الفلسطينيين ضمن فئة الذين يملكون قناعة ثابتة بأن رفضهم للأحداث يشارك فيه أغلبية رفاقهم، بعكس اللاجئين المنفيين أو المغربين بإرادتهم. فمواقف اللاجئين الفلسطينيين تجاه تشردهم تصنفهم ضمن "مجموعات ردود الفعل"، وليس "مجموعات هادفة". إن اللاجئين الذين

Digitized by Birzeit University Library

ينتمون إلى الفئة الأولى هم عادة من لاجئي الحروب والتغييرات الناتجة عن قيام الثورات وأوضاع الطرد، حيث يأتي تشردهم دون رؤية لماهية الحل الذي ينتظرهم وكرد فعل على أوضاع لا تحتمل (Kunz, 1981).

تجعل استمرارية حالة التشرد بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، دون دولة ودون حقوق، في وضع يفتقرون فيه إلى كافة أشكال الأمان. فعلى مدى السنوات، ومن عام ١٩٤٨، ورغم كل الصعوبات التي واجهها اللاجئون، فإنهم رفضوا التوطين الدائم في الدول المضيفة، ونظروا إلى التوطين كوسيلة للتخلي عن حقوقهم التاريخية في أرضهم ووطنهم.

لقد لاحظ "بروهنز أن مشكلة الفلسطينيين هي في الأساس مشكلة اقتلاع اجتماعي/مجتمعي. إن تجربة اقتلاعهم شكلت علامة قوية لهم كونها حطمت الروابط التي تربطهم بعاداتهم وبيوتهم وعائلاتهم وأقاربهم ومجتمعهم. إن الفلسطينيين الذين شردوا في عام ١٩٤٨ كانوا ينتمون إلى مجتمع شكلت العائلة فيه مصدر الدعم. إن التأثير الذي تمارسه العائلة كنظام، يعتبر جزءاً رئيسياً في السياسات غير الرسمية في مجتمعات الشرق الأوسط، وتعتبر البناء/النظام المسيطر فيها (Leiden and Bill, 1984). فالعائلة تبقى "في قلب النظام الاجتماعي في الأشكال المعيشية الثلاث (البدو، الريف، الحضر)" (Barakat, 1984). إن العائلة الفلسطينية كجزء من الثقافة الشرق أوسطية التي أثبتت "استحالة شرخها أو كسرها"، كانت الوسيلة والدافع، اللذين من خلالهما استطاع الفلسطينيون التجاوب مع ظروف نفيهم وأزمتهم، وبالتالي، الارتقاء بغرض بقائهم (Leiden and Bill, 1984). فمن خلال هذا المجتمع المتماسك، استطاع الفلسطينيون، كما قال "إدوار سعيد" البقاء أمام عملية تخريب تاريخنا، بأخطائه المأساوية، وبمحنته وبممارسات وسياسات إسرائيل المدمرة (Sai'd, 1992).

أزال التفاعل والعلاقات الاجتماعية بين الفلاحين، ومن ثم اللاجئين سكان القرية/المدينة الواحدة والذين عانوا جميعا نفس المصير، الحواجز الطبقية بينهم. فتحت ضغوط حياة المخيم كان الكل متساو (Smith, 1984). وتجربة النفي واللجوء عززت إحساسهم بالتضامن كوسائل للحفاظ على الهوية والوجود، وكرد على انعدام الأمان لديهم.

تستند الوحدة المنزلية في المجتمع الفلسطيني بالأساس على العائلة. ففي غزة، تحديدا، تعتبر ظاهرة وجود العائلات الممتدة أكثر انتشارا منها في الضفة الغربية، حيث تبنى شقق لجميع أفراد العائلة الممتدة (والتي تتوزع لعائلات نووية في كل شقة من المبنى)، مما يعزز الروابط بين أفراد العائلة الواحدة.

تم تعزيز هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية عبر قنوات عدة:

أولا، انقطاع قطاع غزة عن تأثيرات ثقافات أخرى خلال ال ١٩ عاما من حكم الإدارة

Digitized by Birzeit University Library

المصرية هناك، بحيث تم خلق وتطوير ثقافة فرعية مميزة يمكن تسميتها "مجتمع المخيم". لقد تم استيعاب لاجئي الضفة الغربية في المجتمع، في حين لم يستطيع لاجئو غزة الوصول إلى هذا الوضع .(Kimmerlign and Migdal, 1993)

ثانيا، إن التضامن المجتمعي في قطاع غزة بين جماهير اللاجئين قوي بسبب المصير الواحد الذي واجهوه من جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي.

ثالثا، كما أن التعبير الجماعي للاجئين حول نكبتهم ومعاناتهم في المخيمات أصبح ممكنا بسبب بنية المجتمع داخل المخيمات، والتي عكست التجمعات السابقة للفلاحين حسب القرية أو المدينة الأصلية في فلسطين. لقد تجسد هذا التوجه في قطاع غزة بمفعول ثلاثة أطراف:

١) الفلسطينيون أنفسهم، الذين بذلوا جهدا كبيرا لإعادة تنشيط مؤسساتهم الاجتماعية القديمة في حياتهم بالمخيم، مثل العائلة، الحمولة والقرية .

٢) المسؤولون المصريون.

(٣) وموظفو مؤسسة الكويكرز للإغاثة الذين، بعد تشريد اللاجئين، "كافحوا من أجل إعادة إيجاد تجمعات قروية وبرامج عبر القرية الأصلية وقياداتها، وقد ركزت العملية هذه على الحياة التي فقدت" .(Kimmerling and Migdal, 1993)

لقد عكست بيانات العمل الميداني في مخيم الشاطئ وحي الشيخ رضوان هذه الحقيقة، وفي مخيم الشاطئ أكثر منه في حي الشيخ رضوان، آخذين بعين الاعتبار أن المشاريع أقيمت وفكرة تشتيت اللاجئين في ذهن السلطات الإسرائيلية [٩].

حافظ تجمع اللاجئين في المخيمات على أن تبقى أرضهم ووطنهم والإرث الفلسطيني حيا في ذاكرتهم، وبالتالي تعززت مقاومتهم للاندماج. هذه الذاكرة، بقيت العزاء الوحيد للاجئين خلال تشريدهم وحياتهم في المخيم. وباختصار، فإن حياتهم كانت نسخة لوقت ومكان آخر، في حياة المخيم البائسة. وحسب سيادة المفهوم، فإنه إذا ما بقيت الجماعة، فإن الثقافة تظل مستمرة. إن البعد الاجتماعي الذي استطاع الفلسطينيون والعائلات الفلسطينية تخطيه، عبر خلق شبكات اجتماعية جديدة، لم يكن الوسيلة الوحيدة للبقاء. فالعائلة الفلسطينية أتاحت المجال للحفاظ على، وحماية، الوطنية الفلسطينية/ الحس الوطني الفلسطيني. لقد كان هذا هاما في ظل غياب الدولة الفلسطينية وحق تقرير المصير. يقول فرانز فانون في هذا الصدد، على أنه من خلال العمل الجماعي، فإن المضطهدين، وكجزء من علم النفس الاجتماعي "يطورون بأنفسهم حساً ووعياً بتقرير المصير المستند على اكتشاف حاجاتهم الاجتماعية، من مأكل ومسكن وعمل وغيره" .(Bhabha, 1987)

لقد أصبح التعليم أو التشريك السياسي مسؤولية العائلة والتي تعتبر "من أهم المؤسسات

Digitized by Birzeit University Library

للتنشئة السياسية" (Hyman, 1959; Jennings and Niemi, 1968). وهذا الأمر واضح جدا بين الأطفال اللاجئين (وحتى بين الأطفال الفلسطينيين في الخارج) الذين يعرفون أنفسهم بالقرى والمدن التي قدم/شرد منها أهاليهم وأجدادهم. ولهذا، فإن التماثل مع فلسطين ونمو الشعور والوعي الفلسطيني أصبح رد فعل متنال للفترة ما بعد ١٩٤٨، حيث تم خلق فلسطنة جديدة وكانت الانتفاضة الأخيرة علامة ومعنى مميزا لها، بقيادة الفتات الشابة والأطفال (Sayigh, 1979; Turki, 1972; Farah, 1977). لقد وصف عاموس ألون دهشة الجنود الإسرائيليين عند اكتشافهم قوة الروابط الاجتماعية القائمة بين اللاجئين بعد دخولهم لعدد من مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧، فكتب يقول: "فعند دخول أحد الجنود الشباب مخيما للاجئين، اكتشف أن الساكنين ما زالوا ينظمون أنفسهم في مساكنهم، كحمائل صغيرة أو كجيران، حسب المدينة أو حتى الشارع الذي عاشوا به قبل تشتيتهم في عام ١٩٤٨، مثل بئر السبع، الرملة، اللد، يافا . . ." (Elon, 1971).

والآن، بعد استعراضنا للعوامل المختلفة والمركبة التي نتج عنها خلق الحس الجماعي والوعي المميز بين اللاجئين الفلسطينيين واستمرارية الحفاظ عليه، فإنه من المنطق الافتراض بأن التماثل مع البيئة المحيطة والاشتراك/المشاركة في المعتقدات السائدة للأغلبية تختلف من تجمع لآخر في الدرجة والكثافة. وعليه، فسؤالنا هو: هل حافظت عملية توطين اللاجئين في قطاع غزة على التماسك الاجتماعي والروابط العائلية بين اللاجئين كما كان عليه الحال قبل انتقالهم للمشروع؟ أم هل عمل الانتقال إلى المشروع واستراتيجية التشتت الإسرائيلية على إفراز نزعات اجتماعية جديدة؟ إن نتائج العمل الميداني تكشف لنا هذا الجانب، بما يتعلق بضعف أو قوة الروابط الاجتماعية وانعكاساتها.

التشتت مقابل التجمع:

من أجل قياس التغيير الذي طرأ على تجمعات اللاجئين من نفس القرية أو المدينة من فلسطين عام ١٩٤٨، وفي مخيم الشاطئ مقارنة بحي الشيخ رضوان، فقد بينت النتائج في البحث الميداني أن ٩٥,٨٪ من مجموع الوحدات المنزلية في مخيم الشاطئ مقارنة ب ٤٧,٨٪ في حي الشيخ رضوان تشير إلى وجود سكان من نفس القرية/المدينة الأصلية يقيمون في نفس المكان و ٦٪ فقط من مخيم الشاطئ قالوا بغير ذلك. ووصلت النسبة في حي الشيخ رضوان إلى (٥٠٪)، حيث لا يقيم سكان من نفس القرية/المدينة هناك. هذه الحقيقة الأخيرة تؤكد على سيطرة أحد عناصر سياسات التوطين، والتي تهدف بشكل واضح إلى تحقيق توزيع وتشتيت اللاجئين.

وفي إطار حديثنا عن لاجئي غزة، فإن ما يهمنا فعلا هو كيفية الحفاظ على الصلات الاجتماعية بين سكان القرية/المدينة الواحدة. إن الزيارات هي إحدى النشاطات الهامة لشبكة العائلة الفلسطينية، والتي تعكس نفسها في أنماط الزيارات للعائلة في الشرق الأوسط عامة (Geertz, 1979). إن عادة الزيارات، سواء أكانت مرتبطة بالموت أو الزواج أو مناسبات أخرى،

Digitized by Birzeit University Library

تعمل على تقوية شبكة العلاقات التي تساهم في وحدة العائلة وتماسكها وتضامنها. فهل تأثرت هذه بانتقال اللاجئين إلى حي الشيخ رضوان؟ لقد تبين أن التفاعل بين سكان مخيم الشاطئ يتم يوميا عبر علاقات الأقارب والأهل مع بعضهم البعض (٣١,٧٪)، مقارنة ب (١٤,٤٪) في حي الشيخ رضوان، الأمر الذي يمكن اعتباره كنتيجة لعملية التشتيت. بينما تبين أن ١٧,٦٪ من مخيم الشاطئ، و ٢٠٪ في حي الشيخ رضوان يتزاورون أسبوعيا. أما الزيارة الشهرية فجاءت بنسبة ١٨,٣٪ في مخيم الشاطئ، و ١٨,٩٪ في حي الشيخ رضوان، إلا أن الإجابات جاءت تقريبا متشابهة فيما يتعلق بالزيارة السنوية ٢١,١٪: في مخيم الشاطئ، و ٣٤,٤٪ في حي الشيخ رضوان.

ويمكن رد النتيجة الأخيرة إلى الظروف التي كانت سائدة في قطاع غزة، سياسيا واقتصاديا حينذاك -الفترة التالية لحرب الخليج، مما ترك أثره السلبي على النسيج التقليدي الاجتماعي وتماسكه، بما فيها الزيارات الاجتماعية والنشاطات والواجبات الاجتماعية (الصلاة، حضور الاحتفالات الموسمية، والحج). إن تفكك العائلات الممتدة، عبر الانتقال للمشاريع، تسبب في استحداث استراتيجية التشتت، كما خلق القلق لدى لاجئي حي الشيخ رضوان بما يتعلق "بلم الشمل" للعائلات من نفس القرية أو المدينة من أجل تشكيل أنماط جديدة من التجمع. وعند سؤال المبحوثين عما إذا كانوا يفضلون العيش مع سكان من نفس القرية/المدينة في المشروع، فإن الغالبية العظمى من الوحدات المنزلية أجابت بنعم (٧٨,٩٪)، بينما أجاب ٢١,١٪ بلا. وعن أسباب اختيار الأغلبية لجواب نعم قالت بأنهم ليسوا غرباء، ونعرفهم (٢٤,٤٪)، بينما أجاب ٥٤,٥٪ بأن هذا سيؤدي إلى تماسك أفضل. إن تجربة لاجئي غزة في التوطين، تؤكد أو تدعم ما قالته صايغ والذي ينطبق على الواقع الفلسطيني عامة: "من المهم أن ندرك على أن تقسيم العائلات لم يكن حدثا لمرة واحدة أو بشكل كلي، لكنه يعتبر عملية مستمرة "لإعادة التوزيع"، والتي أقامتها الصهيونية في سيطرتها على فلسطين. إن هذا الضغط المركزي، والذي هو اقتصادي-سياسي، قد قسم عائلات نووية كما قسم حمائل كبيرة" (Sayigh, 1979). وسؤالنا التالي هو: هل واجه اللاجئون المنتقلون أية صعوبات بالتكيف في حي الشيخ رضوان؟

نفذت سياسة التشتيت الإسرائيلية من قبل الإسرائيليين لأسباب سياسية في الدرجة الأولى، إضافة إلى تفكيك العائلات الممتدة، وتم تبريرها على نفس الأرضية، إلا أن اللاجئين بقوا ضمن العائلة الفلسطينية الكبيرة، مشاركين نفس اللغة والقيم والعادات والدين والاتجاهات السياسية والتضامن، وهذه عوامل يمكن أن تسرّع من عملية الاندماج. وهذا يناقض عمليات التوطين في دول أخرى، مثل اللاجئين من ليتوانيا ومن فيتنام في الولايات المتحدة، الذين واجهوا مشاكل عديدة في التأقلم والتكيف بسبب اختلاف اللغة والقيم والعادات (Haines, 1981; Baskaukas, 1981).

أظهرت نتائج العمل الميداني مشاكل وصعوبات من نوع آخر واجهها المنتقلون إلى حي

Digitized by Birzeit University Library

الشيخ رضوان، حيث سُئل المبحوثون عن أوجه التشابه والاختلاف في حياتهم مقارنة بحياتهم السابقة بالمخيم فأجاب ٨٧,٩٪ من الوحدات المنزلية بأن هناك اختلافا عن حياة المخيم، و ٤٣,٤٪ من المبحوثين أجابوا بأن الاختلافات إيجابية، مثل خدمات عامة أفضل، مستوى معيشي أفضل، وأجاب ٤٤,٥٪ بأن الاختلافات سلبية. إن أكثر ما يلفت النظر في هذه الإجابات هو الرد المتعلق بالشعور بالاغتراب من خلال الإقامة في المشروع (٢٨,٩٪). ويمكن إرجاع ذلك إلى عاملين:١ نوع أو أسلوب البناء في المشروع والذي لا يتيح نفس النمط من الاختلاط كما في حياة المخيم، وتفكك عائلات اللاجئين القادمين من نفس القرية/المدينة. إن الذين ذكروا أسلوب البناء كعامل سلبي تذمروا من العمارات المبنية على شكل طوابق ويمدخل واحد مما تتناقض مع مفهوم عزل الجنسين في الثقافة العربية. كما أن قرب العمارات من بعضها البعض لا يتيح الاستقلالية للسكان في هذه العمارات، وخاصة العمارات المقابلة لبعضها.

وعند سؤال المبحوثين عما إذا واجهوا مشاكل فيما يتعلق بالاندماج والتكيف في حي الشيخ رضوان، أجاب ٦٧٪ بالسلب، مقارنة ب ٣٢,٢٪ ردوا بالإيجاب. فمن الصعوبات التي ذكروها: قال ٢١,١٪ من المبحوثين بأن شعورهم بالاغتراب هو المشكلة الرئيسية، وهذا يتفق مع النتيجة السابقة أعلاه. ومن هنا، يمكننا الافتراض بأنه إذا ما استمر الانتقال لهذه المشاريع بدرجة عالية، فإن تصاعد هذه الظاهرة يمكن أن يثير بعض التخوفات ذات العلاقة بالتضامن الاجتماعي-السياسي بين لاجئي قطاع غزة.

واختبار العلاقة بين السبب والأثر، بين التوطين والتضامن السياسي، سيكون موضوعنا في الجزء اللاحق من هذا البحث. إن هذه العلاقة الشائكة، أو التفاعل المعقد ما بين قوى التشتت وقوى التجمع، تلقي الضوء على سياسات التوطين من قبل السلطات الإسرائيلية، موضحة حيز التنافر/العداء بين عملية التوطين المقيدة والمصممة لتشجيع تشتيت اللاجئين وبين القرارات الفردية للانتقال الطوعي، مستحدثة التجمع السكاني. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها توضح حيز آثار التناقضات التي تطورت بين مبادىء سياسات التوطين وحقائق/ وقائع إجراءات التوطين.

لقد بين لنا التحليل فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي/المجتمعي لتوطين اللاجئين في قطاع غزة، فشل الاستراتيجية الإسرائيلية في تحقيق أهدافها من وراء إقامتها لمشاريع التوطين. هذه الأهداف التي استندت إلى النظرية القائلة بأن معظم المشاكل السياسية يمكن اختصارها إلى مشاكل اجتماعية. ولكن نتائج البحث الميداني دحضت الافتراض الإسرائيلي، كما سنرى، مؤكدة أن لاجئي حي الشيخ رضوان لديهم حراك سياسي مرتفع، بغض النظر عن مكان إقامتهم، وبغض النظر عن كون التوطين ومشاريعه في غزة قد طبقت بهدف إحكام السيطرة على الشعب المحتل وضرب مقاومته للاحتلال. وسؤالنا هنا، هل يمكن اعتبار توطين اللاجئين كاستراتيجية لإحكام السيطرة على اللاجئين في قطاع غزة؟

Digitized by Birzeit University Library

التوطين كوسيلة للعصيان المضاد:

لقد أصبح واضحا لنا أن واقع التوطين وإقامة مشاريع التوطين تأتي من جهة خارجية مثل الحكم الأجنبي المستعمر. وحتى لو كان تطوعيا/طوعيا، فإنه نادرا ما يبادر إليه من قبل الجماعة المعنية. وعليه، وبغض النظر عن الأهداف من وراء إنشاء هذه المشاريع، سواء أكانت لأغراض تنموية محلية مثل مشاريع زراعية أو مشاريع ذات العلاقة بالسدود أو لغرض ضرب المقاومة، فإن عامل القهر متضمن فيها .(Sutton, 1978) إن نقاشنا أعلاه كشف لنا حقيقة محافظة لاجئي قطاع غزة على هويتهم الثقافية والاجتماعية رغم كل المحاولات القمعية التي استهدفت تدميرها. لقد لجأت سلطات الاحتلال إلى تكتيك جديد لضرب روح المقاومة لدى لاجئي غزة، من خلال إقامة مشاريع التوطين، على أمل أن يصبح باستطاعتها، ومن خلال تشتيت سكان المخيمات، قمع ومقاومة الثوار مقارنة بالمشاريع التي تقام لأهداف تنموية. وحتى ندرك/نتفهم لماذا باشرت السلطات الإسرائيلية بإقامة مشاريع التوطين في قطاع غزة، فإنه لا بد من رؤية وفهم هذه السياسة من جانبيها السياسي والعسكري.

يمكننا المجادلة بأن السياسة الإسرائيلية لإقامة مشاريع التوطين في قطاع غزة قد جاءت كرد لتصاعد المقاومة الفلسطينية في القطاع، وعلى غرار تجارب مماثلة قام بها المستعمرون الغربيون في الدول التي استعمروها. إن "القرى الجديدة" في مالاوي، و "القرى الصغيرة الاستراتيجية" في فيتنام، و في أنغولا، وفي الجزائر تعتبر مجرد أمثلة عن تاريخ التوطين طبقت من خلال بريطانيا والولايات المتحدة والبرتغال وفرنسا. وقد تم تنفيذها في إطار استراتيجية ضرب المقاومة (١٠). وليس صدفة أن نعرف أن بدايات التكتيكات الحديثة لضرب المقاومة قبل الحرب العالمية الثانية قد وجدت ومورست من قبل القوات البريطانية في ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ في فلسطين. إن مفهوم حرب العصابات المضادة كان من ابتداع الضابط البريطاني "وينفيت" الذي دمج مبادىء السياسة الاستعمارية مع هذا المفهوم الجديد الذي أصبح "ميزة بارزة في ضرب المقاومة ما بعد عام ١٩٤٥، وزودت القيادات العسكرية الإسرائيلية بخبرة وتجربة عسكرية لا تقدر بثمن" (Beckett, 1988). إلا أن هذه التكتيكات البريطانية، كما لاحظ بيكيت قد فشلت في التجاوب مع المقاومة اليهودية في فلسطين بعد عام ١٩٤٦ (Beckett, 1988). وبشكل مبدئي، فإن الهدف الأعلى من استراتيجية ضرب الثورة-المقاومة هو "السيطرة على السكان من خلال التنظيم المعاكس لقمع التهديد الناجم عن المقاومة" (McCuen, 1966)، ويمكن رؤية إنجازات المستعمرين من خلال القضاء على الثوار، وبالتالي، "الحفاظ على قواعدها وقواتها وأمن سكانها" .(McCuen, 1966).

ومن وجهة نظر ثورية، فإن الهدف الرئيسي من فصل السكان المدنيين عن رجال المقاومة هو إحكام السيطرة على الثوار، وإحدى الوسائل المستخدمة من قبل قوات الأمن للحد من المواجهات بين الطرفين، المستعمر والثوار. ولتحقيق هذا الفصل، هناك وسيلتان أصبحتا معروفتان منذ عام ١٩٤٥ وهما: إما عن طريق إقامة حاجز يمنع تسلل رجال المقاومة، كما حصل في الجزائر بإقامة

Digitized by Birzeit University Library

"خط موريس" أو في فيتنام بإقامة "خط مكميناراً"، أو عبر توطين السكان المدنيين (Beckett and Pimlott, 1985).

وفي سياق استراتيجية ضرب المقاومة، يمكننا رؤية التوطين كجزء من "العمل المدني"، هدفه تنظيم السكان بعد تدمير التنظيمات الثورية (McCuen, 1966). إنها سياسة ذات ارتباط وثيق بالمفهوم الفرنسي الذي يؤكد على أن "التدمير يجب أن يلحقه البناء" (McCuen, 1966). إن الهدف من هذه المبادرة عبر إقامة برامج التوطين، هو إعادة كسب ثقة السكان وكسب "قلوبهم وعقولهم". والمطلوب هنا، عبر مشاريع "العمل المدني"، المصممة لتحسين الأحوال المادية المعيشية، هو تهدئة الوضع بشكل سلمي (Beckett, 1988). لقد علّق أونيل على أهمية "العمل المدني" أثناء عملية التوطين بقوله: "إن توطين أجزاء من السكان هو شكل آخر يُتّبع من قبل الأنظمة الاستعمارية أو الحكومات لقطع الصلات بين الثوار والسكان . . . خاصة عندما يوجد دعم للثوار من قبل أعداد كبيرة من السكان. فالعمل المدني والتنظيم السياسي مهمان جدا خلال التوطين، وبناء عليه، فإنه ينظر إليهما كملازمين لهذا التكتيك" (O'Neill, 1978).

يبرز هذا التحليل الدوافع الحقيقية وراء إقامة مشاريع التوطين الإسرائيلية في قطاع غزة. لقد أقيمت هذه المشاريع إثر عمليات شق الشوارع في مخيمات القطاع الكبيرة وضرب المقاومة هناك على يد "أرييل شارون"، رئيس الفرقة الجنوبية في قطاع غزة حينذاك، والذي خطط لبرنامجه هذا بدقة متناهية موعزا إلى قادة فرقته بتطبيقه. وقد نسب إلى شارون حينها، ما أشيع على لسانه بأن "الإرهابي" الجيد هو "الإرهابي" الميت. وهناك ادعاء بأنه خلال سبعة أشهر قضى شارون على قواعد "الإرهابيين" في القطاع (Benziman, 1985).

هدفت خطة السلطات الإسرائيلية التي لحقت هذه العمليات إلى تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين عبر الحوافز الاقتصادية وإقامة مشاريع التوطين التي هدفت، أساسا، إلى عزل "الفدائيين عن باقي السكان" حسب نظرية O'Neill (1978)، حيث لم تهدف إلى تحقيق الأمن للسكان بل إلى السيطرة عليهم. ولكن السلطات الإسرائيلية لم تدرك حينذاك أن قوة الفدائيين كان مصدرها السكان، لاجئين وغير لاجئين، مما دعا الصحافة الإسرائيلية إلى التساؤل عن فعالية الإجراءات الإسرائيلية في مخيمات غزة: قائلة "من المستحيل فصل الفدائيين عن السكان المحليين، فالسكان أنفسهم فدائيون محتملون" (Ha'aretz, 1 October, 1971; Ha'olem Hazem, 3 August, 1971). "لقد كان وضع القطاع يختلف عن الوضع في الضفة الغربية في هذا المجال، حيث كان الفدائيون هم من المتسللين وليس جزءا من السكان المحليين" (O'Neill, 1978).

ويمكننا القول بأن السلطات الإسرائيلية ربما نجحت عبر تبنيها لمتطلبات وتكتيكات ضرب المقاومة في القضاء على الفدائيين في قطاع غزة، إلا أنها فشلت في كسب "قلوب وعقول"، ودعم اللاجئين في القطاع. فالإجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات لم تثن اللاجئين عن الاستمرار

Digitized by Birzeit University Library

في نضالهم الوطني، كما ستبين لنا نتائج البحث الميداني أدناه. كما أن مشاريع التوطين لم تحقق للإسرائيليين رغبتهم في تفريغ المخيمات فالذين انتقلوا يشكلون فقط ١٨,٤٪ من مجتمع اللاجئين في القطاع (الاتحاد، ٩ كانون الأول، ١٩٨٨). وبالإضافة إلى ذلك، فإن من انتقل من اللاجئين لا يتعدى العدد الذي يتكاثر به اللاجئون عبر التزايد الطبيعي [١١].

متغيرات أخرى للسيطرة على رجال المقاومة:

هناك متغيرات أخرى عديدة، أي أنها ليست مقتصرة فقط على اتباع إجراءات أمنية صارمة من قبل السلطات العسكرية المستعمرة، فالعناصر البيئية هي إحدى هذه المتغيرات. ويعرّف أونيل تسع جوانب تترك أثرها على العصيان والتمرد للثوار. وتشمل هذه العناصر: التضاريس، المناخ، شبكة المواصلات، العرق، الدين والثقافة، وحجم البلد أومساحته، وحجم وتوزيع السكان (O'Neill, 1978). إن طبيعة تضاريس المنطقة وجغرافيتها تؤثر على تحركات الثوار. فالمنطقة الواسعة والوعرة تخدم الثوار وتحركاتهم، مزودة إياهم بمخابىء ومساحة واسعة لعملياتهم. وشبكة المواصلات، إذا كانت متطورة، تساعد القوات المحتلة بحيث تمكنها من "التحرك بسرعة باستخدام تفوقها التقني"، خلافا للشوارع الضيقة التي تكون لخدمة الفدائيين، فمثلا: إن الطرق الضيقة داخل المخيمات في قطاع غزة قد خدمت رجال المقاومة بشكل كبير، مقارنة بالشوارع العريضة المعبدة في حي الشيخ رضوان، حيث أن تحرك سيارات قوات الاحتلال كان يساعد في كشف تحركات أهل الحي عن بعد بسهولة.

كما أن حجم وتوزيع السكان يؤثران على مستوى التمرد والمقاومة، فكون "أعداد السكان صغيرة ومكثفة، يسهّل جهود الحكومة المحتلة في السيطرة على السكان وفي ضرب تفاعلهم مع الفدائيين"، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن كل عائلة انتقلت للمشاريع تم لها ذلك عبر دائرة الإسكان الإسرائيلية في قطاع غزة، مما يعني أن كل فرد قام بالانتقال للمشاريع قد خضع لرقابة السلطات الإسرائيلية، وعُرف لديهم، الأمرالذي يُسّهل الرقابة عليه. وبالمثل، فإنه "إذا كان المجتمع متحضرا، فإن السلطات تستطيع السيطرة على السكان ومنع إنشاء قواعد جديدة لرجال المقاومة". إن هدف السلطات من إقامة مشاريع التوطين، كما ذكرنا سابقا، كان تحويل اللاجئين إلى حضريين. وأخيرا، فإنه إذا كان السكان من عُرف مختلف عن السلطات العسكرية المحتلة، دينيا ولغويا، فإن هذا يساعد على قوة تلاحم العناصر الثورية مع بعضها البعض ضد المحتل (O'Neill, 1978).

ويمكن لهذه المتغيرات البيئية للسيطرة أن تكون غير ذي فائدة لرجال المقاومة إذا استخدمت السلطات العسكرية سياسة صارمة مثل العقوبات الجماعية لضرب المقاومة، إلا أن شعبا ذا حراك سياسي عال ومنظم يمكنه أن يدمر هذه المعوقات في طريقه وأن يستمر بكفاحه بفعالية، استنادا إلى إيمانه القوي بأن الحق لا يهزم أبدا. وهنا يبرز السؤال: إلى أي مدى تركت هذه المتغيرات آثارها على درجة مقاومة لاجئي حي الشيخ رضوان مقارنة بلاجئي مخيم الشاطئ؟

Digitized by Birzeit University Library

لقد بينت نتائج البحث الميداني أن المبحوثين في كلا الموقعين، حي الشيخ رضوان ومخيم الشاطئ، يعتبرون مشاركة لاجئي حي الشيخ رضوان مرتفعة جدا مقارنة بمخيم الشاطئ (٧٠٪ مقابل ٦٢٪). وقد أكد ٩٧,٢٪ من لاجئي مخيم الشاطئ على أن لاجئي حي الشيخ رضوان نشيطين وفعّالين سياسيا بشكل ممثال للاجئي مخيم الشاطئ.

هذه النتائج تدعم وجهة النظر الفلسطينية بأن الانتقال إلى المشروع لا يقود إلى تقليص الحراك والنشاط السياسي، وموضوعا أشار له، أيضا، أحد الإسرائيليين، هو بريغادير جنرال فريدي زاخ النائب السابق لمنسق المناطق، حيث قال: "عندما يكون للفلسطينيين شيء يفقدونه فإنهم سيفكرون مرتين قبل ممارسة الإرهاب، إن سياسة الجيش هي محاولة تقليص الإرهاب من خلال تحسين الخدمات" (Viorst, 1989). إن هذه السياسات التوأم -العصا والجزرة- التي اعتقدت السلطات الإسرائيلية أنها، من خلالها، تستطيع تقليص المقاومة وفرض سيطرتها دون نهاية، يمكن القول بأنها فشلت تماما. ويأتي هذا الفشل، وحتى يومنا هذا، بسبب الموقف الإسرائيلي الذي يتمسك بالأثر أكثر منه بالسبب وراء المشكلة القائمة وجذورها.

إن انتهاكات السلطات العسكرية الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة متعددة الجوانب، وتمتد لتشمل كافة نواحي الحياة اليومية للفلسطينيين.

ومن هنا، تأتي ردود المبحوثين، وحراكهم السياسي المرتفع لتدحض الاعتقاد الإسرائيلي بأنه يمكن اختزال المشاكل السياسية إلى مشاكل اجتماعية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بينت عينة البحث الميداني أنه خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ بلغت نسبة المعتقلين في حي الشيخ رضوان ٤٧,٧٪ مقارنة ب ٤٢,٣٪ في مخيم الشاطئ. وقد شرح المبحوثون في كلا الموقعين أسباب مستوى المشاركة العالية للاجئي حي الشيخ رضوان. ومن الملفت للانتباه والمثير للدهشة أن اللاجئين في كلا الموقعين أعطوا ردودا متشابهة من حيث تقسيمهم إلى فئتين: الاولى ذات العلاقة بالتوجه السياسي-الاجتماعي، مثل النضال والروابط الاجتماعية القوية. والثانية ذات العلاقة بعوامل خارجية بعضها يتعلق بما ذكرناه سابقا من متغيرات بيئية من شأنها بتر المقاومة، مثل حجم السكان في الحي مقارنة بالمخيم والشوارع العريضة في المشروع مقارنة بالممرات الضيقة في المخيم. ومن خلال هذه النتائج يأتي التأكيد على أن مشاريع التوطين قد صممت، واستراتيجية ضرب المقاومة تسيطر على أذهان القيادة الإسرائيلية المحتلة.

هل يحول التوطين دون العودة؟

إن عددا من العوامل الداخلية الثقافية معا إلى جانب التأثيرات السياسية الخارجية قد لعبت دورا في تعزيز هوية اللاجئين، مما ساعد على تقوية تجمعاتهم وتضامنهم منذ عام ١٩٤٨ وحتى وقتنا الحاضر.

Digitized by Birzeit University Library

فخلال "الرحلة الوسطى"، وهو مصطلح استخدمه فواز تركي للإشارة إلى الفترة الانتقالية بين عام ١٩٤٨ وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤، أو عقود "الدفن" "واللاوجود" كما يدعوها فلسطينيو المخيمات، فإن اللاجئين جردوا من هويتهم الوطنية. إن الإحساس بالمعاناة والمصير المشترك والظلم قد ساعد في الحفاظ على التضامن وإعادة تشكيله حسبما ترتأيه الظروف.

إن مقاومة اللاجئين، أفرادا وجماعات، لحالة النفي والإصرار على العودة استنادا إلى قرار ١٩٤ كان واضحا، وما زال، منذ تشريدهم عام ١٩٤٨، حيث وقفوا وقفة واحدة أمام بناء منازل دائمة لهم في المخيمات، وحيث أخذت عملية إقناعهم للتخلي عن خيامهم وقتا طويلا من قبل موظفي الأنروا و "بأن بناء منازل واقية من المطر لا يعني تخليهم عن حق العودة . . . فمجرد ذكر التوطين كان كافيا أن يقوض أية مشاريع تأهيلية للاجئين" (Ward, 1977).

وبشكل عام، فإن الرغبة في العودة إلى فلسطين، منعت، أو جعلت من المستحيل، توطين اللاجئين في أي مكان آخر. ومن هنا، فمن المنطق أن نتساءل عما إذا كان هناك علاقة بين توطين لاجئي غزة وبين عدولهم عن الرغبة في العودة أو التعويض. فالمفهوم العام لدى اللاجئين بأن التوطين سيلغي حقهم في العودة على المدى البعيد. إن مواقف اللاجئين في كل من حي الشيخ رضوان ومخيم الشاطئ، تكشف لنا الحقيقة حول هذه المسألة الهامة التي طالما حسب حسابها اللاجئون. وعليه، فإن بقاءهم في المخيمات دون الخروج منها كان، وما زال، بهدف التشبث بحق العودة. وتدور الأسئلة حول ما إذا كان اللاجئون يرون أية صلة بين حقهم في العودة وبين التوطين، وهل يُلغي التوطين العودة. كما سُئِل لاجئو حي الشيخ رضوان عما إذا كانوا يرون أنفسهم مؤهلين لحق العودة أو التعويض.

ففي ردهم حول العلاقة بين التوطين والحق في العودة أو التعويض جاءت النتيجة بأن هناك علاقة تبين فارقا كبيرا بين ردود لاجئي حي الشيخ رضوان (١١,١٪) ومخيم الشاطئ (٣٨٪). فقد قال ٧٧,٨٪ في حي الشيخ رضوان، مقابل ٣٥,٩٪ في مخيم الشاطئ بأن لا علاقة بين التوطين وحق العودة أو التعويض. وربما جاءت هذه النسبة الأخيرة كمبرر من قبل سكان الحي لانتقالهم. ومما يلفت النظر في الإجابة عن هذا السؤال أن ٢٦,١٪ من لاجئي مخيم الشاطئ و ١١,١٪ من حي الشيخ رضوان قد أعطوا إجابة بـ "لا أعرف"، مما يعكس الارتباك بشأن الخسارة المحتملة لحقهم في العودة في حال انتقالهم لمشاريع التوطين.

وفي هذا الإطار، فقد جاء السؤال الثاني للاجئين في كلا الموقعين ليتمحور حول موقفهم فيما إذا كان التوطين يشكل تهديدا لحقهم في العودة أو التعويض. وجاءت الإجابة بأن ٨٣,٣٪ من لاجئي حي الشيخ رضوان، و ٥٠,٧٪ من لاجئي مخيم الشاطئ أجابوا بأن التوطين لا يهدد حقهم. بينما أجاب ٥,٦٪ من سكان الحي و ٢٦,٨٪ من المخيم بأن هناك تهديدا لحقهم. أما من

Digitized by Birzeit University Library

أجابوا بأنهم غير متأكدين، فقد كانوا ٢١,٨٪ من مخيم الشاطئ، و ١١,١٪ من حي الشيخ رضوان.

وإضافة إلى الأسئلة غير المباشرة أعلاه حول الصلة بين التوطين والحق في العودة أو التعويض، فقد تم توجيه سؤال للاجئي حي الشيخ رضوان، كونهم الفئة التي انتقلت من المخيم، لمعرفة ما إذا كانوا مؤهلين لحق العودة أو التعويض، في حالة التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وقد جاء ردهم متفائلا ليعكس إيمانهم القوي بحقهم في العودة أو التعويض (١٠٠٪). وباختصار، فإن مواقف اللاجئين في كلا الموقعين، وخاصة في حي الشيخ رضوان، تتناقض مع الافتراض الإسرائيلي القائل بأنه عبر التوطين في القطاع سيتم تطبيع حلم العودة لدى اللاجئين. إن هذا الافتراض كان واضحا في تصريح لموشيه ديان في حزيران ١٩٧٣، حيث عرّف مطلب اللاجئين المستمر بالعودة إلى بيوتهم الأصلية بأنه كان الدافع وراء السياسة الإسرائيلية في إقامة مشاريع التوطين في القطاع. حيث قال: "ما دام اللاجئون باقون في مخيماتهم . . . فإن أطفالهم سيقولون بأنهم أتوا من يافا أو حيفا، وإذا أخرجوا من المخيمات فإن الأمل يكون أنهم سيشعرون بالارتباط بأرضهم الجديدة" (The Jerusalem Post, 13 June, 1973).

يشير تصريح ديان هذا إلى افتراضين متناقضين. فمن ناحية، كان ديان على حق بافتراضه أن الأطفال اللاجئين سيتوقون للعودة كما هو حال آبائهم، ويستدل على ذلك من الدور الذي يلعبه شباب وشابات المخيم في النضال الفلسطيني بشكل عام، حيث أثبتوا من خلال فعاليتهم أنهم وقود الثورة وأنهم القوى القائدة لكل نضال، خاصة خلال الانتفاضة، وأنهم القادرون على تحقيق حقهم في العودة، ذلك على الرغم من حقيقة أنهم لم يعيشوا في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ . إن قوى النفي والحنين لدى اللاجئين عبر ثلاثة أجيال كانت، وما زالت، النبراس الذي يضيء الطريق للاجئين لاستمرار نضالهم، وكأن وضعهم هذا جاء ليؤكد ما قاله وزير الزراعة أهارون سيزلنج لـ "بن غوريون" في أوائل عام ١٩٤٩، محذرا إياه من انعكاسات حالة اللجوء لدى الفلسطينيين، حيث ستؤدي حالات ضعفهم وفقرهم وكراهيتهم لإسرائيل إلى شن حرب دائمة عليهم بغض النظر عن أية اتفاقية يمكن التوصل إليها (Segev, 1986).

ومن ناحية أخرى، فإن افتراض ديان، على أن الخروج من المخيم سيساعد اللاجئين على نسيان موطنهم الأصلي ورغبتهم في العودة إليه، هو افتراض مزيف لا يستند إلى أي أساس من العقلانية بدليل ما جاء في نتائج العمل الميداني في حي الشيخ رضوان أعلاه.

لم تبدأ محاولات السلطات الإسرائيلية تطبيع حلم العودة بين اللاجئين الفلسطينيين فقط مع إقامة مشاريع التوطين في غزة، إذ يمكننا إرجاعها إلى الأيام الأولى ما بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ . فقد أراني بعض اللاجئين هوياتهم الإسرائيلية مشيرين إلى أن بلدتهم الأصلية لم يرد ذكرها تحت

Digitized by Birzeit University Library

مكان الولادة في الهوية الإسرائيلية على الرغم من أن هذه المعلومة أعطيت لهم حين قاموا بالإحصاء السكاني عام ١٩٦٧ . وبدلا عن ذلك وضعت كلمة "غير مسجل". كما ذكر مبحوثون آخرون كيف قامت السلطات الإسرائيلية بتغيير أسماء المخاتير، فبدلا من أن يحمل المختار اسم بلدته، أصبح يحمل الحرف الهجائي لوحدات المخيم (Block A,B, C . . .)، حيث كانت هذه الوحدات قبل عام ١٩٦٧ تحمل اسم القرية أو المدينة في فلسطين، حسب تجمع السكان في كل وحدة.

ومن هنا، فإنه يمكننا أن نقدّر أو نُثمن الأهمية التي يوليها اللاجئون لبطاقة الأونروا لديهم. فالبطاقة تحمل معان رمزية لهم، فهي شعار سياسي أكثر من كونها هوية لاجئ. وقد دلت نتائج العمل الميداني أن ٩٥,١٪ من المبحوثين في مخيم الشاطئ و ٩٤,٤٪ في حي الشيخ رضوان يحملون هذه البطاقة. وعند سؤالهم حول ماذا تعني البطاقة لهم، فإن أكثر من النصف في كلا الموقعين، ٥٥,٦٪ في مخيم الشاطئ و ٥٨,٩٪ في حي الشيخ رضوان، اعتبروا أن البطاقة تؤكد على هويتهم وحقوقهم كلاجئين وتعزز تجمعهم. وترتبط هذه النتيجة بأخرى تتعلق بأسباب رفض لاجئي مخيم الشاطئ ترك المخيم بهدف الحفاظ على هويتهم كلاجئين، حيث بلغت ٥٨,٣٪ إن النسبة العالية في حي الشيخ رضوان من الذين أعطوا نفس الإجابة (٥٨,٩٪) تؤكد على النقطة التي أثارها "إيمانويل ماركس" الذي قال: "إنه بإقامة مشاريع التوطين في قطاع غزة، فإن حائزا جديدا قد ظهر عبر إحياء القيمة بأن تكون لاجئا" .(Marx, 1991)

إن الحقوق، كما ذكرها عدد كبير من اللاجئين، ذات بعدين: قريب المدى، وبعيد المدى. بالنسبة للاجئين، فإن الحقوق القريبة المدى تتضمن الخدمات التي تمنحها الأنروا، خاصة في مجال منح المسكن بعد أن فقدوا كافة ممتلكاتهم. "فالمسكن هو كل ما نملك بعد تشردنا"، كما قال أحد اللاجئين في حديثه معي. أما الحقوق البعيدة المدى فهي حقهم بالعودة. وقد رفض اللاجئون كافة أثناء سؤالهم عن إيمانهم وتمسكهم بحق العودة أو التعويض كلمة "التعويض" كلية، وركزوا على العودة فقط. فهم يأملون بتحقيق العودة عبر الحفاظ على قوة تجمعهم في حياة المخيم وليس خارجه. "فالمخيم سيكون قبرنا وحتى نعود إلى فلسطين ١٩٤٨، إنني أريد رمل وهواء بلدتي... وهذا يكفي" هذا ما قاله لي أحد لاجئي حي الشيخ رضوان.

مما تقدم، تبرز عدة أسئلة هامة هنا. إذا كان التوطين قد رُفض وما زال يُرفض من قبل اللاجئين الفلسطينيين، فما الذي دفعهم للانتقال طوعيا لمشاريع التوطين في قطاع غزة؟ وهل يعني هذا الانتقال القبول بمبدأ التوطين؟ ثم، متى يمكن قبول التوطين؟

كما سبق وذكرنا، فإن الجانب القسري لانتقال اللاجئين إلى مشاريع التوطين في القطاع جاء بشكل غير مباشر أكثر منه مباشرا، وحيث جاء في الدرجة الأولى عقب عمليات شق الشوارع في المخيمات الكبيرة في القطاع، والتي لم تبق خيارا أمام اللاجئين إلا الانتقال لهذه المشاريع.

Digitized by Birzeit University Library

الشكل الآخر، فقد كان عبر ممارسات السلطات الإسرائيلية وفرض قيودها على أهل المخيمات من أجل دفعهم للانتقال، كما ذكرنا سابقا. وقد بينت نتائج البحث الميداني أن ١٣,٢٪ من لاجئي حي الشيخ رضوان قد انتقلوا إليه بشكل قسري، بينما ٨٦,٧٪ منهم انتقلوا بشكل طوعي. وهنا يبرز السؤال، لماذا انتقلوا طوعاً؟ إن انتقال اللاجئين إلى حي الشيخ رضوان جاء، على الأغلب، لضرورة قصوى من أجل التخفيف من الاكتظاظ في عدد المقيمين في بيت المخيم (٧٧,٨٨٪)، خاصة في ظل وجود قوانين وقيود تحرم البناء في المخيم من قبل السلطات الإسرائيلية والأنروا على حد سواء. فمعظم الذين انتقلوا في المرحلة الأولى كانوا من الأزواج الشابة الذين استقلوا عن عائلاتهم الممتدة في المخيم وأصبحوا بصدد تكوين عائلات نووية. وعليه، فإن سؤالنا هو: هل حل الانتقال مشكلة الازدحام السكاني الذي تعاني منه المخيمات في قطاع غزة؟ لقد بينت إحصائية لوكالة الغوث في ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٦ أن هناك ٧٠٠,٧٨٩ نسمة من اللاجئين في قطاع غزة يعيشون في ثمانية مخيمات، بلغت نسبتهم ٥٥,٥٪ مقابل ٤٤,٥٪ من اللاجئين الذين يقطنون خارج هذه المخيمات. وتعتبر كثافة السكان في مخيمات قطاع غزة الأعلى في العالم، حيث بلغت ١٠٠ ألف شخص للكيلومتر المربع، ومعظمهم يقيمون في بيت من طابق واحد (UNRWA, March 1996). وترجع هذه الكثافة العالية، في الأغلب، إلى ارتفاع معدل المواليد في المخيمات وبين صفوف اللاجئين عامة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ عدد المواليد في مخيمات قطاع غزة في الفترة من ١ تموز ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران ١٩٩٥ ٢٦,٦٩٤ طفلا وطفلة (UNRWA, 1995).

إن الكثافة السكانية في المخيم كانت السبب الرئيسي وراء الانتقال للمشاريع كما أجاب ٧٧,٨٪ من المبحوثين في حي الشيخ رضوان. وعليه، نتساءل: هل خفف الانتقال إلى حي الشيخ رضوان مشكلة الكثافة السكانية مقارنة بالكثافة السكانية في مخيم الشاطئ؟ إن الكثافة السكانية في حي الشيخ رضوان لم تنخفض، وربما يعود ذلك إلى سيادة النمط الأبوي في المجتمع الفلسطيني، وفي قطاع غزة بشكل خاص. فحرية البناء على شكل طوابق في الحي، ودون قيود من السلطات الإسرائيلية، أعادت تكوين العائلات الممتدة من جديد. فانتقال الأب والأم وكذلك أولادهم في سن الزواج، أعاد إنتاج العائلات الممتدة وذلك بسكنهم في عمارة واحدة ذات طوابق حتى تبقى العائلة مع بعضها البعض من أجل استمرار وتماسك الروابط العائلية في مجتمع يؤمن بقدسية هذه العلاقة بين أفرادها. وقد بلغت معدلات الكثافة السكانية في حي الشيخ رضوان ٢,٧٤ شخصا للغرفة الواحدة، بينما وصلت إلى ٢,٩٦ شخصا في مخيم الشاطئ، مما يدل، وبوضوح، على أنه ليس هناك فرق كبير ما بين الموقعين.

هل يعني الانتقال الطوعي التأييد للتوطين؟

رغم أن أغلبية المبحوثين في حي الشيخ رضوان أشاروا إلى أن انتقالهم كان طوعيا (٨٦,٧٪)، إلا أنهم يرفضون سياسة التوطين. فهناك ٤٧,٨٪ من لاجئي حي الشيخ رضوان لا يؤيدون التوطين، بينما ٧٠,٤٪ من مخيم الشاطئ يرفضونه قطعيا. أما الذين يؤيدون التوطين كسياسة

Digitized by Birzeit University Library

فجاءوا في المرتبة الثانية (١٢,٧٪ في مخيم الشاطئ و ٣٦,٧٪ في حي الشيخ رضوان). وفي شرحهم لأسباب عدم تأييدهم، كانت إجاباتهم تحتوي على ما يلي: التوطين ليس الحل السياسي لقضية اللاجئين (٤٢,٢٪ في مخيم الشاطئ، و ١٨,٩٪ في حي الشيخ رضوان)، وأجوبة أخرى ذات علاقة بالحفاظ على هوية اللاجئ، وتفكك العلاقات العائلة، وعدم توفر الأمان في المشروع وعدم القدرة على تسديد النفقات المترتبة على الانتقال للمشروع من ضرائب مختلفة وثمن قطعة الأرض وغيرها.

كان رفض التوطين كسياسة من قبل اللاجئين دائما ذا علاقة وثيقة ودائمة بمقاومتهم للنفي واللجوء. إن مجرد ذكر التوطين وإقامة المباني الدائمة في المخيمات كان دائما يقابل بالرفض القاطع. فقد طور اللاجئون في المخيمات إحساسا أو حسا باللادوامية أو المؤقتية والتي أصبحت فيما بعد مؤشرا لنشوء وتطور الوعي الفلسطيني (Migdal and Kimmerling, 1993; Ward, 1977).

وانطلاقا من هذا الموقف للاجئين، فإن الإسرائيليين أخذوا يعيدون النظر في الجدوى من إقامة مشاريع التوطين مواجهين بالأسئلة التالية: هل اللاجئون القاطنون في المخيمات سيوافقون على ترك المخيمات؟ وهل سيقبل أو يوافق اللاجئون على مشاريع التوطين كحل لقضيتهم بعد سنوات طويلة من العداء لإسرائيل، والتي يعتبرونها المسؤولة المباشرة عن وضعهم ومعاناتهم؟

في دراسة أجريت في الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٥٣، تبين أن ١٠٪ فقط من اللاجئين في الدول المضيفة قد قبلوا بالتوطين كحل دائم لقضيتهم. ففي أذهان اللاجئين، فإن القبول بالتوطين الدائم يعني "القبول بالهزيمة والتشرد اللانهائي" (Bruhns, 1955).

ولكن ماذا عن المبحوثين في عينة حي الشيخ رضوان ومخيم الشاطئ؟ إن قبول اللاجئين للتوطين في كلا الموقعين قد عبّر عنه اللاجئون عبر ثلاثة اتجاهات. فقد بينت النتائج أن ٣٥,٢٪ منهم يقبلون بالتوطين في إطار الحل السياسي للقضية الفلسطينية عامة، و ٢٤,٧٪ يقبلون بالتوطين إذا مورست ضغوطا عليهم من قبل السلطات الإسرائيلية، و ١٩,٧٪ أفادوا بأن قبولهم سيكون لضرورات قصوى تتعلق بضيق المخيم، و ١٤,٧٪ قالوا بأنهم لن يقبلوا بالتوطين ولا بأي شكل، و ١٢,٦٪ قالوا أنهم يقبلون بالتوطين إذا توفرت لديهم الإمكانيات المادية، و ٧٪ أجابوا بأن قبولهم بالتوطين يرتبط بوجود قرار جماعي من أهل المخيم بشأن مغادرته، و ٦,٣٪ أعطوا أجوبة متفرقة.

يضاف إلى ذلك، أن أغلبية السكان في حي الشيخ رضوان ٦٥,٦٪ و ٣٧,٣٪ من سكان مخيم الشاطئ يعتقدون أن اللاجئين عامة لا يؤيدون مشاريع التوطين.

أشارت نتائج البحث الميداني في حي الشيخ رضوان أن عدم موافقة اللاجئين على التوطين تتعلق بشكل رئيسي بالخوف من فقدان حقوقهم السياسية. ونسبة ١٠٠٪ من لاجئي حي الشيخ

Digitized by Birzeit University Library

رضوان أعطوا هذه الإجابة الأولوية، حيث عبروا عن إيمانهم القوي بحق العودة.

ومن هنا، فقد تبين لنا أن رفض مبدأ التوطين قائم لم يتغير منذ عام ١٩٤٨ وحتى وقتنا الراهن، رغم كل التغييرات التي رافقت مسيرة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والمسار الفلسطيني خاصة إثر بدء العملية السلمية بعد أوسلو ١٩٩٣ . ويظل السؤال حول العلاقة ما بين التوطين وحق تقرير المصير قائما. يرى كيمرلنج ومجدال أن الثقافة التي استحدثها اللاجئون في المخيمات وضعت الأساس لتغيير جذري، من حق العودة إلى تطوير قومية فلسطينية حقة، ومن حقوق جماعة بائسة مشردة إلى حركة وطنية ذات إصرار على الإرادة الجماعية الواسعة لشعب بأكمله (Kimmerling and Migdal, 1993).

يحاول كيمرلنج ومجدال الفصل بين الوطنية/القومية الفلسطينية وحق العودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين، رغم كون الأخير هو جزء لا يتجزأ من مقومات الوطنية الفلسطينية. إن اختبار هذا الجدل يمكن الاستدلال عليه من خلال ردود اللاجئين في العينة في كلا الموقعين. ففي سؤال حول رؤيتهم لحل القضية الفلسطينية، كانت إجابتهم بأن ٦٢٪ في مخيم الشاطئ و ٥٥,٦٪ في حي الشيخ رضوان يرون أن الحل يكمن في تطبيق قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر [١٢] ، بينما أجاب ٣٠,٣٪ في مخيم الشاطئ و ٤٣,٣٪ في حي الشيخ رضوان بأن الحل يكمن في تحرير كامل التراب الفلسطيني، أما الباقي فلم يعطوا جوابا.

وفي سؤال آخر حول دعمهم لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى لو استثنيت أراضيهم وممتلكاتهم في فلسطين عام ١٩٤٨، جاءت النتائج مفاجئة لتعلن موافقة الأغلبية على هذا الطرح. ففي مخيم الشاطئ، عبّر ٧١,٨٪ عن هذه الموافقة مقابل ٧٢,٢٪ في حي الشيخ رضوان. بينما أعطى ٢٨,٢٪ في مخيم الشاطئ و ٢٥,٦٪ في حي الشيخ رضوان عدم موافقتهم على هذا الطرح. وتعكس الإجابات الأخيرة هذه التفاف اللاجئين الفلسطينيين حول منظمة التحرير الفلسطينية وبرامجها السياسية، كما تعكس التزامهم المزدوج بشأن تحقيق مطالبهم وحقوقهم السياسية في العودة وتقرير المصير. وفي حالة/وضع الشعب الفلسطيني، فإن: "أهمية حق العودة الفردي أو الشخصي إذا لم تتم إعادته، سيصبح من المستحيل تحقيق تقرير المصير للجميع كما نصت عليه المواثيق الدولية" (UN, 1978). وهنا، تبرز العلاقة الجدلية بين حق العودة وحق تقرير المصير. ولا يغيب عن بالنا في هذا المجال المحاولات الإسرائيلية، تساندها الدول الغربية، في أن تختزل القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين يجب أن يُعمل على تحسين مستواهم الاقتصادي المعيشي [١٣]، إلا أن هذا الحال لم يستمر.

يجب أن يقرأ الموقف الإسرائيلي الحالي للحكومة الإسرائيلية تجاه قضية اللاجئين عبر المفاوضات الجارية في المفاوضات المتعددة الأطراف. لقد رفضت إسرائيل حضور الجلسة الأولى إلا أنها حضرت الجلسات التالية [١٤].

Digitized by Birzeit University Library

أكد شلومو بن آمي في الجلسة الثانية للمفاوضات المتعددة الأطراف حول اللاجئين، من الطرف الإسرائيلي على أن المباحثات يجب أن تركز على تحسين الأحوال المعيشية للاجئين في المخيمات أو في توطينهم بجانب مخيماتهم. وأشار في هذا الصدد إلى مشاريع التوطين التي أقامتها السلطات الإسرائيلية في غزة لتوطين اللاجئين هناك خارج المخيمات (القدس العربي، ١٤ تشرين الثاني، ١٩٩٢).

الدروس المستخلصة:

إن هذا التحليل التاريخي والسياسي-الاجتماعي لاستراتيجية وسياسة التشتيت الإسرائيلية، وما رافقها من إعطاء الأولوية لطروحات توطين اللاجئين الفلسطينيين، لا يعني أن هذه السياسة قد توقفت اليوم كما لا يعني أن اللاجئين الفلسطينيين قد رضوا بما هو مطروح.

فاللاجئون باستطاعتهم تعزيز موقعهم بغية الوصول إلى صياغة رؤية مستقبلية للعمل الوطني وتعزيز العمل غير المباشر (ألا وهو السعي الذاتي لتجمعات اللاجئين لتنمية إرادة مجتمعية دائمة لديهم من أجل المحافظة على الوجود وتأمين المصير وصياغة الهوية).

سيكون العمل على توطين اللاجئين عامل التشتيت الأخير لهم، من تشتيت وتفكك هويتهم الجماعية وتقسيم الشعب بين مقيم ولاجئ ونازح وفلسطيني الداخل والفلسطينيين في الخارج. وهذا يهدد بتغييب المرجعية الواحدة التي احتمى بها الفلسطينيون نحو ثلاثين عاما من الزمن.

ومن أجل الحفاظ على المرجعية الواحدة واستمراريتها، فإن الحلف الجديد بين جماهير اللاجئين أينما كانوا يجب أن يكون موائما لما تراه م. ت. ف كجهاز رسمي في سبيل خلق تنظيم قومي لتأسيس الحقوق السياسية-القانونية قبل غيرها، وبحيث يأتي التعاون من رؤية مبدئية وليس من مصالح آنية ضعيفة محضة، وباتباع الأسلوب الأمثل عبر وسائل تفاوضية توفيقية، وبحيث يتفادى ذلك الاتفاق الجديد ازدواجية الطرح والمهام وغموض العلاقة بين الطرفين داخل التنظيم القومي.

وعليه، وعلى ضوء الدروس المستفادة من تجربة التوطين في قطاع غزة، وأمام فشل استراتيجية التوطين في ضرب المقاومة الفلسطينية وتطبيع حلم العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين، يمكن لنا الآن تحديد الخطوط العريضة لحُزمة بديلة لتلك التي يطرحها الطرف الإسرائيلي. وفيما يلي بعض الأفكار الأولية عن طبيعة الحُزمة البديلة ومحتواها:

١) ضرورة إعطاء أولوية قصوى لتحقيق التنسيق الشعبي والرسمي ما بين جماهير اللاجئين في كافة أماكن مواقعهم و م. ت. ف بغية خلق مسرح واحد للعمل.

٢) إن أي حل لقضية اللاجئين يجب أن يحتوي على العناصر الضرورية لمعالجة الآثار الضارة

Digitized by Birzeit University Library

الناتجة عن العوامل الخارجية غير المؤاتية (مثل الموقف الإسرائيلي-الغربي الراسخ بشأن شكل الحل لقضية اللاجئين وسياسة الأنروا الحالية) وبحيث تصبح هذه العناصر جزءا لا يتجزأ من آلية الموائمة.

٣) إن تعزيز وتوحيد وتقوية تجمعات اللاجئين هي إجراءات تحقق من النفع أكثر مما تجلب من ضرر، وخاصة إذا ما انبثقت تلك الإجراءات عن موقف توفيقي واحد بين اللاجئين و م. ت. ف.

٤) احتواء الحل البديل على عناصر لوقف إعادة تكرار طرح أطروحات التوطين/الدمج/التأهيل كحل أساسي لقضية اللاجئين، والتركيز على طرح البديل المشروع والحق الشرعي للاجئين. فالقضية الجوهرية ليست في شكل الحل، بل في نوعه وكيفية تطبيقه.

٥) استخدام عدد أكبر من أدوات السياسة لضمان فعالية تأسيس الحق المشروع على طريق الحل. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة ملحة إلى تفعيل مجتمعات اللاجئين لتحفيز الضغط على الطرف الإسرائيلي، وأخرى لتشجيع التماسك والتكاثف والعمل الموحد بدلا من اعتماد أداة تدعم الثاني على حساب الأول.

٦) ضرورة احتواء الحل البديل على إجراءات تدفع باتجاه تغيير مسار مفاوضات اللاجئين لصالح الطرف الفلسطيني مدعوما بالموقف الموحد للاجئين و م. ت. ف، فهذا اعتبار أساسي في الظروف الحالية في الوضع الفلسطيني.

هل تعكس الحزمة البديلة للحل، في إطارها التوفيقي -لاجئين و م. ت. ف- هذه الاعتبارات؟ إن الإجابة على هذا السؤال تظل محكومة بالقدر اليسير من التفصيلات، المعلنة منها وغير المعلنة. وفي هذه الحدود، فإن الإجابة تكون الإيجاب. وهذا يتضح من الواقع الحالي لمجريات الأحداث المتعلقة باللاجئين، والتي تشمل ما يلي:

- تبني دائرة العائدين في السلطة الفلسطينية و م. ت. ف نفس مواقف اللاجئين عبر دعم مطامحهم الوطنية المشروعة، وعلى رأسها حق العودة، مما يساعد على التكامل بين العمل الشعبي والرسمي.

- التقاء مؤتمرات اللاجئين في الضفة الغربية ومؤتمرات اللاجئين في غزة حول نفس الصيغ فيما يتعلق بماهية الحل لقضية اللاجئين، وهذا يشكل انطلاقة كفاحية لمواجهة كافة محاولات التصفية.

- تبني م. ت. ف لهموم اللاجئين والاعتراف بمعاناتهم وحقوقهم، عبر تشكيل لجنتي تنسيق ومتابعة حول شؤون اللاجئين من كافة الجوانب في الوطن والشتات.

Digitized by Birzeit University Library

- اعتبار قضية اللاجئين قضية نضالية مثل باقي القضايا تتطلب إيجاد صيغ وحدوية ما بين كافة الأطر والجهات الفلسطينية لإيجاد حل عادل لها، عبر التفعيل السياسي الجماهيري بما يخدم ليس فقط اللاجئين وقضيتهم، بل والقضية الفلسطينية بشكل عام.

- الاهتمام بالمخيمات، ليس للتفعيل السياسي فقط، بل للتقليل من قساوة الحياة فيها والتخفيف من معاناة غالبية هذا الشعب وتحقيق الأمان فيها على كافة المستويات.

يعكس برنامج الحل البديل الوصفة التقليدية لموقف اللاجئين الراسخ منذ عام ١٩٤٨، وفي مجال تحقيق العودة لا غير. وهو يتضمن إجراءات قديمة-جديدة في محتواها ومظهرها رغم اختلاف الزمان. وبهذا، فإن هذا البرنامج يبدو غير منسجم مع ظروف السياسة الإسرائيلية وأمنها وحاجاتها، وغير مستوعب للدروس التي كشفت عنها تجربة التوطين للاجئين في قطاع غزة، وديمومة مقاومتهم، بغض النظر عن موقع الإقامة. وللإنصاف، فإن العنصر الإيجابي الوحيد للحل هو العنصر المتعلق بتحرير اللاجئين من التراخي والاتكال وتحفيزهم لزراعة وحصاد الحل الذي يريدون، والذي هو حق لهم سياسيا كما هو حق لهم اجتماعيا ونفسيا اقتصاديا .

الهوامش

١) لمزيد من التفصيل حول أطروحات التوطين الإسرائيلية ما بعد عام ١٩٦٧، أنظر:

Masalha, Nur and Norma Masriyeh, 1996 .

٢) كان الهجوم العسكري الأول في ٢٨ آب ١٩٥٣ على مخيم البريج في قطاع غزة، حيث تسبب بمقتل ٢٠ شخصا وجرح ٦٢ شخصا (Love, 1969)، والهجوم الآخر في ١٤ آب ١٩٥٤، وقد تسبب في تحطيم محطة ضخ المياه التي تزود مواطني غزة بالمياه. لقد جاء الهجوم الأخير بمثابة تحذير للحكومة المصرية لموقفها من الخطط الغربية في تشكيل تحالف دفاعي في الشرق الأوسط (أبو النمل، ١٩٧٩؛ Lenoczowski, 1980). أما الهجوم الكبير فقد حصل يوم ٢٨ شباط ١٩٥٥، على مخيم عسكري في غزة، وتم اعتباره من أعنف الصدامات على الحدود المصرية-الإسرائيلية منذ وقف إطلاق النار. وقد أندهش شاريت من حجم الإصابات، خاصة في الجانب المصري، والتي كان معظمها من الفلسطينيين: ٣٦ قتيلا من الجنود، و ٢ من المدنيين. ومن الجانب الإسرائيلي: ٨ جنود قتلى، و ٩ جرحى (جريدة **فلسطين**، ١ آذار، ١٩٥٥ ; Love, 1969; Burns, 1969; Stephens, 1973;). ويمكننا القول بأن سبب هجوم ٢٨ شباط ١٩٥٥ لا يكمن في تسلل اللاجئين إلى إسرائيل التي بدورها شنت عشرات الهجمات على الدول العربية مسببة المئات من القتلى والجرحى، وأدانتها جلسات مجلس الأمن ١٤ مرة، كما أدانتها منظمة الأمم المتحدة (UNTSO) المشرفة على الهدنة (Cattan, 1969)، وإنما يرجع إلى عاملين آخرين كان لهما الأثر في توتر العلاقات المصرية-الإسرائيلية من تشرين الثاني ١٩٥٤ وحتى شباط ١٩٥٥ . العامل الأول يتمثل بالإحباط الإسرائيلي بسبب الرفض المصري بالسماح بمرور السفينة الإسرائيلية، بات غاليم، في قناة السويس. والعامل الآخر بمحاكمة عدد من اليهود في مصر لانخراطهم بالتجسس لصالح إسرائيل (Love, 1969 كما أن الهجوم على غزة يوم ٢٨ شباط ١٩٥٥ جاء بعد ثلاثة أيام من توقيع "حلف بغداد" الذي رفضت مصر أن توقعه، مما أصاب الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بالإحباط وأدى إلى تعاطف أكبر من (Stephens, 1973; Burns, 1969;

Digitized by Birzeit University Library

جانبهم مع إسرائيل.

٣) حول الاحتلال الإسرائيلي الأول لقطاع غزة في عام ١٩٥٦، أنظر:

Burns, 1969: 177-186.

٤) هدف الأردن في منع الهجرة من الضفة الغربية والقطاع لا يلتقي مع ما ادعاه مراسل صحيفة النيويورك تايمز الذي رأى أن المنع جاء بسبب العبء الإضافي الذي يمكن أن يخلقه المهاجرون للاقتصاد الأردني الهش

(The New York Times, 31 July; 28 September, 1968).

٥) تعتبر نتائج البحث الميداني هنا أولية تم الوصول إليها من خلال إجراء مقابلات شخصية في موقعي البحث/ الدراسة وهما مخيم الشاطئ وحي الشيخ رضوان (مشروع نوطين)، وكلاهما في مدينة غزة. كان حجم العينة في هذه الدراسة: ١٤٢ وحدة منزلية في مخيم الشاطئ و ٩٠ وحدة منزلية في حي الشيخ رضوان.

٦) ٢١٦ عائلة من مخيم رفح، و ١٦٧ عائلة من مخيم خان يونس من الذين تم هدم بيوتهم أثناء عملية شق الشوارع، والتي تبعتها إقامة مشاريع التوطين، تعرضوا للنقل القسري بهذه الطريقة. فالخيار الوحيد أمامهم كان مشابها لوضع العائلات في مخيم الشاطئ، والتي تأثرت بتلك الممارسات الإسرائيلية .(UN, 1974)

٧) تُميّز سجلات الأنروا بين نوعين من مشاريع التوطين، حتى لو حمل كل منهما نفس الإسم واحتل نفس الموقع. ويرتبط هذا بسياسة السلطات في إقامتها لهذه المشاريع، والتي جاءت على مرحلتين: في الأولى عرضت وبأسعار مغرية بيوتا جاهزة للبيع، وعلى دفعات. وفي الثانية عبر بيع قطع أراض للبناء في المشروع. وقد كانت القطعة الكاملة في الأساس بحجم ٢٥٠كم٢، انخفضت إلى ١٢٥ كم٢ في عام ١٩٧٧ . وقد بررت السلطات الإسرائيلية هذا التخفيض للنقص في الأرض الصالحة للبناء .(Ministry of Defence, 1983)

وهناك خمسة مشاريع من النوع الأول هي: ١) مشروع كندا (١٩٧٢) ٢) حي الشقيري في خان يونس (١٩٧٣) ٣) حي البرازيلي في خان يونس (١٩٧٣) ٤) حي الشيخ رضوان في مدينة غزة (١٩٧٤) ٥) حي الأمل في خان يونس (١٩٧٩). أما النوع الثاني من المشاريع، فيشمل المشاريع التالية: ١) حي النصر في مدينة غزة (١٩٧٤). ٢) حي الشيخ رضوان في مدينة غزة (١٩٧٦). ٣) مشروع بيت لاهيا في جباليا (١٩٧٧). ٤) مشروع تل السلطان في رفح (١٩٧٨). ٥) حي الأمل في خان يونس (١٩٧٩). ٦) مشروع البرازيلي في رفح (١٩٧٩). ٧) حي النزلة في مدينة غزة (١٩٨١). (تم جمع المعلومات من ملفات مكتب الإسكان، الأنروا، غزة).

٨) إن عدد عرب فلسطين الذين أصبحوا لاجئين خلال وما بعد حرب ١٩٤٨ يتراوح ما بين ٦٣٠-٧٨٠ ألف شخص. وقد أعطت لجنة كلاب المنبثقة عن الأمم المتحدة تقديرا للذين شردوا بـ ٧٢٦ ألف شخص في عام ١٩٤٩ . وجاء هذا التقدير قريبا لتقديرات سامي هداوي (٧٥٠ ألف) وجانيت أبو لغد (٧٧٠-٧٨٠ ألف)، وزاد عن التقدير الإسرائيلي الذي أعطاه بنر (٥٣٩ ألف) في نهاية عام ١٩٤٨ . ولمزيد من التفاصيل حول تقديرات أعداد اللاجئين أنظر:

Abu-Lughod, 1973; Hadawi, 1968; Gabbay, 1959; Pinner, 1959; Thicknesse, 1949.

٩) ففي مخيم الشاطئ، ومن خلال العينة المبحوثة، تبين أن ١٥,٥٪ من الوحدات المنزلية قد جاءت من قرية حمامة، ١٤,١ من المجدل، ٩,٢٪ من يافا، ٧,٧٪ من قرية هربيا، ٧٪ من قرية الجورة، ٥,٦٪ من أسدود، ٤,٢٪ من قرية بينا، ٤,٢٪ من قرية بربرة، ٣,٥٪ من قرية جرجا، ٢,٨٪ من قرية الفالوجة، ٢,٨٪ من قرية كرتيا، ٢,٨٪ من قرية رنوقة. أما الـ ٢٨ وحدة منزلية المتبقية فإن ٢٢ منهم قدموا من ١٦ قرية مختلفة، و ٦ من ٤ مدن

Digitized by Birzeit University Library

فلسطينية. إن تركيز اللاجئين من نفس القرية أو المدينة يختلف في حي الشيخ رضوان عنه في مخيم الشاطئ. فقد بينت النتائج أن: ١٦,٧٪ منهم جاءوا من قرية حمامة، ١٥,٦٪ من المجدل، ١٦,٧٪ من يافا، ٦,٧٪ من قرية بربرة، ٤,٤٪ من قرية هربيا، أما الـ ٣٧ وحدة منزلية المتبقية فإن 36 منهم قدموا من ٢١ قرية مختلفة وبيت واحد من مدينة الرملة.

١٠) لمزيد من التفصيل أنظر :

John McCuen, 1966; and Ian Beckett and John Pimlott (eds.), 1985.

١١) ففي عام ١٩٥٠ بلغ عدد اللاجئين في مناطق عمليات الأنروا الخمسة (الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن، سوريا ولبنان) ٩١٤,٢٢١ لاجئ/ة، وقد وصل مجموعهم في عام ١٩٩٦ إلى ٢,٢٨٣,٦٨٣ حسب ما ورد في سجلات كالة الغوث موزعين على عدد المخيمات، حيث وصل معدل النمو السنوي إلى ٣,٥٪ في المئة. يضاف إلى ذلك أن أعدادا كبيرة سكنت مدن وقرى خارج حدود المخيمات المعروفة تعتبر غير مسجلة لدى الأنروا. أنظر: تقارير UNRWA السنوية.

١٢) نصت قرارات هذه الجلسة، والتي عقدت في الجزائر في الفترة من ١٢-١٥ تشرين الثاني، ١٩٨٨، ودعيت "بجلسة الانتفاضة"، حيث تم إعلان الاستقلال على أساس قرار ١٨١ ، وتطبيق قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨، ورفض الإرهاب، والرغبة في الاعتراف بوجود دولة إسرائيل.

١٣) لقد تم إسقاط القضية الفلسطينية من على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٥٢، بحيث اقتصر بحثها فقط عبر تقارير المفوض العام للأنروا. استمر هذا الحال حتى عام ١٩٧٤، حيث كان هذا العام بمثابة انطلاقة نوعية للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية وعلى أكثر من مستوى. وقد شمل ذلك: ١) تبني م. ت. ف في الجلسة الثانية عشر للمجلس الوطني في عام ١٩٧٤ "البرنامج المرحلي" الذي نص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء يتم تحريره من فلسطين. ٢) وفي تشرين الأول من نفس العام اعترف مؤتمر الرباط بأن م. ت. ف تعتبر الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، مع الحق في إنشاء كيان مستقل في أية منطقة فلسطينية يتم تحريرها. ٣) إدراج قضية فلسطين على جدول أعمال الجميعة العامة، ودعوة م. ت. ف لتشارك كمراقب في أعمال الجمعية العامة والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ٤) اعترفت الجمعية العامة في هذا العام، أيضا، بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وذلك بحقه بتقرير المصير والسيادة والعودة إلى منازلهم. ٥) خطاب ياسر عرفات في الجمعية العامة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤، حيث كان أول رئيس حركة تحرير يحظى بمثل هذا الشرف. إن مجمل هذه الإنجازات لـ م. ت. ف عززت الهوية والوجود الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، مما حدا بالطرف الآخر تشديد قبضته وسياسته لقمع المقاومة في الأراضي المحتلة.

١٤) عقدت اللجنة المتعددة الأطراف الخاصة باللاجئين سبعة اجتماعات منذ كانون الثاني ١٩٩٢ وحتى كانون الأول ١٩٩٥، إضافة إلى الاجتماعات الدورية التي سبقت الاجتماعات السبع المذكورة. من أجل مزيد من التفاصيل حول هذه الاجتماعات وحيثياتها أنظر: سليم تماري، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين: أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تموز ١٩٩٦ .

(UN. 1979; Hirst, 1977; International Documents on Palestine, 1974, 1977).

Digitized by Birzeit University Library

المراجع الأجنبية

- Abu-Lughod, Janet. *Demographic Characteristics of the Palestinian Population: Relevance for Planning Palestine Open University*. Paris: UNESCO, 1980.

- Barakat, Halim. "The Arab Family and the Challenge of Social Transformation." In Elizabeth Warnock Fernea, (ed.), *Women and the Family in the Middle East: New Voices and the Family in the Middle East: New Voices and Change*. Austin : University of Texas Press, 1984.

- Baskauskas, L. "The Lithuanian Refugees Experience", *International Migration Review*, Summer (1981): 278-291.

- Beckett, Ian and John Pimlott, (eds.). *Armed Forces and Modern Counter-Insurgency*. New York: St. Martin's Press, 1985.

- Beckett, Ian, (ed.) The Roots of Counter-Insurgency: Armies and Guerrilla Warfare 1900-1945. London: Blandford Press, 1988.

- Bhabha, Homi. "Review of Frantz. Fanon and the Psychology of Opression", *Race and Class*, Winter (1987): 81-84.

- Bill, James and C. Leiden. *Politics in the Middle East*. 2nd ed. Boston: Little Brown and Company. 1984.

- Bruhns, fred. "A study of Arab Refugees Attitudes", *Middle East Journal*, Spring (1955): 130-138.

- Elon, Amos. *The Israelis: Founders and Sons*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1971.

- Farah, Tawfiq. "Political Socialization of Palestinian Children in Kuwait." *Journal of Palestine Studies*, Summer (1977): 90-102.

- Geertz, Hildred. "The Meaning of Family ties", in Clifford Geertz, et.al., (eds.) *Meaning and Order in Moroccan Society: Three Essays in Cultural Analysis*. Cambridge: the University Press, 1979.

- Hains, David. "Family and Community Among vietnamese Refugees." *International Migration Review*, Summer (1981): 310-319.

Hyman, Herber. *Political Socialization*. New York: Free Press of Glencoe, 1959.

- Keesing's Contemporary Archives, August 19-26, 1967.

- Kimmerling, B. and J. Migdal. *Palestinians: the Making of a People*. New York: The Free Press, 1993.

- Kunz, Egon. "Exile and Resettlement: Refugee Theory". *International Migration Review*, Spring,-Summer (1981): 42-51.

Digitized by Birzeit University Library

- Lenczowski, G. *The Middle East in the World Politics*. New York: Ithaca Press, 1980.
- Marx, Emauel. "Palestinian Refugee Camps in the West Bank and Gaza Strip". *Middle Eastern Studies*, Vol. 28, No. 1, Autumn (1991): 90-97.
- McCuen, John. *The Art of Counter-Revolutionary War, The Strtaegy of Counter-Insurgency*. London: Faber and Faber, 1966.
- Benziman, Uzi. Sharon, *An Israeli Caesar*. New York, Adma Books, 1980.
- O'Neill, Bard. *Armed Struggle in Palestine: A political Military Analysis*. Boulder: Westview Press, 1978.
- Said, Edward. "Palestine, Then and Now: An Exiles Journey Through Israel and the Occupid territories". *Harpers Magazine*, December (1992): 47-55.
- Sayigh, Rosemary. *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*. London: Zed Press, 1979.
- Segev, Tom. 1949: *The Israelis*. New York & London: The Free Press, 1986.
- Smith, Pamela, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983*. London & Sydney: Croom Helm, 1984.
- Sutton, Keith. "Population Resettlement: The Algerian Experience". *Ekistics*, No. 267, February (1978): 59-65.
- Turki, Fawaz. *The Disinherited: Journal of a Palestinian Exile*. New York, Monthly Review Press, 1972.
- United Nations , *Anual Report of the Director of the UNRWA*, 1 July, 1956-3 June, 1957. GA, Official Records: 12th Session, Supplement No. 14 (A/3686). New York: 1957
- United Nations. *The Right of Return of the Palestinian People:* New York: United Nations, 1978.
- United Nations. *Annual Report of the Commisioner-General of the UNRWA*, 1 July, 1975-30 June, 1976. GA, Official Records: 31st Session, Supplement No. 13 (A/31/13). New York: 1977.
- United Nations. *Annual Report of the Commisioner-General of the UNRWA*, 1 July, 1985-30 June, 1986. GA, Official Records: 41st Session, Supplement No. 13 (A/41/13). New York: 1987.
- United Nations. *Annual Report of the Commissioner-General of the UNRWA*, 1 July, 1972-3- June, 1973. GA, Official Records: 28th Session, Supplement No. 13 (A/9013). New York: 1974.
- United Nations. *Annual Report of the Director of the UNRWA*, 1 July, 1954-30 June, 1955. GA, Official Records: 10th Session, Supplement No. 15 (A/2978). New

Digitized by Birzeit University Library

York: 1955.

- United Nations, *Annual Report of the Director of the UNRWA*, 1 July, 1959-30 June, 1960. GA, Official Records: 15th Session, Supplement No. 14 (A/4478). New York: 1960

- United Nations, *The question of Palestine*. New York: United Nations, 1979.

- Viorst, Milton. *Reaching the Olive Branch, UNRWA and Peace in the Middle East*. Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1989.

- Ward, Richard, et. al. *The Palestine State: A Rational Approach*. London: National University Publications, 1977.

المراجع العربية

- أبو النمل، حسين .**قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧: التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية**. بيروت مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٩ .

- **الوثائق الفلسطينية** العربية لعام ١٩٦٨. مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة بيروت العربية. بيروت: ١٩٧٠.

- تقرير الأرض المحتلة. "**شؤون فلسطينية**، تشرين الثاني (١٩٧١)، نيسان (١٩٧٢ و ١٩٧٣).

- تماري، سليم .**مستقبل اللاجئين الفلسطينيين: أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تموز ١٩٦٦ .

- غنيم، عادل .**قضية اللاجئين**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.

Digitized by Birzeit University Library

مقالات

اللاجئ الفلسطيني وحقوقه المدنية

ناجح جرار *

مقدمة:

يهدف هذا البحث إلى التعرف إلى الحقوق المدنية للاجئ الفلسطيني في المخيمات، وأثر تلك الحقوق على أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وسيتم ذلك من خلال المقارنة بين تلك الاوضاع التي يعيشها اللاجئون في المخيمات اللبنانية، حيث المعارضة التامة من قبل الحكومة اللبنانية لمنح اللاجئ الفلسطيني حقوقه المدنية، وتلك الاوضاع التي يحياها اللاجئون في الاردن حيث منحتهم الحكومة الاردنية كامل الحقوق المدنية. وستحاول هذه الورقة، أيضا، القاء الضوء على مدى انعكاس اوضاع اللاجئ الفلسطيني في لبنان، وفي الاردن، على تلبية طموحاته السياسية ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية.

لقد أصبح واضحا أن مشكلة اللاجئ الفلسطيني تعد إحدى المشكلات الرئيسة في الشرق الاوسط (Wright 1968: 11). وتتصل جذور هذه المشكلة بإنشاء الدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ على ثلاثة أرباع فلسطين مما أدى الى هروب معظم سكانها ليصبحوا لاجئين. ويبلغ عدد هؤلاء اللاجئين الآن حوالي ثلاثة ملايين نسمة، يعيش منهم حوالي مليون في مخيمات اللاجئين (UNRWA 1994). وتشير إحصاءات وكالة الغوث الدولية إلى أن ١٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في لبنان، في حين يعيش ٢٨٪ منهم في الاردن .

* ناجح جرار: استاذ علم الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية، ورئيس برنامج دراسات اللاجئين في الجامعة

Digitized by Birzeit University Library

ويشكل سكان مخيمات اللاجئين في لبنان ٥٪ من مجموع سكان لبنان الاجمالي، في حين يشكلون أكثر من ذلك بقليل، أي ٦,٤٪، من سكان الاردن.

وعلى أية حال، فإن ١٨٪ من مجموع اللاجئين في لبنان يعيشون في المخيمات وذلك بالمقارنة مع ١٣٪ من اللاجئين يعيشون في المخيمات في الأردن (UNRWA 1993).

وستحاول هذه الورقة أن تبين أن أوضاع اللاجئين الذين حصلوا على حق المواطنة، كما هو الحال في الاردن، هي أفضل منها لدى أولئك الذين حرموا من ذلك الحق، كما هو الحال في لبنان. بيد أن طموحات اللاجئين السياسية، في كلتا الحالتين، لم يتم اشباعها، ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود وطن فلسطيني يوفر للانسان الفلسطيني حقوقه المدنية.

إن مفهوم الحقوق المدنية يتألف من ثلاثة عناصر هي: حق الحرية الفردية، وحق المشاركة السياسية، وحق المشاركة التامة في الميراث الاجتماعي للأمة (Marchal . 1950 : 8). وتعتبر هذه المفاهيم موضع خلاف ونقاش من الناحية النظرية والعملية، ولن نتطرق لها في هذا السياق. وقد أضاف هامر (Hammar) أبعادا أخرى ،كالبعد الثقافي والبعد النفسي، لمفهوم الحقوق المدنية. ويمكن الاشارة الى هذه الابعاد الجديدة من خلال احساس الفرد بعضويته وانتمائه وولائه للامة) Hammar, 1989.p 85). ويرى هامر أن مجموعة من الناس يصبحون أمة عندما يقر أفرادها بالحقوق والواجبات تجاه بعضهم بعضا وذلك بدافع من عضويتهم لتلك الامة، كما يمكن القول أن الامة مكونة من مؤسسات تقوم بدورها في تكوين الدولة، وخاصة تلك المؤسسات التي تعمل على تنفيذ النظام (Giddens, 1984). وعلى هذا، فإن الانسان يصبح بدون دولة عندما يجد الناس أنفسهم بدون مؤسسات. إن من شأن هذا أن يؤدي بالضرورة إلى وجود ظروف ينعدم فيها النظام ويصبح الناس فيها دون حقوق وواجبات.

ستقوم هذه الورقة بعرض الموضوع من خلال استعراض القضايا التالية:

* الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني.
* الحكومة اللبنانية وحماية اللاجئ الفلسطيني.
* الحكومة الاردنية وحماية اللاجئ الفلسطيني.
* الخلاصة.

★ الوضع القانوني الدولي للاجئين الفلسطينيين

لقد تم توضيح دور المفوضية العليا لاغاثة اللاجئين بقرار رقم (٧) ٤٢٨، وهو القرار الذي صدر عن الهيئة العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٤ والذي أظهر مكانة اللاجئ، ومن هم

Digitized by Birzeit University Library

بدون دولة وذلك بقرار رقم (٧) ٤٢٩ الذي صدر عن الهيئة العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٠ أيضا. لقد كان هذا القرار أو الوثيقة يشمل الاشخاص الذين أصبحوا لاجئين قبل الاول من كانون ثان سنة ١٩٥١، ولكن هذه الوثيقة تم تطويرها في التاسع عشر من كانون أول سنة ١٩٦٦ لتصبح معاهدة دولية تشمل جميع اللاجئين دون تحديد تاريخ لجوئهم (Human Rights, 1993).

إن الدور الرئيسي الذي تقوم به المفوضية العليا للاجئين هو البحث عن حل دائم للاجئين وحمايتهم، وهذا يندرج ضمن التشريعات الحالية المتمثلة في برتوكول سنة ١٩٦٦ المشار اليه آنفا وتوضح الفقرة الثامنة من قرار (٧) ٤٢٨ نوع الحماية التي يمكن للمفوضية العليا القيام بها وهي الحماية التي تتضمن توقيع اتفاقيات دولية لحماية اللاجئين، وتشجيع الصورة الطوعية والقيام بدور تنسيقي بين مختلف الهيئات الخصوصية المهتمة برفاهية اللاجئين (Human Rights 1993). لقد تم استثناء اللاجئين الفلسطينيين من خدمات المفوضية العليا المشار اليها، علما بأن هناك انتقادات لتلك الخدمات التي ترتبط بالحقوق الاساسية وبحرية اللاجئين. ويعود هذا الاستثناء الى مضمون البند الثاني من الفقرة السابعة من القرار (٧) ٤٢٨ الذي سبقت الاشارة اليه آنفا. إن هذا البند يستثني من خدمات المفوضية العليا كل الاشخاص الذين يحصلون على أية مساعدات من أي مؤسسة من مؤسسات هيئة الامم المتحدة (Geager.G, 1988).

وكما كان اللاجئ الفلسطيني يتلقى مساعدة من وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (اونروا)، وهي الوكالة التي تم انشاؤها بقرار (٧) ٣٠٢ في التاسع من كانون أول سنة ١٩٤٩، والتي لا تقوم بأي دور في حماية اللاجئين دوليا، فقد تم إستثناء اللاجئين الفلسطينيين من خدمات المفوضية العليا التي يعد تقديم الحماية الدولية للاجئين واحدا من مهامها الاساسية.

وهكذا أصبح اللاجئ الفلسطيني بدون حماية (Jaeger G.,1988, p.6) وترك تحت الحماية الوطنية فقط. وقبل أن نتعرض إلى تأثير هذه الحماية الوطنية في كل من لبنان والأردن على اللاجئين الفلسطينيين لا بد لنا من تقديم توضيح موجز لموقع اللاجئ الفلسطيني ونوع الخدمات التي يتلقاها من الأنروا.

تصنف الأنروا اللاجئين الفلسطينيين الى ثلاث فئات:

١ . أولئك الذين تم تسجيلهم وتم اعتبارهم لاجئين شرعيين يعيشون داخل المخيمات، فضلا عن إقامتهم في إحدى الدول التي تقدم الأنروا خدماتها لهم (الضفة الغربية، قطاع غزة، الاردن، سوريا، ولبنان).

٢ . أما الفئة الثانية منهم فهي أولئك الذين يعيشون في إحدى الدول التي تخدم بها الأنروا

Digitized by Birzeit University Library

ولكن لم يتم تسجيلهم ضمن سجلات الأنروا إما لعدم ثبوت حاجتهم للمساعدات المادية المقدمة من الأنروا واما لانهم لم يتمكنوا من تسجيل أسمائهم لعدم حضورهم في الوقت المحدد للتسجيل (Fafo, 1994,p.24).

٣ . وتشمل الفئة الثالثة أولئك الذين يسكنون في دولة لا تعمل بها الأنروا مثل مصر والسعودية العراق ودول الخليج وأمريكا الجنوبية وغيرها.

ولقد تم تقدير الفئتين الاخيرتين بنسبة ٢٥٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين (Samha, 1996, p.5).

وعلى الرغم من أنهم لا يتلقون مساعدات مادية من أية مؤسسة، الا أنهم، كبقية اللاجئين الفلسطينيين، لا يتمتعون بأية حماية دولية (Jaeger G., 1988).

الحماية الوطنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بحوالي ٣٥٠,٠٠٠ لاجئ، ويشكل هذا العدد ما بين ٨-١٠٪ من مجموع سكان لبنان. ولم تحاول الحكومة اللبنانية أن توضح المكانة السياسية لهؤلاء اللاجئين وذلك بسبب نظامها الطائفي، مع العلم أن الحكومة اللبنانية قد أصدرت قوانين صارمة تحدد إقامة الفلسطينيين في لبنان، فقد انشأت أولا مديرية ذات صلاحيات محددة للاجئين الفلسطينيين، ثم أنشأت ثانيا مديرية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، كما أنشأت ثالثا قوة أمن خاصة بالمخيمات (Fafo,1994,p.24-28).

وعلى أية حال، فإن هذه المؤسسات لم تقم بوضع قانون ينظم العلاقة بين اللاجئين من جهة والسكان المضيفين من جهة أخرى، بمعنى أنه لم يتم توضيح حقوق اللاجئين وواجباتهم المدنية وذلك على الرغم من توقيع اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ وهي الاتفاقية التي تم بقتضاها تحديد تلك الحقوق والواجبات للفلسطينيين جميعا في لبنان. ولكن البرلمان اللبناني قام بالغاء هذه الاتفاقية في الحادي والعشرين من أيار عام ١٩٨٧ (Al-Nator 1996, p.4).

لقد جاء حق الاقامة للفلسطينيين في لبنان ضمن التشريعات اللبنانية رقم ٣١٩ في الثاني من آب عام ١٩٦٢، حيث تم وصف الفلسطينيين بأنهم (غرباء لا يملكون وثائق من دولتهم الاصلية ويسكنون في لبنان بموجب بطاقة إقامة تم اصدارها بضمانة المفوض العام)، كما تم الاشتراط في منح بطاقة هوية ووثائق سفر أن يحصل اللاجئ على بطاقة تموين من الأونروا (Al-Nator 1996, p.13, Fafo,1994,p.79). ونظرا لعدم قدرة الكثيرين من الفلسطينيين الحصول على بطاقات تموين بسبب عدم استطاعتهم التسجيل بمكاتب الأونروا، فقد تم استثناؤهم من الحصول على بطاقات هوية ووثائق سفر.

Digitized by Birzeit University Library

ويقدر عدد هؤلاء الذين تم استثناؤهم ما بين ٥٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠ نسمة (Fafo,1994,p.24). وإذا ما نظرنا إلى التعريف العام لمفهوم (الغريب) حسب التشريعات اللبنانية، فإننا نجد أنها تشير إلى أن "الغريب هو الشخص الذي لا ينتمي بسبب الولاء أو التشريعات للبنان". وعلى هذا، فإننا ندرك أن التشريعات اللبنانية أكثر صرامة مع الفلسطينيين من غيرهم حتى في حالة منحهم مكانة غريب. وعلاوة على ذلك، فقد وضعت التشريعات اللبنانية قيودا صارمة على حركات اللاجئين الفلسطينيين، فوزارة الداخلية اللبنانية، على سبيل المثال قيدت تعليماتها رقم ٤٧٨ الصادرة في الثاني والعشرين من أيلول سنة ١٩٦٩ حرية حركة اللاجئين الفلسطينيين في الخروج من لبنان، بل وطالبتهم في الحصول على اذن مسبق لكي يسمح لهم بالتنقل من مخيم إلى آخر (Al-natour, 1996, p.4-14).

في حين أن قرار الهيئة العامة رقم (٧) ٤٢٩ وخاصه البنود رقم ٢٨،٢٧،٢٦ يوضح حقوق اللاجئين في الحركة والحصول على بطاقات هوية ووثائق سفر (Human Right, 1993)، فقد تم وضع القيود الشديدة على حق اللاجئين الفلسطينيين في العمل في لبنان، حيث أصدرت وزارة العمل والرفاه الاجتماعي اللبناني قرارا ينص على ضرورة ترك الفلسطيني للعمل لأنه ينافس القوى العاملة اللبنانية. وحتى أولئك العمال الفلسطينيون الذين تمكنوا من الحصول على عمل فقد حرموا الحق في التعويضات المستحقة لهم عند نهاية عملهم، وهذا مناقض للبند السابع عشر من القرار رقم (٧) ٤٢٩ والذي سبق الاشارة اليه وهو القرار الذي يطالب بشرعية الاقامة. وأما فيما يتعلق بالأجور وبحق العمل فهو يطالب بالمعاملة الحسنة وبالدمج الكامل لجميع اللاجئين (Human Right. 1993,pp.40-41).

لقد ظهر النقص في الحماية الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، ويتضح هذا في مقولة (الصايغ ١٩٧٩)، بأن اللاجئين الفلسطينيين يعانون من الانفراد الاجتماعي الذي فرض عليهم، كما يعانون أيضا من فقدان الاحترام فقد وسموا بهوية خاصة بهم وهي أنهم لاجئون ويعيشون في مخيمات وأنهم بهذا ينزلون منزلة الغجر وأبناء غير شرعيين ولقد كان الشعور العام للاجئين بأنهم مغبونون يعاملون الاخرين معاملة حسنة لكن الاخرين يسيؤون معاملتهم، وأنهم يمتثلون للنظام ولكنهم يقعون تحت طائلة العقاب. ومن ناحية اقتصادية يشعر اللاجئون بأنهم - وعلى الرغم من عملهم الجاد - يتقاضون أجرا سيئا، وتشير المعطيات التي أظهرتها (صايغ) أن ٥٨,٤٪ من العمال في المخيمات ما زالوا يعملون بالمياومة أي بالاجره اليومية، وعلى العكس من ذلك فإن ٨٪ منهم حصلوا على عقود عمل طويلة المدى في حين يبلغ ٤٠٪ منهم السن الذي يسمح لهم بالعمل.

أما من الناحية السياسية فقد تم وضع سياسة تقضي بالقضاء على الشعور بالذات والهوية الفلسطينية والقضاء على أي ارتباط للاجئين بفلسطين. وعلى الرغم من القمع السياسي الذي تعرض له اللاجئون الفلسطينيون، إلا أن شعورهم الوطني الفلسطيني واحساسهم بمؤسساتهم

Digitized by Birzeit University Library

السياسية قد تنامى.

* الحماية الوطنية للاجئين الفلسطينيين في الاردن

يختلف وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن عنه في لبنان، فقد تم تحديد الحقوق والواجبات المدنية لجميع الاردنيين بما فيهم الفلسطينيون واللاجئون الفلسطينيون، وكان ذلك في العشرين من كانون أول عام ١٩٤٩ . ومع أن الحكومة الاردنية منعت استعمال كلمة لاجئ في تقاريرها السياسية إلا أن اللاجئين استمروا في امتلاكهم لبطاقات التموين الصادرة عن الأونروا. (Plascov, 1980, p.43; Fafo , 1994, p.26).

إن التفسير المحتمل لذلك يتمثل في حاجة الحكومة الاردنية لإستمرار المساعدات المادية للاجئين الفلسطينيين وتحمل المسؤولية الاقتصادية والعامة من قبل المجتمع الدولي لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه أرادت الحكومة الاردنية من ذلك الدمج السياسي للاجئين واستبعاد فكرة الانفصال كفلسطينيين (Plascov, 1980, p.44).

ومع أن بعض اللاجئين حاولوا الاستفادة من حصولهم على الجنسية الاردنية الا أن معظم هؤلاء أظهروا إمتعاضهم بسبب إحساسهم بأن منحهم الجنسية الجديدة سيفقدهم حقهم في العودة (Plascov, 1980, p.48).

وعلاوة على ذلك، فإن هناك دراسة أظهرت أن السياسة الاردنية كانت تميل إلى التمييز جليا في الصدامات الداخلية التي وقعت خلال أحداث أيلول الاسود بين الذين أصلهم أردني والذين أصلهم فلسطيني (Fafo, 1994, P.28) كما أعلنت المؤتمرات المتتالية للاجئين وأولها ما كان في عام ١٩٥٢ في رام الله تجاهلها واستنكارها للخطوة الاردنية في منح اللاجئين الفلسطينيين الجنسية الاردنية. فقد أصرت تلك المؤتمرات على أن يتم وضع سياسة عربية موحدة نحو اللاجئين الفلسطينيين، وكانت توصيات مؤتمر رام الله تقضي بأن يتم اصدار "بطاقات للاجئين" جميعا دون الاخذ بعين الاعتبار حاجاتهم المادية، حيث تعطى هذه البطاقات حامليها مكانة خاصة في جميع الدول العربية (Plascov, 1980, p.49) .

وكانت مطالبة مؤتمرات اللاجئين التالية عام ١٩٥٥و ١٩٥٦و ١٩٥٧ تتجه جميعها نحو المحافظة على خصوصية اللاجئين الفلسطينيين وانفصاليتهم، وذلك بهدف المحافظة على حقوقهم لدى أية محاولة ستتم لحل مشكلتهم. وبالاضافة إلى ردة فعل اللاجئين من خلال المؤتمرات فقد قام هؤلاء اللاجئون بارسال عرائض إلى الجامعة العربية يعربون فيها عن عدم رضاهم وقناعتهم بمنحهم الجنسية الاردنية وحتى يعبر اللاجئون عن مصيبتهم وفاجعتهم الناجمة عن خروجهم من بيوتهم وديارهم فقد طالبوا بالحصول على إذن رسمي من مختلف الدول العربية لاحياء ذكرى التقسيم في التاسع والعشرين من تشرين الثاني، والخامس عشر من أيار وهو ذكرى إنشاء دولة

Digitized by Birzeit University Library

اسرائيل.

وتمثل المظهر الاخر الذي عبر به اللاجئون الفلسطينيون عن تمسكهم بهويتهم ورفضهم للاندماج تمثل بعد اقبالهم على المشاريع الاقتصادية الزراعية الفردية مقابل اعادة بطاقات التموين وهي المشاريع التي تم تخصيص ٢٢,٠٠٠ دونم من الاراضي لها من الحكومة الاردنية، كما حصلت على منحة بمقدار ١٠ ملايين دولار أمريكي من هيئة الامم المتحدة.

أما المظهر الاخير الذي عبر به اللاجئون الفلسطينيون عن رفضهم للهوية الاردنية فقد تجلى بمطالبة ٥٠٪ من سكان المخيمات المقدر عددهم ب ٢٥٠,٠٠٠ بالعودة (Peretz, 1993,P.51)، وهكذا يتضح أن الجنسية الاردنية التي منحت للفلسطينيين من قبل الحكومة الاردنية لم تلب طموحاتهم السياسية ولم تستطع أيضا أن تضمن شعور الفلسطيني بالولاء والانتماء للهوية الاردنية.

الخلاصة:

لقد أظهرت البيانات أن اللاجئين الفلسطينيين جميعا قد عانوا من عدم حصولهم على حماية دولية سواء أولئك الذين تم منحهم الحماية الوطنية غير الفلسطينية، كما هو الحال في الاردن، أو أولئك الذين تم منحهم أية حماية وطنية كما هو الحال في لبنان. وحتى أولئك الذين لم يحصلوا على أية مساعدات مادية من الأونروا لم يتم فسح المجال أمامهم للحصول على أية حماية قانونية دولية.

ويظهر هذا الحاجة الماسة لمنح اللاجئين الفلسطينيين الحماية الدولية حتى يتم ايجاد الحل لمشكلتهم.

References

Al-Natour: 1996, *The Legal Status of Palestinians in Lebanon*, Confrence Paper, Center For Lebanese Studies 27- 30 September 1996, Oxford (Arabic 1993)

FAFO: 1994, *Finding Ways*, Report 177. Falch, Oslo.

Giddens, A: *The Constitution of Society, Outline of The theory of Structuration*, Cambridge, Polity Press 1987.

Hammar,T: 1989, "State, Nation and Dual Citizenship" in *Immigration and the Politics of Citizenship*, ed., Brubaker, Transatlantic perspectives.

Human Rights: 1989, *A Complication of International Instruments*, Vol, (Second Parts) Universal Instruments. United Nations. New York, Geneva.

Digitized by Birzeit University Library

Jaeger, G. : 1988, "Notes on the Protection of Palesinians and of Refugees from Palestine", *United Nations Documents* 1944,21 January para 28.

Marchal : 1950, "Citizenship and Social class" reprinted In T H Marshall and T Bottomore, *Citizenship and Social Class*, Pluto Press, London, 1992.

Merzerik, 1980, " Arab Refugees in the Middle East " *International Review Serviice* Vol. XXII no.110, November.

Peretz, Don : *Palestinian Refugees and the Middle East Peace*, Washington 1993 .

Pluscov, *The Palestinian Refugees In Jordan*, 1948-1957, Frank Cas, 1980 .

Rydbeck, U, 1980, *UNRWA: A Brief History, 1950-1952*, Vienna.

Samba,M: *Palestinian in the Diaspora: Current Demographic Distribution 1996 and Forced Emigration*, Paper presented in Arabic at conference entited " Multidisciplinary Workshop on Forced Migration", The National Informatioon Center, Amman, 1996.

Sayigh, Rosemary *Palestinian Peasant to Revolutionary London* , Zed Press 1979.

UN: *Report of the Occupied Palestinian Territories*, UNDP , New York, March 1993 .

UNRWA and World Bank, *Developing the Occupied Territories*, Vol.VI, June, Vienna 1993 .

Wriht, Q, " Legal Aspects of the Middle East Situation", *Law and Contemporary Problems*, Duke University Vol. XXXIII 1968 .

Digitized by Birzeit University Library

مقومات وأسباب قدرة النظام الأردني على التأقلم مع التحولات الجارية في المنطقة: عناصر استمرار هذا النظام في ظل عملية السلام

د. زياد أبو عمرو*

مقدمة

تأسست إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢٢ كجزء من التسوية بين الشريف حسين والبريطانيين في أعقاب نكوص بريطانيا عن وعدها بمنح الشريف مملكة موحدة في الجزيرة العربية والهلال الخصيب، بعد أن قام العرب بقيادة الشريف حسين بمساعدة الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ضد العثمانيين. ومنذ قيام هذه الامارة وتحولها إلى مملكة عام ١٩٤٦، وحتى يومنا هذا، تعرض النظام الأردني الهاشمي إلى سلسلة من الأزمات المتكررة التي كادت أن تعصف بالكيان الأردني والنظام الهاشمي معاً. ولكن المثير للانتباه هو أن النظام الأردني تمكن من اجتياز هذه الأزمات وحافظ على بقائه واستمراريته وعلى وجود الكيان الأردني الذي يشكل اليوم إحدى دول المنطقة التي تحظى بقدر وافر من الاستقرار والتقدم.

سلسلة من الأزمات

منذ تأسيسهما وحتى اليوم تعرض الكيان والنظام الأردنيين إلى عدد من الأزمات التي كادت أن تعصف بهما:

١- تمثلت الأزمة الأولى في عدم امتلاك الكيان الأردني للشرعية القومية، إذ أن قيام هذا الكيان جاء تجسيداً لسياسة التجزئة الاستعمارية. كما ارتبط تشكيل الكيان بمشروع استعماري آخر وهو إعطاء وعد لليهود وللحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين [١]. تسبب ذلك في

* د. زياد أبو عمرو : أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

وقت لاحق في محاولات دول عربية مجاورة السيطرة على الكيان الأردني أو محاصرة النظام الهاشمي الحاكم فيه. ومن ناحية اخرى، كانت هناك الاطماع الصهيونية التي اعتبرت شرقي الأردن جزءاً من الوطن القومي اليهودي. وبعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، نادت الاحزاب اليمينية فيها بجعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين. ولذلك، فقد ظلت الدولة اليهودية تشكل خطراً على الكيان الأردني والنظام الهاشمي، حيث أن مصالح إسرائيل لم تكن تتطابق دوماً مع مصالح الدول الغربية التي رأت في الكيان الأردني عامل استقرار استراتيجياً.

٢- أما الأزمة الثانية التي تعرض لها الكيان والنظام الأردنيين فكانت الحرب العربية - الإسرائيلية التي أعقبت الاعلان عن قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ . وعلى الرغم من أن الحرب قد انتهت بدون تهديد مباشر للنظام الأردني، إلا أن هذا النظام اتهم بالتواطؤ أحياناً وباقتسام فلسطين مع الدولة اليهودية، وخاصة بعد ضمه للضفة الغربية عام ١٩٥٠ [٢]. وكان لحرب عام ١٩٤٨ وضياع فلسطين آثار أخرى. فقد أضاف انتقال عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى شرقي الأردن اعباءً جديدة على الكيان الأردني، حيث أخلّ هذا الانتقال بالتوازن الديموغرافي الذي كان قائماً في حينه وخلق أغلبية فلسطينية مقابل أقلية أردنية، بالاضافة إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الآنية التي صاحبت انتقال هؤلاء الفلسطينيين إلى بلد شبه صحراوي يعاني من ندرة موارده الاقتصادية.

٣- شكل اغتيال الملك عبدالله عام ١٩٥١ في القدس أزمة أخرى كان يمكن أن تودي بالنظام الهاشمي، حيث أن الكيان الأردني أو النظام الهاشمي في حينه لم يكن قد ترسخ، ولم يكن النظام قد أسس بدوره ما يكفي من الشرعية أو القدرة على القيادة واجتياز الأزمات الكبرى بسلامة ويسر.

٤- ومن أهم الأزمات الداخلية التي واجهها النظام الأردني تحالف القوى الوطنية والقومية واليسارية عام ١٩٥٧، بقيادة رئيس الوزراء الأردني سليمان النابلسي، ومحاولة هذه القوى الاطاحة بالنظام الهاشمي. كما جرت في أوقات مختلفة عدة محاولات لانقلابات عسكرية، لكنها باءت جميعها بالفشل. وكانت قوى المعارضة الأردنية للنظام الهاشمي تتلقى الدعم والتأييد الخارجيين من نظام عبدالناصر في مصر ونظام الحكم في سوريا.

٥- وشكلت حرب عام ١٩٦٧ ومشاركة الأردن فيها وخسارته للضفة الغربية أزمة أخرى للنظام الأردني. فقد اعتبر النظام مسؤولاً عن ضياع الضفة الغربية، كما أن نزوح مئات الآلاف من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى شرقي الأردن كان من شأنه التأثير في التوازن الديموغرافي داخل الأردن مرة أخرى. كان من الممكن أن تكون لهذه الحرب وهزيمة الأردن فيها، شأنه في ذلك شأن كل من مصر وسوريا، آثار تعصف بالنظام الهاشمي وبالكيان الأردني نفسه.

٦- ومن أخطر الأزمات التي واجهها النظام الأردني على الاطلاق تلك المواجهة الدموية التي جرت عام ١٩٧٠ بين النظام الهاشمي وحركة المقاومة الفلسطينية. كان وجود حركة المقاومة في الأردن أشبه ما يكون بـ "دولة داخل دولة" مما دفع النظام إلى السعي لتأكيد سلطته الواحدة ووضع حد

Digitized by Birzeit University Library

لخطر داهم كاد أن يعصف به. وقد أضيف إلى خطورة الأزمة تدخل أطراف خارجية فيها كارسال سوريا لقوات عسكرية إلى شمال الأردن لدعم قوات حركة المقاومة الفلسطينية في مواجهة النظام، وتأهب إسرائيل، بايعاز ودعم من الولايات المتحدة، للتدخل لصالح النظام الأردني [٣].

٧- يحمل الوجود الفلسطيني في الأردن في طياته احتمالات خطر حقيقي، من وجهة نظر بعض الأوساط الأردنية، على مستقبل النظام وربما الكيان الأردني نفسه. إن أكثر من نصف سكان الأردن نفسه هم من الفلسطينيين. ورغم اقامتهم الطويلة في الأردن، فإن أسباباً عديدة حالت دون اندماجهم اندماجاً تاماً في الكيان الأردني. ومن أهم هذه الأسباب رغبة عدد كبير من هؤلاء في العودة إلى ديارهم في فلسطين متى تيسر ذلك. ولذلك، ظلت مشكلة الانتماء والهوية الوطنية الفلسطينية لدى هؤلاء والتوفيق بينهما وبين الانتماء والهوية الوطنية الأردنية مصدر قلق وتوتر وتميز أحياناً. وعمق من طبيعة هذه المشكلة بعض السياسات الرسمية والاحداث الخطيرة كحرب أيلول عام ١٩٧٠ التي جرت الاشارة اليها، وقرار الملك الأردني بفك الارتباط السياسي والقانوني بالضفة الغربية عام ١٩٨٨ . ومن الأسباب التي حالت أيضاً دون اندماج اكبر للفلسطينيين في الأردن شكوى الفلسطينيين على وجه التحديد من استحواذ المواطنين الشرق أردنيين على معظم الوظائف الحكومية وعدم تمثيل الفلسطينيين بشكل منصف في الحكومة والبرلمان الأردنيين، وإعطاء المناصب الحساسة في الدولة لمواطنين شرق أردنيين فقط، والمعاملة المتميزة التي يحظى بها المواطنون الشرق أردنيون بشكل عام من قبل الدولة. وبالمقابل يشكو المواطنون الشرق أردنيون من أن قطاع العمل الحر يتركز في أيد فلسطينية، كما يشكون من ازدياد عدد المواطنين الذين هم من أصل فلسطيني في الأردن، وازدواجية الولاء لدى هؤلاء وعدم اعترافهم بالجميل لما يتمتعون به من فوائد وامتيازات جنوها من جراء كونهم مواطنين أردنيين [٥].

٨- سبب الاحتلال العراقي للكويت وحرب الخليج التي تلت ذلك أحد أهم الأخطار على النظام الأردني، إذ أن هذا النظام وجد نفسه تحت وطأة الضغط الشعبي وبعض الحسابات العربية والاقليمية والدولية الأخرى مضطراً لمساندة العراق في هذه الأزمة، مما جعله عرضة للانتقاد الشديد من قبل دول غربية (الولايات المتحدة على وجه الخصوص) وبعض الدول العربية. وبسبب موقفه المؤيد للعراق تعرض الأردن لسياسات واجراءات عقابية دولية وعربية كان يمكن أن تؤزم الوضع في الأردن. ومن أهم المشكلات الناجمة عن حرب الخليج رحيل حوالي ربع مليون مواطن أردني، معظمهم من أصل فلسطيني، من الكويت إلى الأردن. وكان على الأردن أن يقوم باستيعاب هذا العدد الضخم من مواطنيه بدون أن يحدث ذلك آثاراً خطيرة على الاستقرار الداخلي والوضع الاقتصادي في البلاد. كما شكل الأردن أثناء هذه الأزمة ممراً لعشرات الآلاف من مواطني الدول الأخرى الذين تركوا الكويت أثناء الأزمة والحرب.

٩- ومر الأردن بعدد من الأزمات الاقتصادية الحادة التي خلقت مناخاً ملائماً للقلاقل والاضطرابات الداخلية. كان من أبرز هذه الأحداث والقلاقل تلك التي وقعت في جنوب الأردن عام ١٩٨٩ نتيجة لزيادة فرضتها الحكومة على أسعار الوقود. كان يمكن لهذه الاضطرابات أن تمتد إلى مناطق أخرى لولا قدرة العاهل الأردني على احتواء الأزمة. وجرت في أوقات متفرقة مجموعة من

Digitized by Birzeit University Library

الاضطرابات والاحداث المتفرقة بين الطلاب وقوات الأمن الاردنية في بعض الجامعات في البلاد.

١٠- وشكلت التغيرات الاقليمية والعلاقات والتحالفات العربية - العربية المتبدلة بما يميزها من حرب باردة أحياناً مصدراً دائماً للقلق بالنسبة للنظام الهاشمي. يشار هنا على سبيل المثال إلى الثورة الاسلامية في ايران بقيادة آية الله الخميني والتي أطاحت بنظام الشاه عام ١٩٧٩ . كانت هناك خشية عربية واقليمية من امتداد آثار هذه الثورة إلى دول أخرى، وخاصة في ظل الهدف الايراني المعلن في حينه بتصدير الثورة إلى خارج الجمهورية الاسلامية.

شعر النظام الأردني بالقلق والخوف من جراء ذلك لاسيما وأنه وقف موقفاً معادياً من هذه الثورة. كما انتابه نفس الشعور كلما نشأت تحالفات عربية - عربية كان يعتقد أنها تهدد مصالحه أو تشكل خطراً عليه، فعلى سبيل المثال، أيضاً، أدخل تأسيس م. ت. ف عام ١٩٦٤ ومنحها حق التمثيل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط عام ١٩٧٤ القلق في نفس النظام الهاشمي، إذ أن هذين التطورين وقعا نتيجة جهود عربية متضافرة وضد رغبة النظام في الأردن.

١١- وتشكل ظاهرة الاصولية الاسلامية ذات الطابع الفوق قطري مصدر قلق آخر للنظام في الأردن. فبالاضافة إلى الهدف المعلن للحركة الاسلامية بالسعي إلى اسلمة المجتمع الأردني واقامة نظام حكم اسلامي فيه، يمكن لاطراف هذه الحركة، ومن خلال دعمها أو تعاونها مع حركات اسلامية في دول مجاورة أن تسبب الاحراج للنظام وتوقعه تحت طائلة المسؤولية. يشار في هذا السياق إلى التوتر الشديد الذي أصاب العلاقات ا لسورية - الأردنية عام ١٩٨٦ وتوجيه التهديدات السورية للأردن بسبب قيام الاخوان المسلمين الأردنيين بتقديم الدعم للاخوان المسلمين في سوريا الذين كانوا يخوضون مواجهة عنيفة مع نظام حكم الرئيس حافظ الأسد. كما يمكن الاشارة إلى التحذيرات والتهديدات الإسرائيلية التي وجهت إلى الأردن في ظل الاعتقاد بأن الحركة الاسلامية في المملكة قدمت الدعم إلى حركة المقاومة الاسلامية - حماس في فلسطين. وتوجه السلطة الفلسطينية بزعامة السيد ياسر عرفات نفس الاتهامات إلى الأردن وتعتبره مسؤولاً عن إيواء قادة من حماس يوجهون عمل الحركة داخل مناطق السلطة الفلسطينية ويحرضون عليها ويسعون لافشال عملية السلام.

عوامل استقرار النظام

هناك مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية المتشابكة التي مكنت النظام في الأردن من البقاء والاستمرار، وذلك رغم الازمات المتكررة التي تعرض لها هذا النظام. من هذه العوامل ما يلي:

١- حيثية تكوين الكيان الأردني: لقد جاء تأسيس امارة شرقي الأردن ومن ثم المملكة الأردنية الهاشمية حدثاً هاماً يلبي تطلعات سكان شرقي الأردن الذين تشكلت غالبيتهم من القبائل. ففي أعقاب انهيار الامبراطورية العثمانية، وبروز "الدولة القطرية" كوحدة قياس للنظام العالمي، شعر سكان شرقي الأردن بالحاجة إلى كيان يجسد هويتهم الجغرافية والقومية الخاصة بهم. ومنذ ذلك الحين شرع الهاشميون في بناء هذا الكيان والنظام السياسي والمجتمع الأردني في آن واحد.

Digitized by Birzeit University Library

٢- الرعاية الخارجية: كانت فكرة تأسيس الكيان الأردني في الأساس فكرة خارجة أملتها المصالح الاستراتيجية لبريطانيا التي جزأت المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى كيانات. وجاء تأسيس الكيان الأردني ترضية للهاشميين الذين نكصت بريطانيا بوعدها تجاههم. كما كان للكيان الأردني دور في استراتيجية بريطانيا الهادفة إلى خلق نوع من التوازن بين المصالح العربية واليهودية في الشرق العربي. ولذلك، شكل الحفاظ على الكيان والنظام الأردنيين ركيزة من ركائز الاستراتيجية والأهداف البريطانية ومن ثم الغربية في منطقة الشرق الأدنى.

٣- الشرعية التاريخية والدينية: يحظى النظام الهاشمي في الأردن بقدر وافر من الشرعية التاريخية، فقد قاد الشريف حسين وابناؤه الثورة العربية الكبرى. ويمتد الحكم الهاشمي في الأردن منذ عام ١٩٢٢ إلى يومنا هذا. وتعتبر فترة حكم الملك حسين (١٩٥٣) وحتى الآن هي الأطول بين نظرائه من الحكام في المنطقة. وأثناء حكمهم أفلح الهاشميون في اقامة دولة شبه عصرية ومجتمع مؤسس على النظام. وقد تكون عمان العاصمة الأكثر تنظيماً ونظافة من بين العواصم العربية الأخرى. يضاف إلى هذه الشرعية التاريخية للنظام شرعية الهاشميين الدينية. فالهاشميون يرجعون نسبهم إلى النبي محمد. وقد أكسبهم ذلك مكانة خاصة في مجتمع هو في غالبيته من المسلمين.

٤- الوجود الفلسطيني: كان من الممكن أن يشكل الوجود الفلسطيني في الأردن مشكلة للكيان والنظام الأردنيين ومصدراً دائماً من مصادر القلق والتوتر وربما الصراع، الا أن النظام استطاع أن يحيد ومهارة مثل هذا الخطر (على الأقل حتى الوقت الراهن)، وذلك من خلال منح الفلسطينيين في الأردن مكانة لم يحظوا بها في أي مكان آخر من أماكن تواجدهم خارج فلسطين. فالفلسطينيون في الأردن يحملون الجنسية الأردنية وهم مواطنون أردنيون متساوون، وذلك رغم الشكوى من المعاملة المتميزة التي يحظى بها الشرق اردنيون على حسابهم. ومن ناحية أخرى، أسهم الفلسطينيون اسهاماً فعالاً في بناء الكيان الأردني وبناء المجتمع في المجالات المختلفة بمواردهم وخبراتهم المتعددة، واضافوا بذلك عاملاً آخر من عوامل استقرار النظام في مواجهة المتغيرات والتحديات المختلفة.

٥- المأسسة: كان من أهم أسباب استقرار النظام في الأردن عملية المأسسة المدروسة والمخططة. فليس هناك خلاف بأن الأردن استطاع بناء دولة ذات بيروقراطية ومؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واعلامية. ومن أهم المؤسسات التي ارتكز عليها النظام في بقائه واستقراره المؤسسة العسكرية التي تحظى برعاية خاصة من الملك حسين. كما أن هذه المؤسسة تعتبر ركيزة استقرار للدور الاقتصادي الذي تلعبه إذ أنها توظف عدداً كبيراً من أبناء الشعب الأردني، وتقدم خدمات متنوعة للعاملين فيها.

٦- احتكار وسائل العنف المنظم: وفر احتكار النظام في الأردن لوسائل العنف المنظم، كأجهزة الأمن والمخابرات، حماية اضافية للنظام الهاشمي واستقراره. ومع ذلك، ومما أضاف إلى شرعية النظام وشعبيته، أنه لم يلجأ إلى استخدام وسائل القمع الدموي في مواجهة معارضيه كما هي الحال في بعض الدول العربية المجاورة. ولكنه لجأ بدلاً من ذلك إلى [illegible]

Digitized by Birzeit University Library

السياسية، إما من خلال اشراكها في السلطة أو افساح المجال أمامها للعمل بشكل علني ومشروع. وعندما استوجب الأمر، لجأ النظام إلى استخدام اساليب صارمة للحفاظ على نفسه أو لتأكيد هيبته.

٧- الحنكة في ادارة الازمات : يتمتع الملك حسين، عاهل الأردن، بشخصية كارزمية ساعدت كثيراً في ترسيخ أركان النظام الهاشمي. كما يمتلك الملك خبرة وحنكة سياسية اكتسبها هو وكيانه من خلال الأزمات المتكررة التي استطاع تجاوزها بنجاح مما اكسب النظام والكيان مناعة وقدرة على الاستمرارية. استطاع النظام أن يوجد المخارج والثغرات في كل أزمة تعرض لها. كما أنه استطاع أن يتكيف بنجاح مع العديد من المتغيرات الاقليمية والدولية. فقد استطاع النظام الأردني بقيادة الملك حسين أن يحافظ، على سبيل المثال، على وجوده في أعقاب حرب ١٩٦٧، وحرب أيلول عام ١٩٧٠، وتحاشى المشاركة في حرب عام ١٩٧٣ مع إسرائيل، وتجاوز آثار خسارته لمعركة تمثيل الفلسطينيين في قمة الرباط عام ١٩٧٤ عندما اعتبرت تلك القمة م. ت. ف ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين. كما استطاع النظام أن يخرج متماسكاً بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وأن يتكيف مع "النظام العالمي الجديد" بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وذلك من خلال التجاوب مع التوجهات الدولية الجديدة الداعية إلى انهاء الصراعات الاقليمية وعمليات التحول الديمقراطي.

آفاق استمرار النظام في ظل عملية السلام

لقد شكّلت أسباب استقرار النظام الأردني الآنفة الذكر عوامل مساعدة لتأقلم النظام مع التحولات الجارية في المنطقة وعناصر استمرار له في ظل عملية السلام مع إسرائيل. حظي قرار النظام الأردني بدخول العملية السلمية التي بدأت فعلياً بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ بالدعم والتأييد الدوليين. وجاء هذا القرار استجابة لتوجه دولي جديد يحسم الصراعات الاقليمية بالطرق السلمية، وذلك في أعقاب انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية وبروز "نظام دولي جديد" أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وجاءت مشاركة الأردن في مؤتمر مدريد مؤشراً على أن موقف النظام الأردني الداعم للعراق في أزمة وحرب الخليج لم يكن خروجاً استراتيجياً عن الموقف الأردني المألوف والملتزم بتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي.

وعلى الصعيد العربي، حظي الموقف الأردني من المشاركة في مؤتمر مدريد بشرعية هامة، إذ أن المشاركة الفلسطينية في هذا المؤتمر جاءت عبر وفد أردني - فلسطيني مشترك. وكان للكيفية التي تعامل بها الأردن مع الجانب الفلسطيني أثر ايجابي هام، إذ أن الأردن ساعد في حينه على ابراز استقلالية الجانب الفلسطيني في الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك، مما عزز الموقف الأردني فلسطينياً وعربياً وبين سكان الأردن من الفلسطينيين.

وكان النظام الأردني قد هيأ نفسه مسبقاً، من خلال عملية التحول الديمقراطي التي اذن بها الملك حسين منذ عام ١٩٨٩، لتسهيل دخوله في العملية السلمية، وبعد ذلك التوقيع على معاهدة سلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤ . وعلى الصعيد الداخلي، دافع النظام عن معاهدة السلام التي عقدها مع إسرائيل واعتبرها انجازاً لأمن الأردن واستقراره ومصالحه القومية. فهذه الاتفاقية "تعيد للأردن حقوقه"، وتشكل

Digitized by Birzeit University Library

اقراراً إسرائيلياً بشرعية الكيان الأردني، كما تقي الأردن شرور الطموحات التوسعية الإسرائيلية أو تحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين. كان لعملية التحول الديمقراطي التي نادى بها الملك حسين والتي بدأت فعلياً بالانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩ أثر هام في إحداث تحول في الوضع السياسي الداخلي في الأردن. فقد حققت هذه الانتخابات المشاركة السياسية على أوسع نطاق. وكان بمقدور النظام الأردني العودة إلى برلمان يتمتع فيه بأغلبية لاصدار قرارات تضفي شرعية على سياسات حكومة الملك. وكان من بين هذه السياسات قرار المشاركة في مؤتمر مدريد، وبعد ذلك قرار عقد معاهدة السلام مع إسرائيل. صحيح أن النظام أقدم أولاً على توقيع هذه المعاهدة، ولكنه نال بعد ذلك تصديق ممثلي الشعب عليها.

وكان النظام الأردني قد التزم في السابق بسلام عادل وشامل بين العرب وإسرائيل وضبط إيقاع تحركاته في هذا الاتجاه مع المسارات العربية الأخرى، الفلسطينية والسورية على وجه الخصوص. ولم يقدم النظام على عقد سلام منفرد مع إسرائيل الا عندما سبقه إلى ذلك الجانب الفلسطيني. وسعى النظام في الأردن جاهداً لاقناع أطراف عربية، وخاصة سوريا، بأنه أقدم على ذلك استجابة لمقتضيات المصالح الاستراتيجية الأردنية، وأن عقد الأردن لمعاهدة سلام منفرد مع إسرائيل لا يعني تخليه عن الالتزام بمبدأ السلام العادل والشامل. ومن الواضح أن النظام في الأردن أقدم على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل مرتكزاً هذه المرة على دعم وتأييد الولايات المتحدة والتعاون من جانب إسرائيل. وقد يكون النظام استعاض بهذا الدعم والتأييد والتعاون عن بعض جوانب الشرعية الداخلية والعربية التي كان يحظى بها والتي أصابها بعض التراجع نتيجة لاقدام النظام على توقيع معاهدة السلام المنفرد مع إسرائيل.

وفي أعقاب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل أخذت علاقات الأردن المتأزمة بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بالتحسن التدريجي. فقد بدأت هذه الدول وبتشجيع من الولايات المتحدة بانهاء مقاطعتها للنظام الأردني بسبب موقفه السابق والداعم للعراق أثناء أزمة الخليج، وذلك تشجيعاً ومكافأة للأردن على عقد معاهدة السلام مع إسرائيل.

على الرغم من النجاح الأولي الذي حققه النظام في الأردن في التكيف مع التحولات الاقليمية والدولية، وخاصة في مجالات التحول الديمقراطي، وعملية السلام مع إسرائيل، والعلاقات العربية والاقليمية والدولية الأخرى، الا أن المخاطر لا تزال تحيط باستمرار واكتمال هذا النجاح.

فعلى صعيد التحول الديمقراطي، تعاني التجربة الأردنية من بعض الركود وتذمر القوى السياسية المعارضة الشاكية من تراجع هذه التجربة. تشكو قوى المعارضة هذه من قيود يفرضها النظام على حرية التعبير وممارسة النشاط السياسي المشروع والممارسة الديمقراطية بشكل عام[٦]. إن انتكاسة أو تراجعاً في عملية التحول الديمقراطي في الأردن بشكل خطير قد يقود البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار التي قد تؤثر على استقرار النظام نفسه. وبعد تجربة التحول الديمقراطي التي خاضها الأردن منذ عام ١٩٨٩ سيكون من الصعب على النظام التنكر لها أو التراجع عنها دون أن يكون لذلك تبعات تمس بشرعية هذا النظام واستقراره. وقد ساعدت عملية التحول الديمقراطي بما تضمنته من افساح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية واجراء الانتخابات والمشاركة السياسية على خلق حياة سياسية لا مكان فيها للعنف السياسي. وإن التنكر لمثل هذه العملية قد يخلق مناخاً ملائماً لمثل هذا الخيار.

Digitized by Birzeit University Library

ويشكل موضوع الوراثة وانتقال السلطة مسألة حساسة لاستمرار واستقرار النظام في الأردن. فعلى الرغم من الشرعية التي راكمها النظام السياسي ووجود ولي عهد للملك حسين، الا أن هناك خشية من أن شرعية الملك وقدرته على إدارة شؤون البلاد وعلى تجاوز الازمات بشكل ناجح وفعال لا يمتلكها شخص آخر من أفراد الأسرة الهاشمية [٧]. ولكن توق الاردنيين للاستقرار، ووجود المؤسسة العسكرية القوية ومؤسسات الدولة الأخرى، والخوف من الأخطار الخارجية، واستمرار عملية التحول الديمقراطي كلها عوامل قد تساعد في ضمان عملية وراثة وانتقال سلطة بشكل سلس وسلمي.

أما على صعيد العلاقات مع إسرائيل، فرغم التوقيع الرسمي على معاهدة للسلام معها، فإن المخاطر على استقرار النظام في الأردن لم تتلاش بشكل نهائي. هناك مقاومة قوية داخل المجتمع المدني الأردني لاجراء عملية تطبيع في العلاقات بين الأردن وإسرائيل. كما أن عدم اكتمال عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل بشكل يحقق الحد الأدنى من الطموحات الوطنية الفلسطينية، وعدم تحقيق السلام بين سوريا ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، سيعرقل عملية تطبيع العلاقات الأردنية - الإسرائيلية ويلقي بظلال الشك حول مستقبل السلام بين البلدين.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل أقرت لأول مرة بشكل رسمي بوجود كيان أردني، الا أن ذلك بحد ذاته لا يشكل ضمانة أكيدة ونهائية بأن الحركة الصهيونية والاتجاهات اليمينية فيها على وجه الخصوص قد تخلت عن طموحاتها التوسعية في شرقي نهر الأردن أو عن الفكرة الداعية لجعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين. كما يخشى الأردن في هذا السياق من قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة قد تتمدد شرقاً بفعل الوجود الفلسطيني الكثيف شرقي النهر. وفي ظل موازين قوى تميل بشكل حاد لصالح إسرائيل، تحتفظ الدولة العبرية بكل الخيارات التي تحقق لها الهيمنة على المنطقة العربية.

وأخيراً، وعلى صعيد العلاقات العربية والاقليمية والدولية، اكتسب النظام الأردني تجربة غنية في الحفاظ على نفسه من خلال عقد التحالفات وتبديلها بالشكل الذي يحقق لهذا النظام البقاء خارج دائرة الأزمات. فقد شاهدنا مثلاً كيف بدل النظام علاقته بنظام صدام حسين في العراق من موقف داعم له اثناء حرب الخليج إلى موقف داعم لقوى المعارضة العراقية لنظام صدام. وبدأ هذا النمط واضحاً في الماضي عندما طبّع النظام في الأردن علاقاته في السنوات الاخيرة مع ايران، بعد أن وقف موقفاً معادياً من الثورة الاسلامية في ذلك البلد ودعم العراق في حربه ضد نظام الخميني.

خاتمة

استندت هذه المعالجة لعوامل استقرار النظام الأردني إلى التجربة التاريخية لهذا النظام وإلى دراسة المتغيرات والديناميات الفاعلة داخلياً وخارجياً. وسيظل نظام الحكم في الأردن خاضعاً لمثل هذه المتغيرات والديناميات وإلى ما يطرأ من مستجدات. ومن السابق لأوانه تحديد الآثار المترتبة على فوز حزب الليكود الإسرائيلي في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية التي جرت في شهر أيار ١٩٩٦ فيما يتعلق بوضع النظام في الأردن وعلاقته بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والسلطة الفلسطينية في هاتين المنطقتين، والدور المستقبلي للنظام في عملية سلمية أصبحت حكومة ليكودية طرفاً فيها.

Digitized by Birzeit University Library

إن حزب الليكود المتشدد الذي يرفض رفضاً قاطعاً إقامة دولة فلسطينية مستقلة ويصر على الاحتفاظ بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل وعلى بقاء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية ربما وجد في النظام الأردني شريكاً مريحاً له. وقد تسعى حكومة الليكود إلى مساعدة الأردن على تعزيز نفوذه بين سكان الضفة الغربية وإلى تقاسم وظيفي معه. ولا تعرف وعلى وجه التحديد الآثار التي قد تترتب على استقرار النظام في الأردن إذا أبدى هذا النظام تعاوناً مع حزب الليكود في هذا الاتجاه، أو إن هو بادر من طرفه إلى تجاوز دور م. ت. ف والسلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

ومن ناحية أخرى، شكل النظام الدولي في الماضي عامل بقاء واستقرار للنظام الأردني. وقد حدث ذلك في أكثر من مناسبة. إن هذا النظام الدولي الذي تدخل عام ١٩٩١ وحافظ على بقاء الكيان الكويتي وأعاد النظام الأميري إليه مرة أخرى بعد اخراج القوات العراقية من الكويت قد يتدخل بأشكال مختلفة للحفاظ على الكيان والنظام الأردنيين إذا ما تعرض للخطر، ولاسيما إذا ما اقتضت مصالح الدول الغربية ذلك، وإذا ما تطلب الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مثل هذا الأمر.

الهوامش

(١) لمعرفة المزيد حول خلفية تأسيس الكيان الأردني، أنظر: Mary C. Wilson, *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan* (New York : Cambridge University press, 1987).

(٢) للاطلاع على خلفية الاتصالات الأردنية - الإسرائيلية المبكرة والتي شكلت اساساً لاتهام النظام الهاشمي بالتواطؤ مع إسرائيل أنظر: Avi Shlaim, *Collision Across the Jordan : King Abdullah, The Zionist Movement and the Partition of Palestine* (Oxford University press, 1988).

(٣) أنظر: William B. Quandt, *Decade of Decisions : American Policy Toward the Arab - Israeli Conflict 1967 - 1976* (Berkeley : University of California Press, 1977, p. 117.

(٤) أنظر: Schirin H. Fathi, *The Palestinian Component in Jordan's 1989 Parliamentary Elections* (Jerusalem : Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, 1995), p. p. 14.

(٥) أنظر: *The Jordanian - Palestinian Relationship : The Domestic Dimensoin* (Amman : Center for strategic studies, University of Jordan, 1996), pp. 12, 13.

(٦) جرى التعبير عن هذا التذمر في مقابلة شخصية أجراها الكاتب مع السيد حمزة منصور، النائب الاسلامي في البرلمان الأردني عن "جبهة العمل الاسلامي"، عمان، ١٩٩٥/٧/١٨ .

(٧) يشار في هذا السياق إلى الاضطرابات التي وقعت في جنوب الأردن عام ١٩٨٩ بسبب رفع الحكومة لأسعار الوقود. ويذكر أن ولي العهد الأردني الأمير حسن توجه إلى تلك المنطقة لوضع حد لهذه الاضطرابات ولكنه لم يفلح. ولم يتمكن من وضع حد لها سوى الملك حسين الذي ذهب إلى المنطقة بنفسه لاستدراك الموقف.

Digitized by Birzeit University Library

حرب الأخضر والأزرق، حرب العائد والمقيم

زكريا محمد *

داخل وخارج، مقيم وعائد، سيارات بأرقام خضراء وأخرى بأرقام زرقاء، هويات حُمر وهويات زُرق، تهتّك وشرف، تقاليد وخروج على التقاليد، وظائف مدير ومدير عام، حروب على كعكة، إشاعات، توصيات بلا رحمة . . . !

حفلة صاخبة يحضرها الجميع ويشارك فيها بنشاط، لكن لا أحد يكتب عنها، يمكن أن يتم الحديث عنها شفهياً بأقسى التعابير وأشدّها تطرّفاً، لكن الكتابة ممنوعة. كأن الكتابة صاعق تفجير، أو كأنها دعوة للتفكير لا أحد يريدها.

والحال، أنها ليست الحفلة الأولى في تاريخ الفلسطينيين. فقد سبقتها حفلات أخرى، كان بعضها أشد وأقسى. إذ كلما اضطرت الأحداث الجهنمية الفلسطينيين لأن يتقابلوا بعد انقطاع، كلما شهدنا حفلة صاخبة مشابهة. وأشد هذه الحفلات صخباً كانت حفلة عام ١٩٤٨، حفلة النكبة، التي قسمت الشعب بين لاجئ ومقيم. وما زالت جروح هذه الحفلة ظاهرة حتى الآن. ويستطيع كل لاجئ كبير السن في قطاع غزة، مثلاً، أن يردد العبارة التي نُسبت إلى مقيم ينهر حماره قائلا "حا . . . حا . . وجهك زي وجه اللاجئ".

وسواء قيلت هذه العبارة أم لم تُقل، فقد أصبحت رمزا للوضع السائد، آنذاك، وتلخيصا للشعور المتبادل غير الودي بين اللاجئ والمقيم، من وجهة نظر اللاجئ.

أيامها، كان وجود اللاجئ منافسة للمقيمين على لقمة العيش في قطاع غزة وفي هضاب الضفة الغربية. لكن الصراع على لقمة العيش أخذ، في المعقول، شكل صراع بين التخلّف والتحضّر، الأخلاق

* زكريا محمد: شاعر وروائي وصحفي فلسطيني وسكرتير تحرير مجلة الكرمل وهو عائد.

Digitized by Birzeit University Library

والنهنك، هكذا بدا الصراع بين "الجراد القادم" و "الخضرة المقيمة"، كما تم تصويره، في مجتمع ممزق مدمي وغير متسامح.

ودفن الزمن الجراح، دفنها لأن جراحا أخرى غيرها فُتحت في الجسد المُتعب للفلسطينيين. واعتادت الأعين الأعين، وغاص الناس في هموم الخمسينيات المخيفة، ثم جاءت حرب حزيران، حرب الأيام الستة، لكي تفتح أبواب جحيم جديد.

وعلى بوابات الجحيم التقى فلسطينيو ١٩٤٨ بفلسطينيي ١٩٦٧ . بدأ اللقاء حبّة حبّة، اختلط فيه الفضول بالدهشة والتعاطف. لكن اللقاء الذي بدأ بطيئا خجلا سرعان ما تحوّل إلى أمواج عاصفة. فقد أخذ ألوف العمال من الضفة والقطاع يذهبون إلى إسرائيل للعمل. عندها تبخّرت اللحظة العاطفية، وعادت إلى الظهور صورة "الجراد القادم" و "الخضرة المقيمة". فقد تضاربت المصالح، واكتشف كل فريق، بناء على ذلك، أن له عادات مختلفة وأشكالا مختلفة ولهجة مختلفة وطرق تفكير مختلفة. وشهدنا حفلة لا بأس بها. فأهل الضفة والقطاع فاخروا أهل المثلث بـ "أخلاق نسائهم اللواتي لا يذهبن للعمل عند اليهود". وردّ أهل المثلث بأن اتهموا خصومهم بأنهم يتصرفون كالشحاذين وأنهم متخلفون، ويريدون منافستهم على لقمة العيش. وأعاد أهل الضفة الردّ بأنهم يملكون شهادات التوجيهي، وأن أهل المثلث، ذوي الكروش الكبيرة، غير متعلمين. وهكذا، وانطلاقا من اختلاف المصالح، تم استدعاء كل الاختلافات الأخرى وتكبيرها والنفخ فيها.

هذه الحفلة شهدها ووصف جزءا من مشهدها المرحوم إميل حبيبي في كتابه "سداسية الأيام الستة" لكن حبيبي لم يركز إلا على اللحظة الأولى، لحظة الاندهاش بالآخر والتعاطف، وبالكاد مسّ اللحظات الأخرى.

كذلك، فقد عرض لهذا المشهد، بشكل غير مباشر، الشاعر محمود درويش في قصيدته التي رد فيها على قصيدة فدوى طوقان التي تقول فيها:

"على أبواب يافا يا احبائي

وفي فوضى حطام الدور

بين الردم والأشواك

وقفت وقلت للعينين: قفا نبكي"

وبالطبع لم يكن محمود درويش يريد أن يبكي، كان يريد أن يرد على فدوى، ناطقا باسم الناس الذين معه: "نحن لسنا موضوع بكاء، أنتم تخطئون في هذا، وعليكم أن تفتحوا أعينكم "لم نكن قبل حزيران كأفراخ الحمام، ولذا لم يتفتّت حبّنا بين السلاسل. نحن يا أختاه من عشرين عام، نحن لا نكتب أشعارا ولكنا نقاتل".

ولم يكن هذا سوء تفاهم بين جيلين شعريين فقط، بل سوء تفاهم بين أعين شاهدت مشاهد مختلفة وعاشت ظروفاً متغايرة.

Digitized by Birzeit University Library

على كل حال، لم يكن الأمر، أمر لقاء على جانبي "الخط الأخضر" فقط، بل كان، أيضا، لقاء بين ضفة وقطاع. وهنا جرى الأمر ذاته: فرحة اللقاء وفضوله، ثم حذر المواجهة الكثيفة، ثم انفجار الحساسيات الناتجة عن اختلاف المصالح، واختلاف الظروف وما حملته من تمايزات نفسية وثقافية واجتماعية.

وهكذا صار للغزّي صورة إجمالية غير محبّبة عند الضفي. وهي صورة يظهر فيها العنف والتخلّف. وبُنيت للضفّاوي، أيضا، صورة عند الغزّي، وهي صورة من هو ضعيف الوطنية وغير القادر على المواجهة والمرفّه البَطِر.

لقد اختصر كل طرف الطرف الآخر في بضع صفات وحكم عليه بناء عليها. هذا "التنميط" كان قدر الفلسطيني في الخارج، في الشتات. وقد بلغ ذروته في لبنان. فالأطراف اليمينية، ذات الطابع شبه الفاشي كانت تقول "الفلسطيني يريد كذا وكذا" ولا تقول "الفلسطينيون يريدون. . " فقد تم اختصار كل الفلسطينيين في شخص واحد منحط يدعى "الفلسطيني". وفي الشتات كان هذا "الفلسطيني البشع" يوسف بيدس صاحب بنك إنترا. أما في السبعينيات، فقد صار "الفلسطيني البشع" هو الإرهابي عرفات أو أبو إياد.

وفي كل حال، لم يكن اللقاء المفاجئ بعد فراق من حظ فلسطينيي الوطن فقط، بل كان، أيضا، مشكلة واجهها فلسطينيو الشتات كذلك. فبعد أحداث أيلول عام ١٩٧٠، غادرت المقاومة الأردن إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان. وحصل هناك شيء يشبه ما تحدثنا عنه هنا. فقد عيّر القادمون سكان المخيمات بقلة تعليمهم. فهم قد جاءوا من الضفتين حيث التعليم الثانوي مجاني، في حين لم يكن لسكان مخيمات لبنان أن يتخطّوا الإعدادية في مدارس وكالة الغوث. فمن أراد منهم أن يتعلم فعليه أن يذهب إلى المدارس الخاصة وأن يدفع نقودا. وعيّر سكان المخيمات القادمين بتخلفهم الاجتماعي. فهم احتكوا بالمدن المنفتحة اجتماعيا في لبنان، إذا ما قيست بمدن الضفة والأردن. وقال سكان المخيمات، أو نخبتهم: لقد جاءوا من الخارج وسيطروا علينا. ألا نصلح نحن للقيادة؟

وحصل ما حصل ومضى الزمن. ثم جاءت حرب لبنان وحصار بيروت وركب الناس السفن إلى المنافي. وذهب البعض إلى سوريا ومخيماتها. ودار بين سكان المخيمات والقادمين إليها من لبنان الصراع ذاته.

وبعد أن قرّر صدام حسين، في ليلة بلا قمر، أن يغزو الكويت، وغزاها، كان أن حوصر الفلسطينيون في "الخزان" في الصحراء اللاهبة، لكن الذين تمكنوا من الهروب ووصلوا إلى الأردن سرعان ما اشتبكوا في الحرب ذاتها التي عرضنا لها. قال الفلسطينيون المقيمون في الأردن: "بيستاهلوا ... كان الواحد منهم يريد أن يركبنا بالدنانير الكويتية التي يحملها معه في الصيف". وقال القادمون من الجحيم: "كانوا يستقبلوننا بالترحاب ويبوسون أيدينا في السابق. أما الآن، فقد تغير الزمن". ودار الصراع، وجُرِّحت القلوب والنفوس. ولعن القادمون صدام حسين الذي جاء بهم إلى بلاد النفاق البطيئة النائمة التي تريد أن تسرقهم.

Digitized by Birzeit University Library

ثم جاء اتفاق أوسلو، وعاد من عاد. عاد عسكريون، وعاد مدنيون. عاد مثقفون وعادت حثالات. عا
أناس بالواسطة. وشهدنا حفلة جديدة: داخل وخارج، أزرق وأخضر، أحمر وأخضر. "فلاشه" ومواطنو
... الخ. بدأ الأمر بفرح غامر للقاء العائدين. عشرات الآلاف ذهبوا إلى أريحا للقاء رجال الشرطة، حملوم
على الأكتاف. لكن هذا، كالعادة، سرعان ما تغيّر. وتبع الفرح انفجار الحساسيات واصطف المعسكرا
ودارت الحرب.

ويمكن للمرء أن يأتي بكثير من الأمثلة عن هذه الحرب. فكل معسكر يملك أمثلة عن سخافات الآخ
وعن تلفظاته القاسية. ولدي أنا أمثلتي التي شهدتها. فقد سمعت أقوالا عن "تخلّف" شعب بكامله، وعن
ضيق أفق المقيمين. كما سمعت أقوالا عن عجز القادمين وتفاهتهم وانحلالهم الخلقي. فلكل طرفٍ حجارة
التي يلقيها على الآخر.

وقد حدث أن كتبت مقالا عن عودتي في مجلة "مشارف" وصفت فيه كيف التقيت بأولاد إخوتي
وأولاد أخواتي الذين لم أكن أعرفهم. فقد تحولت، فجأة، إلى عم وخال. ولم أعد أدري لمن أقول: أبوه، أ
عمي ... أبوه يا خالي. وقلت بطريق الاستعارة أن الأيدي الصغيرة التي شدّتني ربطتني مثل الخيوط التي
قيد بها الأقزام "جوليفر" إلى الأرض. وكنت أشبه أطفال إخوتي بالأقزام الذين ربطوني إلى الأرض
لكن صديقا كاتبا جاءني وقال أن المقال أعجبه ولكنه غاضب لأنني صوّرت نفسي عملاقا مثل جوليفر
بينما صوّرت الناس هنا كأقزام ! !

أذهلني تفسيره، أذهلني بشدة. لكنني أدري، الآن، أنه كان يعكس ما في نفسه على النصّ. فهو يقصد
أن "العائدين" تصرفوا وكأنهم فوق الناس وأكبر منهم. وقد حاول أن يجد في نصّي تأييداً لهذه الفكرة
وأرغمه على أن يؤيدها. ولقد قرأ، في الحقيقة، ما في نفسه لا ما في نصّي ومقالتي.

والحق أن شعور "الاستعلاء" على الناس كان موجودا لدى العديد من العائدين، ومن دون مبرر في
أكثر الحالات. صحيح أنه قد عادت نخبة ثقافية وسياسية لا بأس بها وبقدراتها، لكن وراء هذه النخبة كان
يسير جيش من الناس العاديين والحثالات الذين لا يملكون شيئا خاصاً. ومن عناصر الحثالات هذه انبثقت
مشاعر الاستعلاء على الناس والاستهانة بهم. فقد ظن كل واحد من هؤلاء أنه ما دام قد "عاد" من المنفى
فهو "خبير" يُفترض أن يكون زعيماً للناس ومعلماً لهم.

وقُدّر لي مرة أن أحضر لقاء قبل عام في مؤسسة "مواطن"، وكان من بين الذين تحدثوا أمين عام
حزب يساري قال في حديثه أن العائدين "استولوا على كل المناصب وأنهم لا يرغبون في الاندماج في
المجتمع والتكيف مع عاداته وتقاليده". وقد فهمت إشارته إلى المناصب، فهي تتعلق بالعنصر الحاسم من
الصراع بين نخبة المقيمين ونخبة العائدين، أي اقتسام كعكة السلطة. لكنني لم أفهم قوله أنهم لا يرغبون
في التكيف مع عادات المجتمع وتقاليده، في حين أن حزبه قام على مبادئ كانت تتهم، دائما، بأنها مستوردة
ومتنافرة مع عاداتنا وتقاليدنا!! لقد تحول الصراع على المصلحة هنا إلى صراع على المفاهيم، وغطّت
المصلحة العارية نفسها بغطاء أيديولوجي.

Digitized by Birzeit University Library

إذن، فالحساسيات تنبع، جوهريا، من الصراع على كعكة السلطة: من الصراع على المواقع والوظائف بين نخبة الداخل ونخبة العائدين. فالعائدون يمتلكون نخبتهم الثقافية والسياسية المقربة من مركز القرار. أما ما تبقى، فيمثل جمهوراً عادياً لا يكاد يدبّر عيشه.

وترى نخبة الداخل أن القادمين سيطروا على كل شيء، وأنهم كالجراد، كما قال لي أحدهم، أكل الأخضر واليابس. وهكذا عدنا إلى "الخضرة المقيمة" و "الجراد القادم". وهذا الذي قال هذا الكلام كنت أنا العائد الأول الذي يقيم علاقة معه في الوقت الذي كان يحرّر فيه كتابا كتب فيه موضوعا عن تفهّم الآخر بغض النظر عن رأيه ولونه وجنسه وموقعه الاجتماعي!! وأضاف قائلا: إن عودة العائدين تشبه عودة الملك، تشبه "مجيء" الأمير عبد الله إلى شرق الأردن. فقد جاء معه جيشه وموظفوه وكل ما يحتاجه وبنى سلطة في غفلة عن الناس هناك. وهو يريد أن يقول ان هذه السلطة سلطة خارجية.

وقد ساهم في إعطاء هذا الإحساس سياسة التوظيف الحكومي الجهنمية التي تفتقر إلى أية عقلانية. فقد حصل أناس، لا إمكانات لهم ولا قرارات ولا مواهب على مواقع خطيرة، وذلك بسبب قربهم من موقع القرار، أو قدرتهم على الوصول إليه. وليس كذبا أن يوصف هؤلاء الناس بأنهم "رعاع".

ويندمج مع الصراع بين نخبة المقيمين ونخبة العائدين ويتواكب معه الصراع بين السلطة والمنظمات غير الحكومية (N.G.Os)، وهو صراع يدور حول التمويل الخارجي. فالسلطة تريد أن تمركز هذا التمويل بين يديها، في حين تريد المنظمات غير الحكومية أن يأتيها الدعم مباشرة، وأن تزيده ما أمكن. ويحاول كل طرف أن يحرّض الممولين، أي الحكومات والبنك الدولي، على الطرف الآخر، وأن يكسب بواسطتهم النقاط ضد الآخر.

ويمكن القول أن مزاج المنظمات غير الحكومية هو المزاج القائد في نخبة الداخل. وبما أن الكثير من قيادة هذه المنظمات قريب من اليسار، فإن بوسع المرء أن يقول، أيضا، أن مزاج الحساسية من العائدين هو مزاج يساري في جوهره. فنخبة اليمين المقيمة، أو نخبة "فتح" حصلت على حصة من الكعكة تفوق ما حصلت عليه النخبة اليسارية، ولذلك، امتلكت مزاجاً أقل حساسية وعدائية تجاه نخبة السلطة من العائدين.

وهكذا، فأشد الأطراف إثارة لموضوع الداخل والخارج هم المرتبطون بالمنظمات غير الحكومية. وقد ساعد على اشتداد الحساسيات وانتشارها وانتقالها إلى الشارع عدة أمور:

أولا، تفاقم الأزمة الاقتصادية التي سببتها سياسة الإغلاق الإسرائيلية وجعلت الناس يشعرون أن أيام الاحتلال كانت أفضل، اقتصاديا على الأقل، من الأيام الحالية.

ثانيا، اليأس من إمكانية تقدم الحل السياسي، وانكشاف أوهام كثيرة حول الحلول المطروحة، سرعتها ومداها. وقد خلق هذا مزاجا سوداويا عكرا.

ثالثا، سوء الإدارة الفلسطينية، وعلى الأخص سياسة التوظيف التي لم تضع الكفاءة نصب عينيها، مما أدى إلى ضعف عام في أداء أغلب الإدارات وتصعيب الأمور على المواطنين.

كل هذا يجمع ليزيد من حدة الحرب، حرب النُمر الزرق والنُمر الخضر، حرب المدراء والمدراء العامين،

Digitized by Birzeit University Library

حرب ال VIP، حرب التمويل والدول المانحة . . . الخ. وهذه الحروب ما زالت قائمة، وإن خفّت حدتها بعد الأحداث العاصفة في أواخر أيلول الماضي، والتي أدت إلى نوع من التضامن الوطني والالتفاف حول السلطة.

ومن المؤكد أن هذه الحرب ستستمر إلى أن يحصل توازن ما، أو أن تأتي أحداث عاصفة تطفئ الأزرق والأخضر وتشعل الضوء الأحمر، ليكون ضوء التحذير والخطر.

Digitized by Birzeit University Library

استقراء للوضع المستقبلي للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة

عبد الرحمن أبو عرفة *

شكل الاستيطان اليهودي في فلسطين ومنذ نشوء الحركة الصهيونية التعبير الأكثر بروزا للأيديولوجية الصهيونية. وكانت المستوطنات ولا زالت تعتبر غاية ووسيلة المشروع الصهيوني برمته إلى الحد الذي لا يمكن التأكيد به على أن الدولة الإسرائيلية لم تكن لتقوم لولا المستوطنات اليهودية التي انشئت منذ نهايات القرن الماضي وخلال الفترة الأولى من القرن الحالي . ولهذا ، ليس من الغريب إن استمرت السلطات الإسرائيلية باستثمار نجاح سياسة الاستيطان من أجل مواصلة تحقيق أهداف الحركة الصهيونية في توسيع حدود الدولة الإسرائيلية وتدعيمها ، واستغلال المستوطنات في أضعف الحالات كورقة من أقوى أوراق المفاوضات السياسية مع العرب.

المستوطنات كعامل ضغط سياسي

سوف تنطلق هذه المقالة من افتراض عام قائم على اعتبار المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧ "ورقة مساومة" أساسية لضمان اعتراف واقرار العرب والفلسطينيين بحق إسرائيل في الوجود وضمن حدود تقريبية أساسها خط الهدنة الذي رسم عام ١٩٤٨ .

ولتبرير هذه الفرضية يمكن طرح التساؤل التالي:

لو لم تقم الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ بإنشاء عشرات المستوطنات وتوطينها بعشرات الوف المستوطنين وفق خطة وأسلوب يبدو معه وكأن هذه المستوطنات قد وجدت لتبقى وتنمو،هل كان العرب

---

* عبد الرحمن ابو عرفة: باحث في شؤون التنمية الفلسطينية والشؤون الاستيطانية . وهو رئيس الهيئة الإدارية للملتقى الفكري العربي، ورئيس تحرير مجلة "شؤون تنموية".

Digitized by Birzeit University Library

والفلسطينيون على استعداد للاعتراف بإسرائيل والقبول بوجودها؟

إن الاعتقاد المنطقي هو أنه لولا شعور الطرف العربي بأن الزمن يعمل لصالح إسرائيل نتيجة استمرار نمو المستوطنات، وبالتالي فقدان الحق العربي من الناحية الواقعية في الأراضي المحتلة، فإن العرب لم يكونوا على استعداد للاعتراف بإسرائيل . وربما شكل الاحتلال الإسرائيل للأراضي المحتلة، أيضا عبئا يسهم في تراجع النفوذ والقوة الشرعية الإسرائيلية .

ولذلك، ليس غريبا أن تتمسك إسرائيل بهذه الورقة حتى اللحظة الأخيرة، وتتصرف وكأن المستوطنات أمر واقع وأبدي حتى يشكل ذلك ، وباستمرار ، ضغطا هائلا على الموقف العربي من جهة ويسهم ، من جهة أخرى بتخفيف المطالب العربية إلى الحد الأدنى مقابل تخلي إسرائيل عن سياستها الاستيطانية.

لقد جاء الامتحان الأول لهذه السياسة بعد توقيع اتفاقيات "كامب ديفيد" التي نصت على إخلاء المستوطنات المقامة في سيناء. ويشكل هذا الحدث منعطفا بارزا في تاريخ الحركة الصهيونية . فلأول مرة تقوم إسرائيل طوعا بإخلاء مستوطنات مقابل معاهدة سلام وفي الوقت الذي شكل فيه ذلك دلالة على مدى الاستعداد الإسرائيلي للتراجع عن اسس الحركة الصهيونية مقابل مثل هذه المعاهدة فإنه ، من الجهة الاخرى ، قد أثر وبشكل سلبي على الصورة التي حاولت إسرائيل ترسيخها في الذهنية العربية. وحتى لا تتأثر هذه الصورة كثيرا فقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى إجرائين أساسيين:

الأول: تدمير مستوطنة يميت والتي اعتبرت حتى ذلك الوقت المستوطنة الأساسية باعتبارها مدينة كاملة ، وكانت الرسالة التي تريد إسرائيل أن تنقلها للعرب بهذه الخطوة- هي "أن على العرب عدم الركون الى أن مصير المستوطنات هو الإخلاء . وحتى في نطاق معاهدة سلام فإن هذه المستوطنات ستدمر ولن تسلم للعرب ".

الثاني: الشروع بحملة شرسة لاستيطان الضفة الغربية وتقوية المستوطنات القائمة. في رسالة عملية تحاول أن تلغي تأثير تدمير المستوطنات في سيناء. وقد نجحت إسرائيل في ذلك إلى حد كبير.

ولهذا، من الضروري أن يفهم الطرف العربي هذا الوضع ، ويبني استراتيجيته التفاوضية على أساس أن إسرائيل سوف ترغم في نطاق معاهدة سلام على إجلاء المستوطنات . وبالطبع ، فإن على الطرف العربي أيضا عدم الركون بشكل مطلق إلى هذه الحقيقة طالما أن الاستراتيجية العربية قائمة على تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، حيث أن الركون إلى هذا المفهوم دون تحرك مستمر ودون استمرار زعزعة المفهوم الاستيطاني، قد يجعل الزمن عنصرا يعمل في طياته اكساب هذه المستوطنات أو بعضا منها صيغة الأمر الواقع.

المستوطنات أحد العناصر الأربع الأساسية في مفاوضات المرحلة النهائية

لا شك أن إدراج المستوطنات كأحد القضايا الأساسية في مفاوضات المرحلة النهائية يحمل في طياته الاستنتاج الذي أشرنا اليه أعلاه ، وهو أن إخلاء المستوطنات هو أمر محتمل وواقعي مقابل معاهدة

Digitized by Birzeit University Library

سلام . وقد يفهم أيضا أن طرح القضية للمفاوضات لا يعني بالضرورة أن الإخلاء هو أمر حتمي . فطالما أن الحديث يدور عن المفاوضات وعن تسوية ، فإن الحل الوسط عادة يكون الأكثر احتمالا . وهنا لابد للمفاوض الفلسطيني، ولصالح القرار الفلسطيني الإدراك، بأن عملية التسوية إنما تقوم على أساس قرار ٢٤٢ وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ، ومعنى آخر على أساس مبادىء الشرعية الدولية ومواثيقها والتي لا تسمح باستغلال حالة الحرب لتحقيق مكاسب جغرافية أو ديمغرافية وبضمن ذلك نقل وتوطين السكان. وستكون المهمة في غاية الصعوبة أمام المفاوض الإسرائيلي لإيجاد التبرير القانوني والسياسي للاحتفاظ بالمستوطنات طالما لا يوجد سبب أمني لذلك . وبلا شك ، فإن العنصر الأمني سيكون الورقة الأساسية أو حتى الوحيدة التي بإمكان المفاوض الإسرائيلي اللعب بها . وقد تم التعبير عن ذلك في أكثر من حالة ربما يكون أبرزها موقف حزب العمل الذي عبر عنه رابين بعد فوز حزب العمل بالسلطة عام ١٩٩٢، حيث دعا إلى التمييز بين ما أسماه المستوطنات الأمنية والمستوطنات السياسية.

وبالمقابل ،فإن الطرف الفلسطيني أمامه العديد من الأوراق لدعم موقفه. فبالإضافة إلى مبادىء الشرعية الدولية، فإن الوقائع التي ترافقت مع سياسة الاستيطان الإسرائيلية أثبتت أن هذه المستوطنات لا يمكن أن تتماشى مع التسوية السلمية. فقد كانت المستوطنات هي العنصر الأكثر إزعاجا والأكثر إعاقة أمام تطبيق اتفاقيات أوسلو، بالإضافة إلى أن وجود المستوطنات هو أمر غير مقبول سياسيا في حالة الوصول إلى حالة سيادية مع انتهاء مفاوضات المرحلة النهائية والتي لا يمكن أن تتم دون الوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالسيادة على أراضيها. ولا توجد دولة بالعالم تسمح بأن تكون هناك دولة داخل الدولة.

وطريقة وجود المستوطنات وحقيقة الأهداف التي تمثلها، وحقيقة أن إسرائيل هي دولة قوية، يجعل من بقاء المستوطنات ليس فقط دولة داخل الدولة، بل و يمنحها امتيازات تفوق إمتيازات الدولة ذاتها. ونتيجة لذلك ستتشكل حالة تجعل هذه المستوطنات تملك مقدارا من السيادة- باعتبارها امتدادا للدولة الإسرائيلية- يفوق سيادة الدولة الفلسطينية ذاتها، ولا شك أن لمثل هذا الوضع آثارا سلبية ليس على النطاق السياسي فحسب، بل ويمتد إلى النطاق الاجتماعي والاقتصادي والامني، الأمر الذي يجعل من سيادة الدولة مقارنة بما تملكه المستوطنات أمرا هزليا.

الموقف الإسرائيلي

تنظر اسرائيل إلى المفاوضات باعتبارها "بازارا" ، بمعنى أن المفاوضات هي حالة من حالات المقايضة أو المتاجرة التي تخضع لقوانين الربح والخسارة . وضمن هذا المفهوم فهي تتصرف كما يتصرف المرابي أمام المقترض الفقير، محاولة تحقيق أكبر قدر من المكاسب عن طريق أساليب الابتزاز والضغط والترهيب والترغيب . وضمن هذا المفهوم "البازاري" ، فإن حيازة إسرائيل لأي قدر من الاراضي داخل أراضي الدولة الفلسطينية يعتبر مكسبا ، وكلما تقلصت المساحة كلما تناقصت المكاسب.

ولذلك، ليس من الغريب أن يتشبث المفاوض الإسرائيلي بموضوعة بقاء أكبر عدد ممكن من المستوطنات، وهو لن يتنازل عن مواقفه المتصلبة إلا مرغما نتيجة لضغوطات معينة أو لصفقات تلبي إحتياجات محددة لديه.

Digitized by Birzeit University Library

وكما هو واقع، فإن التكتيك التفاوضي الإسرائيلي سوف يبدأ من مواقف متطرفة للغاية تبدأ بالتنازل بعد حالة تفاوضية إلى حد معين تكون إسرائيل قد رسمته مسبقا كموقف لا يجوز التنازل بعده، وبعني ذلك أن الموقف التفاوضي الاستهلاكي الإسرائيلي سوف ينطلق من أن المستوطنات هي أمر واقع وقائم، وعلى الطرف الفلسطيني التسليم بذلك ضمن ترتيبات يجري التفاوض حولها. ولكن، وفي مرحلة معينة قد تكون متأخرة وبعد جهد مضن، سوف "يتنازل "المفاوض الإسرائيلي عن هذا الموقف الاستهلاكي وبصورة تدريجية، إلى أن يصل إلى مبتغاه الأساسي. وعلى ضوء قراءة خارطة الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة وتتبع السيناريوهات والأيديولوجيات المختلفة، يمكن الافتراض بأن الموقف الإسرائيلي النهائي بخصوص المستوطنات سوف يعتمد على الاعتبارات التالية:

١. تحصين منطقة القدس وذلك بالاحتفاظ بالمستوطنات التي أقيمت ضمن حدود البلدية (التي رسمت عام ١٩٦٧)، وكذلك المستوطنات المحيطة بالقدس مثل جفعات زئيف ومعاليه أدوميم.

٢. الاحتفاظ بكتل استيطانية في مواقع ذات أهمية خاصة مع ضمان امتدادات جغرافية تربطها مع إسرائيل.

بالإضافة إلى المخططات التي تعدها الأجهزة الرسمية الإسرائيلية بخصوص مستقبل المستوطنات والتي تعتبر سرية إلى حد بعيد، فإن عددا من الاكاديميين والحركات السياسية المختلفة تحاول، وبمعزل عن أي ارتباط رسمي مع السلطات الإسرائيلية، إعداد سيناريوهات وافكار لما تعتقده حلا ممكنا لمستقبل المستوطنات. وفي حالات عديدة يلجأ أصحاب هؤلاء السيناريوهات إلى الاتصال أو التنسيق مع أطراف فلسطينية غير رسمية إما لمناقشة أو عرض هذه السيناريوهات وذلك من أجل جس النبض وفحص المواقف الفلسطينية أو الادعاء بأن هذه السيناريوهات، تحظى بقبول الفلسطينيين. ومما يلاحظ في جميع هذه السيناريوهات، أنها تعتمد على مبدأ اكتساب الأرض، والتنافس الوحيد فيما بينها يدور حول نسبة هذا الاكتساب. فبينما تصل إلى أكثر من ٢٥٪ من مساحة الضفة الغربية في بعض السيناريوهات فإنها تنخفض إلى أقل من ١٥٪ في سيناريوهات أخرى (حركة نتيفوت هشلوم ١٩٩٦). وبناء على ما سبق يمكن الاستنتاج بأن:

١. هناك جاهزية إسرائيلية للتخلي عن أو تفكيك عدد كبير من المستوطنات ليس فقط في قطاع غزة بل وفي الضفة الغربية أيضا، وذلك ضمن تسوية سلمية شاملة.

٢. هناك تشبث إسرائيلي يحظى بتأييد قوي في الاوساط الشعبية غير الرسمية الإسرائيلية ينادي ببقاء عدد من المستوطنات والكتل الاستيطانية تحت السيطرة الإسرائيلية.

٣. باستثناء حركات السلام الإسرائيلية، لا يوجد في إسرائيل من يتصور إخلاء شاملا للمستوطنات، أو حتى بقاء قسم منها تحت السيادة الفلسطينية.

الموقف الفلسطيني

لم ينفك الفلسطينيون على اختلاف مواقعهم وأيديولوجياتهم عن المعارضة المبدئية لبقاء المستوطنات في المناطق المحتلة، وباستثناء عدد قليل من الأراء الفردية غير [illegible]

Digitized by Birzeit University Library

الأيام موقف فلسطيني جزئي أو شامل يقبل بأي وجود استيطاني في فلسطين . وينطلق هذا المبدأ من حقيقة المخاطر التي يتوقعها الفلسطينيون من هذه المستوطنات. فهي بالإضافة إلى ما تلتهمه من مصادر طبيعية هامة، تشكل جسما سرطانيا يهدد بالامتداد والانتشار، وموقف الفلسطينيين من المستوطنات بغض النظر عن الأبعاد السياسية هو موقف دفاعي بالأساس يرى الأخطار المحدقة نتيجة لوجود وبقاء هذه المستوطنات.

ولا يوجد في الواقع مجال للافتراض بأن الفلسطينيين سيقومون بتغيير موقفهم المبدئي هذا حتى في إطار التسوية النهائية. في هذا الاطار وطالما أن الحديث يجري عن مفاوضات سياسية تحمل في طياتها مفاهيم الحل الوسط ، فربما يكون مشروعا طرح سؤال فيما إذا كان الفلسطينيون على استعداد لمناقشة ترتيبات إنهاء الوضع الاستيطاني. لا شك أن الأمر لا بد وأن يحدث . وطالما أن الإسرائيليين سوف يظهرون موقفا متشددا أثناء المفاوضات بخصوص عدد معين من المستوطنات ، فإنه يفترض حينها أن يجد المفاوض الفلسطيني نفسه بشكل أو بآخر مضطرا للتعامل على الأقل جدليا مع هذا الموضوع. وفي هذا الإطار فإن بعض مظاهر المناقشة ، ولا نقول التفاوض ، ستأخذ شكل أسئلة معينة منها:

١ . ما هي المبررات الأمنية أو السياسية لبقاء العدد الذي تريده إسرائيل من المستوطنات؟

٢ . ما هو الوضع القانوني لهذه المستوطنات؟ ما هو ارتباطها بالدولة الفلسطينية؟ وما هي ارتباطاتها مع إسرائيل؟

٣ . كيف يستقيم وجود المستوطنات مع منطق السيادة المفترض أن تتمتع به الدولة الفلسطينية؟

٤ . ما هو المقابل المادي والسيادي الذي ينبغي على إسرائيل دفعه مقابل الموافقة الفلسطينية على بقاء معين لعدد من المستوطنات؟

وبضمن ذلك، هل ستقوم إسرائيل بإخلاء العدد الأكبر من المستوطنات وتسليمه للفلسطينيين كأحد أشكال التعويض المنتظرة، خاصة عند البحث في قضية حقوق اللاجئين الأساسية (حق العودة أو التعويض) ؟

ومهما كانت الإجابات على هذه الأسئلة، فإن هناك مواقف مبدئية لا يمكن تصور تنازل الفلسطينيين عنها، ويشمل ذلك:

١ . عدم الموافقة أو الإقرار بمبدأ جواز اكتساب الأرض بالقوة.

٢ . عدم الموافقة أو الإقرار بمبدأ وجود مناطق، أو سكان، لا تخضع للسيادة الفلسطينية (باستثناء بعض المواقع الاستراتيجية اللازمة لاعتبارات أمنية محضة وعلى أساس التناظر) .

٣ . معارضة تفكيك أو تدمير المستوطنات تحت أي ظرف، حيث ينبغي أن تكون هذه المستوطنات جزءا من الحل الشامل وينبغي تحويلها للفلسطينيين كأحد أشكال التعويض الذي يتوجب على إسرائيل دفعه جراء ما ألحقته بالفلسطينيين من خسائر وآثام خلال العقود الخمس الاخيرة.

Digitized by Birzeit University Library

التوقعات حول المستقبل النهائي للمستوطنات

على ضوء هذه القراءة المكثفة والمختصرة لمواقف الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني يمكن تصور عدد من البدائل المحتملة لحل مشكلة المستوطنات . وبالطبع، لا يمكن توقع البديل المحدد المنتظر حدوثه ، ولكن يمكن وضع معالم لهذا البديل على النحو التالي:

١ . لن يكون هناك وجود استيطاني إسرائيلي في دولة فلسطين بالمعنى السياسي أي لن توجد أي مستوطنة خارج إطار السيادة الفلسطينية جغرافيا أو سكانيا.

٢ . من الممكن أن يكون هناك وجود يهودي ضمن الأراضي الفلسطينية إما على شكل مستوطنات أو على شكل كتل إستيطانية، ولكن ذلك لن يكون إلا ضمن اتفاق على تبادل متكافىء للأراضي يشمل طرفي الخط الاخضر، وذلك تناظرا كاملا ومتبادلا للامتيازات التي يحق لكل طرف التنعم بها في هذه الأراضي.

٣ . التحديد الدقيق لمساحات ووضعية الأراضي التي سيتم الاتفاق على تبادلها سيكون معرض لمفاوضات فنية يجريها الطرفان وتكون خاضعة للتحكيم الدولي في حالة عدم الاتفاق .

٤ . الجزء الأكبر من المستوطنات الذي سيتم إخلاؤه ، سيكون تحت تصرف الدولة الفلسطينية وذلك كجزء من التعويضات التي ستقوم إسرائيل بدفعها. واذا ما تم الاتفاق على هذا البديل ، فمن المتوقع أن يعني ، ذلك من الناحية العملية، الأمور التالية:

أ . إن هناك وجودا يهوديا معينا سيكون في الأساس في منطقة الضفة الغربية وسيشغل حيز مساحته تتراوح بين ٥٠٠-١٠٠٠ كلم٢ .

ب . إن هذا الوجود سوف ينحصر في عدد محدد من المناطق المحيطة بالقدس ، ومنطقة كتلة عتصيون، ومنطقة سلفيت، وكذلك بعض المواقع الحدودية على امتداد الخط الأخضر .

جـ . يحصل الفلسطينيون على مساحات متكافئة من الأراضي، ولا يعني التكافؤ هنا المساحة فقط ، بل الموقع ومدى أهميته لكلا الطرفين ايضا. وفي هذا المجال، فإن الاعتقاد هو أن يحصل الفلسطينون على تكافؤ جغرافي في منطقتين: الأولى في وسط وشمال الضفة الغربية، بحيث يكون هناك نوع من التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية والقرى العربية على الجانب الآخر للخط الاخضر. والثانية، وستكون أكبر مساحة، في منطقة غربي النقب المجاورة لقطاع غزة، بما يشمل ذلك من امتداد جغرافي يربط ما بين جنوب الضفة الغربية وقطاع غزة.

ربما لا يبدو مطلب توسيع قطاع غزة واقعيا للوهلة الاولى، ولكنه بالتأكيد سيكون أكثر المطالب والحلول واقعية إذا ما أريد الحفاظ على سلام طويل الأمد. فالكثافة السكانية في قطاع غزة والأخذة بالازدياد المطرد ستكون عاملا يفجر الاستقرار بالمستقبل إذا لم يتم تدارك ذلك خاصة وأن منطقة غربي النقب تعتبر وإلى حد كبير خالية من السكان.

Digitized by Birzeit University Library

الاستنتاج

على الرغم من تعقد مشكلة الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة ، وعلى الرغم من أن هذه المستوطنات شكلت ولا زالت تشكل عنصرا استفزازيا بكل المعايير، وعلى الرغم أيضا من التشبث الإسرائيلي المعلن، فإن حلا مقبولا لهذه المشكلة يعتبر متاحا في نهاية المطاف. غير أن هذا الحل لا يمكن أن يتم إلا من خلال مبدأ التناظر واحترام مبادىء الشرعية الدولية.

Digitized by Birzeit University Library

تقارير

تطورات الموقف في فلسطين

عدنان عود*

مقدمة

جاء اتفاق إعادة الانتشار في الخليل، والذي وقع عليه الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في حاجز إيرز في ١٩٩٧/١/١٤، ليضع حداً لنحو تسعة أشهر من المماطلة والتسويف الإسرائيليين في تطبيق الاتفاقية الفلسطينية - الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في واشنطن في أيلول ١٩٩٥، وإيذانا بانتهاء أربعة أشهر من المفاوضات مع حكومة الليكود اليمينية.

هناك اجماع فلسطيني ودولي على أن التوقيع على هذا الاتفاق يعد بمثابة نقطة تحول رئيسية في علاقة السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الليكود الحالية. ولا شك أن هذا التحول لم يأت من فراغ، بل فرضته ظروف محلية وأخرى اقليمية ودولية بالاضافة إلى استراتيجية تفاوضية فلسطينية جديدة إلى حد ما. ويمكن اعتبار التوقيع على هذا البروتوكول تحولا هاماً من منطلقين هما:

١- إن حكومة الليكود اليمينية قد أذعنت وقبلت بعد تسويف ومماطلة باتفاقيات أوسلو كأساس للعملية السلمية مع الفلسطينيين، وتخلت جزئياً عن استراتيجيتها وبرنامجها الذي انتخبت على أساسه دون أن تتخلى، طبعاً، عن رفضها لقيام دولة فلسطينية مستقلة. كما ينبغي الاشارة هنا إلى أن حكومة الليكود تمكنت من ادخال "تحسينات" على الاتفاقية السابقة للانسحاب من الخليل، والمعقودة مع حكومة حزب العمل-ميرتس، حيث مست قضايا إجرائية وأمنية .

٢- توصل الجانب الفلسطيني إلى تحديد موعد وتاريخ للانتهاء من عمليات إعادة الانتشار في

* عدنان عود: باحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وعضو هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

المناطق الريفية وبقية القضايا العالقة في الاتفاقيات المرحلية.

ومن هنا، فإن عملية السلام من المرشح لها أن تشهد خلال ربيع هذا العام تحركاً مع بدء تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مؤخراً، وفتح ملف التفاوض حول التواجد الفلسطيني في الحرم الإبراهيمي الشريف، حيث من المقرر أن تعاود لجنة الارتباط البحث في موضوع الحرم بعد ثلاثة أشهر من التوقيع على بروتوكول الخليل.

المفاوضات حول إعادة الانتشار

اتسمت مفاوضات إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل بمحاولة كل جانب التشبث بموقفه. فالفلسطينيون اعتبروا اتفاق واشنطن معياراً وأساساً في مفاوضاتهم مع حكومة نتنياهو، في حين بذل الاسرائيليون جهوداً ومارسوا ضغوطاً لإعادة فتح ملف اتفاق واشنطن حول إعادة الانتشار من الخليل كسابقة لإعادة التفاوض حول القضايا الأخرى. وكاد تشبث المفاوض الإسرائيلي بموقفه ينسف العملية السلمية بأسرها، ويعيد المنطقة ثانية إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، الأمر الذي يتناقض واستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة. وقد أدرك الجانبان بعد عدة جولات من المفاوضات الثنائية وقمة واشنطن أن الراعي الامريكي لن يسمح بعودة حالة عدم الاستقرار ثانية للمنطقة. وقد تعزز هذا الاعتقاد والتأكيد عليه بعد فوز الرئيس كلينتون بالرئاسة لفترة ثانية.

وبالاضافة إلى أن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قد توصلا إلى حقيقة عدم قدرتهما على تحمل ثمن حالة الجمود السياسي والنتائج المترتبة عليه، فإن علاقة تل أبيب مع المحيط العربي والأوروبي وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ اتفاق أوسلو، فضلاً عن عدم الارتياح الذي أبداه الامريكان من حكومة نتنياهو. وفي نفس الوقت مارس الامريكان ضغوطاً على الجانب الفلسطيني برزت من خلال تكرار تذمر الفلسطينيين من انحياز الوسيط الامريكي دينس روس للمواقف الإسرائيلية .

مهد فهم الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لقدراتهما المتبادلة والمناخ الاقليمي والدولي الطريق إلى تفاهم أخذ بالتبلور بعد أحداث النفق في أيلول ١٩٩٦وقمة واشنطن في تشرين اول ١٩٩٦ والتي حضرها إلى جانب كلينتون كل من الملك حسين والرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو . وقد لاحظ الفلسطينيون أن ادخال تعديلات غير جوهرية على اتفاق واشنطن الموقع في ايلول ١٩٩٥ ، واحداث تعديلات أخرى على مواعيد عمليات إعادة الانتشار في المناطق الريفية مقابل تراجع نتنياهو عن بعض برنامجه السياسي إبان حملته الانتخابية يعد انجازاً وصفقة سياسية لا بأس بها ، لا سيما وأن هذه الصفقة قد تضمنت ما يسعى إليه الجانب الفلسطيني منذ البداية ، والذي كان يثير دوماً شكوكه حيال إمكانية استمرار عملية السلام في ظل حكومة ليكودية ، حيث سعى إلى ربط اتفاق إعادة الانتشار من الخليل بترتيبات استكمال عمليات إعادة الانتشار في المناطق ب و ج ومفاوضات المرحلة النهائية . وهذا ما نجح في تحقيقه الجانب الفلسطيني إلى حد معقول ، وذلك من خلال نص المذكرة الامريكية الملحقة باتفاق الخليل.

Digitized by Birzeit University Library

رسالة الضمانات

اعتبر الجانب الفلسطيني ، وبعض الأطراف الإسرائيلية رسالة الضمانات التي بعثت بها الادار الامريكية للرئيس عرفات انجازاً لم يتمكن الفلسطينيون من تحقيقه في كل الاتفاقيات السابقة والموقعة م الإسرائيليين (هآرتس، مقالة لزئيف شيف ، ترجمتها القدس ١٩٩٧/٢/١). وقد تعهد في هذه الرسالة الجانب الامريكي ولأول مرة بضمان تنفيذ إسرائيل للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، أي أن المسائل العالقة من الاتفاق المرحلي سيتم البدء فوراً بالتفاوض بشأنها وتنفيذها في مدة لا تتجاوز اذار ١٩٩٧. وهذه المسائل هي: البدء في أولى مراحل إعادة الانتشار في المناطق الريفية (ب و ج) في آذار القادم على أن يتم الانتهاء منها في موعد أقصاه حزيران ١٩٩٨، والافراج عن السجناء ، والتفاوض حول الممر الآمن ومطار ومرفأ غزة، والعلاقة بين الشعبين، وبنفس الوقت البدء في مفاوضات الوضع النهائي والتي يفترض أن تبدأ بعد شهرين من تنفيذ اتفاق الخليل. وينبغي في الوقت ذاته أن يلتزم الجانب الفلسطيني بالتدابير والمبادىء المنصوص عليها في الاتفاق المرحلي، كمسألة إعادة النظر في تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني ومكافحة الارهاب وتعزيز التعاون الأمني ومنع التحريض والدعاية المعادية لاسرائيل وغير ذلك.

مقارنة بين اتفاق واشنطن وبيت حانون

ليس صحيحاً أن جميع المثالب التي تؤخذ على بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل هي نتيجة إعادة التفاوض حول اتفاق واشنطن ، بل أن الكثير من هذه المآخذ والمثالب قد وردت في النص الأصلي (اتفاق واشنطن). فالمادة السابعة البند رقم (١) الفقرة (أ) من اتفاق واشنطن تقول: "سيكون ثمة إعادة انتشار للقوات العسكرية الإسرائيلية في مدينة الخليل باستثناء الأماكن والطرق التي تعتبر فيها الترتيبات ضرورية لأمن وحماية الإسرائيليين وتحركاتهم ".

وبالنظر في كلا الاتفاقيتين لا يمكن ملاحظة اختلافات رئيسية أو جوهرية بينهما، فالاختلافات لا تتعدى في معظم الحالات أن تكون حول مواضيع تفصيلية لبنود وردت اصلاً في اتفاقية واشنطن. وكمثال على ذلك نوع البندقية التي سيسمح للفلسطينيين بحملها ، حيث أصبحت في الاتفاقية الجديدة من نوع "انغرام" في حين أن الاتفاقية الأصلية لم تحدد نوع البندقية . وتشمل الاختلافات الجديدة إضافة دوريات فلسطينية - إسرائيلية مشتركة في المناطق التي ستنتقل إلى الفلسطينيين ولا سيما في التلال المحيطة بالمنازل التي يقطن فيها المستوطنون، وتشكيل فرق للتدخل السريع تضم كل منها ستة عشر شخصاً (ثمانية أفراد من كل جانب) وتكون مهمة هذه القوة التدخل في المناطق الفلسطينية على أن يكون عمل هذه الطواقم بموافقة قيادة الارتباط المشتركة، بالاضافة إلى انشاء منطقة عازلة حول المعزل اليهودي يحظر على الفلسطينيين دخولها مسلحين. أما ما تبقى فهو موجود في اتفاق واشنطن.

لكن يمكن للجانب الفلسطيني الادعاء بأنه أثناء المفاوضات الطويلة والمضنية مع حكومة نتنياهو تم إسرائيلي بفتح شارع الشهداء على مراحل ، وكذلك سوق الحسبة. أحبط المطالب الإسرائيلية الرئيسية لا سيما موضوع المطاردة الساخنة ،ونجح بالحصول على تعهد

Digitized by Birzeit University Library

موقف المعارضة من البروتوكول

رغم المكاسب النسبية التي حققها بروتوكول إعادة الانتشار من الخليل، الا أن هذا البروتوكول لا يخلو من مثالب وسلبيات تضاف إلى مثالب وسلبيات الاتفاق الموقع في أيلول ١٩٩٥ في واشنطن، والذي شكل مرجعية وسقفاً للمفاوض الفلسطيني. ويمكن اجمال مآخذ المعارضة على البروتوكول في النقاط التالية:

أولاً، استطاع الجانب الإسرائيلي خلق سابقة خطيرة في تاريخ العلاقة الفلسطينية- الإسرائيلية بفتح اتفاق وقعت عليه حكومة إسرائيلية سابقة واجراء تعديلات جديدة عليه . فبالإضافة إلى التعديلات التي ذكرت انفاً، تم إجراء تعديل جوهري على مواعيد إعادة الانتشار من المناطق الريفية ، حيث ينص اتفاق واشنطن على الانتهاء من إعادة الانتشار في هذه المناطق في مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً من تاريخ مباشرة المجلس التشريعي الفلسطيني بأعماله، أي يفترض الانتهاء من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من المناطق الريفية في موعد أقصاه أيلول ١٩٩٧ . لكن اصرار نتنياهو على تأجيل اتمام عمليات إعادة الانتشار لعامين آخرين دفع الولايات المتحدة وأطراف عربية (مصر، الأردن) إلى اقتراح حل وسط يدعو إلى اتمام عمليات إعادة الانتشار في حزيران ١٩٩٨ .

ثانياً، إن الاتفاق الجديد لا يحدد حجم ومساحة الاراضي التي ستنسحب منها إسرائيل قبل حزيران ١٩٩٨ . وقد أيد الامريكان الادعاء الإسرائيلي بأن لإسرائيل وحدها الحق بتحديد مساحة احتياجاتها الأمنية لحماية المعسكرات والمستوطنات في المناطق الريفية. من هنا، يصبح القول بأن السلطة الفلسطينية ستمد سلطتها على نحو ٨٥٪ من الأراضي في الضفة الغربية في حزيران ١٩٩٨ أمرٌ مشكوكاً فيه.

ثالثاً، يقرر الاتفاق الجديد البدء في مفاوضات المرحلة النهائية في الوقت الذي لم يستكمل فيه الجانب الإسرائيلي انسحاباته من المناطق الريفية (ب، ج)، وهذا يضع الجانب الفلسطيني في مأزق تقديم تنازلات في قضايا ومواضيع المرحلة النهائية لصالح اتمام وتنفيذ المرحلة الانتقالية أو العكس. وبكلمات أخرى، فإن إسرائيل باحتفاظها اثناء مفاوضات المرحلة النهائية بأكبر قدر ممكن من أراضي المرحلة الانتقالية سيمكنها من استخدام هذه الورقة للمساومة والضغط على الجانب الفلسطيني.

رابعاً، لم يتضمن بروتوكول إعادة الانتشار من الخليل أو رسالة الضمانات جدولاً زمنياً محدداً لاستكمال خطوات اعادة الانتشار من المناطق الريفية ، بل أورد نصاً عاما يقضي باتمام إعادة الانتشار في منتصف عام ١٩٩٨، وهو النص نفسه الذي استخدم في اتفاقية واشنطن والذي لم ينفذ ولم تلتزم به إسرائيل.

خامساً، إن المسائل والقضايا الوارد ذكرها في البروتوكول كمسائل عالقة مثل المعابر والممر الآمن والمطار والميناء وغيرها لم يتم الاتفاق بشأنها وتحتاج إلى المزيد من المفاوضات، أي عودة إلى المربع رقم واحد.

Digitized by Birzeit University Library

سادساً، إن القبول بمبدأ بقاء المستوطنين في مدينة الخليل، أو الابقاء على السيطرة الإسرائيلية على نحو ٢٠٪ من المدينة يعد بمثابة سابقة خطيرة ستظهر انعكاساتها وظلالها عند البدء في مفاوضات المرحلة النهائية حول مدينة القدس والمستوطنين والمستوطنات.

وأخيراً، تعتقد المعارضة بوجود تفاهمات أو اتفاقيات سرية لم يتم الاعلان أو الكشف عنها، وتعتبر ذلك مؤشراً على استمرار نهج حجب المعلومات عن المواطنين وعدم مكاشفتهم بحقيقة ما يجري على طاولة المفاوضات مع ما تنطوي عليه هذه السياسة من مخاطر التفريط بالحقوق الوطنية في غفلة من الرقابة الشعبية.

قضايا حيوية

رغم هيمنة مفاوضات التوقيع على بروتوكول إعادة الانتشار من الخليل على الساحة الفلسطينية الا أن مواضيع حقوق الانسان والحريات والديمقراطية والفساد والوضع الاقتصادي احتلت مساحة واسعة من اهتمام قطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني.

١- الأجواء الديمقراطية: أظهر استطلاع أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في الفترة الواقعة بين ٢٦-١٩٩٦/١٢/٢٨ أن ٥٢٪ من المبحوثين قد عبروا عن اعتقادهم بأنهم لا يستطيعون التعبير من مواقفهم ويوجهون انتقاداتهم للسلطة بدون خوف في حين أعربت نسبة ضئيلة منهم ٢٨٪ عن اعتقادهم بوجود حرية صحافة في فلسطين. كما أعرب ٣٩٪ من المبحوثين عن اعتقادهم بأن الحكم في فلسطين يسير باتجاه الديقراطية، في حين أعرب ١٤٪ عن اعتقادهم بأن هذا الحكم يسير باتجاه الديكتاتورية وقال ٣٩٪ بأن الحكم في فلسطين يسير باتجاه وسط بين الديكتاتورية والديمقراطية.

٢- الفساد والواسطة: كما أظهر الاستطلاع ذاته أن الفساد والواسطة هما من أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه الشارع الفلسطيني- أظهر الاستطلاع أن الشارع الفلسطيني يعتقد بوجود الفساد في المؤسسات وأجهزة السلطة، حيث عبر ٥١٪ عن اعتقادهم بوجود فساد في أجهزة ومؤسسات السلطة. كما عبر ٥٦,٥٪ عن اعتقادهم بأنه لا يمكن الحصول على عمل هذه الايام دون واسطة، في حين عبرت نسبة ضئيلة جداً (٧,٩٪) عن اعتقادها بأن الحصول على عمل لا يتم بدون واسطة.

٣- الأوضاع الاقتصادية: رغم الرفع الجزئي للحصار الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية، وعودة اعداد من الأيدي العاملة للعمل في مناطق الخط الأخضر، الا أن المؤشرات الاقتصادية تؤكد أن عام ١٩٩٦ شهد تراجعاً اقتصادياً وكان العام الاسوأ منذ ثلاث سنوات. فقد ذكر مسؤول في البنك الدولي أن الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية انخفضت في عام ١٩٩٦ لتبلغ ٣٠٠ مليون دولار، مقارنة بنحو ٧٥٠ مليون دولار في العام ١٩٩٣ وبنفس الوقت شهد قطاع التصدير انخفاضاً بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة ذاتها (الايام، ١٩٩٦/١٢/١٥).

وكان الاقتصاد الفلسطيني قد تعرض إلى تخلخلات اقتصادية شديدة نتيجة سياسة الإغلاق الإسرائيلية، حيث ارتفعت نسبة البطالة من ٢٠

Digitized by Birzeit University Library

الدخل القومي شهد هو الآخر انخفاضاً حاداً وصل إلى نسبة الثلث على مدى السنوات الثلاثة الماضية حتى بلغت نسبة دخل الفرد ٦٥٢ دولار سنوياً.

وقد انعكس هذا الواقع بكليته على حجم العجز في الموازنة العامة والذي ارتفع من ٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ١٩٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ . ويرجع البعض أسباب استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية إلى العوامل التالية:

- سياسة الإغلاق ، حيث أسهمت عدا عن رفع مستوى البطالة إلى أحجام المستثمرين عن القيام بعمليات استثمارية بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة في الأراضي الفلسطينية.
- استمرار احجام رأس المال الوطني عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية.
- الاعتماد شبه الكلي على الاقتصاد الإسرائيلي ، من حيث العمالة والاستيراد والتصدير ، وخصوصاً في ظل غياب الميناء والمطار والسيطرة الإسرائيلية على المعابر البرية التي تربط الضفة والقطاع بالعالم العربي.
- عدم وفاء الدول المانحة بكامل التعهدات التي قطعتها على نفسها ، حيث التزمت بتقديم ٨٨٩ مليون دولار لعام ١٩٩٦، لم يحول منها فعلياً سوى ٢٩٢ مليون دولار ، أي ما نسبته حوالي ٣٣٪ من حجم التزاماتها.

خاتمة

أبرزت مفاوضات إعادة الانتشار من الخليل أن الدبلوماسية الإسرائيلية وضعت منذ التوقيع على اتفاقية اوسلو هدفاً استراتيجياً لا تحيد عنه وهو ادامة تعظيم المكاسب الاسرائيلية في كل جولة من جولات المفاوضات وتقليص المكاسب الفلسطينية التي تبقى دون الحد الادنى من تطلعات الشعب الفلسطيني. ومن هنا، فمن المتوقع أن تشهد مفاوضات المرحلة النهائية أجواء ساخنة وشديدة الصعوبة بحكم طبيعة القضايا المطروحة فيها (القدس، اللاجئون، الاستيطان، الحدود والمياه) والموقف الاسرائيلي المعروف إزاء هذه القضايا، وبحكم السعي الإسرائيلي إلى إغراق المفاوضات والاتفاقيات في التفاصيل التي تبقى لإسرائيل دورا ونافذة لإعادة التدخل والتأثير المباشر.

وبنفس الوقت عمدت دبلوماسية إسرائيل إلى استخدام اختلال ميزان القوى لصالحها وممارسة ضغوط على المستويين الفلسطيني والعربي . وفي ظل غياب مواقف تفاوضية عربية موحدة تجد الجانب الفلسطيني لا يعمل بصورة مستديمة على استغلال عناصر القوة لديه، وتحديدا على صعيد الموقف العربي والدولي من جانب وقوى الشارع الفلسطيني من جانب آخر. ولا شك أن نتنياهو سيعمل على استخدام بروتوكول الخليل ليعيد طرح نفسه كرجل سلام وسياسي معتدل أمام المجتمع الدولي والعالم العربي. وقد يشكل هذا القبول الدولي لنتنياهو عامل ضغط يستثمره في مفاوضات المرحلة النهائية.

والسؤال الملح والذي يظل مشروعاً ومشرعاً، هو هل يواجه الفلسطينيون نتنياهو باستراتيجية جديدة في المفاوضات ترقى إلىحجم ومستوى وقدسية مواضيع المرحلة النهائية؟

Digitized by Birzeit University Library

تقارير

السياسة الإسرائيلية تجاه مستقبل القدس

د. عزيز حيدر*

مقدمة

من الطبيعي أن يشكل موضوع مستقبل القدس واحدا من أهم المواضيع في المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية، إن لم يكن أهمها. فالمدينة تشكل رمزا هاما وأساسيا في الصراع السياسي-القومي والديني بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويعتبرها كل طرف منهما عاصمة للكيان السياسي. ومما يزيد من تعقيد المسألة أهمية المدينة الدينية ومكانتها الخاصة لدى جميع الأديان. هذا إضافة إلى مصالح أطراف عديدة أخرى في القدس لا يمكن تجاهلها.

أعدت هذه الدراسة في فترة حكم حزب العمل، قبيل الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٩/٥/ ١٩٩٦ . ولذلك، كان الافتراض بأن المفاوضات حول مستقبل المدينة سوف تجري حسب اتفاقيات المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير. إلا أن نتائج الانتخابات غيرت هذا الوضع بصورة جوهرية، حيث نجح اليمين الإسرائيلي بقيادة حزب الليكود في تسلم زمام الحكم. وقد كان مستقبل القدس والتخويف من احتمال تقسيمها، إذا استمر حزب العمل في الحكم، على رأس القضايا التي طرحها حزب الليكود في دعايته الانتخابية ضد حزب العمل وضد اليسار الإسرائيلي عامة. وإلى جانب تبدل الحزب الحاكم في إسرائيل حققت الأحزاب الدينية نجاحا غير مسبوق وانضمت إلى الائتلاف الحكومي. وهذا النجاح والتشكيلة الجديدة للائتلاف الحكومي في إسرائيل يزيدان من تعقيد مسألة القدس ويحولان مصيرها من موضوع مفاوضات شاقة إلى موضوع مواجهة رئيسي في المرحلة القادمة ولفترة زمنية طويلة.

---

* د. عزيز حيدر: يحمل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة العبرية، ١٩٨٦ . يعمل استاذا في دائرة علم الاجتماع والانسان في جامعة بيرزيت.

Digitized by Birzeit University Library

وبالرغم من توقيت إجراء الدراسة والتحول السياسي في إسرائيل بعد إنهائها إلا أن بحثنا لا يزال ذا أهمية كبيرة وخاصة في فهم الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المدينة للأسباب التالية: أولا، لأن جوهر الخلاف بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لم يتغير. وثانيا، لأن هناك إجماعا إسرائيليا ويهوديا حول مصير المدينة يتخطى الانتماءات السياسية والأيديولوجية. وثالثا، لأن حزب الليكود التزم بالاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، والتي تطرح موضوع القدس على طاولة المفاوضات ولم تحسمه بعد. وقد قمنا لاحقا بتحديث المعلومات التي طرأت بعد الانتخابات وحتى نهاية عام ١٩٩٦ .

وتجدر الإشارة إلى أن تسارع الأحداث في المنطقة، وخاصة في العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية، يجعل من أية دراسة حول المواضيع المتعلقة بالتطورات السياسية مهمة صعبة. ولذلك، فإننا نركز في دراستنا على المواقف العامة والخطوط العريضة لحكومات إسرائيل والأحزاب السياسية ولا نولي اهتماما للأحداث المختلفة المتعلقة بالموضوع إلا بالقدر الذي يخدم الهدف الرئيسي وهو توضيح الرؤية الإسرائيلية لمستقبل مدينة القدس.

الوضع القانوني

تدعي وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية أن القانون الدولي يدعم موقف إسرائيل من مسألة السيادة على القدس الشرقية. أما القدس الغربية فإن سيادتها عليها مفروغ منها، وليست هناك ادعاءات فلسطينية مناقضة وليس للفلسطينيين مطالب معينة فيها.

وتدعم إسرائيل هذا الموقف بعدد من التبريرات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- إن الأردن كان قد احتل القدس الشرقية عام ١٩٤٨ عن طريق عمل عدائي، مستخدما القوة العسكرية. ولذلك، فليست هناك حقوق سيادية عليها للأردن حسب القانون الدولي [١].
- إن خط الهدنة الذي اتفق عليه عام ١٩٤٩ والذي قسم المدينة إلى جزئين لم يعتبر حدودا نهائية، وإن اتفاقية الهدنة تنص بشكل واضح على أن الاتفاق بين إسرائيل والأردن لا يمس بحقوق الطرفين، ولا يؤثر على ادعاءاتهما بالنسبة للسيادة على المدينة [٢].
- إن ضم القدس الشرقية ومعها كل الضفة الغربية للمملكة الأردنية عام ١٩٥٠ كان إجراء مناقضا للقوانين الدولية، ولذلك فإن الضم لم يكن شرعيا [٣].
- إن الأردن قد خرق اتفاقية الهدنة عام ١٩٦٧، عندما أعلن الحرب على إسرائيل مما يمنح إسرائيل الحق في إلغاء الاتفاقية وهذا ما قامت به بالفعل [٤].
- إن احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ كان نتيجة إجراء دفاعي، ولذلك فهو قانوني ويمنحها حق السيادة على هذا الجزء من المدينة [٥].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك وجهة نظر قانونية أخرى ترى أن للأردن وإسرائيل حقوقا سيادية في القدس الشرقية، ولكن إسرائيل أحق من الأردن في الاحتفاظ بالمدينة والسيادة عليها [٦].

Digitized by Birzeit University Library

القانون الإسرائيلي والقدس

قامت إسرائيل بالعمل على تغيير وضع القدس القانوني وواقعها السياسي والسكاني بواسطة سن القوانين ووضع ترتيبات جديدة بغض النظر عن الموقف الدولي. ولا بد من الاهتمام بالوضع القانوني للمدينة نظرا لأن بعض الأحزاب والفئات في إسرائيل تستند بشكل مطلق إلى القوانين الإسرائيلية في دعم وجهات نظرها وتستخدمها للتأثير على مواقف الجمهور الإسرائيلي من الحلول المطروحة. كما أن أية حكومة إسرائيلية قد تستغل هذا الوضع وتستخدمه ذريعة في رفض المطالب الفلسطينية في المدينة.

بعد احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧ قامت الكنيست بتعديل قانون الحكم والقضاء الإسرائيلي بحيث أصبح من الممكن تطبيق القانون وأنظمة السلطة والإدارة بواسطة إصدار أوامر حكومية في جميع المناطق التي تعتبر جزءا من "أرض إسرائيل". كما تم تعديل نظام البلديات بحيث يمكن توسيع حدودها في حالة إصدار أوامر بتطبيق القانون وأنظمة السلطة والإدارة، حسب القانون المذكور أعلاه.

استنادا إلى هذين التعديلين أصدرت الحكومة أمرا بتطبيق القانون الإسرائيلي في شرقي القدس. وفي أعقاب ذلك ضم الجزء الشرقي إلى منطقة نفوذ بلدية المدينة الغربية. وفي نفس الوقت سمحت الكنيست بتطبيق ترتيبات خاصة بشأن السكان بواسطة تعديل قانون "أنظمة القضاء والإدارة" عام ١٩٧٠ (٧). وكذلك، فقد وضعت السلطات الإسرائيلية ترتيبا خاصا بالنسبة للجنسية، فقد سمحت للسكان الفلسطينيين بالحصول على الجنسية الإسرائيلية إذا تقدموا بطلبات الحصول عليها بمحض إرادتهم ولكنها لم تفرضها عليهم. أما الوضع القانوني لسكان القدس الذين لم يحصلوا على الجنسية فهو نفس وضع من يحصلون على تصريح بالإقامة الدائمة، ولكنهم يحصلون، إضافة لذلك، على بعض الامتيازات وخاصة بالنسبة للعمل في المؤسسات الحكومية (أنظر لاحقا).

وبالنسبة للمناطق التي تسري عليها هذه الترتيبات فهي تمتد من عطروت (قلنديا) في الشمال وحتى قبر راحيل (بيت لحم) في الجنوب، ومن عين كارم في الغرب حتى منحدرات الطور الشرقية، باستثناء بعض المناطق الكثيفة السكان، وبعض القرى التي تقع ضمن هذه الحدود.

وفي العام ١٩٨٠ تم تأكيد جميع هذه الترتيبات السابقة وجميع المواقف والقرارات الإسرائيلية الرسمية بشأن القدس. تم ذلك من خلال سن قانون أساسي: "القدس عاصمة إسرائيل" (٨) وينص هذا القانون على البنود الرئيسية التالية:

- توحيد القدس وكونها عاصمة إسرائيل.
- القدس هي مقر رئيس الدولة، والكنيست، والحكومة، والمحكمة العليا.
- ضمان حماية الأماكن المقدسة وحرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الأديان.
- على الحكومة الاهتمام بتطوير القدس.

وتنبع أهمية هذا القانون من حقيقة أن أي اتفاق سياسي حول القدس يلزم تعديله أو استبداله بقانون على نفس المستوى، أي بقانون أساسي آخر، كما حددت ذلك محكمة العدل العليا الإسرائيلية

Digitized by Birzeit University Library

١٩٩٥ . فهذا القانون لا يشكل بندا حول تحديد الأكثرية اللازمة لتعديله، أي أنه غير محصن، ومن الممكن تعديله أو استبداله بأكثرية عادية. وقد شرع اليمين الإسرائيلي في معركة برلمانية من أجل تحويله إلى "قانون محصن" الأمر الذي يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء الكنيست لتعديل أي نص فيه. أما قرار تحصين القانون نفسه فيحتاج إلى أكثرية عادية فقط.

وبالإضافة إلى سن القوانين أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية في مناسبات عديدة على قانونية الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية، على اعتبار أن شقي المدينة موحدان حسب القانون وهي عاصمة إسرائيل.

ويجدر بالذكر أن مجلس الأمن الدولي كان قد اعتبر سن قانون القدس عام ١٩٨٠ مناقضا للقانون الدولي، وأن معاهدة جنيف الرابعة تسري على القدس [٨]. كما أكد المجلس على موقفه هذا في أعقاب استشهاد ١٨ فلسطينيا في المسجد الأقصى في أكتوبر ١٩٩٠ .

السياسة الإسرائيلية في القدس ونتائجها

بالرغم من ضم القدس الشرقية رسميا، وضمها إلى حدود بلدية القدس واعتبارها عاصمة إسرائيل، فإن السياسة العملية في المدينة لم تكن صارمة ودقيقة. فقد خضعت السياسة الفعلية لعدة اعتبارات أضفت عليها بعض الغموض. وكانت أهم الاعتبارات:

- رفض المجتمع الدولي لضم القدس، وعدم اعترافه بقانونية الإجراءات الإسرائيلية.
- الخلافات الداخلية بين فئات وتيارات يهودية وإسرائيلية.
- حساسية الأديان الأخرى، المسيحية والإسلام، لوضع المدينة.
- عدم رغبة السلطات الإسرائيلية في ضم السكان الفلسطينيين ومنحهم الجنسية الإسرائيلية.
- محاولة عدم خلق مقاومة شديدة من جانب السكان الفلسطينيين.

ويمكن تصنيف السياسات الإسرائيلية في القدس إلى أربعة مجالات رئيسية على النحو التالي:

١- السياسة السكانية: ضمان أغلبية يهودية

هناك علاقة واضحة بين حجم السكان اليهود في القدس وبين الادعاء بأنها عاصمة إسرائيل. فهبوط نسبة اليهود إلى حد معين يجعل من الصعب الادعاء بأن المدينة هي عاصمة الدولة.

وفي سبيل ضمان أكثرية يهودية في القدس قامت السلطات الإسرائيلية، بعد الاحتلال عام ١٩٦٧، برسم حدود جديدة للمدينة. أخرجت الخارطة الجديدة من حدود البلدية عددا من التجمعات السكانية الفلسطينية، واستخدمت أساليب مختلفة لدفع باقي السكان، في المناطق الواقعة داخل المدينة، للانتقال إلى هذه التجمعات ومنحتهم نفس حقوق سكان المدينة. وفي نفس الوقت تم ضم وإدخال مناطق أخرى غير مأهولة بالسكان لبناء مستوطنات جديدة. أما في العام ١٩٩٢ فقد تم توسيع حدود المدينة من جهتها الغربية بهدف رفع نسبة السكان اليهود.

Digitized by Birzeit University Library

أدت هذه السياسة إلى رفع نسبة السكان اليهود في القدس الصغرى (أي بدون التجمعات السكانية الفلسطينية الكثيفة بالسكان) إلى ٧٢٪ بينما يشكلون حوالي ٥٠٪ من سكان القدس الكبرى (التي تضم مناطق أبو ديس والعيزرية وضاحية البريد والرام وبيرنبالا وبيت حنينا القديمة).

٢- الوضع المدني للسكان الفلسطينيين

منح سكان القدس الفلسطينيين الذين لم يحصلوا على الجنسية الإسرائيلية وضعا خاصا. وقد ضمن لهم هذا الوضع مكانة المقيمين الدائمين حاملي الهوية الإسرائيلية وعددا من الحقوق المدنية أهمها:

- حقوق الترشيح والتصويت للبلدية .
- حقوق اجتماعية مثل مخصصات التأمين الوطني والتأمين الصحي .
- حق العمل في المؤسسات الإسرائيلية .
- حق التنقل في البلاد.

ومن جهة أخرى، فإن هذا الوضع أخضعهم للقوانين والأنظمة الإسرائيلية مثل تطبيق القضاء الإسرائيلي ونظام الضرائب . . . الخ، إلا أنه من الناحية الفعلية لم تطبق عليهم جميع القوانين بحذافيرها، وتم إعفاء السكان الفلسطينيين في القدس من توفير الشرط الأساسي للحصول على بعض الحقوق وهو الجنسية الإسرائيلية. وقد يكون أبرز مثل على ذلك السماح للمقدسيين بالعمل في المؤسسات الرسمية كموظفي دولة في عدد من المجالات مثل جهاز التعليم، ومكاتب العمل ووزارة الداخلية، والشرطة وغيرها.

٣- الخدمات والاقتصاد

وكما أسلفنا، فقد فرضت إسرائيل القوانين والأنظمة العامة والبلدية على السكان الفلسطينيين في القدس، ولكنها تسامحت في تطبيقها. فقد عملت على توفير المتطلبات الأساسية لجميع الفئات، مع أن عدم تطبيق القوانين والأنظمة أعفاها من تقديم جزء كبير من الخدمات، واتبعت سياسة محددة تتضمن أساليب عديدة لضمان الهدوء في المدينة، حتى على حساب تحقيق بعض المصالح للأكثرية اليهودية. وتبرز هذه السياسة في المجالات التالية:

- الحقوق الدينية: سمحت السلطات الإسرائيلية للطوائف غير اليهودية بإدارة شؤون الأماكن المقدسة التابعة لها، ولكن بدون التنازل عن السيادة الرسمية عليها. وقد طبقت ترتيبات خاصة متفق عليها بالنسبة للإشراف والحراسة وأعمال الترميم والتطوير والصيانة في هذه الأماكن وكذلك وضعت ترتيبات للرقابة على مضمون خطب الجمعة في المساجد.

وتنازلت السلطات في موضوع تعيين القضاة في المحاكم الشرعية، ولم تطبق القوانين المدنية الإسرائيلية الخاصة بالأحوال الشخصية، ولكنها في الوقت نفسه لم تعترف بعقود الزواج في هذه المحاكم إلا بعد مصادقة المحكمة الشرعية في يافا عليها.

وفي مجال العلاقات بين الطوائف تجنبت السلطات الاحتكاك والتورط مع المسلمين بواسطة منع

Digitized by Birzeit University Library

المتدينين اليهود من الصلاة في باحة المسجد الأقصى والذي يعتقد اليهود أنه أقيم على "جبل الهيكل" أو بناء الهيكل في نفس المكان.

- الاقتصاد: لم تطبق القوانين الإسرائيلية الخاصة بالنشاط الاقتصادي في عدد من المجالات :

١- السماح لأصحاب المصالح بالاستمرار بالعمل حسب الترخيص الأردني والتنازل عن تطبيق المواصفات والمعايير الإسرائيلية.

٢- السماح باستخدام العملة الأردنية في السوق بالرغم من وضوح القانون الذي يمنع ذلك، بالإضافة إلى السماح للصرافين بممارسة عملهم.

٣- فرض الضرائب الإسرائيلية بشكل تدريجي وفي البداية حسب المعايير الأردنية.

٤- عدم تطبيق قوانين العمل خاصة تلك المتعلقة بتشغيل صغار السن والحد الأدنى من الأجور.

٥- منح الامتيازات لشركات النقل للعمل في نطاق القدس الشرقية.

٦- منح حرية التنظيم المهني والمشاركة مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في النقابات المهنية.

- التعليم: لم تفرض السلطات الإسرائيلية تطبيق منهاج التعليم الإسرائيلي في المدارس الحكومية، ولم تطبق فعليا قانون التعليم الإلزامي، فقد استمر التعليم حسب المنهاج الأردني ومنح شهادات التوجيهي الأردنية.

- الخدمات الأخرى: يعتبر تنازل السلطات الإسرائيلية في قضية تزويد سكان القدس الشرقية بالكهرباء والمياه من أكثر السياسات بروزا حتى الآن. فالقدس الشرقية هي الاستثناء الوحيد من احتكار شركة الكهرباء الإسرائيلية لهذا النوع من الطاقة. وحتى العام ١٩٩٤ تمتعت شركة كهرباء القدس أيضا بامتياز تزويد الطاقة الكهربائية للمناطق المأهولة بالسكان اليهود والمستوطنات [١٠]. وأما بالنسبة للمياه فما زالت المناطق الشمالية من القدس العربية تتزود بها من مصلحة المياه في رام الله.

سمحت السلطات لعدد كبير من المنظمات الدولية والفلسطينية بممارسة نشاطاتها في تقديم أنواع مختلفة من الخدمات لسكان القدس الشرقية، ومن جهة أخرى قامت بتقليص خدمات الدولة في مجالات البناء والتطوير ومعظم أنواع الخدمات العامة.

- السكن: لقد شجعت السلطات السكن المنفصل، وفي حالات عديدة منعت اليهود من السكن في قلب التجمعات السكانية الفلسطينية، بهدف منع الاحتكاك والمحافظة على الهدوء. أما الاستثناء البارز في هذه السياسة فهو الحي اليهودي في البلدة القديمة.

٤- توحيد المدينتين

امتنعت السلطات الإسرائيلية عن أي إجراء يمكن أن يشير حتى بطريقة رمزية إلى عدم وحدة المدينة. وأهم الأمثلة على ذلك رفض إقامة جدران فاصلة لعزل الأحياء اليهودية عن الأحياء العربية لمنع الاحتكاك أو الاعتداءات بين سكانها. كذلك رفض الاقتراح بإقامة مجلس بلدي في

Digitized by Birzeit University Library

الجزء الشرقي من المدينة كمقابل لبلدية المدينة الغربية وعلى نفس المستوى من المسؤولية والصلاحيات [١١].

أدت هذه السياسة إلى استمرار واقع الفصل بين القطاعين الإسرائيلي والفلسطيني في القدس. فبنية الاقتصاد مختلفة، وهي أشبه بالبنية الاقتصادية للضفة الغربية، والفجوة في مستوى الحياة والفرص كبرت مع الزمن. وكذلك، فإن منظومة الخدمات الفلسطينية منفصلة ومختلفة في مستواها في معظم المجالات.

يشير هذا الفصل إلى أنه من الناحية العملية هناك قطاع سكاني فلسطيني منفصل عن القطاع اليهودي، ويمكن ملاحظة التطابق بين الفصل الشرعي والجغرافي مما يدل على وجود مدينتين منفصلتين.

وقد نتج هذا الفصل الفعلي بين المدينتين بالرغم من السياسة الإسرائيلية المعلنة التي كانت وما زالت تهدف إلى تحقيق هدف معاكس هو إثبات واقع توحيد المدينتين في مدينة واحدة. ولكن من جهة أخرى تجب الإشارة إلى أن الاستراتيجية الفلسطينية ساهمت بشكل كبير في تثبيت واقع الفصل وتميز القدس العربية. فقد امتنع الفلسطينيون، حاملو الجنسية الإسرائيلية، عن المشاركة في انتخابات الكنيست. في عام ١٩٩٢ تراوحت المشاركة ما بين ٠,٥٪ و ٤٪ في المناطق المختلفة. أما في انتخابات البلدية فقد كانت نسبة المشاركة منذ الاحتلال وحتى الانتخابات الأخيرة عام ١٩٩٣ على النحو التالي: عام ١٩٦٩: ٢١-٢٢٪، عام ١٩٧٣: ٧٪، عام ١٩٧٨ ١٤-١٥٪، عام ١٩٨٥: ١٨٪، عام ١٩٨٩: ٤٪، وفي عام ١٩٩٣: ٧٪ [١٢].

وقد أسهمت هذه الاستراتيجية في تمكين الفلسطينيين من المحافظة على مسافة ما من الحكم الإسرائيلي، وهي تشير إلى استمرار الفصل القطاعي والجغرافي وإلى عدم دمج المدينتين فعليا. وقد نبه هذا الواقع السلطات الإسرائيلية إلى ضرورة إحداث تحولات في سياستها، يمكن أن تؤدي إلى دعم ادعائها بتوحيد المدينة الآن وفي المستقبل. ويتضح ذلك من سياسة تشجيع الحصول على الجنسية الإسرائيلية وتكثيف بعض أنواع الخدمات للسكان الفلسطينيين كما سنرى لاحقا.

سياسة حكومة العمل تجاه القدس (١٩٩٢-١٩٩٥)

قد تكون معرفة سياسة حكومة العمل في القدس والإجراءات التي اتخذتها في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ ذات دلالة هامة حول موقفها من الحل النهائي، لا سيما وأن هذه الحكومة هي التي وقعت على اتفاقيات السلام وهي المفضلة من جانب الفلسطينيين لإجراء المفاوضات معها.

إن أحد العناصر الأساسية في الاستراتيجية الإسرائيلية التي تعكسها حكومة العمل هو تأجيل البحث والتفاوض حول القدس ووضعها في آخر جدول أعمال المفاوضات بعد التوصل إلى السلام مع

Digitized by Birzeit University Library

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- تعميق السيطرة الإسرائيلية في المدينة، خلال هذه الفترة، وتجنيد الدعم السياسي اللازم لتحقيق الحل الذي يرضيها.
- عدم تقديم أية تنازلات قبل الاتفاق على الحدود الخارجية بحيث لا تكون التنازلات التي يمكن أن تقدمها في القدس جزءا من الاتفاق حول الحدود.
- تعتقد إسرائيل بأن التوقيع على اتفاقيات سلام يعمق الثقة بينها وبين الدول العربية والسلطة الفلسطينية، ويكسبها تسامح العالم فيما يتعلق بعمليات التطوير الجارية في المدينة.

اتبعت حكومة العمل الأساليب التقليدية المعروفة وتبنت أساليب جديدة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وذلك بتأثير الأوضاع الجديدة التي نتجت عن الاتفاقيات مع الفلسطينيين في محاولة للالتفاف على هذه الاتفاقيات والاستفادة منها:

١- استمرت الحكومة في سياستها الاستيطانية والسكانية للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة ورفع نسبة السكان اليهود في المدينة غربا لتضم مستوطنة "مفسيرت تسيون". ثم بدأت تعمل بخطى حثيثة لملء الفراغ الجغرافي بين أجزاء المدينة واستيطان المناطق التي كانت حتى الآن مُعرفة بأنها "مناطق خضراء". وأبرز الأمثلة على ذلك:

أ- توسيع مستوطنة/مدينة جفعات زئيف جنوبا على حساب أراضي قرية بيت اكسا بهدف ربطها بمنطقة مستوطنة/مدينة راموت.

ب- مباشرة العمل في إقامة مستوطنة "هار شموئيل" شمال مستوطنة رموت وهي تقع على أراضي قرية النبي صموئيل بين رموت وجبعات زئيف.

ج- ربط كتلة أدوميم في الشرق وكتلة غوش عتسيون في الجنوب بالمدينة بواسطة توسيع منطقة جيلو.

د- الإسراع في استيطان هضبة شعفاط، وهي مخصصة لليهود المتدينين (ريخس شعفاط).

هـ- اتخاذ القرار بالاستيطان في جبل أبو غنيم، جنوب شرق المدينة.

٢- استمرار نفس السياسة السكانية الخاصة بالفلسطينيين عن طريق خفض عددهم إلى أدنى درجة ولكن، في نفس الوقت، تشجيع الحصول على الجنسية الإسرائيلية للذين لا يمكن التخلص منهم. ورغم اختلاف المعطيات حول عدد الذين حصلوا على الجنسية الإسرائيلية بالفعل، إلا أن أدنى التقييمات تشير إلى تقديم آلاف الطلبات، وحصول آلاف الفلسطينيين الآخرين على الجنسية. ومن الممكن اعتبار نسبة المشاركة المنخفضة في انتخابات المجلس الفلسطيني مؤشرا على هذا التوجه.

٣- محاولة تحسين أوضاع السكان الفلسطينيين وربط مصالحهم بالسلطة الإسرائيلية عن طريق توسيع الخدمات. ونلاحظ هذه المحاولة في توسيع الخدمات الصحية، بحيث انتشرت مستوصفات صناديق التأمين الصحي في معظم مناطق القدس. كما يمكن ملاحظة أن القدس الشرقية قد شملت في تطبيق التعديل في قانون التأمين الوطني الذي أقرته الحكومة بهدف تحقيق المساواة بين

Digitized by Birzeit University Library

العرب واليهود في مخصصات التأمين حتى العام ١٩٩٧ . كما أن الإضافة التي أقرت للمخصصات كتعويض عن التضخم المالي شملت أيضا مدينة القدس. وهذا مؤشر على التحول في السياسة الإسرائيلية مقارنة بالفترات السابقة.

تهدف هذه السياسة بشكل واضح إلى ربط مصالح سكان القدس الفلسطينيين باستمرار السيطرة الإسرائيلية، وكذلك مواجهة المطالبة الفلسطينية بالحصول على صلاحيات ومسؤوليات في المدينة بحقيقة أن السكان الفلسطينيين يحملون الجنسية الإسرائيلية.

القدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية

يعتبر الإجماع حول موضوع القدس من الأمور الواضحة في برامج الأحزاب الإسرائيلية وفي التصريحات المتكررة للقيادات السياسية في جميع التيارات والاتجاهات. وتبرز بشكل خاص ظاهرة غياب البنود التي تحدد الموقف من القدس في برامج أحزاب المتدينين والأحزاب اليمينية المتطرفة. وتشير هذه الظاهرة إلى اعتبار مواقف هذه الأحزاب بديهية، ولا تحتاج إلى إشارة خاصة، أو أن الموقف من القدس مدرج ضمنا في بند عام حول "أرض إسرائيل" التي لا يمكن أن تكون موضوعا للمفاوضات.

أما الحزبان الكبيران فينفقان في موقفهما المبدئي على كون القدس مدينة واحدة لا يمكن تجزئتها وأنها عاصمة إسرائيل للأبد، كما سنبين بالتفصيل فيما يلي:

برنامج حزب العمل:

ينص البند الخاص من مبادئ حزب العمل التي أقرها المؤتمر الخاص قبيل انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢ على ما يلي:

"القدس ومحيطها ليسا قضية سياسية أو أمنية، ولكنها روح الشعب اليهودي. القدس عاصمة إسرائيل وستبقى مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية مع ضمان حرية العبادة لجميع الأديان، ومنح مكانة خاصة للأماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين" (١٤).

أما بالنسبة للسياسة العملية نحو السكان الفلسطينيين فقد نص برنامج الحزب الانتخابي على:

"يستمر التسامح وضبط النفس في كونهما مبدأ أساسيا في السياسة التي توجه الحكومة والبلدية. وترى الحكومة في مبدأ توفير خدمات متساوية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة لفئات السكان المختلفة والمتنوعة، غاية مهمة ومركزية لترسيخ وحدة القدس. وترى الحكومة نفسها ملتزمة، حسب القانون، أن تحترم الحقوق المدنية والدينية لجميع فئات السكان في المدينة، بدون تمييز حسب الانتماء الديني أو القومي، والاهتمام بحاجات جميع السكان (١٥).

برنامج حزب الليكود:

لا يختلف موقف حزب الليكود الرسمي، من مدينة القدس، عن برنامج حزب العمل. وهو ينص

Digitized by Birzeit University Library

باختصار شديد على أن" "القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وأنها مدينة لا يمكن تجزئتها، وهي تضمن لكل الأديان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة" [١٦].

لقد انعكست مواقف الحزبين من القدس في سياستهما المتبعة منذ عام ١٩٦٧، وبشكل خاص في توظيف الأموال للاستيطان في المدينة حتى بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في ١٣ أيلول ١٩٩٣. وهذه السياسة مدعومة بإجماع شعبي إسرائيلي يشجع ويدعم النشاط الاستيطاني في الضواحي الجديدة حول القدس وحتى التجمعات السكانية اليهودية البعيدة مثل "غوش عتسيون"، والتي ينظر إليها الإسرائيليون على أنها تجمعات سكانية عادية ولا تدخل في تعريف المستوطنات. وبالرغم من هذا الإجماع الشعبي، فإن جميع الحكومات الإسرائيلية لم تبادر للاستيطان في المناطق العربية كثيفة السكان وفي القدس القديمة، باستثناء الاستيطان في الحي اليهودي.

القدس ومعركة انتخابات الكنيست ١٩٩٦

منذ لحظة الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة سارع حزب الليكود إلى وضع قضية القدس على رأس جدول الأعمال للنقاش الشعبي بهدف حشر حزب العمل في الزاوية. فقد ادعى الليكود أن العمل ينوي التفريط بالسيادة الإسرائيلية على شرقي القدس، وبادر إلى تقديم مشروع للكنيست لتحويل "قانون أساسي" القدس عاصمة إسرائيل" إلى قانون "محصن". وقد أشرنا في مكان آخر إلى أن تحصين القانون يعني عدم إمكانية تعديله أو إلغائه إلا بأكثرية ثلثي الأعضاء. هكذا حاول الليكود أن يطرح موضوع مستقبل القدس بصفته موضوع الانتخابات الرئيسي. فقد أعلن مرشح الليكود لرئاسة الحكومة بيبي نتنياهو "إن الانتخابات سوف تكون عبارة عن استفتاء شعبي حول مستقبل القدس"[١٧]. كما صرح رئيس البلدية الليكودي، اهود أولمرت، في ندوة عن مستقبل المدينة قائلا: "حتى لو بقيت القدس حجر العثرة الأخير في طريق السلام فإنه لن يقدم تنازلات فيها" [١٨]. وكان أولمرت قد كرر في مناسبات عديدة ادعاءه أن حزب العمل قد سلم الفلسطينيين سرا اقتراحات حول تقسيم المدينة.

إثر هذا التركيز على قضية القدس من جانب الليكود اضطر حزب العمل إلى الدخول في النقاش حول مستقبل المدينة في لحظة محرجة لأن الحكومة لم تنجح حتى تلك اللحظة في بلورة موقف واضح يتوافق مع اتفاقية إعلان المبادئ من جهة ويضمن نجاح حزب العمل في الانتخابات من جهة أخرى. لكن الهجوم المبكر والاتهام بالتفريط بالقدس جر الحكومة وقيادة العمل إلى إعلان مواقف صريحة. فقد أصدر رئيس الحكومة السابق، شمعون بيرس، تصريحا يؤكد على وحدة القدس ورفض تقسيمها [١٩]، كما أعلن يوسي بيلين، المحسوب على حمائم حزب العمل "لن تقسم القدس إلى الأبد وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية المطلقة، ستكون مدينة واحدة وستكون عاصمة إسرائيل" [٢٠]. وقد ألمح بيلين إلى إمكانية التفاوض مع الفلسطينيين للاتفاق حول تقاسم بعض الصلاحيات في مجالات بلدية معينة على نمط إدارات الأحياء. ثم عاد بيلين وأكد على هذا الموقف بعد أسبوع في التلفزيون الإسرائيلي موضحا أنه يقصد منح الفلسطينيين صلاحيات أقل من مستوى بلدية وضرب مثلا على ذلك الصلاحيات الممنوحة في الأماكن المقدسة [٢١].

أما تسالي ريشيف، زعيم حركة "السلام الآن" والمرشح في قائمة حزب للعمل في انتخابات

Digitized by Birzeit University Library

الكنيست، فقد أضاف تفاصيل توضح نوايا حزب العمل المتعلقة بالمفاوضات حول مستقبل القدس. فقد صرح في ندوة حول الموضوع أن تقسيم القدس سياسيا غير ممكن وأن التداخل الجغرافي المعقد بين الجانبين لا يسمح بالفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأوضح ريشيف أن كل حل لمسألة القدس يبدأ من الفرضية أن المدينة ستبقى موحدة وعاصمة إسرائيل، ولكنه استدرك قائلا" "هذه نقطة بداية للنقاش وليست نهايته". وينهم من تلميحه أن حزب العمل سيكون مستعدا لإبداء مرونة معينة خلال المفاوضات. وقد أتبع هذا التلميح بتوضيح نوع التنازل الذي ستقدمه إسرائيل، وهو منح الفلسطينيين حق إقامة "مركز فلسطيني" في مناطق القدس الكبرى، أي خارج حدود البلدية. أما بالنسبة للأماكن المقدسة فقد أكد أنه لن تمنح لأي طرف سيادة عليها وإنما سيتم تحييدها. وأعلن ريشيف خلال الندوة أنه حسب معلوماته فقد وافق الفلسطينيون على مبدأ بقاء القدس مدينة موحدة وعاصمة إسرائيل، وعلى إقامة كيان فلسطيني بجانب القدس، وأنهم قد وافقوا على تجزئة عناصر السيادة (٢٢).

وبشكل عام، يلاحظ أن حزب العمل حاول أن يمنع تحول موضوع القدس إلى موضوع رئيسي في معركة الانتخابات، وبدل ذلك فضل أن يطرح موضوع السلام بشكل عام بصفته الموضوع الرئيسي بل والوحيد. وقد فعل ذلك بسبب حساسية الموضوع بالنسبة للفئات المتدينة في المجتمع الإسرائيلي التي يحتاج إلى دعمها لكسب الانتخابات، ولأن أكثرية الجمهور الإسرائيلي تدعم التوصل إلى حل سلمي مع الفلسطينيين، مع تعدد وجهات النظر حول تفاصيل السلام.

وبالرغم من محاولات العمل، واليسار الإسرائيلي عامة، التهرب من موضوع القدس خلال المعركة الانتخابية إلا أن اليمين وعلى رأسه الليكود استطاع أن يفرضه على الساحة بصفته موضوعا رئيسيا. وكان ذلك سببا في اضطرار مرشح العمل لرئاسة الوزراء أن يبادر بنفسه إلى طرح الموضوع في المواجهة التلفزيونية بينه وبين مرشح الليكود.

حكومة الليكود ومستقبل القدس

أصبح واضحا أن الحكومة الحالية برئاسة بنيامين نتانياهو التزمت بتنفيذ الاتفاقيات بين الحكومة السابقة والفلسطينيين. كما أن موقف الحكومة من مستقبل القدس لا يختلف عن برنامج حزب الليكود الانتخابي. ففي برنامج الحكومة الذي عرضه رئيسها يوم ١٠ حزيران ١٩٩٦ برز الموقف المتشدد وغير القابل للتفاوض: "إن الحكومة تتعهد ألا تقسم القدس وأن تجهض أية محاولة للمس بوحدة القدس ومنع أي إجراء لا يتوافق مع السيادة الإسرائيلية الوحيدة في القدس".

من الناحية العملية نلاحظ أن الحكومة الحالية تتبع نفس التكتيك الذي اتبعته الحكومات السابقة والمتمثل في تأجيل المفاوضات حول القدس أطول مدة ممكنة، وفي نفس الوقت خلق الحقائق في الواقع وترسيخ الصبغة الإسرائيلية في المدينة جغرافيا وديمغرافيا. وقد أعدت بلدية المدينة خطة للتطوير تبلغ تكاليفها حوالي ٦٠٠ مليون شيكل جديد تخصص منها ١٠٪ لتطوير البنية التحتية وجهاز الخدمات للسكان العرب في الجزء الشرقي من المدينة. وتعتبر هذه الخطة مجرد واحدة من الخطوات التي ستتخذها إسرائيل لضمان سيادتها في جزئي المدينة (٢٣). وكذلك شق الطرق الالتفافية والطرق التي تصل بين أجزائها المختلفة. وأما خطة البناء في مختلف ضواحي المدينة

Digitized by Birzeit University Library

فهي إجراء إضافي لتكريس السياسة الإسرائيلية وبناء الحزام السكاني حول القدس لفصلها عن الضفة الغربية.

ومن جهة أخرى، لا يمكن تجاهل حقيقة أن حكومة نتانياهو لم تنفذ وعودها للناخبين بإغلاق المؤسسات الفلسطينية ووضع حد للنشاط الفلسطيني في القدس. فبالرغم من مداهمة بعض المؤسسات وإغلاق أخرى إلا أن الإجراءات الإسرائيلية لم تطل المؤسسات الهامة والبارزة ولم توقف نشاط شخصيات معينة من جانب السلطة الفلسطينية. ففي شمال المدينة تعمل مؤسسات ومكاتب رسمية تابعة للسلطة. وفي داخل المدينة تنشط ثلاث شخصيات يعتبر نشاطها جزءاً من عمل السلطة الفلسطينية (فيصل الحسيني في بيت الشرق، ووزير الأوقاف الفلسطيني حسن طهبوب، والمفتي عكرمة صبري). وكذلك، هناك تواجد لمعظم الوزارات الفلسطينية، بشكل مباشر أو غير مباشر، إضافة إلى نشاط جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني [٢٤]. ومن المهم التذكير بأن حكومة نتنياهو لم تنفذ وعدها بتحويل قانون القدس إلى قانون محصن.

آفاق المستقبل

مهما كانت الخلافات بين الأحزاب الإسرائيلية حول مسألة مستقبل القدس فإنها تتفق مبدئيا على أن القدس ستبقى موحدة وعاصمة إسرائيل. لكن الخلافات يمكن أن تمس التفاصيل والتكتيك الذي يتبعه كل طرف لتحقيق نفس الهدف.

كانت الحكومة السابقة ترى إمكانية التدرج في الحل من الأسهل إلى الأصعب. أما القضايا الصعبة فيمكن حلها تدريجيا بحيث تبدأ بمشاركة الفلسطينيين التدريجية في التخطيط والميزانيات وترسيم حدود المنطقة العربية. وأما في الحل النهائي فيتم الفصل بين أبعاد السيادة المختلفة في المدينة. وكان هذا يعني منح السكان الفلسطينيين فرصة للارتباط بالكيان السياسي الفلسطيني والتمييز بين هذا الارتباط وبين الإقامة البلدية-المكانية.

أما آفاق الحل في المستقبل من وجهة نظر حكومة الليكود فيمكن فهمها من دراسة دوري غولد عام ١٩٩٥ [٢٥]. ففي هذه الدراسة يبين غولد أن الحل الجغرافي والحل البلدي لا يمكن أن يكونا مقبولين على الإسرائيليين. فهو يرى أن الأول، أي تقسيم المدينة إلى مناطق جغرافية حسب هوية السكان يمكن أن يحدث انقسامات وهزات عنيفة في إسرائيل وهو مرفوض من يهود العالم. أما الحل البلدي، الذي كان يؤيده رئيس البلدية السابق تيدي كوليك، فيثير تخوف الإسرائيليين من أن يتحول إلى حل جغرافي ويؤدي إلى اختلال التوازن السكاني القائم ومن ثم السيادة المنفصلة.

إن صعوبة إيجاد حل مرضٍ لجميع الأطراف تنبع، حسب وجهة نظر غولد، من اعتبار إسرائيل أن قضية القدس هي قضية أمنية في أساسها. فهذا الاعتبار يلزم إسرائيل بإقامة منطقة أمنية حول المدينة عن طريق استيطان منطقة القدس الكبرى وربطها بكتل استيطانية في الشمال والجنوب والشرق. وهذه المنطقة تضمن عزل الجزء العربي في القدس عن الضفة الغربية.

Digitized by Birzeit University Library

وعلى هذا الأساس، فإن الحل الوحيد الذي يمكن أن يكون مقبولا، حسب غولد، هو الحل الديني. وهو يعني بقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية وبضمان المصالح الدينية لجميع الأديان والطوائف ولاسيما في إدارة شؤون الأماكن المقدسة. وتفضل إسرائيل أن يكون الأردن الشريك الأول في إدارة هذه الأماكن إضافة إلى أطراف عربية وإسلامية توافق على هذا الحل.

وليس هناك شك بأن وجهة نظر غولد هذه تمثل وجهة نظر معظم حكومات إسرائيل لا سيما الحكومة الحالية [٢٦]. ولكن من جهة أخرى يجب عدم تجاهل حقيقة أساسية وهي أن هذه الحكومة، وكل حكومة أخرى، تقع تحت ضغوط خارجية وأخرى داخلية في معالجتها لمستقبل القدس. بعض هذه الضغوط موجهة لإبداء نوع من المرونة في موضوع القدس وأخرى معاكسة تسير في اتجاه عدم التنازل في أي مجال يمكن أن يفسر بأنه تنازل، ولو بسيط، عن السيادة.

وإلى جانب كون الحكومة الإسرائيلية الحالية حكومة يمينية متشددة في موقفها من قضية القدس فإن محاولة إبداء أية مرونة من جانب رئيس الحكومة، في سبيل استمرار العملية السلمية التي التزم بمواصلتها وإرضاء للولايات المتحدة وبعض الأنظمة العربية، تلقى معارضة شديدة من الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، وخصوصا الأحزاب المتدينة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن حزب العمل أيضا يشمل جناحا متشددا في هذه القضية بالذات وهو يدعم المواقف الرافضة لأي نوع من التنازلات ويمارس الضغط من أجل استمرار عملية استيطان المدينة وتسريع البناء لفرض الأمر الواقع.

الخاتمة

توضح دراستنا أن موضوع مستقبل القدس هو أحد العناصر الهامة في الإجماع القومي الإسرائيلي. فقضية توحيد المدينة وبقائها عاصمة الدولة ليست موضوع نقاش بين التيارات السياسية المختلفة. وقد تبين لنا أن أكثر التيارات اعتدالا يمكن أن يوافق على إعطاء صلاحيات إدارية معينة للفلسطينيين فقط في حدود بلدية القدس الكبرى، أي في المناطق العربية كثيفة السكان الواقعة خارج حدود بلدية القدس الصغرى.

لقد كان تأجيل المفاوضات حول وضع القدس النهائي في صالح الجانب الإسرائيلي في كل الظروف والحالات. فقد استطاعت إسرائيل حتى توقيع الاتفاقيات فرض واقع سكاني وجغرافي يعرقل أي اتفاق حول تقاسم المدينة، وبعد ذلك تضاعفت جهود حكومة حزب العمل لترسيخ هذا الواقع بوسائل عديدة حتى بثمن زيادة عدد السكان الفلسطينيين الذي يحملون الجنسية الإسرائيلية.

بعد فوز حزب الليكود والنجاح الكبير الذي حققته الأحزاب الدينية في الانتخابات الإسرائيلية، في نهاية أيار ١٩٩٦، أصبح التنازل الإسرائيلي في مدينة القدس أصعب مما كان عليه في السابق. ومع ذلك فإننا نعتقد أن مستقبل مدينة القدس لا يتعلق فقط بالمواقف الإسرائيلية وإنما بتوازن القوى على المستوى الدولي وعلى مستوى الشرق الأوسط، وأهم من كل ذلك بالمواقف الفلسطينية وبوجود أوراق بأيدي الفلسطينيين يمكن أن تتحول إلى وسائل ضغط على الطرف الإسرائيلي. كما أن واقع المدينة ومستقبلها يرتبطان في النهاية بالاستراتيجية التي اتبعها الفلسطينيون، منذ عام ١٩٦٧، ومدى نجاحها في تثبيت واقع مناقض للواقع الذي عمل الإسرائيليون على خلقه وتثبيته.

Digitized by Birzeit University Library

الهوامش:

1- Lauterpacht, E. (1968) *Jerusalem and the Holy Places*, London: The Anglo-Israel Association, p.47.

٢- بلوم، يهودا (١٩٧١) "حسب القانون الدولي صهيون تم فداؤها"، هيراكليط (المحامي) عدد ٢٧، ص ٣١٥، ٣٢٠.

٣- المصدر السابق، ص ٣١٩ .

٤- المصدر السابق، ص ٣٢٠ .

5- Schwebel, S.M. (1970) "*What Weight to Conquest*", American Journal of *International Law*, No. 64, p. 346.

٦- المصدر السابق.

٧- قانون أنظمة القضاء والإدارة، ١٩٧٠، القوانين، مجلد ٨، ص ٤٨٤٩-٤٨٦٠ .

٨- كتاب القوانين ٩٨٠، ١٩٨٠/٨/٥، ص ١٨٦ .

9- Lapidoth, R. and M. Hirsch (1992) *The Arab-Israeli Conflict and its Resolution: Selected Documents*, Dordercht, Nijhoff, pp. 256-257.

١٠- دمبر، مايكل (١٩٩٤) "البنية التحتية للقدس: هل الضم غير قابل للعكس"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٥٢:١٨-١٧٨، ص ١٧٢ .

11- Amirav, M. (1990) "Toward Co-existing in the Capital", *Jerusalem Post*, 18 October.

12- Roman, M. and Weingrod, A. (1991) *Living Together Separately: Arabs and Jews in Contemporary Jerusalem*. Princeton: Princeton Univ. Press. and Sharknsky, I. (1995) "Coping Strategies of Engagement and Avoiddance: The case of Jerusalem", *Policy and Politics*, vol. 23, No. : 91-101, p. 97.

١٣- شاركانسكي (١٩٩٥)، سبق ذكره.

١٤- ملخص مبادئ حزب العمل، من قرارات مؤتمر الحزب الخامس عام ١٩٩٢ .

١٥- برنامج حزب العمل للكنيست الثالثة عشر ١٩٩٢، ص ١١ .

١٦- برنامج حزب الليكود للكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦ .

١٧- صحيفة هآرتس ١٩٩٦/٢/١٩ .

١٨- صحيفة كل-هعير ١٩٩٦/٣/١٥ .

١٩- صحيفة هآرتس ١٩٩٦/٢/١٩ .

٢٠- المصدر السابق.

٢١- التلفزيون الإسرائيلي، القناة الثانية ١٩٩٦/٦/٢٦ .

Digitized by Birzeit University Library

٢٢- صحيفة كل-هعير ١٩٩٦/٣/١٥ .

٢٣- عوزي بنزيمان، في صحيفة هآرتس ١٩٩٧/١/٢٤ .

٢٤- داني روبنشطاين، في صحيفة هآرتس ١٩٩٧/٢/١٤ .

25- Gold, Dore (1995): *Final Status Issue: Israel-Palestinian*, study No. 7, Tel-Aviv Univ., The Jaffee Center for Strategic Studies.

ونشرت ترجمة لهذه الدراسة في مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦: ص ١١٣-١٥٤ .

٢٦- من المهم أن نذكر بأن دوري غولد هو المستشار السياسي لرئيس الحكومة الإسرائيلية نتانياهو.

Digitized by Birzeit University Library

تقارير

تقرير: حول أوضاع الخريجات من كلية الادارة مقارنة بالخريجين

كرم صندوقة *

تأتي هذه المحاولة لدراسة وضع المرأة ما بعد التخرج ومقارنته بوضع الرجل كخطوة أولى في تسليط الضوء على بعض المشاكل التي تواجه المرأة الشابة في مجتمعنا الفلسطيني والناجمة عن عوامل تتعلق "بالتمييز الجنسي الناتج عن تصورات ومفاهيم سائدة في المجتمع حول دور المرأة الاجتماعي والاقتصادي".

ونظرا لتعدد أشكال هذا التمييز فقد اقتصرنا على تحليل ظروف المرأة الشابة التي تحمل الدرجة الجامعية الاولى بتخصص إدارة الأعمال، والتي تواجه مشاكل متعلقة بتوظيفها وبالمواقع التي تحتلها داخل المؤسسات التي تعمل بها، مقارنة بالخريجين الذين يحملون نفس التخصص، ولكنهم يشغلون مناصب ووظائف إدارية أفضل من الوظائف التي تعطى للمرأة، بحيث أن مواقع صنع القرار وفرص الترقي تكون عادة من نصيب الرجل.

من هذا المنطلق ستتم مناقشة بعض مشاكل الخريجين والخريجات بعد التخرج وأثناء العمل. ومن الجدير بالذكر أن عينة الدراسة قد حددت بخريجي وخريجات إدارة الأعمال خلال الأعوام ١٩٨٥-١٩٩٠ من ثلاث جامعات فلسطينية: جامعة بيت لحم، والنجاح الوطنية، وبيرزيت (جدول رقم ١).

---

* كرم صندوقة: باحثة في مركز الدراسات النسوية/ رام الله.

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (١)

أعداد خريجي وخريجات قسم إدارة الأعمال للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ من ثلاث جامعات محل

اسم الجامعة	ذكور	إناث
جامعة بيت لحم	١١٦	٢٩
جامعة بيرزيت	١٦٦	٦٩
جامعة النجاح الوطنية	٨٧	٣٥
المجموع	٣٦٩	١٣٣

كشفت نتائج الدراسة عن وجود تمييز وظيفي تجاه الخريجة الفتاة كما يستدل من الجدول رقم

جدول رقم (٢)

أعداد الخريجين والخريجات حسب الوظائف الراهنة

الوظيفة	ذكور	إناث	المجموع
مدير/ة قسم ومساعد/ة مدير	١٩	٩	٢٨
سكرتير/ة	٢	٥	٧
معلم/ة	١١	-	١١
محاسب/ة	٣٢	١٤	٤٦
أمين/ة مكتبة	-	٢	٢
عامل/ة	٤	٢	٦
المجموع	٦٨	٣٢	١٠٠

Digitized by Birzeit University Library

نلاحظ أن هناك اختلافا في توزيع الوظائف، وأيضا هناك فرق في مسؤوليات المديرين الذكور والمديرات. ففي حين يُعنى المديرون بالإشراف الإداري والمالي وبالتنسيق مع المؤسسات المحلية والدولية، ونجد منهم من يعمل مديرا لمكتب ضريبة الدخل في إحدى المناطق أو رئيسا لأحد أقسام الدوائر في البنك أو مديرا ماليا في إحدى وكالات الغوث، فإننا نجد النساء اللواتي وصلن للمواقع الإدارية العليا كمديرة قسم ومساعدة مدير ومنسقة مشاريع يعملن في مؤسسات غير حكومية أجنبية وتدخل الحسابات بقدر كبير في مهامهن. كما أنهن لا يرأسن أشخاصا بل غالبا ما يرأسن مشاريع ويقمن بالإشراف عليها، وإحداهن تعمل، على سبيل المثال، مديرة في إحدى الجمعيات الخاصة برعاية شؤون الطفل. كما يلاحظ الفرق بين مهنة الرجل كمدير ومهنة المرأة كمديرة، ليس فقط فيما يتعلق بنوعية المؤسسات بل والمهام أيضا. فهنالك خلط كبير في مهام الموظفة بغض النظر عن مهنتها، سواء كانت محاسبة أم مساعدة إدارية أو حتى مديرة، فهي تقوم بالطباعة وأمور محاسباتية وغيرها من المهام التي لا يمارسها الإداريون الرجال.

نلاحظ أن نحو ٥٪ من الموظفات يعملن كسكرتيرات بالرغم من وجود موظفين يحملون تخصص إدارة الأعمال في نفس المؤسسات، ويرتبط هذا بنمط التفكير السائد بأن أفضل وظيفة تصلح للمرأة هي وظيفة سكرتيرة. كما يلاحظ أن النسبة الأكبر من خريجي وخريجات إدارة الأعمال تعمل في مجال المحاسبة بسبب التخصصات الفرعية التي يحملونها، على الرغم من النسبة المتقاربة بين الموظفين والموظفات في مهنة المحاسبة، ولكن تجدر الإشارة إلى أماكن عمل كل منهما، وإلى الفرق في المهام والمسئوليات عند البعض منهم: فمعظم الموظفات اللواتي يعملن كمحاسبات قد تسلمن هذه الوظائف منذ تخرجهن تقريبا، أي أنه لم تجر ترقيتهن داخل أماكن عملهن. وتبرر بعض المؤسسات هذا الوضع بالنسبة للموظفة بحجة أنه لا توجد مرتبة أعلى من مرتبة المحاسبة. ففي إحدى المقابلات، على سبيل المثال، وجدنا أن اثنين يحملان نفس التخصص ونفس المؤهلات والخبرة العلمية، إلا أن الخريج عمل كمندوب مبيعات في حين عملت الخريجة كمحاسبة.

ومن الملفت للنظر أن صحفنا اليومية ما زالت تحمل الإعلانات لطلب خريجات إدارة الأعمال، بشكل خاص، لملء وظائف شاغرة كسكرتيرات وتستثني الرجال من ذلك، علما بأن العمل كسكرتيرة يتطلب بعض المهارات الخاصة التي لا تكتسب في الجامعة ، كالطباعة والتعامل مع الكمبيوتر. وما هذا إلا شكل من أشكال التمييز الذي يعكس عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين والخريجات منذ اللحظة الأولى بعد التخرج. وتشير عينة الدراسة إلى أن ٧٥٪ من خريجات إدارة الأعمال اللواتي يعملن كربات بيوت قد التحقن بدورات طباعة وكمبيوتر أو سكرتارية من أجل اكتساب مؤهلات ضرورية للتوظيف، بينما لا يجد الخريج الحاجة لمثل هذه الدورات. ويتوجه التركيز في توظيف الرجل إلى التسويق أو الدعاية أو المحاسبة، ولهذا أثر سلبي على المرأة. فمن خلال المقابلات الميدانية وجدنا أن بعض الموظفات عملن لفترة طويلة كسكرتيرات دون أن يحدث تغيير في وظيفتهن. وقبول المرأة لوظيفة أقل من مستوى تعليمها وقبولها لراتب أقل، ورفض الرجل لذلك، هو انعكاس لهيمنة قيم ذكورية، كما يقود بدوره إلى تكريس الحواجز والتمييز على مستوى الجنس الاجتماعي بين الرجل والمرأة.

ويستند عدم تكافؤ الفرص إلى قوة العادات والتقاليد التي لا تتيح للمرأة العمل في كل مجالات العمل خلافا للشاب الذي يستطيع العمل في أي مجال، كالعمل في المحلات التجارية الكبرى وفي البيع

Digitized by Birzeit University Library

والشراء. كما تفضل المؤسسات الشاب على الفتاة لأنه (أو هكذا تعتقد) يأخذ إجازات أقل من المرأة، قد تأخذ إجازات حمل وولادة، والدليل على ذلك أن بعض المؤسسات، كالبنوك، لا توظف المتزوجا تقليصا للنفقات المالية.

ويظهر بين خريجات الإدارة الموظفات الشعور بعدم الرضا عن العمل. فقد عبرت ٧١٪ من الموظ عن عدم رضاهن بسبب عدم الترقي في الوظيفة وبسبب الاستمرار بنفس المهمات والمسؤوليات تسلمهن الوظيفة وبسبب عدم توفر الإجازات الكافية لقضائها مع الأطفال. ويظهر الشعور بعدم الر عن العمل عند الموظفين كذلك ولكن لأسباب مختلفة بعض الشيء عن الأسباب التي تظهرها الموظف وتعود هذه الأسباب إلى المفاهيم النمطية التي يحملها الرجل عن المرأة. فهناك من يشعر، على سـ المثال، بأنه يعمل أكثر من الموظفة وبأنه أكفأ منها، وبأنه يصلح لوظيفة أفضل من التي يعمل فيها من حـ طبيعة المهام والمردود المادي. وترتبط هذه المفاهيم بسياسات المؤسسات التي تخلق من خلال نظـ ولوائحها علاقات جنسوية تمييزية مما يجعل الموظفين يشعرون بأنهم أفضل من الموظفات، حيث أن مـ الرجل في السلم الوظيفي داخل المؤسسة هو في الغالب أفضل من موقع المرأة التي تحتل عادة مـ وسطية أو دنيا في السلم الوظيفي. ويرجع ذلك إلى النظرة لعمل المرأة كمؤقت وهامشي، إذ قلما يـ لعملها على أنه حق طبيعي وعلى أنه شيء ضروري لها ولأسرتها. ومن هنا، فإن بعض المؤسسات تعـ الموظف راتبا أعلى من راتب الموظفة رغم أنهما يحملان ذات المؤهلات، وتفسر هذه المؤسسات ذ بمسؤولية الرجل إعالة عائلته.

وينعكس التمييز في مجال التوظيف لخريجي الإدارة في مجال العمل للحساب الخاص، فهناك نـ أعلى من الخريجين يعملون لحسابهم الخاص من الخريجات. والأهل لا يشجعون بناتهم على العـ لحسابهم الخاص باعتباره غير مقبول اجتماعيا. فالعمل للحساب الخاص، وتحديدا في المحلات التجا والشركات، يتطلب تفاعلا مع آخرين وغالبا ما يكون هؤلاء من الرجال، وبالتالي يفترض الأهل أو الزو أن الفتاة لا تستطيع إدارة الأعمال كالرجل. ومن الملاحظ أن شروط العمل للحساب الخاص لا تنطـ على النساء في كثير من الحالات، ولذا نجد أن غالبيتهن يعملن عند الزوج أو الأب أو الأخ الذي يـ عملهن عملاً مساعداً له.

من جملة المشاكل التي تعيق وصول المرأة إلى أماكن العمل المختلفة بلا تمييز مشكلة سوء تقدير لـ لقدراتها في كثير من الأحيان، حيث أن إحجام المرأة عن تقديم طلبات للعمل في بعض المؤسسات علاقة بالتنشئة الاجتماعية والتي من خلالها تجري تهيئة المرأة لأدوار ترتبط بقدراتها البيولوجية والمورو الثقافي الذي يعتبر الرجل هو المسؤول عن إعالة الأسرة. وهناك تصور عند المرأة بأن الرجل أكفأ منهـا العمل وأنها لا تستطيع القيام ببعض الأعمال التي يستطيع الرجل القيام بها وذلك بسبب الاعتقاد الدور "الإنتاجي" خارج المنزل من مهام الرجل وليس من مهام المرأة، ومن هنا، فإن المرأة قد تترك العـ من أجل الاهتمام بالأطفال والبيت والاكتفاء اقتصاديا بدخل الرجل. وترى بعض النساء أن أصحـ العمل يفضلون الرجال على النساء تحت شعار أن الرجل أكثر قدرة على التحمّل من المرأة. وينعبر آخر تزال المرأة تعاني من التصورات السلبية وعدم الثقة بالنفس وتعتبر العمل حالة اضطرارية، وأن حيـ المركزي يتمحور حول حياتها الزوجية ورعاية أطفالها.

Digitized by Birzeit University Library

ونضيف إلى هذه المعوقات أمام المرأة في إيجاد فرص العمل الملائمة لتخصصها الموقع الجغرافي، حيث تتوفر فرص العمل في مناطق الوسط أكثر من مناطق الشمال والجنوب، ولهذا علاقة قوية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها محافظات الضفة الفلسطينية. وبالإضافة إلى تباين التقاليد الاجتماعية وطبيعة العمل والنشاط الاقتصادي السائد في كل منطقة ومدينة، فقد أفرزت منطقة الوسط علاقات تتيح للإناث حرية مزاولة النشاط الاقتصادي بشكل أفضل من مناطق أخرى، غير أن نسبة الإناث تبقى أقل. وفي منطقة الجنوب تسيطر قيم توجه المرأة إلى ما يتلاءم مع تقسيم عمل جنسوي "تقليدي" يرتبط بدور المرأة الأمومي وإدارة شؤون المنزل ورعاية أفراد الأسرة (معلمات، ممرضات . . . الخ). أما في مواقع الشمال (منطقة جنين على سبيل المثال) والتي تفتقر للمؤسسات الإدارية ذات الحجم الملموس بحكم طابع اقتصادها الزراعي والذي لا يحتاج إلى مؤسسات إدارية عديدة، فإننا لا نجد إناثا يعملن في التخصصات الإدارية، في حين نجد أخريات يعملن في هذا المجال في مدن أخرى. وتفسير ذلك يعود إلى تباين التقاليد فيما يخص عمل المرأة من جانب وطبيعة فرص العمل والنشاط الاقتصادي في كل مدينة من جانب ثان.

وتشير الدراسة أن الرجل والمرأة لا يتساويان في فرص العمل والمناصب الإدارية. فالتعليم وحده غير كاف لإحداث تغيير فرص عمل المرأة، لأن المرأة المتعلمة لا تعيش في عزلة عن المجتمع، فهي تؤثر في البناء الاجتماعي وتتأثر به أيضا. وهذا البناء كثيرا ما يقف حائلا أمام تحقيقها لتكافؤ الفرص في المجتمع. أما العمل، فما زالت النظرة السائدة تعتبر عمل المرأة مؤقتا وغير ضروري إلا إذا دعت الحاجة الاقتصادية له. وفيما يتعلق بعملها فإنه يُهمّش ويُنظر إليه على أنه غير منتج لأنه غير مدفوع الأجر.

كما وجدت هذه الدراسة، أن العدد الأكبر من الخريجات والخريجين يعملون كموظفين وموظفات، وينعدم تقريبا وجود الخريجات اللواتي يعملن لحسابهن الخاص. أما اللواتي يقمن بذلك فمن ضمن مشاريع عائلية يديرها الزوج أو الأب أو الأخ. فالنظرة السائدة عن المرأة هي أنها غير قادرة على تحمل مسئوليات الإدارة ولا تستطيع إدارة مشاريع خاصة بها دون الرجل. كما أن وجود المرأة في موقع إدارة شركة أو مصنع غالبا ما يثير الدهشة عند أفراد المجتمع حيث أنه يعتبر خرقا لما هو مألوف للأدوار النمطية للمرأة والتي عادة ما تكون للعمل المنزلي أو امتدادا له. فنجد أنها تبقى في إطار هذه الأدوار تلبية لتوقعات الأفراد المحيطين بها عن وعي أو بدونه في كثير من الأحيان.

ولقد وجدت هذه الدراسة، أيضا، ارتفاعا في نسبة الخريجات اللواتي يعملن بالبيت بعد التخرج. ويعتبر هذا الارتفاع مؤشرا هاما على أن دور المرأة ما زال متركزا داخل المنزل. لكن هذا لا يُقيّم كعمل، بل كواجب من واجبات الزوجة ومن حقوق الزوج، لكونه عملا غير مدفوع الأجر.

وتبرز الدراسة التمييز ضد المرأة في مجال التوظيف وخاصة إذا كانت متزوجة. ويظهر التمييز أحيانا في نظرة المسئولين وتقديرهم لأداء الموظفة عملها، لأنهم يُقيّمونها بالأساس من حيث دور الأمومة الذي تضطلع به، فيعتبرون الموظف أفضل منها لأنه لا يأخذ إجازات ولادة أو إجازات للاهتمام بالأولاد. كما أبرزت الدراسة أن الموظفات أقل حظا وفرصا في الترقي، أي الترقي في السلم الوظيفي وفي مسئوليات العمل والمهام، وهذا ليس فقط في الأجر كما هو في بعض المؤسسات. فالعديد من الموظفات واصلن العمل بنفس الوظيفة والمهام منذ تسلمهن العمل، ومع ذلك ترددن في تغيير المهنة لعلمهن بأن الوضع

Digitized by Birzeit University Library

بالمؤسسات الأخرى ليس أكثر عدلا تجاه الموظفات. وحينما تطرقنا للأمن الوظيفي وجدنا أن خدمة إحدى الموظفات قد أنهيت لأنها تزوجت.

أما عن المساواة في الأجر والمعاملة، فقد وجدنا أن بعض المؤسسات تعطي للموظف راتبا أفضل من الموظفة التي تقوم بنفس المهام وتحمل نفس المؤهلات العلمية، وذلك لأن الرجل يعتبر المسئول عن الإعالة المادية للأسرة.

ومن هنا يمكننا تلخيص العوامل التي تؤثر على عمل المرأة في مجال الإدارة بما يلي:

- وضع البنى الإنتاجية والخدماتية في مجتمعنا، حيث أن هناك ٦٠٪ من الخريجات يعملن في أية وظيفة تتاح لهن بعد التخرج وذلك لعدم وجود فرص عمل واسعة في مجالات تخصصهن.

- نقص الخدمات التي تمكن الموظفة من تحمل العبء الإنتاجي المزدوج في البيت والعمل، كتوفر الحاضنات والمواصلات السهلة، وتقليل ساعات الدوام .

- الثقافة السائدة ورؤيتها لدور الرجل والمرأة، وتحديدا فيما يخص أعباء المنزل.

- نقص فرص التدريب والتعليم للموظفة يؤدي إلى عدم تنمية إمكاناتها وقدراتها على المنافسة مع الرجل واحتلال المناصب الإدارية العليا داخل المؤسسات.

Digitized by Birzeit University Library

الدساتير ومبادىء حقوق الانسان في العالم العربي

د. ناثان براون*

عقد هذا اللقاء مع الدكتور ناثان بروان بتاريخ ٨/١٢/١٩٩٦، ضمن لقاءات الموجزات التي تعقدها وحدة البحوث البرلمانية–فرع التشريع–في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. شارك في هذا اللقاء عن هيئة تحرير **السياسة الفلسطينية** د. خليل الشقاقي.

د. ناثان براون:

إن موضوع الدساتير ومبادىء حقوق الانسان في التجربة العربية هو موضوع واسع. ولذلك، فإنني سوف أحصر حديثي في أربع نقاط هي:

اولاً، مفهوما الديمقراطية والدستورية قديماً وحديثاً.

ثانياً، تجربة السلطة المطلقة للسلطة التنفيذية في القرن العشرين في ايطاليا وروسيا والمانيا.

ثالثاً، إن فكرة الدستورية ليست موضوعاً مستوراداً في العالم العربي.

رابعاً، الرقابة القضائية على دستورية القوانين كأساس لسد الثغرات الدستورية في العالم العربي.

* د. ناثان براون: يحمل درجة الدكتوراه من قسم السياسة وبرنامج دراسات الشرق الادنى من جامعة برنستون، ١٩٨٧. وهو العميد المشارك في كلية البوت للشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة.

Digitized by Birzeit University Library

اولاً : مفهوما الديمقراطية والدستورية قديماً وحديثاً

وسوف أبدأ بالحديث عن العلاقة بين الديمقراطية والدستورية وتحديداً معنى الديمقراطية . إن الحديث عن الديمقراطية اليوم يعني أشياء ومعاني عديدة ومختلفة ، فهي تعني. حرية الصحافة والتعبير وتشكيل أحزاب سياسية وسيادة القانون ، مع أن مفهوم الديمقراطية القديم لا يعني سوى السيادة للشعب . أما الحريات الشخصية فهي ليست جزءاً من مفهوم الديمقراطية القديم ، بالاضافة إلى أن مفهوم الديمقراطية القديم يعارض مفاهيم سيادة القانون وحقوق الانسان والدستورية. فالدستورية تعني وجود قيود ثابتة على سلطة الحكومة . وهكذا تصبح الديمقراطية هي السيادة الشعبية ، والدستورية ، هي سيادة القانون . والمفكرون الليبراليون أمثال جون لوك ومونتسكيو كانوا يرون أن الديمقراطية تحدد القيم الليبرالية. والدول الديمقراطية ، حسب رأيهم ، أمثلة على الاستبداد الشعبي . فأي معارض للأغلبية سيجد نفسه أما في السجن أو المنفى . ولذلك يمكن القول بأن الديمقراطية كانت شيئاً مختلفاً تماماً عن سيادة القانون والدستورية . ومن هنا ، فإن مؤلفي الدستور الامريكي كانوا حريصين على تحديد كمية ونوعية الديمقراطية في النظام السياسي الامريكي . الديمقراطية كانت فكرة مقبولة في المجتمع الامريكي ، ومؤسسو النظام السياسي رأوا أنه لا مفر من وجود دور للشعب في الحكومة الامريكية . ولذلك ، اخترعوا إجراءات جديدة وعديدة لضمان سيادة القانون والقيم الليبرالية مثل الانتخابات غير المباشرة والدستور الدائم والمكتوب وحقوق منصوص عليها في الدستور وغير ذلك . ومع ظهور الديمقراطية الدستورية بانت اندماجهما واضحاً . ولكن السيادة الشعبية وسيادة القانون كانتا لا تزالان شيئين مختلفين .

ثانياً: العلاقة بين الديمقراطية والدستورية

كان المثقفون الاوربيون يرون ولقرون عديدة أن الشعب هو أخطر شيء على القيم الليبرالية ، لكن بعد الحرب العالمية الثانية انتشرت فكرة جديدة مفادها أن أكبر وأخطر تهديد للقيم الليبرالية هو السلطة التنفيذية وليس الشعب . وكانت تجربة النازية والفاشية قد أقنعت المثقفين الليبراليين أن استبداد الفرد أخطر من استبداد الغوغاء . قبل هذا التحول الفكري كان الهدف الرئيسي من الافكار الدستورية فرض قيود على سلطة الشعب وممثليه المنتخبين . وبعد هذا التحول الحديث صارت القيود تفرض على السلطة التنفيذية وبدأ يظهر مفهوم جديد يرى أن الديمقراطية والدستورية هما شيئان لمعنى واحد لأن هدف الإثنين فرض قيود على الحكومة من أجل مصلحة الشعب . قبل ظهور هذا التحول لم تكن فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين مقبولة فقد كانت الفكرة السائدة أن ممثلي الشعب هم أصحاب الحق في تفسير الدستور .

وقد انتشرت فكرة الرقابة الدستورية بعد الحرب العالمية الثانية في كل اوروبا وبات القضاء الدستوري فيها أقوى منه في امريكا ، ولا سيما في المانيا والهند .

Digitized by Birzeit University Library

ثالثاً: فكرة الدستورية في العالم العربي

هناك من يدعي في العالم الغربي والعالم العربي أيضاً أن مفاهيم الديمقراطية والدستورية في العالم العربي ليست بالعريقة، وأنها أفكار مستوردة ولا تناسب العالمين العربي والإسلامي، وأنا اختلف مع هذه الآراء. فالدستورية موجودة في العالم الإسلامي منذ أمد طويل. فهي تعني وجود قيود على السلطة التنفيذية وهذه القيود مكتوبة ومنصوص عليها بالدستور أو القانون الأساسي، وهي الشريعة الاسلامية التي هي مصدر السلطات، وليست رغبة الحاكم، وهذا يعني أن فكرة الحاكم المطلق اسلامياً مرفوضة.

ورغم أن فكرة الدستورية في العالم الاسلامي غير مستوردة، الا أن كثيراً من البنود الواردة في الدساتير العربية والاسلامية مستوردة. فالمصادر الرئيسية للدستور المصري، مثلاً، هي الدستورالفرنسي والدستور البلجيكي والدستور العثماني ومصدر الدستور العثماني هو الدستور البلجيكي لسنة ١٨٣٠ .

وأعتقد أن الفقهاء القانونيين في العالم العربي قد استوردوا المفاهيم الدستورية الأوروبية الحديثة لأن الفقهاء في الشريعة الاسلامية كانوا يركزون على مضمون الشريعة، وليس على المسائل الإجرائية، مثل الزواج والطلاق والمعاملات ،والحدود ، بينما كان الفقهاء الغربيون يركزون على إجراءات الحكومة مثل من يملك سلطة التشريع ومن يملك سلطة سن القوانين وجباية الضرائب والميزانية.

ومن هنا جاءت فكرة استيراد الفقهاء والدستوريين في العالم العربي للإجراءات الدستورية من اوروبا . والمشكلة أن الدساتير في اوروبا في القرن التاسع عشر لم تكن ديمقراطية ، حيث كان هدف الدساتير وضع القيود على سيادة الشعب ، ولذلك فإنه عندما استورد العرب هذه القوانين كانوا يستوردون افكاراً ومفاهيم دستورية غير ديمقراطية. ومن هنا ، فإن مصدر عراقيل الديمقراطية في العالم العربي هو الأفكار المستوردة من العالم الغربي، وهذه أكثر مما هي موجودة في التاريخ العربي والاسلامي. وكمثال على ذلك قانون الطوارىء في مصر، فهذا القانون أصدرته سلطات الاحتلال الانجليزي ابان الحرب العالمية الاولى وهو لا يزال ساري المفعول وبنفس الاسلوب والطريقة حتى الآن تقريباً. ومن الامثلة على ذلك أيضاً مفهوم أعمال السيادة المستورد من فرنسا، ومعنى هذا المفهوم أن السيادة ليست للقانون وليست للشعب ولا ممثليه المنتخبين في البرلمان، بل للحكومة والسلطة التنفيذية. وفكرة أعمال السيادة مقبولة لدى القضاة في العالم العربي وتحديداً في مصر والكويت.

ومن الامثلة أيضاً المسؤولية الوزارية . ففي اوروبا وفي القرن التاسع عشر كان هناك نزاع بين الشعب وممثليه في البرلمان من جهة والعرش من جهة اخرى حول مسؤولية الوزراء: هل هي أمام البرلمان أم أمام الملك أو الرئيس . إن دستور بلجيكيا لعام ١٨٣٠ كان صامتاً حيال هذا الموضوع .

Digitized by Birzeit University Library

وفي العالم العربي نجد أن هناك تركيزاً للنفوذ في يد السلطة التنفيذية ، وذلك على غرار المنهج الاوروبي القديم . أما السلطة التشريعية فهي ضعيفة ، حيث أن السلطة التنفيذية هي التي تقترح مشاريع القوانين وتقوم بتقديمها إلى البرلمان والذي يقوم بدوره باقرارها بصورة أوتوماتيكية. وعلى سبيل المثال ،فإن قانون الصحافة الجديد في مصر ، رغم كل سلبياته، قد تقدمت به الحكومة لمجلس الشعب الذي بدوره أقره بعد نقاش استمر فترة وجيزة جداً.

وهناك مثال أخير حول الحريات المنصوص عليها بالدساتير عادة في اوروبا والعالم العربي فمثلاً تنص هذه الدساتير على حرية الصحافة بطريقة تعتبر غريبة في الولايات المتحدة حيث النص، مثلاً، إن "حرية الصحافة مكفولة بحدود القانون ؟" فماذا تعني حدود القانون؟ هذا هو السؤال. الدستور الامريكي يقول عكس ذلك تماماً" لا يحق للكونغرس سن أي قانون يحد من حرية الصحافة". التعبير المستعمل في العالم العربي واوروبا يعني أن السلطة التشريعية تحدد الحرية . وهذا يعني ان الدساتير العربية تحتوي على حريات وضمانات ، ولكنها في نفس الوقت تحتوي على ثغرات تجعل السلطة التنفيذية هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة. ولذلك ، يمكننا القول بأن الدستورية فكرة مقبولة في العالم العربي ، ولكن هناك ثغرات في الدساتير العربية حول هذه الفكرة ، وهي في معظمها ثغرات مستوردة. والسؤال الان هو: هل يوجد حل لهذه المشكلة ؟ أي هل يمكن أن تصبح الدساتير العربية أساساً لدستورية أو ديمقراطية حقيقية ؟

رابعاً: الرقابة القضائية على دستورية القوانين

أنا شخصياً أرى أن وجود رقابة قضائية على دستورية القوانين يمكن أن تكون أساساً للدستورية . وكما قلت في البداية فإن الرقابة القضائية على دستورية القوانين كانت مرفوضة في اوروبا والعالم العربي لمدة طويلة . الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح في العالم العربي أخذت عدة منحنيات. فدستور سوريا لسنة ١٩٢٠، والذي لم ينفذ بسبب الانتداب الفرنسي، نص على محكمة عليا لقضايا سياسية مهمة مثل محاكمة الوزراء. ونفهم من ذلك أن الحكومة سوف تكون تابعة للقانون ، ولكن لا توجد أية اشارة واضحة في هذا الدستور حول الرقابة الدستورية. ودستور العراق لسنة ١٩٢٥ نص على الرقابة القضائية على دستورية القوانين، ولكن الرقابة لم تلعب دوراً كبيراً في السياسة أو الممارسة الدستورية. أنا أعتقد أن الدستور الأردني نص على دور القضاء في تفسير الدستور، ولكن حسب الإجراءات المنصوص عليها في الدستور يكون هذا الدور استشارياً فقط . وفي سنة ١٩٤٨ ألغت المحكمة الإدارية العليا في مصر قانوناً على أساس أنه ليس دستورياً ومنذ ذلك الوقت بدأت الرقابة الدستورية . إن الرقابة الدستورية نادراً ما تبدأ بحكم محكمة . وقد حاول الفقهاء القانونيون في مصر بعد ذلك إنشاء محكمة دستورية في دستور ١٩٥٢ ، لكن الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر رفض هذا المشروع . وفي سنة ١٩٦٨-١٩٦٩ وقع نزاع بين القضاة ونظام الحكم في مصر، إنتهى

Digitized by Birzeit University Library

بنقل حوالي مائة قاض إلى أعمال أخرى وهو ما عرف "بمذبحة القضاة" في مصر. وبعد ذلك تم تأسيس المحكمة العليا والتي أصبحت مسؤولة عن الرقابة الدستورية . وهذه هي أول مرة في تاريخ مصر تكون فيها محكمة خاصة للقضايا الدستورية، ولكن تعيين القضاة في المحكمة كان يتم بقرار من رئيس الجمهورية ولمدة ثلاث سنوات فقط. ومن الواضح أن هدف المحكمة ، وطريقة تعيين القضاة، هو بسط نفوذ السلطة التنفيذية على القضاة وتفسير الدستور بطريقة غير مباشرة لخدمة السلطة التنفيذية. وفي نفس الفترة تم إقرار العديد من الدساتير في العالم العربي، حيث نصت جميعها على الرقابة القضائية بصورة ما. وحالياً كل الدول العربية اعترفت بالرقابة الدستورية من حيث المبدأ، باستثناء قطر والسعودية و عُمان و ليبيا. ولكن لا توجد أية رقابة فعلية الاّ في حالة واحدة ، وهي مصر. فبعد إنشاء المحكمة العليا عام ١٩٦٩ صدر قانون جديد عام ١٩٧٩ بإعادة انشاء المحكمة العليا باسم جديد هو المحكمة الدستورية العليا. وأهم التغيرات التي جرت في القانون الجديد هي نقل حق التعيين للقضاة من الرئيس إلى الجمعية العامة للمحكمة وهي مشكلة من جميع قضاة المحكمة، حيث بات من حق الجمعية تعيين قضاة هذه المحكمة. وهذه المحكمة مستقلة وتمتلك حق تفسير الدستور وتأييد حقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور. لذلك، فإن المحكمة الدستورية العليا في مصر قامت بحل مجلس الشعب في مصر مرتين وأصدرت أحكام عديدة تؤيد حقوق الانسان. اذن التجربة العربية فيما يخص الرقابة القضائية على دستورية القوانين هي موجودة ومقبولة كفكرة ، لكنها غير مطبقة من الناحية العملية. وفي الحقيقة هناك عدة عراقيل حول فعالية الرقابة القضائية على دستورية القوانين منها:

أولاً: طريقة تعيين القضاة الدستوريين وهو ما يجعل من الصعب أن يكون هؤلاء مستقلين، فإذا كانت السلطة التنفيذية هي التي تعين القضاة، فإنه عادة ما يكون هؤلاء القضاة من المتعاطفين مع وجهة نظر الحكومة. وإذا كان التعيين يتم بموجب موافقة البرلمان أو السلطة التشريعية ، فانه يجب أن يكون البرلمان مستقلاً حتى يتم تعيين قضاة مستقلين في العالم العربي، وللأسف فان معظم البرلمانات إن لم يكن جميعها غير مستقلة.

ثانياً: الفقه الدستوري، هناك انتشار واسع لفكرة اعمال السيادة الذي تتمتع به السلطة التنفيذية بين القضاة العرب بمعنى ان السلطة التنفيذية هي مصدر السيادة. وأنا أعتقد أنه من الصعوبة بمكان الايمان بالسيادة الشعبية أو سيادة القانون وفكرة أعمال السيادة بنفس الوقت. بمعنى أن اندماج الدستورية والديمقراطية في ظل مفهومي السيادة الشعبية أو سيادة القانون يلغي مفهوم أعمال السيادة الذي تتمتع به السلطة التنفيذية.

Digitized by Birzeit University Library

النقاش

د.خليل الشقاقي: المحاكم الدستورية تنشأ في الأنظمة الرئاسية غالباً لأن هناك صراع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، فهذه الأنظمة تريد من يفصل في هذا الصراع والقضاء هو الوسيلة لذلك. أما في الأنظمة البرلمانية فغالباً لا يكون مثل هذا الصراع ولا يهتمون كثيراً في وجود المحاكم الدستورية. ونحن في فلسطين لسنا نظاماً رئاسياً ولسنا نظاماً برلمانياً، بل بينهما. سؤالي الأن وحسب مشروع القانون الاساسي المطروح هناك نص يقول: يجوز تشكيل محكمة دستورية، فما رأيك بهذا الطرح وكيف تراه ؟

د. نائان براون: اعتقد أنه إذا أراد الفلسطينيون رقابة فعلية على دستورية القوانين لا بد من وجود نص واضح وصريح في القانون الأساسي بهذا المعنى. فالمشكلة في مصر ، مثلاً، أن هناك محكمة دستورية قوية ، ولكن الدستور المصري لسنة ١٩٧١ ذكر إنشاء محكمة دستورية دون تحديد صلاحياتها واستقلالها ، لذلك ضمان استقلال وفعالية المحكمة الدستورية يجب النص عليه في الدستور وليس في قانون يتبناه مجلس الشعب أو البرلمان، لأن المحكمة في هذه الحالة تصبح عرضة لمزاج ومواقف أعضاء البرلمان الذين قد يلجأون إلى تعديل القانون او تغييره في أي وقت.

د. عصام صروان: مصادر التشريع في الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى القرآن الكريم والسنة المشرفة الاجتهاد والقياس حيث لعب الاجتهاد والقياس دوراً بارزاً في إثراء الفقه والتشريع في الحضارة الإسلامية. أما بخصوص الديمقراطية والقانون في العالم العربي، فأنا أعتقد أن قيام إسرائيل ودورها في الهاء العالم العربي وتقسيمه قد اسهم في تراجع المفاهيم القانونية والديمقراطية وإحلال الديكتاتورية وتثبيت الأنظمة الشمولية. لهذا لا بد من فهم قضية الديمقراطية والقانونية في العالم العربي في اطارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل وعدم فصلها عن هذا الواقع السياسي القائم.

د. سعيد بدران: سؤالي حول تطبيق القوانين في الولايات المتحدة، وكيفية تعامل السلطة التنفيذية مع هذه القوانين لا سيما الدستورية منها ؟

د. عبد العزيز أحمد: أرى أن المفكرين الغربيين الذين وضعوا المفاهيم والأفكار الديمقراطية لمجتمعهم لم يأخذوا بعين الأعتبار الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات الدول النامية والفقيرة، فالدول التي تعاني من المجاعات لا يمكن أن تفكر بالديمقراطية كما يراها مفكرو الغرب، ونفس القول ينطبق على العالم العربي، فالديمقراطية التي تعني سيادة الشعب تصبح مفرغة من معانيها في ظل عدم المشاركة الجماهيرية في العملية الديمقراطية، لأن الجماهير التي تعاني من الفقر والجوع لا يمكنها المشاركة في عملية البناء الديمقراطي.

سؤالي الاول: لماذا يتم فصل الديمقراطية عن الواقع الاقتصادي وتتجه المفكرين حول البناء

Digitized by Birzeit University Library

السياسي للديمقراطية فقط؟ سؤالي الثاني حول العلاقة بين الديمقراطية والحرية في العالم العربي. فأنا أرى أن الديمقراطية في العالم العربي مسموح بها إلى حد معين وبعدها تصبح عملية خطيرة وتجاوزها غير مسموح به ليس من قبل الأنظمة العربية فحسب ، بل ومن العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة التي في كثير من الأحيان، والامثلة على ذلك كثيرة، تشجع وتدعم الديكتاتوريات في العالم العربي، وبغض النظر عن حقوق الانسان، وفي دول عديدة ، من أجل مصالحها الاقتصادية . وهناك دلائل واضحة على كذب الادعاء بصدق الغرب والولايات المتحدة ودفاعهما عن حقوق الانسان . فقرار المحكمة العليا الإسرائيلية بالتعذيب لم يلق اية ردود فعل، وإسرائيل تعتبر كما يرونها من الدول الديمقراطية . لو ان دولة تختلف مع الولايات المتحدة سياسياً أصدرت مثل هذا القرار أو أباحت تعذيب السجناء السياسيين، لأقامت الولايات المتحدة الدنيا ولم تقعدها .

د. ناثان براون: بالنسبة للعلاقة بين الدستورية والديمقراطية والوضع السياسي الدولي أو الاقتصادي أنا لا أختلف كثيراً مع ما قاله الدكتور عبد العزيز ، لكنني أرى أن هناك اختلافات واضحة بين الدول العربية . ففي سوريا والعراق لا توجد أية حرية سياسية أو حرية للتعبير، في حين أن الكويت تتمتع بقدر لا بأس به من حرية الصحافة والتعبير . أنا لم أتحدث عن الوضع في فلسطين لأنني أعرف صعوبة الوضع هنا، ولكني بصورة عامة عندما أنظر إلى الأوضاع الدستورية في العالم العربي أجد نفسي متفائلاً . فهناك تقدم فيما يتعلق بالديمقراطية والدستورية رغم كل الثغرات الموجودة . بالنسبة للقوانين في امريكا، أنا لست متخصصاً في هذا المجال ، ولكن بصورة عامة أرى أن المهم دوماً ليس القانون، بل تفسير القانون ولاسيما القانون الدستوري . هذا التفسير غير واضح ، ولا بد من وجود تفسير واضح لنصوص الدستور ، وقضاة محترفين ومستقلين ، وأن تكون عقلية القضاة ديمقراطية ودستورية.

أحمد ارشيد: أعتقد انه ليس مهماً ما تحتويه الدساتير ، بل تطبيق النصوص الدستورية . فما ينقصنا في العالم العربي هو التربية الديمقراطية حتى يحترم ما يسن من تشريعات. وقد كنا في المانيا في الشهر الماضي وقيل لنا بصورة صريحة أن هناك نصاً في الدستور الألماني يساوي في الأجور بين الرجل والمرأة ولكن لا توجد شركة في المانيا تطبق هذا القانون. وفي الولايات المتحدة رغم النصوص الخاصة بالحريات الشخصية إلا أن مكتب التحقيقات الفدرالية زرع مئات أجهزة التنصت على شخصيات سياسية وصحفية وفكرية مما أثار ضجة كبيرة في حينه. فالمهم هو التربية الديمقراطية، وعلينا البدء في وضع نظام لهذه التربية في مدارسنا وجامعاتنا وكل مؤسساتنا.

د. معاوية المصري: هل هناك من نص محدد تقترحه ليتم وضعه في الدستور بشأن إنشاء محكمة دستورية في فلسطين؟

د. ناثان براون: أعتقد أن هناك مناخاً ديمقراطياً في فلسطين والدليل على ذلك هو هذه المحاضرة والنقاش الدائر حولها، ولكن المشكلة هنا تكمن في عدم وجود المؤسسات وأن وجد بعضها فهي

Digitized by Birzeit University Library

ضعيفة جداً. وعلى سبيل المثال، فإن المحاكم في العالم العربي أقوى ولديها صلاحيات اتخاذ القر
القضائي المستقل ، في مصر على الأقل . وإذا ما أرادت السلطة التنفيذية في هذه الدولة تن
حكم الاعدام بأحد الأشخاص فأنها تذهب الى المحاكم العسكرية وليس إلى المحاكم المدنية ود
يعني انها تعرف مسبقاً موقف هذه المحاكم وتحترم استقلاليتها . أما بالنسبة لسؤال النائب معا
المصري فأعتقد أن وجود تعددية وأحزاب سياسية حقيقية ومجتمع مدني فاعل أمر ضروري
أعتقد أن التجربة الأوروبية فيما يتعلق بالمحكمة الدستورية ستكون مفيدة وجيدة إلى حد بعي
وفي حالة غياب المجتمع المدني لا بد، على الأقل، من أن يكون قضاة هذه المحكمة مرشح
ومنتخبين وليسوا معينين من قبل السلطة التنفيذية حتى تحافظ هذه المحكمة على نفسها .

د. **فيصل عورتاني:** عندما يتحدث الغرب عن الديمقراطية ، فإن هذا الحديث يتطرق بص
أساسية إلى الفرد لأن الفرد هو الوحدة الأساسية في المجتمع . أما في مجتمعنا، فإن الوح
الأساسية للمجتمع هي العائلة، ولذلك فإن الشخص عندما يتحدث فإنه يتحدث عن العا
الصغيرة أو الممتدة . ومن هنا ، فإننا عندما نستورد المبادىء والقوانين الدستورية من الغرب ون
تطبيقها على أنفسنا فإننا في الحقيقة نستورد قيماً وقوانين لأفراد نريد تطبيقها على مجتمع يؤ
بالعائلة وليس بالفرد. ولو نظرنا إلى معدل الجريمة في مدينة واشنطن التي تتمتع بالديمقراط
لوجدنا أنها أعلى بكثير من معدل الجريمة في مدينة مثل نابلس .

محمد دراغمة: لدي سؤال حول الرقابة الدستورية في كل من إسرائيل وتركيا كونه
دولتين مؤثرتين على المنطقة .

د. **نائان براون:** بالنسبة لسؤال الدكتور فيصل ، صحيح أن الدستور الامريكي يركز عل
حقوق الفرد بصورة أساسية ، إلا أن الأنظمة الأوروبية من الناحية الثقافية مشابهة لبلادك
فهناك اهتمام كبير بحق المجموعة والعائلة، وبالتالي كان من الأسهل في اوروبا وضع قيود عم
حرية التعبير والفكر في العهد النازي في المانيا منه في الولايات المتحدة . ولذلك ، من الجائز
استوردنا المبادىء الديمقراطية الامريكية أن نواجه صعوبات في تطبيقها هنا من الناحية الثقاف
بعكس الأنظمة الأوروبية التي يكون فيها التناقض مع الثقافة العربية أقل .

د. **خليل الشقاقي:** فيما يتعلق بالرقابة الدستورية في إسرائيل ، إسرائيل ليس فيها دست
مكتوب، ولكن فيها قوانين أساسية يتم تجميعها. وأغلب هذه القوانين فيها بنود محصنة وه
يجعل من الصعب التعامل معها وكأنها قوانين عادية . ولا يوجد في إسرائيل شيء أسمه المحك
الدستورية ، ولكن محكمة العدل العليا في السابق أخذت على عاتقها أن تتدخل في البن
الخاصة بالبنود المحصنة ، بمعنى أنها قد تقرر في حالة اتخاذ الكنيست لقرار ما حول قانون معين
غير دستوري ما لم ينل الأغلبية الخاصة بالقوانين المحصنة . على أية حال ، إسرائيل دولة برلما
وليست رئاسية وهذا النظام يضعف كثيراً قيمة وأهمية المحكمة الدستورية .

Digitized by Birzeit University Library

مشروع قانون الخدمة المدنية

إبراهيم شعبان، ومحمد عبد العزيز أبو شريعة *

عقد هذا اللقاء مع الأستاذين محمد عبد العزيز ابو شريعة وإبراهيم شعبان، بتاريخ ٢٥/١١/١٩٩٦، ضمن لقاءات الموجزات التي تعقدها وحدة البحوث الميدانية -فرع التشريع- في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. شارك في هذا اللقاء عن هيئة تحرير **السياسة الفلسطينية** عدنان عودة.

الأستاذ إبراهيم شعبان:

بداية أقول أن السلطات العامة في الدولة ثلاثة، وهذه السلطات مرسوم اختصاصها بدقة متناهية. ومن هنا، نشأ مبدأ شهير هو "مبدأ الفصل بين السلطات". ولكن هذا الفصل فهمه فقهاء القانون الدستوري فصلا نسبيا مرنا وليس فصلا جامدا، بمعنى أنه يسمح بإقامة وشائج التعاون بين السلطات ولا يفصلها فصلا جامدا وجافا، وتبقى كل سلطة لها اختصاصها الرئيسي ولا تتعدى على السلطات الأخرى، وهذا أمر أساسي يعتبر بمثابة الضابط لحكم هذه الاختصاصات المهيمنة ومنع التجاوزات، خاصة وأن هذه التجاوزات غالبا ما تقع على أناس عزل. فالدولة، أو السلطة التنفيذية، تملك جحافل السلطة معها، من شرطة، وجيش، ومخابرات، وموظفين لا يملكون إلا تنفيذ أوامر الرئيس. والمقصود بالرئيس هنا الرئيس والمرؤوس بالعرف الإداري. وهؤلاء الموظفون لا يملكون مناقشة الأمرالإداري الصادر إليهم ولا يملكون أمرالمشروعية في أحايين كثيرة لأنهم مكلفون بإطاعة أوامر الرئيس، إلا في حالة استثنائية واحدة وذلك إذا كان الامر باد للعيان أنه غير مشروع.

---

* ابراهيم شعبان: يحمل درجة الماجستير من جامعة القاهرة، ١٩٧٧ . ويحاضر في مادة القانون في جامعة النجاح الوطنية.

* محمد عبد العزيز أبو شريعة: رئيس ديوان الموظفين العام في فلسطين.

Digitized by Birzeit University Library

من هنا، ايضا، كان الاختصاص قضية أساسية، ولا يرسم هذا الاختصاص إلا صدور قا
أساسي أو دستور. وللأسف لا يوجد، حتى الآن، دستور. وهذا مدخل ينتقص من قيمة و
النقاش، لأنني حين أود سن قانون للخدمة المدنية أو نظام للخدمة المدنية يجب أن أستند
الدستور. وفي ظل هذا الفراغ الدستوري أجد أول تعليق لدي على هذا الموضوع، بمعنى
الدستور الأردني السائد في الضفة الغربية والمطبق إلى يومنا هذا، لا يجيز سن قانون للموظ
وقد حدث ذات مرة أن سن المجلس النيابي الأردني قانونا للخدمة المدنية وألغاه المجلس العي
لتفسير الدستور، لأن هذا الأمر لا يقع ضمن اختصاصات المجلس النيابي. وهذه أول مشك
دستورية سنواجهها، بمعنى، هل يملك المجلس التشريعي القائم ضمن الدستور القائم، الذي لم يتم
إقرار تشريع للخدمة المدنية؟ وإذا صدر مشروع القانون هذا بناء على القوانين والأنظمة السار
ومن ضمنها الدستور، فإنه سيكون قانونا باطلا لأنه خالف الاختصاص الشكلي والمجال المعي
للنظام أو اللائحة كما عرفه المصريون في دستور ١٩٥٢ .

أما الملاحظة الثانية، فإنني أعتقد أن الوظيفة العامة تشكل مدخلا هاما لعمال المرافق العا
ألا وهم الموظفون العموميون. وأعتقد جازما، كما أجمعت على ذلك كتب الفقه الإداري، أننا
نحصل على موظف جيد إلا ضمن الشروط التالية، والتي إذا أهملناها، فإن النتيجة ستكون سل
حتما ذلك لأننا لا نتعامل في إطار الغيبيات بل في ظل قانون وضعي. وهذه الشروط هي:

أولا، وضع نظام يكفل حسن اختيار الموظف. وفي هذه الجزئية فإن مشروع قانون الخد
المدنية، إن جاز لي أن أقول، قد تلكّأ بين أمرين هما قضيتي المسابقات والتعيين وا
بينهما. وفي رأيي، فإن الأفضلية يجب أن تعطى للمسابقات العامة والاستثناء للتعي

ثانيا، أن يُؤمَّن الموظف في عمله من حيث الراتب والترقية، وأن يضمن الوسائل الكفيلة لح
كريمة. ولا أعتقد أن الكادر المنشوريلبي أو يُؤمّن ذلك. وللأسف، فإن الكادر لم ينشر
مشروع القانون ولا يشكل جزءا منه، وهذه نقيصة، وتُرك للأجهزة الإدارية وحد
لتقديره. والأجهزة الإدارية بهذا تصبح الخصم والحكم في آن واحد وكان يجب أن
تُعطى هذا الحق لوحدها. إن الكادر الوظيفي، في رأيي، يجب أن يوضع ضمن خط الق
أو بما يتلاءم ومستوى الحياة الكريمة. وهناك إحصائيات ودراسات يجب الاعتماد عل
في وضع سلم الرواتب والكادر الوظيفي.

ثالثا، أن تُنظَّم رقابة فعالة تسمح بمعاقبة الموظف المهمل بسرعة وبحزم. وقد زخر مشرو
القانون بمثل هذه النصوص، ولكن أرجو أن ترافقها في المستقبل قضايا تطبيقية، لأ
هناك إجراءات انضباطية نص عليها مشروع القانون.

رابعا، أن يكون كل ما يتعلق بالوظيفة العامة بعيدا عن السياسة والاعتبارات الحزبية. فنح

Digitized by Birzeit University Library

لسنا بصدد إنشاء حكومة، فتعيين موظفين هو أمر ذو طابع إداري محض، وأنتم تعلمون أن أعمال الحكومة تقترن عادة بأعمال السيادة ولا يجوز الطعن بها. أما أعمال الإدارة فبابها مشرّع للطعن وكل عمل إداري يجوز الطعن به وإلغاؤه. وهذا مدخل للمادة العاشرة التي جعلت من صلاحية رئيس السلطة وحده، دونما معقب ودونما منسّب، تعيين شريحة واسعة من كبار الموظفين، وجعلت، كذلك، من حقه وحده، فصلهم وترقيتهم. قد يقول البعض أن هذا واقع ولا نملك شيئا إزاء ذلك، وهذا صحيح. لكن مهمة القانوني، عادة، هي أن يُثير درب الحق والعدل، وأن لا يكون أداة طيّعة في الركاب. وأقترح أن يكون التنسيب من مجلس الوزراء لتعيين كبار الموظفين، ولا يجوز أن يظل موضوع كبار الموظفين بيد شخص واحد، لأنهم قد لا يشعرون بالاطمئنان.

خامسا، أن يُضمن للموظف بعد خدمته راتب تقاعدي يضمن له حياة كريمة بعد سنوات طويلة من خدمة وطنه.

هذه أسس خمسة يسيطر عليها مبدأ شهير في القانون الدستوري أو القانون العام، ألا وهو مبدأ المساواة أمام القانون والقضاء وتكافؤ الفرص أمام العامل. وأنا أتفق مع المشروع بإخراج القوات المسلحة من الخدمة المدنية، وهذا أمر شائع.

وهناك لفظ يعكس ويكرس النزاع المستحكم بين رئيس الديوان والوزارات وهو "بعد التنسيق"، حيث يقصد منه أن عملية التعيين تتم من خلال التنسيق بين رئيس الديوان والوزير صاحب الاختصاص، وهذا اللفظ غير كاف. فلابد من تحديد آلية تحكم لفظ "بعد التنسيق" هذا؟ والقانون مجاله تحديد الآليات وليس ذكر ألفاظ عائمة وغير محددة. فالوزير قد يصر على رأيه، ورئيس ديوان الخدمة المدنية قد يصر على رأيه أيضا وتنشب المشاكل. يجب أن تكون هناك جهة ما لحسم الأمر، وفي النظام الذي نقل عنه هذا القانون، أي النظام الأردني، هناك حلول، حيث توجد لجنة استثنائية تبت في هذا الموضوع.

وهنا، لابد من التنويه إلى ضرورة استخدام الصياغات والمفردات بمدلولاتها القانونية بكل جدية وحذر والابتعاد عن المجاز والإطناب والتكرار. فقد وجدت أن هناك خلطا بين السلطة التقديرية والسلطة المقيدة فيتم استخدام كلمة "يجوز" للموظف أن يقوم بكذا وكذا، والصحيح إما أن يعطي الموظف سلطة تقديرية أو سلطة مقيدة، ويتم حسم الموضوع. وأنا من أنصار السلطة المقيدة لأن إساءة استخدام السلطة سوف يكون قليلا في هذه الحالة.

وقد خلا مشروع القانون من الكادر والدرجات والخطوات المتبعة للترقيات وأبقاها سرا دفينا.

أما قضية المنازعات التي نص عليها المشروع في آخر ثلاث مواد، ولا سيما فيما يتعلق بقانون التقاعد لسنة ١٩٥٨، فقد سن المشروع سنة مختلفة عن القانون الذي نقل منه المشروع، ألا وهو

Digitized by Birzeit University Library

القانون الأردني. فالتقاعد يفترض أن يحصل فيه تنازع قوانين لأنه يتعامل مع فترة زمنية طويلة قد يصدر خلالها أكثر من قانون. وأرجو أن يؤخذ ذلك في عين الاعتبار.

محمد عبد العزيز أبو شريعة:

فيما يتعلق بموضوع القانون الأساسي وضرورة وجوده قبل البدء في سن بقية التشريعات أرى أن الخصوصية الفلسطينية تفرض علينا، أحيانا، سن بعض القوانين للوصول إلى قانون فلسطيني لتجاوز مشكلة اختلاف القوانين بين الضفة والقطاع.

أنا مع الأستاذ إبراهيم في طرحه حول وجوب وجود قانون أساسي، لكن هذا لا يحول دون أن نجتهد لسن التشريعات. نحن، كديوان موظفين عام، عندما حاولنا القيام بمهمتنا بالتعامل مع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، وجدنا أنفسنا نتعامل معها في ظل مجموعة قوانين مختلفة وليس كوحدة واحدة. فهناك اختلاف بين القانون الأردني والتعديلات التي طرأت عليه والمطبق في الضفة الغربية، والقانون المصري-الفلسطيني المطبق في قطاع غزة. ولذلك، كان لزاما علينا سن تشريع لتوحيد القوانين. وقد اجتهدنا بأن جمعنا القوانين المتوفرة عندنا، القانون الأردني وما طرأ عليه من تعديلات، والقانون المصري-الفلسطيني الذي كان مطبقا في غزة قبل ١٩٦٧، والقانون المصري، وقوانين مطبقة في بلدان الخليج العربي، وبعض القوانين الأوروبية، واجتهدنا في إخراج مشروع قانون يتلاءم والخصوصية الفلسطينية، وتم إنجاز هذا المشروع في حوالي ثمانية شهور، وحين أنجز المشروع قدم إلى سيادة الرئيس، كما كان دارجا في حينه، وقد أحاله بدوره إلى ديوان الفتوى والتشريع في وزارة العدل المختصة في صياغة ومراجعة القوانين.

وقد شكلت لجنة مشتركة من ديوان الموظفين العام وديوان الفتوى والتشريع في وزارة العدل وأمضت اللجنة مدة ثلاثة أسابيع متواصلة قامت خلالها بمراجعة كافة المواد الواردة في المشروع

وفي إبريل (نيسان) ١٩٩٦، قدم هذا المشروع إلى المجلس التشريعي الفلسطيني لمناقشته وإقراره. ومشروع القانون هذا يتكون من أربعة أبواب، وكل باب يحتوي على عدة فصول والمشروع يتحدث عن الأحكام العامة ويتطرق إلى مواضيع التعيينات والترقيات، وتقييم الأداء وفترة التجربة، والرواتب والنقل والندب والإعارة، وسلوك الموظف، وواجباته، والإجراءات الانضباطية، ومعالجة المخالفات، والإجازات بكافة أنواعها، والتغيب عن العمل، وإصابة العمل وإنهاء الخدمة. وهو بذلك يحيط بكل جوانب حياة الموظف العملية.

وفيما يخص حسن اختيار الموظف، فأعتقد أن المادة (١٤) قد تحدثت عن ذلك ولكن بإيجاز لأن المقام لا يسمح بالتفصيل. ولكننا اجتهدنا في وضع قواعد ثابتة، حيث أن اللائحة التنفيذية تقوم بشرح وتوضيح هذه القواعد. ونحن حينما ننشىء أية مؤسسة فإننا نهدف من ورائها إلى خدمة المواطن. وهذه الخدمة تحتاج إلى موظف يؤدي العمل

Digitized by Birzeit University Library

الأساس، وبالتالي، وحتى نضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، كان التأكيد في المشروع على مبدأ المسابقة.

وأنا أعتقد أنه خلال السنتين والنصف الماضيتين، أي في البدايات، وبصراحة شديدة، كان عملنا يفتقد إلى الاتزان. ولكننا، بعد عدة تجارب ومع الأيام، بدأنا في ضبط الأمور، خاصة مع الوزارات، بحيث لو أننا نظرنا إلى قطاعي الصحة والتعليم، واللذين يضمان حوالي ٨٠٪ من حجم الوظائف الحكومية، لوجدناهما يسيران حسب نظام المسابقة والإعلان. وهذا يعد إنجازا في ظل الظروف المحيطة.

وأثناء وضعنا لمشروع القانون، كنا قد وضعنا أمام أعيننا أن يكون ديوان الموظفين هو المحامي القوي عن الموظف، ما دام الموظف يؤدي عمله على أحسن وجه، ويحميه من كل ما يدور حوله بدءا من وزارته وانتهاء بانتهاء خدمته وما يترتب عليها من حقوق.

أما فيما يتعلق باختصاصات وصلاحيات رئيس ديوان الموظفين، فمن خلال الاطلاع على قوانين عدة دول، حاولنا مراعاة الخصوصية الفلسطينية ومراعاة الوزير الفلسطيني الذي يجد نفسه، ولأول مرة، وزيرا في دولة فلسطينية. وهذا يعني عدم إعطاء كل الصلاحيات لرئيس ديوان الموظفين. فلا بأس من إعطاء الوزير بعض الصلاحيات، بمعنى ترك الموظف، وإلى حد ما، فريسة للوزير.

نحن، أيها الأخوة، همنا الأساسي حماية الموظف من كل الظروف المحيطة به، بحيث لا نسمح ولا نترك الموظف تحت رحمة رئيسه الذي إذا كان راضيا عنه يعطيه كل الصلاحيات، وإذا غضب منه لسبب شخصي أو غيره يحاول تجريده من كل الصلاحيات. ولذلك، إذا حاولتم الاطلاع بالتفصيل على كل المواد الموجودة في المشروع تجدون أنها تتضمن حماية الموظف من خلال إعطاء صلاحيات لديوان الموظفين.

أما بالنسبة للوظيفة العامة، فكما أشار الأستاذ إبراهيم شعبان، يجب أن تكون بعيدة عن السياسة والحزبية. ولذلك حينما نعلن عن وظيفة، لا نشترط أن يكون المتقدم منتميا لهذا الحزب أو ذاك، حتى أننا لا نشترط أن يكون حاملا للهوية. المهم أن يكون فلسطينيا، وهذه سياستنا في ديوان الموظفين والتي لا تخضع لأية تعليمات أو تحتاج الرجوع لأحد.

وفيما يخص الكادر، فقد تم نشر الكادر مع مشروع القانون، وهو يوضح الدرجات الموجودة الآن، وسنوات الخدمة في كل درجة. وهذا الكادر نجده، فعلا، لا يلبي تجاوز خط الفقر، لكننا لسنا دولة نفطية، وظروفنا الاقتصادية معروفة للجميع. لقد تعاملنا مع المعطيات الموجودة أمامنا بالشكل الذي يتناسب وظروفنا الاقتصادية. وأعتقد أن الزيادة التي أعطيت من قبل السلطة الفلسطينية في ١٩٩٥/١/١ لكافة الموظفين في السلطة كانت بمثابة نقلة نوعية. صحيح أنها لا تلبي كل

Digitized by Birzeit University Library

الاحتياجات، ولكنها نقلة مهمة، حيث بلغ متوسط الزيادة ٢٢,٥٪، وهي نسبة عالية.

أما فيما يخص عملية حسم الأمور في مشروع القانون وعدم تركها عائمة، فأعتقد أن هذا الكلام جميل. ولكن ضمن الخصوصية الفلسطينية نحن مضطرون للتعامل مع عملية عدم حسم الأمور في القانون بصورة قاطعة. ومثال على ذلك، لو طلب موظف إجازة لمدة شهر وغادر البلاد إلى الخارج وتم احتجازه ولم يتمكن من العودة في التاريخ المعيّن لعودته لظروف تتعلق بالظرف الفلسطيني العام، فكيف نتعامل مع هذه القضية دون أخذ الظرف الفلسطيني بعين الاعتبار؟

وفيما يتعلق بالنزاع بين رئيس الديوان والوزارات، فقد تمنينا أن يكون هناك حسما في هذا الموضوع، وأن لا يكون هناك مجال لمثل هذا النزاع، بمعنى أن تكون الصلاحيات واضحة لرئيس الديوان، بحيث لا يكون هناك ظلم أو تعدي على حقوق الموظف من قبل المسؤولين عنه. لكن الإخوان في ديوان الفتوى والتشريع كان لهم رأي بأن يتضمن النص عبارة "بالتنسيق مع الوزير".

بالنسبة لموضوع التوصيف الوظيفي، الحقيقة أننا عانينا كثيرا في هذا الموضوع. لقد طلبنا من الوزراء والوزارات، مرارا وتكرارا، تزويدنا بالهياكل الوظيفية حتى نناقشها ويتم تثبيتها، وبالتالي العمل على أساسها. فوجود هذه الهياكل سوف يؤدي إلى وجود وصف وظيفي لكل وظيفة، وهذا أيضا، يحل مشكلة رئيسية هي التنازع الوظيفي داخل الوزارة نفسها وبين الوزارات. هذه المشكلة موجودة الآن، حيث تتنازع الوزارات حول وظيفة محددة، ويدّعي كل طرف أن هذا العمل أو هذه الوظيفة هي من اختصاصه.

النقاش

د. أحمد مبارك: جاء في هذا المشروع نص يعطي للجهات الإدارية الحق في التفويض، ومعروف من الناحية القانونية أن التفويض محدد جزئي ولا يجوز أن يكون سياسة عامة، بمعنى أن تسند اختصاصات وظيفة معينة إلى شخص غير مختص أصلا وهذا عمل استثنائي. والاستثناء لا يجوز القياس عليه في حين جاءت المادة في المشروع عامة وكأن سياسة هذا المشروع هي إطلاق التفويض في الاختصاص.

محمد أبو شريعة: هناك نقطتان تتحدثان عن التفويض: الأولى تخص الديوان حيث يعطي المشروع رئيس الديوان الحق في التفويض، والأخرى تخص الوزارة حيث يعطى الوزير الحق بتفويض من ينوب عنه، لكن هذا التفويض ليس تفويضا مطلقا بل محددا بموجب مشروع القانون. والأسباب التي دفعتنا إلى طرح موضوع التفويض هي تنقّل الوزراء وغيابهم، مما يستوجب إعطاء تفويض لشخص ما يقوم مقام الوزير أثناء فترة غيابه. وللوزير الحق في تفويض الشخص الذي يراه مناسبا ويكون قادرا على القيام با

Digitized by Birzeit University Library

برهان جرار: عندما عُرض علينا هذا المشروع في المجلس التشريعي وجدنا أنه لا يصلح أن يكون مشروعا ناجحا للخدمة المدنية، فهناك مشكلة خطيرة فيما يخص الكادر. إن متوسط الرواتب في وزارة الحكم المحلي، بما فيها من وزير وفراشين، هو (٩٠٠) دولار أمريكي، وهذا راتب عال جدا يعادل راتب عقيد في الجيش. وهذا يقودني للحديث عن عدم العدالة، حيث أن راتب الشرطي، والذي هو مؤتمَن على أمن الناس وحياتهم، لا يتجاوز ٧٠٠-٨٠٠ شيكل. السؤال هو: كيف يصبح هذا الإنسان مؤتمَنا على الناس وهذا هو واقعه؟ نحن بهذا الراتب ربما ندفعه ليصبح مرتشياً.

بالنسبة للتعيينات، لابد من وجود سلم واضح للتعيينات، بمعنى أن تخضع للتسلسل، بحيث كل شخص يُعطى له رقم ويُستدعى لاستلام وظيفته حسب هذا الرقم، فإذا ما استُدعي الرقم الذي يليه للعمل يصبح من حقه رفع دعوى على الجهاز الإداري وديوان الموظفين.

وبسبب التعيينات الخاطئة في التربية والتعليم يعاني طلابنا من حالة من الأمية الشديدة، فحوالي ٢٥٪ من طلابنا حتى غاية الصف العاشر لا يستطيعون كتابة أكثر من أسمائهم .

بالنسبة للمادة (١٤) حول الدرجة الوظيفية ، هذه المادة ممكن أن تكون ممتازة في الظروف الاعتيادية، لكنها في حالتنا نحن تشكل مأساة حقيقية. فليس منطقيا أن يأتي شاب صغير ويصبح، بقدرة قادر، مسؤولا عن شخص أفنى عمره في هذه الدائرة على الرغم من أنه يحمل نفس التخصص، وهذا الأمر حاصل عندنا.

الحقيقة أن الأخ أبا عمار مستعد لسماع وجهات نظر الآخرين حتى وإن قيل له هذا خطأ ولا يجوز الاستمرار فيه. ما هو حاصل هو أن الأخ أبا عمار يقوم بالتوقيع على وظيفة مدير عام معتقدا أنه بالإمكان استيعاب هذه الوظيفة، وهنا واجب المسؤولين هو أن يتمتعوا بالجرأة الكافية ويوضحوا له عدم الحاجة إلى كل هذا العدد من المدراء العامين.

نحن بحاجة إلى وزارة تكنوقراط. فالوكيل والمدراء العامون غير ملمين بطبيعة عملهم، والوزير قد يكون سياسيا محنّكا، ولكنه غير متخصص في موضوع الوزارة التي يرأسها، هذه هي المشكلة ولابد من حلها.

إن التعيينات حسب المسابقة أمر جيد ولكنه غير دارج دائما، فهناك أناس لم يحضروا المسابقة، وحتى لم تتم مقابلتهم، وقد جرى تعيينهم.

وهناك مشكلة أخرى، فالفرق في الرواتب بين أصحاب الدرجات المختلفة واسع وكبير جدا. ونضرب مثالا على ذلك الفرق بين رواتب المدراء في التربية والتعليم والمدرسين، إنه كبير جدا، وأنا أعرف تماما ظروف وملابسات رفع رواتب المدراء دون المدرسين.

Digitized by Birzeit University Library

هناك أمر آخر أود طرحه، ألا وهو موضوع استيعاب موظفين متقاعدين قادمين من الخارج وإعطائهم الأولوية على شبابنا الجامعيين الذين هم أولى بالتعيينات. وبالنسبة إلى رواتب المتقاعدين، فإنه إذا جعل نظام التقاعد هذه الرواتب قريبة من الرواتب التي يتقاضونها وهم على رأس عملهم فإن ذلك يدفع عددا كبيرا من المدرسين لإحالة أنفسهم على التقاعد مما يوفر أماكن شاغرة للذين هم على قائمة الانتظار.

كذلك أدعو الأخوة في ديوان الموظفين وواضعي التشريع إلى تبني سلم مختلف للرواتب بحيث تقل الفجوة بين رواتب الموظفين. فلا يعقل أن يكون راتب المدير ثلاثة أضعاف راتب رئيس القسم.

فريال دروزة: صدر قرار من سيادة الرئيس في ١٩٩٥/١٢/٤ باعتماد رفع وتعديل الدرجات ولكن حتى الآن لم يتم تنفيذ هذا القرار. سؤالي هو: أين تكمن المشكلة في تنفيذ القرار، خاصة وأن معدل العلاوة على الدرجة الأولى تصل ما بين ٢٠-٣٠٪، في حين تصل إلى ١٢٠٪ لمن يحظى درجة أولى (جـ)؟

د. باسم الزبيدي: باعتقادي أن هناك مغالاة فيما يتعلق بالخصوصية الفلسطينية بحيث أصبحت تعني السماح بالتجاوزات، والحقيقة أن هذه الخصوصية يجب أن تعني المزيد من الإبداع والخلق والتحدي. سؤالي هو: متى نصل، حسب اعتقاد الأستاذ أبو شريعة، إلى مرحلة نقول فيها أننا تجاوزنا مسألة الخصوصية هذه؟

بالنسبة للخدمة المدنية كمنظومة من المفاهيم الإدارية، باعتقادي أنه لا يمكن فصلها عن السياسة. سؤالي الآخر هو: إلى أية درجة يمكننا، كفلسطينيين، أن نطور نظاما إداريا له القدرة على التأثر في كل ما هو إيجابي في حياتنا السياسية، وفي نفس الوقت، يتجنب كل ما هو سلبي وكذلك من خلال قرب موقعكم من أصحاب القرار السياسي، هل هناك إمكانية، في المدى القريب لخلق علاقة ودية بين السياسة والإدارة، بحيث نرى أثر ذلك ميدانيا؟

فادية المصري: صدر قرار بتعديل درجات مدراء المديريات، ولكن للأسف، لم يتم تعميم هذا القرار على كل المديريات. فالمدراء في الصحة والتربية ووزارة العمل تم نقلهم من الدرجة التي يحملونها إلى درجة أولى (جـ)، في حين أن هذا التعديل لم يطبق على المدراء في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل.

نائل الحوح: بصورة عامة أرى أن قانون الخدمة المدنية يجب أن يحقق هدفا ساميا ونبيلا، وهو تحقيق العدالة الاجتماعية وإنصاف الموظفين الذين أعتقد أنهم مظلومون في مجتمعنا. والقانون، أو مشروع القانون هذا، يجب أن يضع في صلب تشريعاته تحسين أوضاع الموظفين والإعلاء من شأنهم اجتماعيا واقتصاديا. وكذلك، يجب على هذا

Digitized by Birzeit University Library

عليه، فيما يتعلق بالدرجات والكادر الوظيفي بين القطاعين، العام والخاص. فعند سن هذا القانون، تجب مراعاة مجموعة القوانين الأخرى، مثل قانون العمل والعمال، وقانون العمل في البلديات وغيرها من المؤسسات. وكذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار قانون الضمان الاجتماعي من حيث من هم المستفيدون من هذا الضمان.

خلاصة حديثي هي: أولا، أن تتم مراعاة القوانين الأخرى أثناء صياغة قانون الخدمة المدنية. وثانيا، أن تخلص هذه القوانين إلى هدف نهائي ورئيسي، وهو تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية قدر الإمكان لشريحة الموظفين والطبقة العاملة.

محمد عبد العزيز أبو شريعة: بالنسبة لموضوع التعيينات، لا يمكن ربط موضوع العسكريين بالمدنيين. فنحن في ديوان الموظفين العام، غير مسؤولين عن العسكريين. أما بالنسبة لرواتب وتعيينات المدراء، فدعونا نفصل بين الأمرين. فتعيينات المدراء والمدراء العامين كانت فيها بعض التجاوزات في البداية، ولكن الآن تم ضبط الأمر بصورة منظمة، حيث تحوَّل إلينا ٩٥٪ من الطلبات لبحثها والرد عليها قبل تعيين وكيل وزارة أو وكيل مساعد أو مدير عام أو مدير دائرة.

أما بالنسبة للفروق بين الدرجات، وهذا الموضوع يسبب لنا ألما شديدا، فالفرق بين الدرجة (جـ) و (د) يصل إلى الضعف تقريبا. فأولى (جـ) يصل راتبها إلى ٩٠٠ دولار، أما الأولى (د) فلا يتجاوز ٤٥٠ دولار. لقد حاولنا بكل الوسائل التقليل من هذه الفروقات، وتوصلنا إلى اتفاق مع وزيرالمالية على أن ينفذ هذا الاتفاق على ثلاث مراحل بحيث تبدأ المرحلة الأولى في نوفمبر الماضي. ولكننا فوجئنا بأن المدرسين قد أعلنوا الإضراب وهددوا بتنفيذه بكل فلسطين، ثم جاء الإغلاق فاضطررنا إلى خصم الـ ٥٪ على الموظفين لمساعدة العاطلين عن العمل. ثم تم رفع هذا الخصم عمن تصل رواتبهم إلى أقل من (١٥٠٠) شيكل. وقد اقترحنا أن يطبق هذا القرار على من درجته (جـ) فما فوق لأننا وقفنا ضد أن يخصم ٥٪ ممن يتقاضون راتبا مقداره (١٥٠١) شيكلا.

إما فيما يخص إعلانات التوظيف، فنحن نحاول، وبكل أمانة، أن تتم التعيينات من خلال المسابقات بحيث تتوفر الفرصة لكل من تنطبق عليه شروط التوظيف. وأعتقد أن معظم التعيينات الآن تتم من خلال المسابقات، صحيح أن ذلك ليس في كل التعيينات ولكن في معظمها. أما الوظائف المتواضعة، مثل تعيين كاتب، فإن نشر أعلان في الصحف سوف يفتح المجال أمام مئات المتقدمين، وهذا غير عملي. بالنسبة لموضوع المعلمين نحن لنا موقف يؤيد تحسين أوضاع المعلمين ونتمنى أن يكون هناك دعم وسند لنا من أعضاء المجلس التشريعي. وقد طلبنا من وزارة التربية والتعليم أن يُشرَك ديوان الموظفين في التعيينات حتى لا يتم تجاوز أحد. كذلك، فأنا مع طريقة اتباع الرقم المتسلسل في التوظيف، بحيث تعطى الأولوية لمن يحمل الرقم (١) وهكذا دواليك، ونحن نحاول أن نتبنى هذا المفهوم.

Digitized by Birzeit University Library

أما بالنسبة لنظام التقاعد، فإنه يوجد عندنا نظامان للتقاعد: نظام التقاعد الأردني وهو المطبق في الضفة الغربية، ونظام التقاعد الفلسطيني-المصري وهو المطبق في قطاع غزة. وقد وجدت صعوبة في تقبل الأخوة في الضفة الغربية للقانون المطبق في القطاع. ولكن مع بداية تسلم الصلاحيات والتعيينات الجديدة أرى أن تطبيق النظام المطبق في القطاع هو الأفضل، صحيح أن يخصم ١٠٪ من راتب الموظف، لكنه يضيف إلى هذه النسبة ١٢,٥٪، والمبلغ كله يذهب إلى صندوق التأمين والمعاشات. وهذا الصندوق خاص ومستقل بحيث تستثمر هذه الأموال لصالح الموظفين.

إبراهيم شعبان: أنا لست من أنصار موضوع الخصوصية الفلسطينية، لسبب بسيط هو أن الدولة والحكومة تحاولان تلهية الشعب من خلال هذه الخصوصية. أنا من أنصار النص القانوني المحدد والصريح والمجرد. وأرجو أن يعدِل القانون الفوارق بين رواتب الموظفين لأن استمرار هذا الوضع يعني إفساد الحياة الوظيفية. أنا ضد هذه الفجوات الكبيرة في الرواتب، ولكنني، في نفس الوقت، أقف ضد تخفيض رواتب المدراء، بل أرى أن تُرفع رواتب الموظفين العاديين لتصبح قريبة من رواتب المدراء.

وهناك نقطة أخيرة أود التأكيد عليها وهي ضرورة أن لا تصبح الوظيفة مدخلا للاعتبارات السياسية والحزبية فلا يجوز، إطلاقا، حصر الوظائف بلون سياسي واحد، واستثناء البقية بسبب مواقفهم وانتماءاتهم السياسية. ولذلك، فإنني أدعو صراحة إلى تشكيل نقابة للموظفين لحماية حقوقهم وأن لا يبقى ديوان الخدمة المدنية هو المسؤول الوحيد عن موضوع الموظفين.

Digitized by Birzeit University Library

المسار السوري-الاسرائيلي: الانجازات، التعقيدات والفرص المحتملة

د. محمد مصلح *

عقد هذا اللقاء مع الدكتور محمد مصلح، بتاريخ ١٥/١/١٩٩٧، ضمن لقاءات الموجزات التي يعقدها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في مقر المركز.

كثيرون من المراقبين والسياسيين والاكاديميين والصحفيين يقولون بأن السنوات الاربعة الماضية على المسار السوري كانت إلى درجة كبيرة هدراً للوقت، ذلك لأنه لم يتم إحراز أي تقدم يذكر. ولتقييم هذا الرأي، لابد من طرح السؤال التالي: أين كان الطرفان من حيث موقفهما عندما عقد مؤتمر مدريد، وأين أصبحا عندما علقت المفاوضات في شهر شباط من العام الماضي؟ إذا استطعنا الاجابة على هذا السؤال نستطيع استنتاج ما حصل.

أبدأ بخلفية بسيطة للإجابة على هذا السؤال. أولاً، عندما بدأت المفاوضات في عام ١٩٩١ بين سوريا وإسرائيل، لم يكن هناك ما يسمى بالبيئة المؤازرة، أي المناخ السياسي الذي ترتكز عليه المفاوضات أو يشجع هذه المفاوضات على السير قدما. هذا المناخ السياسي لم يكن موجودا، بسبب مدى عدم الثقة بين الطرفين، حيث كانت معدومة على الاطلاق. ثانيا، موقف حكومة شامير التي كانت تقول وتنطلق من مبدأ السلام من أجل السلام، ولم تتبن مبدأ الارض مقابل السلام. وقد شكلت المتطلبات التي وضعتها حكومة شامير هدراً للوقت ايضاً. ولابد من التركيز على المفاوضات ابان فترة شامير، لأنه لم يكن جادا أثناء المفاوضات، تماما مثلما لم يكن جادا في المفاوضات مع الطرف الفلسطيني. وقد ترتب على هذا الواقع أن أصبحت المفاوضات عبارة عن

*د. محمد مصلح: استاذ مشارك في قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة لونج ايلند في نيويورك.

Digitized by Birzeit University Library

سرد تاريخي وتبادل مواقف. وبالاضافة لذلك، لم يكن لدى الطرفين (الاسرائيلي والسوري) فكرة عن طبيعة العلاقة التي قد تنشأ أو يجب أن تنشأ بينهما نتيجة للمفاوضات، لأن الأمر كان بالنسبة لسوريا مفروغا منه. فحكومة شامير غير جادة وتعتقد أن حكومة الليكود لن تتنازل عن الجولان وهذا لم يشجع كلا الطرفين على التفكير بالعلاقة التي يجب أن تنشأ نتيجة للمفاوضات. كان هناك تشاؤم، يضاف إلى ذلك أن سوريا لم يكن لديها فكرة واضحة عن طبيعة السياسة الداخلية في إسرائيل. والاسرائيليون لم تكن لديهم فكرة ولا حتى الاستعداد لتقييم وتفهم حساسيات الموقف السوري .

كل هذه الامور مجتمعة خلقت بيئة لا تسمح نهائيا بالتفاؤل أو بمفاوضات جدية، وهكذا كان الوضع وظل الواقع خلال خريف ١٩٩٢ وحتى ربيع ١٩٩٣ . السؤال الآن: بعد تسلم رابين للحكومة في النصف الثاني من عام ١٩٩٢، هل البيئة السياسية والمناخ السياسي الذي كان موجودا أيام شامير بقي كما هو أم هل تغير؟ الاجابة هي أن البيئة السياسية بدأت تتغير. والبيئة السياسية مهمة، فإذا كانت هذه البيئة مسمومة، ولا توجد ثقة أو تفاعل، فذلك سيؤثر حتماً في عرقلة المفاوضات. وقد بدأ منذ صيف ١٩٩٢ مناخ المفاوضات يتغير. والذي حصل أن المفاوضين السوريين والاسرائيليين قد بدأوا للمرة الاولى بتفهم للأمور المهمة التي تخص كلا الطرفين. وبدأوا يتوصلون إلى ما يسمى بعملية تحليلية للمواضيع التي تجب معالجتها في المفاوضات. وبدأوا يحددون بعض المشاكل الرئيسية التي تفصل بينهما، حيث بدأوا بالتفكير بجدية ببعض العناصر التي يجب توفيرها وهي: أولا، الإستمرار في مفاوضات جدية. وثانيا، التوصل إلى بعض التفاهمات. وبالاضافة إلى ذلك أصبح هناك نوع من بداية اتخاذ مواقف واقعية، سواء من الطرف السوري أو من الطرف الاسرائيلي الذي غير في الصورة. ففي تصريح لرابين قال فيه أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ينطبق على الجولان، وهذا شيء لم تتبناه حكومة شامير البتة. وقدم السوريون بعد ذلك ورقة للوفد الاسرائيلي بخصوص متطلبات التوصل إلى سلام. وكان للورقة شقان، شق يتعلق بالامن، والشق الآخر يتعلق بمتطلبات السلام. وكان أهم متطلب من الجانب السوري هو الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ . وهذا موقف عبر عنه الرئيس السوري عدة مرات علنا وفي أثناء المفاوضات .

لتقييم ما تم ذكره، ولأخذ فكرة عن أهمية ما ذكر، لابد من الاخذ بعين الاعتبار السؤال الرئيسي الذي كان في ذهن حكومة رابين في خريف ١٩٩٢، حيث كان الاسرائيليون يسألون أنفسهم في ذلك الوقت: هل الرئيس السوري مستعد للسلام مع إسرائيل؟ وكانوا متشككين في ذلك. وفي نهاية فترة رابين لم يكن هذا السؤال وارداً، بل اصبح السؤال: هل يدرك الاسد أهمية عامل الزمن؟ أي من وجهة نظرهم كان الرئيس السوري بطيئا في اتخاذ القرار. يلاحظ هنا تغير نوعي في النظرة إلى نوايا سوريا واستعدادها للسلام مع إسرائيل. هذا التغير النوعي في التحليل الرسمي الاسرائيلي مهم، حيث استغرق سنتين.

Digitized by Birzeit University Library

أما إذا نظرنا إلى الطرف السوري، فان السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه هو: هل رابين فعلا مستعد للسلام ولدفع ثمن السلام مع سوريا؟ في نهاية فترة رابين، لم يكن السؤال السوري مطروحاً على هذا النحو، وإنما كان: هل رابين لديه القدرة للسير في مسارين ، المسار السوري والمسار الفلسطيني؟ وحصل على الجانب السوري ايضاً تغير نوعي للنظرة التحليلية إلى نوايا إسرائيل، مع بقاء شكوك معينة سأتطرق اليها فيما بعد، وهي ناتجة عن عوامل وتطورات خارجية. وفي النتيجة النهائية حصل تغير نوعي في النظرة، والمفاهيم بدأت تتغير بطريقة نوعية، وكان ذلك في الفترة ما بين صيف ١٩٩٢ - وصيف ١٩٩٤ .

وقد أسهم هذا التغير بتحسن بالمفاوضات التي تحسنت فعلاً، بدليل أنه في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل في فترة رابين، لم تكن هناك مشاركة كاملة من الطرفين، أي أصبحت المفاوضات تتم بين السفير السوري وليد المعلم، والسفير الاسرائيلي بوجود الراعي الامريكي. وهذا يدل على تحول، لأن الاطار الاصلي هو مجموعة مفاوضين يتباحثون ويجلسون معا. ولولا بروز نوع من الثقة سمحت لسوريا أن تقبل مبدأ الحوار مع إسرائيل من قبل سفيرين من كلا الطرفين، وبوجود الراعي الامريكي، لما حصل تقدم وانجاز في المفاوضات. هذا لم يحسن بيئة المفاوضات فقط، وإنما خلق ما يسمى بعملية مفاوضات جديدة. بمعنى أن الطرفين معا وبوجود الطرف الامريكي يستطيعا، بدون تحفظ، أن يطرحا الاسئلة الرئيسية ومعالجتها. هذا على المستوى التحليلي، أي كيف حلل كل طرف، وكيف أصبح هناك تغير في بيئة وفهم المفاوضات .

الآن هناك شيء يسمى بالمفاوضات أو اللغة الدبلوماسية، المستوىالعملي للسياسة. وعلى هذا الصعيد حصلت عدة أشياء، وسوف أركز على شيئين هما:

١) قضية البعد العملي، فقد حصلت عدة أشياء، وسوف أركز على تثبيت جديتها في موضوع السلام مع إسرائيل. فهناك عدة متطلبات طلبها الجانب الاسرائيلي من سوريا، حيث طلبت إسرائيل من سوريا أن تدخل فيما يسمى بالدبلوماسية العامة ، أي اطلاق تصريحات لطمأنة الشعب الاسرائيلي. وما حصل فعلا هو أن رابين بطريقته الخاصة والاسد بطريقته الخاصة بدءا يتخذان خطوات بهذا الاتجاه. فمثلا، رابين تكلم علنا عن الانسحاب في الجولان، ولكن كان يتلاعب بالالفاظ، أي انسحابات داخل الجولان، حيث طرح فكرة أرجل الطاولة. وصار يعطي مؤشرات واضحة بأن عملية الانسحاب واردة. وفي سوريا ،في المقابل، صار هناك تغير، آخذين بعين الاعتبار أن طبيعة السياسة في سوريا تختلف عنها في إسرائيل. الاسد كان حذرا جدا، هناك تنازلات. فمثلا في التصريح الذي ادلى به في إحدى الصحف في شهر كانون ثاني ١٩٩٤ وبحضور الرئيس الامريكي كلينتون، قال الاسد بأن السلام هو خيار استراتيجي لسوريا. ولقد كان للتصريح هدف سياسي لأنه كان علنا ويهدف إلى طمأنة إسرائيل بأنه جاد في السلام. لأن رابين كان دائما مقبولاً للسوريين. لقد كان يريد شيئاً من السوريين حتى يقنع الكنيست والمعارضة

Digitized by Birzeit University Library

أنهم جادون في السلام. ولكن الاسد كان يعطي هذه التصريحات تدريجيا. فهذا التصريح كر
فعلا يدخل في إطار ما يسمى الدبلوماسية العامة. في آذار ١٩٩٤ استقبل الاسد وفداً من عزر
إسرائيل. وصرح الشرع بأن سوريا سمحت لاسرائيليين عرب أن يزوروا دمشق. وهذه تعتبر فائق
و خطوة أولى نحو زيارات يقوم بها إسرائيليون إلى سوريا إذا حصل سلام. وهذا الشيء أذيع ف
راديو إسرائيل في ١١ آذار ١٩٩٤ . وفي ٧ تشرين أول ١٩٩٤ اجريت مقابلة مع وزير الخارجي
السوري فاروق الشرع في التلفزيون الاسرائيلي.

إذن، كانت هناك جهود مبذولة لاقناع سوريا بالسماح لوزير خارجيتها أن يظهر على
التلفزيون الاسرائيلي. والهدف من ذلك هو إقناع رابين أو مساعدة رابين داخليا وطمأ
الاسرائيليين أن سوريا مستعدة للحوار معهم ولكن لديها شروط. ولكن لم يرق للطرف
الاسرائيلي ما صرح به فاروق الشرع على التلفزيون الاسرائيلي، مع أنه لا يوجد في هذه المقابلة
أي شيء يستفز إسرائيل ، بل على العكس، فقد استعرض تاريخ المشكلة بين العرب وإسرائيل
لكن إسرائيل لا تريده أن يتطرق إلى خلفية العلاقة أو الصراع بين سوريا وإسرائيل، بل تريده أ
يتكلم عن السلام فقط. وأهم من هذه الاحداث هي الاجتماعات التي دارت بين حكمت الشهابي
رئيس الاركان السوري ونظيره الاسرائيلي باراك ومن ثم شاحاك في ١٩٩٤-١٩٩٥، حيث
أكثر من لقاء.

هناك أكثر من أهمية لهذه اللقاءات. أولاً ، لا يمكن للرئيس السوري أن يرسل الرجل الثاني
في سوريا للجلوس الى طاولة المفاوضات مع رئيس أركان إسرائيل، الا إذا كان لديه تفهم وقناة
بوجود صفقة وشيكة. وثانياً، لطمأنة رابين، لأن رابين كان يردد أنه بحاجة لشيء يساعده لهز
المعارضة والبرلمان. وحكمت الشهابي، رئيس الاركان السوري، هو أكبر دليل على طمأنة رابين
ومساعدته لاستقطاب المعارضة .

٢) أما على مستوى الدبلوماسية العامة، فمثلا، رفعت لافتات في سوريا تقول بان "السلام
خيار استراتيجي". هذا تحول نوعي على صعيد ما يسمى بالمستوى العملي، فسوريا تجاوبت
بطريقتها باتخاذ الخطوات بالاضافة إلى اجتماع رؤساء الاركان. والسؤال هنا: إذا حصل هذ
التغير النوعي في بيئة المفاوضات، وحصل هذا التغير النوعي على المستوى العملي للمفاوضات
خاصة المستوى المتعلق فيما يسمى بالدبلوماسية العامة، فلماذا لم يحصل اختراق بالمعنى الفع
حصل فيه على المسار الاردني مثلا أو المسار المصري أو الفلسطيني؟ هنا لابد من أن ندرك أو
نأخذ بعين الاعتبار أنه حصل ما يسمى بشبه اختراق. وكان ذلك على مستوى الترتيبات الامنية
حيث حصل هناك تفاهم بين الطرف السوري والطرف الاسرائيلي حول المبادىء التي يجب أ
تحكم الترتيبات الامنية، على جبهة الجولان. لم يكن هناك تفاهم على تفاصيل الترتيبات الامنية
ولكن حصل تفاهم على الاسس التي يجب أن تقوم عليها الترتيبات الامنية، وهذا مهم جدا لأ

Digitized by Birzeit University Library

قضية الترتيبات الامنية قضية تتشابك فيها أشياء كثيرة مثل قضية نزع السلاح، توزيع القوات، وترتيبات بناء الثقة. فهذه هي المبادىء التي تم التفاهم عليها. وبالاضافة إلى ذلك، تعهد رابين لكلينتون بأن ينسحب الى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧ إذا قدمت سوريا الترتيبات الامنية المناسبة. وهنا توجد روايتان بخصوص هذا الوعد. رواية الكاتب، أنه فعلا حصل هناك وعد وأن رابين صرح بانسحابه إلى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧ . ورواية أخرى، بأن رابين لم يلتزم بهذا الاتفاق وانما الذي حصل هو أن كلينتون جاء لرابين وقال له: إذا استطعنا الحصول من سوريا على الترتيبات الامنية التي ترغب فيها إسرائيل هل ستخذلني ؟ سأله هذا السؤال من ناحية فرضية وكان جواب رابين انه لن يخذله. والسؤال الان ما معنى ٤ حزيران بالنسبة لسوريا؟ هذه أيضا عملية شائكة. بالنسبة للسوريين، ٤ حزيران معناه واضح. أي كل شيء كان مع إسرائيل في ٤ حزيران ١٩٦٧ يبقى مع إسرائيل، وكل شيء كان مع سوريا في ذلك التاريخ يبقى مع سوريا .

موفق العلاف شرح هذا الموقف لاسرائيل بالتفصيل وبقي هذا هو الموقف السوري. الآن ما هو الصحيح في ذلك؟ سوف نرى الملف. هل هناك ملف محضر جلسة لهذا التعهد بين رابين وكلينتون؟ أنا شخصيا سمعت روايتين بهذا الخصوص. هناك قول بأن رابين وكلينتون كانا مجتمعين بمفردهما ولم يكن هناك طرف ثالث، والكلام لم يدون، ومن ثم تم نقل هذا الكلام للأسد. وهناك قول بأنه كان هناك طرف ثالث يدون محضر الجلسة. فلكي يكون هناك جواب حازم، لابد وأن نرى الارشيف. ولكن في تقديري، كمحلل، أنه لا يعقل لحافظ الاسد أن يرسل حكمت الشهابي أكثر من مرة إذا لم يكن لديه قناعة بأنه حصل التزام من قبل رابين بالانسحاب لخطوط ٤ حزيران وأن السوريين يعلمون بأن هذا الالتزام مشروط بترتيبات أمنية معينة. وهنا يأتي السؤال في الاوساط الاسرائيلية والامريكية والخارجية. معظم الناس يدركون أن رابين قطع على نفسه هذا التعهد، ويبدو أنه فعلا قطعه على نفسه. المهم هنا ليس ما قاله رابين لكلينتون، لأننا ندرك ماذا دار بينهما. المهم أن الاسد قام بتقديم تنازلات كثيرة منذ ذلك الوقت (صيف ١٩٩٤) ، فقد حصل هناك تغير نوعي في طبيعة التفاعل بين سوريا وإسرائيل في المفاوضات، بما في ذلك إرسال الشهابي إلى المفاوضات. والمهم في ذلك أن الاسد هنا تصرف بهذه الطريقة واتخذ هذه السياسات على أساس فهمه بأن رابين قطع هذا الالتزام، وإلا لما كان تصرف بتلك الطريقة. وهذا مهم بالنسبة لصانع السياسة أن يتصرف على اساس فهمه لما ينقل له. وهنا الناقل كان الطرف الامريكي وعلى أعلى مستوى، انه كلينتون. وكلينتون تربطه علاقة جيدة مع الرئيس السوري. فإذا صار وحصل هذا الوعد، فان السؤال المطروح إسرائيليا وأمريكيا لدى أوساط كثيرة هو: لماذا لم يحصل إختراق؟ هناك عدة أسباب لذلك. وهذه الاسباب هي من تحليلي الخاص، بصفتي أتابع عملية المفاوضات بين سوريا وإسرائيل وأتابعها كباحث أكاديمي وليس كصانع سياسة. السبب الاول، يتعلق بثمن انسحاب إسرائيل من الجولان، فمن صيف ١٩٩٤ لغاية فبراير ١٩٩٦ كان السوريون يفاوضون مع إسرائيل على مسألة الانسحاب إلى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧ . والثمن الذي طلبته إسرائيل

Digitized by Birzeit University Library

كان ثمناً باهظاً بالنسبة لسوريا. باهظاً من ناحية الترتيبات الامنية، أي قضية عمق الترتيبات الامنية. الاسرائيليون كانوا يريدون المناطق المنزوعة من السلاح أن تغطي مساحات شاسعة في سوريا. مساحات تكون على أساسها دمشق، وحتى حلب تقريبا، بدون دفاع. فالمطالب الاسرائيلية كانت متشددة بهذا الخصوص. لم يكن بمقدور السوريين أن يقبلوها بتاتا، لأنها سوف تصبح قضية سيادة.

السوريون حاولوا أن يشرحوا لاسرائيل أن الجيش السوري هو ليس فقط لمواجهة إسرائيل ولكن هناك أخطار أخرى مثل تركيا وخلافات سوريا مع حزب البعث في العراق. فالخطر موجود من عدة اتجاهات. هذا من ناحية، أما الناحية الاخرى فهي متعلقة بالامور الامنية أيضا، أي قضية تواجد محطة أرضية بإشراف فني وعسكري إسرائيلي بعد الانسحاب. الموقف السوري من المحطة يتجسد بتحفظات من الجانب السوري إذ تمثل هذه القضية نقطة خلاف جوهرية بين سوريا وإسرائيل. هذه التحفظات كانت نفسية، فالموقف السوري من إسرائيل يفتقد إلى الثقة. وإذا لم تكن هناك ثقة بين الطرفين، فلا يمكن حصول سلام. كان هناك أيضا البعد السياسي، اذ لا يعقل لأية حكومة سورية أن تقبل بوجود محطة أرضية يكون فيها طاقم إسرائيلي، لأن في ذلك انتقاص للسيادة السورية ولن يكون ذلك مقبولا من قبل الشعب السوري أيضا. وكذلك، كان هناك البعد النفسي بالنسبة للقيادات العسكرية والسياسية في سوريا، إذ أن هذه المحطة الارضية ستقوم بالتجسس على سوريا، أي سيكون فيها معدات تلصص على سوريا مما أثار الشكوك لدى سوريا، أن هدف إسرائيل ليس فقط الامن، وإنما أيضا التجسس على سوريا. مع أنه كانت هناك محاولات من نوع آخر، فمثلا كان هناك اقتراح لقوات أمريكية، أو تكون هناك بالونات في الجو للتجسس. وباختصار، فإنه من ناحية فنية ومن ناحية عسكرية وسياسية، هذا الاقتراح لم يكن مقبولا لدى سوريا. وبالنهاية كان الجدل السوري قائماً على اساس أن ما ستقوم به المحطة الارضية، بإمكان الاقمار الصناعية أن تقوم به. فلماذا تريد إسرائيل محطة أرضية؟ إذن، هناك نوايا أخرى ولم تحل هذه المشكلة.

هناك أيضا قضية التطبيع. إسرائيل كانت تتوقع من سوريا أن تقوم بعملية التطبيع قبل انسحاب أو جلاء آخر جندي إسرائيلي من الجولان. كان لدى السوريين استعداد للدخول في عملية تطبيع مع إسرائيل، لكن الذي رفضه السوريون هو النموذج المصري. والنموذج المصري بالنسبة لسوريا فيه ما يمكن تقبله وفيه ما لا يمكن تقبله. ما يمكن تقبله في النموذج المصري هو الانسحاب الكامل وترتيبات أمنية تكون متوازية ومتساوية. ويجدر بالذكر هنا، أن السوريين منذ البداية فرضوا مبدأ الترتيبات الامنية المتوازية. في النهاية قبلوا مبدأ (ستة-أربعة) وهو أن عمق المناطق المنزوعة السلاح في الجانب السوري تكون ستة لكل اربعة في الجانب الاسرائيلي. باعتبار أن المساحة الجغرافية لسوريا أوسع من المساحة الجغرافية لاسرائيل، وبالتالي، ومن ناحية منطقية ومن ناحية عملية، يجوز ذلك وقبلت به سوريا. وقد رفض السوريون الاشياء المبالغ بها في

Digitized by Birzeit University Library

النموذج المصري، وإقامة تطبيع قبل الانسحاب الاسرائيلي الكامل.

اما لماذا لم يحصل اختراق فهذا لا يهتم به مراقبون كثيرون. كانت هناك تطورات تحصل خارج مسار المفاوضات السورية الاسرائيلية. فمثلا، أوسلو حصل في وقت كان فيه التركيز على المسار السوري-الاسرائيلي. والاختراق على الجبهة الفلسطينية، سمح لرابين بأن يلعب لعبة المسارات أولا وثانيا ويقول بأنه يستطيع أن يسير على مسارين في آن واحد. والسلام الاسرائيلي-الاردني والطريقة التي تم بها ، بالاضافة إلى الحلف الذي دخلته إسرائيل مع تركيا، كل هذه التطورات اثارت شكوكاً لدى سوريا، وأعاقت العملية السلمية والسير في العملية التفاوضية قدما. هناك سبب آخر مهم جدا هو شخصية رابين؛ فرابين يعلم أن ثمن السلام مع سوريا هو الانسحاب من الجولان. لكن مشكلته أنه لا يستطيع دفع هذا الموضوع إلى الامام، فقد كان مشغولاً بالمسار الفلسطيني ومن ثم الاردني بالاضافة إلى بطئه في اتخاذ القرار وشكوكه الكثيرة. كان بالامكان أن يدفع هذه العملية الى الامام، الا أنه كان حذراً جدا. هناك سبب أخير لا يقل أهمية وهو أن الدور الامريكي كان دوراً نشطاً، حيث قام كريستوفر بحوالي ٢٤ زيارة لسوريا، وكلينتون كان على اتصال مستمر مع سوريا .

استراتيجيا، أمريكا كانت تريد اختراقاً على الجبهة السورية، لأن أمريكا كانت تدرك تماما أن عملية السلام لن تكون عملية شاملة بدون المسار السوري. ملف المفاوضات مع سوريا أو الطرف الذي كان أكثر طرف مهتم بذلك هو دينس روس وهو العقل المفكر منذ أيام جورج بوش. إذا نظرنا إلى المعادلة أيام جورج بوش، فإننا ندرك أهمية الشخصيات في نجاح المفاوضات. جورج بوش أعطاهم الضوء الاخضر وشجعهم. بيكر، وزير خارجية قوي، ودينس روس عقل مفكر. وبالتالي كان المناخ نموذجاً لدفع المفاوضات. ولهذا السبب صار بالامكان عقد مؤتمر مدريد، إذ حصل هناك ما يسمى بتلاقي هذه العناصر الثلاث، رئيس ووزير خارجية وعقل مفكر. وزير خارجية ورئيس يوفران القوة التي تدفع العقل المفكر المتمثل في دينس روس. ما حصل في المفاوضات بعد نجاح كلينتون أنه جاء معه كريستوفر (وزير خارجية جديد)، وكريستوفر مهتم جدا بالمفاوضات وبالذات مهتم بالمسار السوري ودينس روس نفس الشيء. ولكن ما ينقص ذلك كان القوة التي تعطي الغطاء السياسي والدفع الدماغي لجهود دينس روس، وهذه نقطة مهمة جدا .

باختصار، صار هناك تغير نوعي في المسار السوري-الاسرائيلي. وأهمية ذلك أنه لو عادت المفاوضات بين الطرفين، لكان هناك أساس أفضل بكثير من الاساس الذي كان موجوداً في خريف ١٩٩١ . هذا إذا توفرت النية الحسنة، وإذا تغيرت نظرة الليكود إلى المسار السوري. أنا في تقديري أن وزيرة الخارجية الامريكية الجديدة أولبرايت لديها القدرة التي كانت موجودة عند جيمس بيكر. إنها تعطي الدفع الديناميكي لنشاط روس على المسار السوري. وروس إذا كانت وراءه قوة يستطيع الانجاز. قضية الليكود هي قضية مهمة. فالسوريون مستعدون في الخوض في

Digitized by Birzeit University Library

مفاوضات من النقطة التي توقفت عندها وعلى أساس التفاهمات التي تم التوصل اليها أيام رابين وبيريس. الآن الليكود والامريكيون مهتمون جدا بالمسار السوري، أي أن مدى اهتمام أمريكا بالمسار السوري لم يتغير. أما الليكود، ففهمي وتقديري لهذا الحزب أنه غير متجانس. لا يوجد شيء يسمى سياسة ليكود تجاه الفلسطينيين وتجاه السوريين. هناك شيء اسمه شخصيات داخل تكتل الليكود، كل لديه ميوله واتجاهاته. أما من ناحية نتنياهو فهو الذي لغاية الآن يمسك بالملف وليست له سياسة متبلورة حيال المسار السوري. ولكن نتنياهو يدرك كما كان يدرك رابين أن ثمن السلام مع سوريا هو الانسحاب من الجولان. وكل ما يمكن قوله هو أنه لا يجب علينا استبعاد إمكانية أن يقوم نتنياهو بالالتزام بالانسحاب الكامل من الجولان. ولكن هذا لن يتأتى في أول المفاوضات. وسيكون نتنياهو متشددا أكثر من بيرس ومن رابين من ناحية الترتيبات الامنية مع سوريا. ولكن بعد توقيع اتفاقية الخليل،صار واضحاً أن الليكود الذي كان يرفض برنامج مدريد واوسلو أصبح بعد الخليل يتبنى برنامج العمل عملياً. وما حصل على المسار الفلسطيني، وهو مسار فيه أبعاد ايديولوجية كثيرة، بالنسبة لليكود لا يمكن استبعاد حصوله على المسار السوري

النقاش

د. محمود الفراحنة: أعتقد أن المراحل التي أشار اليها الدكتور، وهي استطلاع ومفاهيم ومن ثم تحديد بنية أو مقومات وعناصر السلام، تذكرني بأن السوريين والاسرائيليين في المرحلة الثالثة من تحديد بنية السلام تقريبا قد توصلوا إلى هيكلية للمفاوضات، مثل هل الترتيبات الامنية التي تحاول فرضها إسرائيل تنعكس وتتمحور حول جدول زمني للإنسحابات الاسرائيلية، ومفهوم عملية التطبيع؟ أعتقد أن هناك محددات للنقض الاسرائيلي كالاولويات والقرار السياسي السوري وهل يتطابق أو يتفق مع القرار الاسرائيلي. من هنا، يوجد تباطؤ شديد من قبل السوريين أولويات سوريا ليست عقد صفقة مع إسرائيل أو تحديد اختراق سوري أو سلام على الجبهة السورية. من هنا كان هناك تباطؤ لدى السوريين، ولكن السوريين كان لديهم اتجاه بأن بامكانهم عقد صفقة أو الوصول إلى اتفاق مع الليكود. التباطؤ كان من الجانب السوري يتناقض ومحددات اتخاذ القرار السياسي وأولويات العمل .

طاهر المصري: ما تأثير اتفاقية السلام المحتملة بين سوريا وإسرائيل على الوضع الفلسطيني؟ بمعنى أنه من المعروف أن شلومو غازيت قد أصدر دراسة حول اللاجئين واقترح أو حدد فيها أن الحكومة الاسرائيلية في حالة عقدها أية اتفاقية مع أية جهة عربية، سوف تأخذ بعين الاعتبار توطين اللاجئين. في سوريا يختلف وضع اللاجئين فيها عن أوضاعهم في لبنان أو مصر أو الاردن فمن المعروف أن أوضاعهم فيها مستقرة من ناحية اقتصادية، أو قانونية أو سياسية. فهل تعتقد أن سوريا ستوافق على مثل هذا الاقتراح إذا طرح من قبل الجانب الاسرائيلي؟

د. محمد مصلح: لا أدري ماذا سيكون الموقف ال[illegible] اللاجئين

Digitized by Birzeit University Library

لكن من ناحية عملية، قد يكون الخيار في حالة موافقة الفلسطينيين هو التوطين. ولا أتصور أن سوريا لديها مشكلة في قبول توطين الفلسطينيين فيها، هذا إذا كان هناك حل شامل. أتصور أن مجال التفاوض حول هذا الموضوع سوف لن تكون فيه صعوبة. المشكلة تتجسد في مشكلة اللاجئين الموجودين في لبنان. قضية اللاجئين بالنسبة لسوريا من القضايا ذات الصلة بالمفاوضات المتعددة. والسوريون لم يشتركوا في المفاوضات المتعددة واشترطوا قبل الدخول فيها انجاز تفاهم أو إتفاق .

بالنسبة لسؤال الدكتور محمود أعتقد أن اهم شيء بالنسبة لسوريا هو ضمان عدم هيمنة اسرائيل على المنطقة، وأن لا يفرض على سوريا اتخاذ مواقف سياسية تنتقص من الدور السوري في المنطقة. سوريا بلد له حجمه الذي هو أكبر من الاردن وأكبر من فلسطين، وبلد له طموحاته الاقليمية. فإذا سمحت لاسرائيل أن تهيمن عليها، فان دور سوريا في المنطقة سوف يتقلص. من هنا كان هناك تخوف من قبل سوريا عندما حصل الاتفاق الاسرائيلي-الاردني، والفلسطيني-الاسرائيلي. أما الترتيبات الامنية مع تركيا فبرى السوريون فيها كجزء من استراتيجية إسرائيلية لتطويق وعزل سوريا وإملاء شروط غير مقبولة عليها، أي ان أهم شيء بالنسبة لعملية السلام، هو التوصل إلى اتفاقية لا تنتقص من دور سوريا في المنطقة. فبهذا الخصوص، الموقف السوري لا يختلف عن الموقف المصري، الذي اصبح الآن واضحاً، وهو عدم الرغبة في أن تهيمن إسرائيل على المنطقة، إن المؤتمرات الاقتصادية الدولية الثلاثة التي عقدت ونظريات بيرس قد اخافت المصريين والسوريين واطرافاً عربية آخرى .

بالنسبة للترتيبات الامنية، هناك تكهنات نشرت بالصحف بخصوص هذه الترتيبات، ولا أحد يعرف بالضبط على ماذا تم الاتفاق بخصوصها. ولكن الذي حصل وأنا متأكد من ذلك أنهم توصلوا إلى عملية فرز الاستلة الرئيسية بطريقة محددة. نحن نتعامل مع أمور فنية عسكرية معقدة وفيها تفاصيل كثيرة. استطاعوا في آخر ثلاث جولات أن يحددوها ويفرزوها ويتوصلوا إلى هيكلية للتفاوض حول تفاصيلها. والذي حصل هو أن تعليق المفاوضات قد ساعد في تأخير التقدم في العملية التفاوضية. فمحددات الموقف الاسرائيلي والموقف السوري فيها قضايا مبدئية وقانونية بالنسبة لسوريا، أي ان الطرف السوري كان يفاوض إسرائيل على أساس تنفيذ قرار ٢٤٢، والقرار من وجهة النظر السورية يعني الانسحاب، هذا هو الموقف القانوني والمحددات السياسية التي ذكرت وهي عدم سماح سوريا لاسرائيل بالهيمنة على المنطقة. كذلك، الترتيبات الامنية يجب أن لا تكون على حساب السيادة السورية ولا على حساب دور سوريا في المنطقة. وطبعا المحددات الاسرائيلية كانت تختلف. فالاسرائيليون كانوا يريدون تقليص الجيش السوري. وتبرز هنا قضيتان: قضية الكمية وقضية النوعية. فالسوريون كانوا يميزون بين الكم والنوع، بينما الاسرائيليون لم يميزوا، هذا هو الاختلاف. بمعنى أن الاسرائيليين كانوا يقولون للسوريين، لديكم ٣٥٠٠٠٠ جندي ونحن لدينا ١٢٥٠٠٠ . فيطلبون منهم تخفيض العدد الى ١٥٠٠٠٠ . الجواب

Digitized by Birzeit University Library

السوري كان: صحيح أن لديكم ١٢٥٠٠٠ جندي ولكن لديكم أكثر من نصف مليون احتياط باستطاعتكم تجنيدهم خلال ٤٨ ساعة. ومن ناحية نوعية الأسلحة تستطيعون تدمير منطقة الشر الاوسط بها، ونحن ليس لدينا هذه النوعية من الاسلحة، فأنتم نوعيا متفوقون علينا. وأنتم كمي بفضل التفوق النوعي وليس الكمي. وهذا يجب أخذه بعين الاعتبار.

د. عبد العزيز أحمد: لاحظت أنك لم تثر موضوع دور الجبهة اللبنانية والمياه بالنسبة لم حدوث اختراق على الجبهة السورية أو حتى فيما يتعلق بالثمن الذي تطلبه إسرائيل مقا الانسحاب الى خطوط ٤ حزيران. السؤال الذي أريد أن أوجهه يتعلق بالمسار الفلسطيني ه الاتفاق الموقع، بغض النظر عن مضمونه، والذي وضع المفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية أ القضايا الجوهرية، وهي معقدة جدا. وبالتالي، عدم رغبة الاسرائيليين في التقدم في هذا المج لأسباب أيديولوجية وسياسية واستراتيجية. وهذا يضعهم في مشكلتين: مشكلة مع الجبه السورية ولا يوجد فيها تقدم، ومشكلة مع الفلسطينيين بحيث لا يمكن تأجيلها. وكذلك موضو الوضع العربي الاقليمي وخاصة إمكانية تعافي العراق من أزمته، وبالتالي امكانية أن يلعب دو هاماً. السؤال: ما هي الاولويات الاسرائيلية في المفاوضات المقبلة بالنسبة للمسار الفلسطي والسوري، من يفضل على الآخر؟ وهل هذا يمكن أن يؤدي الى تعقيد الحل الفلسطيني. وهل هنا امكانية وجود احتمال لدور عراقي في المفاوضات المقبلة من الناحية التكتيكية كأن يؤثر رف الحصار عن العراق على امكانية عقد اتفاقية مع سوريا بدون ثمن باهظ .

د. محمد مصلح: بالنسبة للبنان، لا نحتاج لسرد طويل، فالمسار اللبناني مرتبط بالمسا السوري. فإذا حصل اختراق بالنسبة لسوريا يحصل اختراق مع لبنان، فكل التصريحات التي تسمعونها من بعض المسؤولين الاسرائيليين بخصوص لبنان، جميعها مناورات سياسية. نتنياهو يعلم أن لبنان مرتبط بسوريا. أما بالنسبة للأولويات الاسرائيلية، فلابد من التطرق إلى حزب الليكود. فحزب العمل أصبح في خبر كان من ناحية تاريخية. بالنسبة لليكود، عنده مصالح استراتيجية في أن يقيم علاقات مع الاطراف العربية الاخرى مثل دول الخليج، ودول المغر العربي. ومن ناحية تحليلية، علاقاتهم مع هذه البلدان ،حكومات و شعوباً لا تقام الا إذا كان هنا تقدم على المسار الفلسطيني، هكذا يحللون. إن الاطراف العربية تحكم عليهم بناء على تصرفهم م الفلسطينيين. وفي نفس الوقت يعلمون أن دول الخليج التزمت تجاه سوريا، لأن سوريا انضمت إلى دول التحالف إبان حرب الخليج الثانية، ودول الخليج ستؤيد موقف سوريا في المفاوضات ولن تقي علاقات مع إسرائيل إلا إذا حصل التزام أو اتفاقية بين سوريا وإسرائيل. فما هي الاولوية بالنسب لليكود؟ الليكود أصبح الآن في خندق أوسلو. وقد أيقنوا بأنه لا يوجد مخرج منه بعد التوقيع عليه. في تصوري أنهم يريدون الدخول في المسار السوري. ولكن هل يريدون أن يدخلوا في هذا المسار ضد الفلسطينيين أم لا؟ هنا ليس من السهل التلاعب في ذلك لعدة اعتبارات. أولا، المسار الفلسطيني ليس قضية خارجية بالنسبة لاسرائيل، وإنما قضية داخلية. فأي تغير في المسار

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني يؤثر على الليكود وعلى إسرائيل داخليا ويؤثر على طموحات أو أطماع الليكود في إقامة علاقات مع أطراف أخرى. عدم الدخول في مفاوضات ودية مع سوريا يؤثر على إمكانية طموحاتهم للتوصل إلى تطبيع أو شبه اختراقات مع دول الخليج. أنا بتصوري أنه سهل على الليكود إذا حصل تقدم على المسار الفلسطيني، أن يقيم علاقات مع دول المغرب وينسق علاقاته مع عمان وقطر، إذ مستحيل أن يبنوا علاقات جديدة مع دول خليجية أخرى، لأنه يوجد التزام خليجي. نتنياهو نفسه لديه شوق أن يجرب حافظ الاسد، لان الاسد بالنسبة له صفقة أو تحد. يستطيع أن يجد صيغة، ولكن المشكلة هي في إحراز تقدم. وليس مستبعداً أن يكون هناك تقدم على المسار السوري-الاسرائيلي. وبتصوري انه من الاسهل على الليكود أن يتوصل لاتفاق مع سوريا، لأن حزب العمل يؤيد حزب الليكود ولا يستطيع أحد المزايدة على حزب الليكود .

بالنسبة لاسرائيل والعراق، صدام حسين حاول أن يفتح خطاً مع حكومة رابين من أجل التخلص من العقوبات. وصار هناك جدل داخل حكومة رابين. فبعض الشخصيات داخل الهستدروت، مثل جاك نيريا وهو يهودي من أصل لبناني وكان مسؤولا عن العلاقات الخارجية في الهستدروت. اقترح أن تتقدم حكومة رابين لتهيئة الارضية لإقامة علاقات مع العراق على أساس أن العراق بلد مهم. وبالنسبة لرابين نفسه، لم يكن لديه هذا الاستعداد لثلاثة أسباب: أولا، سوف يدخل في متاهة الخلاف مع أمريكا التي لن تقبل أن تقوم إسرائيل باقامة علاقات مع نظام صدام حسين، ورابين لم يكن لديه الاستعداد لان يدخل في خلاف مع أمريكا وخاصة مع الكونغرس الامريكي. ثانيا، ان اية علاقات مع العراق كانت ستؤثر تأثيرا عكسيا على مسار المفاوضات مع سوريا. فمن ناحية، كان مغرياً لرابين أن يفتح علاقات مع صدام حسين خاصة وأن صدام حسين كان مستميتاً للتخلص من العقوبات. والليكود لا يمكن أن يقيم علاقات مع العراق طالما أمريكا تتخذ هذا الموقف حيال نظام صدام حسين. والليكود أيضا، لديه حساباته بالنسبة لايران. فمن الملاحظ أن حكومة الليكود لم تذكر أي شيء بخصوص ايران لغاية الآن، على العكس من رابين وبيريس، حيث اعتبراها عدواً. هناك تكتيك من وراء ذلك، ويتجسد هذا التكتيك بسؤال هو/ لماذا لم يعلنوا العداء لايران؟ اعتقد أنهم يقولون يكفي جبهة أوروبا والجبهة العربية التي تضغط على الليكود، وكذلك ضغط الفلسطينيين والامريكان. فأنا لا أتصور أن إسرائيل ستلعب دورا مع العراق لان ذلك مرفوض أمريكيا وحتى من وجهة نظر المصالح الاسرائيلية، مع أن هناك أصواتاً إسرائيلية تنادي بذلك لكنها قليلة .

رائد كمال: في الفترة الاخيرة كان هناك احتمال بأن يلجأ أحد الطرفين، الاسرائيلي أو السوري، إلى افتعال حرب مفاجئة من أجل ايجاد اختراق دبلوماسي. وقام كلا الطرفين وخاصة وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي بتأكيد نفي هذا الموضوع. بينما أخبار أخرى قالت أن هناك حشودات وهناك ميزانية إضافية وصلت للجانب الاسرائيلي رصدت من أجل حرب سريعة اسرائيلية ضد سوريا. والسؤال هو: هل هناك احتمالات لحدوث حرب في الفترة القريبة القادمة

Digitized by Birzeit University Library

بين إسرائيل وسوريا حتى لو كان هدفها اختراقاً دبلوماسياً أو تحريكاً للجبهة التفاوضية؟ الس
الثاني: ماذا تتوقع ان تكون مدى الضغوط الامريكية التي يمكن أن تمارس على إسرائيل
المفاوضات بعد تشكيل الادارة الامريكية الجديدة في الوقت الذي نرى فيه رموزاً أكثر انع
لاسرائيل استلمت مقاليد بعض المراكز الحساسة في ادارة الرئيس كلينتون الجديدة ؟

سحاب شاهين: حول قضية سياسة الليكود من حيث كونها سياسة غير متجانسة، كيف
مستقبل الصراع داخل إسرائيل أو سياسة نتنياهو بالنسبة للمسار السوري، إذا ما وقع أو
للبحث في توقيع اتفاق مع سوريا، خاصة وأن الليكود وحكومة الائتلاف في صراع داخلي
بعد توقيع نتنياهو على اتفاق إعادة الانتشار في الخليل؟ وكذلك فإنك لم تذكر الموقف الاور
بالنسبة للقضية المتعلقة بالمسار السوري-الاسرائيلي .

بالنسبة للمسار السوري-الاسرائيلي، المفاوضات شبه منتهية الا أن سوريا لا تريد
الجولان فقط، ولكنها تريد دورا أكبر من الجولان. وأكبر دليل على ذلك انه لا توجد سفارة لس
في لبنان. وكذلك، فإن سوريا لا زال يراودها حلم سوريا الكبرى، فهي تعتبر لبنان وفلسطين جز
لا يتجزأ من سوريا الكبرى .

د. محمد مصلح: إمكانية قيام إسرائيل و/أو سوريا بإفتعال حرب سريعة، هذه بالوا
سياسية غير واردة. فالقيادة السياسية و العسكرية في إسرائيل ليست لديها النية ولا المصلح
في فتح جبهة مع سوريا،لأنها لن تجني أية ثمار سياسية من ذلك. وكذلك القيادة السورية لا
لديها ولا رغبة ولا استعداداً في افتعال حرب أو ضربة خاطفة لأن ذلك سيكون مدمراً. هذا
بالونات وتصريحات سياسية، وعلينا أن لا نحكم على الامور بهذه الطريقة، لأن سياسة الدو
ليست قائمة دائما على ما يكتب في الصحف. قبل عدة أشهر حدثت قضية إعادة توزيع القوا
الاسرائيلية والقوات السورية، وهنا تدخلت أمريكا لحل المشكلة. الخوف أن تكون الثقة بين سور
وإسرائيل شبه معدومة. فأيام بيريس ورابين كان هناك ما يسمى بوسادة الثقة. هذه الوسادة كا
بإمكانها امتصاص أية أزمة. والذي حصل منذ قدوم نتنياهو للسلطة أن هذه الوسادة اصبحت غي
موجودة، ولكن يوجد شيء آخر هو الدور الامريكي من وراء الستار. فتفاهم نيسان ساري المفعو
بصرف النظر عما يحصل في جنوب لبنان، والاتفاق ناجح. ومقبول سوريا واسرائيليا والطرف
موافقان عليه. بالنسبة للضغوطات الامريكية على إسرائيل، الضغط لن يحصل على إسرائيل
الذي يحصل أن أمريكا ستواصل محاولاتها لتنشيط المسار السوري-الاسرائيلي، وقد حاولت
ذلك في أيلول الماضي .

هناك أشياء كثيرة تحصل في هذا المسار ولا ندرك شيئا عنها. فهناك البعد الظاهر والبعد
الباطن. البعد الظاهر يثبت بأنه لا يوجد شيء. أما البعد الباطن، فيقول ان هناك أشياء تحصل
وهناك محاولات تطمين وتهدئة خواطر والحذر من حصول انفجار. فأول ما نجح كلينتون في

Digitized by Birzeit University Library

الانتخابات، اتصل بحافظ الاسد وقال له لا زلنا في نفس الرحلة وعلى متن سفينة واحدة. لكن التركيز الامريكي والتركيز العربي كان على المسار الفلسطيني، لأنه توجد قضية ويوجد اتفاق، تنفيذه وارد. فأنا أتصور أنهم سوف يتوصلون إلى صيغة لتنشيط المسار السوري-الاسرائيلي .

بالنسبة لحكومة نتنياهو، جميع وزراء نتنياهو يعرفون أنهم إذا ما صوتوا ضده، فان الحكومة سوف تسقط وسوف يخسرون مواقعهم وتحصل انتخابات جديدة. وإذا ما حصلت انتخابات جديدة، فهي غير مضمونة. وإذا لم يصوتوا، فانهم يمتنعون عن التصويت. فهذه مصلحة، وهم لا يختلفون عن العرب. فإذا توصل نتنياهو إلى اتفاق مع سوريا بخصوص انسحاب كامل من الجولان، فسوف لن يكون ذلك صعباً بالنسبة له، لأن حزب العمل يؤيده في ذلك. الصعوبة هنا ليست بتحرير الاتفاق، ولكن بطموحات نتنياهو لعام ٢٠٠٠ . لديه طموحات أن يقود إسرائيل أربع أو ثماني سنوات أخرى. فإذا استنتج أن الانسحاب الكامل من الجولان سيؤدي إلى خسارته للإنتخابات فهو يستطيع أن يرفض. ولكن نتنياهو ، بالمقابل، من النوع الذي يتجاوب مع الضغط. فمثلا، لقد كان يرفض التعامل مع عرفات، الآن يتعامل مع عرفات بطريقة طبيعية. والذي يتبنى أوسلو وفيه أبعاد ايديولوجية صعبة على الليكود، يتبنى شيئاً أقل من أوسلو وهو الانسحاب من الجولان لأنه لا يوجد فيه بعد أيديولوجي صعب .

بالنسبة لسوريا الكبرى، أنا لا أعتقد أن الحكومة الحالية لسوريا في السنوات السبعة والعشرين الماضية كانت تنتهج سياسة سوريا الكبرى. سياسة حافظ الاسد قائمة على مصالح استراتيجية لا علاقة لها بالايديولوجية. والايديولوجية تستعمل أحيانا لاضفاء شرعية على السياسات التي تحصل. فمثلا، سوريا دعمت ايران، وفسرت ذلك على أساس أن هذا الدعم يصب في المصلحة الاستراتيجية العربية على اساس أن ايران ابتدأت ثورة وانهت نظاماً كان عميلاً للصهيونية، وعميلاً لاطراف خارجية، والنظام الجديد يؤيد القضية الفلسطينية والموقف العربي ويعادي إسرائيل. فإذا كانت الايديولوجية هي المنبع الرئيسي لسياسة حافظ الاسد، فهذا يتطلب من الاسد أن لا يتخذ الموقف الذي اتخذه تجاه ايران ولا الموقف الذي اتخذه تجاه دول التحالف حين انضم لهذه الدول أثناء أزمة الخليج. لا أرى بعد سوريا الكبرى في سياسة حافظ الاسد وما أراه هو أن الاسد لديه طموحات اقليمية، وأهم شيء في هذه الطموحات هو عدم تمكين إسرائيل من فرض هيمنتها على منطقة المشرق العربي أو المنطقة العربية ككل.

Digitized by Birzeit University Library

مسيرة اعادة الانتشار في الخليل
كما أبرزتها الصحافة الاسرائيلية

محمد فياض صلاحات*

علق اليمين الديني والعلماني، وخاصة الجناح المتطرف، والذي أسهم بشكل كبير في فوز مرشحه لرئاسة الحكومة الاسرائيلية الجديدة بنيامين نتنياهو، آمالاً كبيرة على رئيس الوزراء الجديد لكي يقوم بالغاء أو احباط أو عرقلة، أو على الاقل تجميد، المسيرة السلمية التي بدأتها حكومة العمل - ميرتس السابقة، والتي هزت صورة "اسرائيل الكبرى" في أذهان هذا اليمين الصهيوني وزعزعت طموحاته التوسعية الاستيطانية بعيدة المدى. لقد وعد نتنياهو بتحقيق "السلام الآمن" وطفق يحاول فرض سياسته ونهجه تجاه العملية السلمية التي كان يعارضها، ولكنه وجدها امراً واقعاً لا بد من التعامل معه. فهناك اتفاقيات معترف بها اقليمياً ودولياً تنتظر التنفيذ في وقتها المحدد. وكان من بين اولى الاتفاقيات المستحقة التنفيذ منذ فترة الحكومة السابقة، اتفاق اعادة الانتشار في الخليل.

توقعات وتوجسات وخلافات

لم ينل نتنياهو وأعضاء حكومته المتطرفون شيئاً من محاولة اعادة العجلة إلى الوراء والبدء بالتفاوض على ما سبق وتم الاتفاق عليه مع الحكومة الاسرائيلية السابقة. ولذلك، لجأ نتنياهو إلى المماطلة والتسويف وخلق نقاط الاشكال التي توحي بتردده وعدم قدرته، لاسباب ذاتية وموضوعية، على اتخاذ القرار الحاسم بشأن اعادة الانتشار. فهو لا بد وان يفعل ما من شأنه أن يثبت لنفسه وللآخرين بأنه أحدث شيئاً جديداً وحقق وعداً من وعوده التي قطعها لناخبيه. وفي الوقت ذاته لا بد وأن يستند إلى دعم وتأييد من رشحوه لرئاسة الحكومة حتى يضمن متانة الجبهة

* محمد فياض صلاحات: باحث مساعد، مترجم، وعضو هيئة تحرير "السياسة الفلسطينية" في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

الداخلية. فقد كانت هناك آراء غير متجانسة ازاء اعادة الانتشار في المدينة، كما كانت هناك توجسات وتوقعات لا تبعث على الارتياح، كما يبدو. فقد ذكرت صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٠ " أن قلق يهود الخليل له ما يبرره لان المدينة مقر للاسلام المتطرف المسلح الذي يسعى للانتقام، وأن أي تطلع نحو السلام يجب ان لا يمس بسلام يهود الخليل، وليعرف أنصار السلام ان ألمس بيهود الخليل سيضع حداً للعملية السلمية".

أما على مستوى الحكومة واعضاء الكنيست، كما ذكرت **يديعوت احرنوت** بتاريخ ١٠/١٢/ ١٩٩٦، فقد وقف وزير العلوم بيني بيغن ضد الاتفاق من اساسه لانه كما قال "يخرق الآن قبل أن يوقع وذلك لأن الفلسطينيين يجمعون كميات كبيرة من الاسلحة أكبر من المسوح بها في الاتفاق وسيستخدمونها خلافاً للاتفاق". وعبر ايتان وزير الزراعة مع عدد اخر من الوزراء عن معارضتهم بالتزام الصمت. اما وزير المواصلات اسحق ليفي فقد قال بان " العرب سيعتادون على حقيقة عدم اخلاء المستوطنة اليهودية وسيسمحون لها بإضافة البناء والعائلات، وفي هذه الحالة سينجح الاتفاق". وقد رفض شارون ابداء رأيه" طالما أن الاتفاق لم يوقع" في حين أن حنان بورات من "المفدال" قد عبر عن تمنيه بأن لا يوقع الاتفاق ولا يطبق لانه " كارثة من الناحية الامنية". وحذر وزير الامن الداخلي، كهلاني، من ان "اليهود والعرب يدركون جيداً أن طلقة واحدة في الخليل ستشعل النيران التي تحرق الطرفين" **يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٦/١٠/١٢ .

وقد ذكرت صحيفة **الجيروزلم بوست** بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٠ وعلى لسان دافيد بريكستون، مدير برامج راماه في اسرائيل، "اذا لم تشعر بالألم يوم اعادة الانتشار فإن انسحابنا من الخليل يمكن أن يكون الخطوة الاولى في تفكيك اسرائيل، ليس لان العالم العربي سيفسر ذلك على أنه دلالة على ضعف اسرائيل وانما لأنه سيكون من المستحيل بالنسبة لنا أن نفسر لشبابنا لماذا يجب أن نكون هنا على الاطلاق. واذا ما انسحبنا دون اكتراث، فاننا سنكون قد خنا مستقبلنا وليس ماضينا فحسب". وقد رأى الباحث الاسرائيلي في مركز جافي في جامعة تل ابيت، الدكتور مارك هيللر أن "تعايش اليهود مع العرب في الخليل أمر غير ممكن. فالتعايش يجب أن يكون من خلال الفصل بين الطرفين. فالمشكلة بين الجانبين هي أزمة ثقة عامة ستجد تعبيراً لها في الخليل. وستكون الخليل خلاصة كل الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني بصورة خطرة، سواء قبل اعادة الانتشار او بعده".

وقد ذكرت صحيفة **هآرتس** بتاريخ ١٩٩٦/١١/٨ انه تم الكشف عن جمعية باسم "كدوشات حبرون" تعتبر خطيرة جداً وأن هناك عناصر متطرفة وسط نشطاء اليمين في الخليل قد تستخدم السلاح الناري ضد رئيس الحكومة نتنياهو أو وزير الدفاع مردخاي اللذين يعتبران، من وجهة نظر هذه العناصر، يساريين جداً.

لم تكن مواقف اليمين هي المواقف الوحيدة البارزة على الساحة الاسرائيلية تجاه مسألة اعادة

Digitized by Birzeit University Library

الانتشار في الخليل فمعسكر المعارضة المؤيد للعملية السلمية كان يطالب ليس فقط باعادة الانتشار في الخليل وانما بتنفيذ اتفاق اوسلو بكامله، رغم مبادرة اعضاء كنيست من الليكود والمفدال إلى محاولة "تشكيل جبهة تضم كل اعضاء الائتلاف المعارضين لاتفاقيات اوسلو وذلك للضغط على نتنياهو ومنعه من مواصلة العملية السلمية (هآرتس، ١٩٩٦/٢/٢٦).

كانت نقاط الخلاف الاساسية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي تدور حول مسألة المطارد الساخنة، أي مطالبة اسرائيل بادخال قواتها إلى الخليل العربية لملاحقة العناصر "المطلوبة" لها ومسألة شارع الشهداء وقضية عدد البنادق التي سيتخدمها الطرفان وكيفية استخدامها.

تفكير نتنياهو وسياسة حكومته

يرى الكاتب الاسرائيلي الوف بن وتحت عنوان "استراتيجية نتنياهو" (هآرتس ١٢/٢٦ ١٩٩٦) أن الخليل كانت "ورقة مساومة بيد نتنياهو من اجل تكييف عرفات مع السياسة الجديدة لاسرائيل. فالمفاوضات الحقيقية تجري حول المراحل القادمة في المسيرة السلمية وليس حول تعديلات صغيرة في الترتيبات الامنية في مدينة الخليل. فنتنياهو الذي صعد إلى السلطة من خلال معارضته لاتفاقيات اوسلو يعتبرها الان كنزاً سياسياً نفيساً. فالصيغة الغامضة التي استهدفت اخفاء نوايا رابين وبيرس في الانسحاب عن الجمهور تمكنه اليوم من التوجه بالعكس بدون أن يخترق الاتفاق المرحلي. وتحت الضغط الدولي الذي جندته السلطة الفلسطينية وعد نتنياهو بالتراجع عن المطالبة بالندية في المرحلة القريبة القادمة من اعادة الانتشار في الضفة وبالمقابل أطلق بالون اختبار سياسي استهدف تجنيد دعم فلسطيني لتسوية دائمة على شكل تلميحات حول استعداده لمنح سيادة "محدودة" لكيان فلسطيني يقام في التسوية النهائية على أن يكون على نمط دولة ناقصة السيادة".

وهكذا، فإن نتنياهو الذي "يتلاءم طراز المجابهة مع فلسفته أكثر من طراز وخط المصالحة والتسوية قد تسبب بافعاله واخفاقاته بخلق اجواء انعدام الثقة التي أدت إلى تدخل اطراف خارجية" (هآرتس، ترجمة جريدة الايام بتاريخ ١٩٩٧/١/١٠). وقد وصفت صحيفة يديعوت أحرنوت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٨ حكومة نتنياهو بعد نصف سنة من تشكيلها بانها "سلبية في نظر الجمهور الذي صوت لصالحها، فسياساتها غامضة وغير واقعية وتعصف داخلها الخلافات وقراراتها تعاني من عدم المصداقية". وعلى صعيد ردود الفعل الدولية على سياسة حكومة نتنياهو كانت صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٢ قد اشارت إلى "تدهور مكانة دولة اسرائيل في وسائل الاعلام والاوساط الجماهيرية في اوروبا وامريكا وذلك بسبب:

١- خيبة الامل من وعود رئيس الحكومة نتنياهو للتقدم في تطبيق اتفاق اوسلو على خلفية الجمود المتواصل في المفاوضات بشأن الخليل

Digitized by Birzeit University Library

٢- البيانات والتصريحات الصادرة عن الوزراء في الحكومة حول خطط توسيع المستوطنات.

٣- المس بحقوق الانسان بعد صدور قرار محكمة العدل العليا الذي يجيز ممارسة التعذيب، وتوثيق حادثة ضرب العمال الفلسطينيين من قبل شرطة حرس الحدود، والغرامة التي كان مقدارها اغورة واحدة فرضت على الجنود الاسرائيليين الذين قتلوا فلسطينياً".

لقد استغرقت المفاوضات بشأن اعادة الانتشار في الخليل فترة طويلة كانت تتخللها لحظات من الامل بقرب التوقيع على الاتفاق، ولكن هذه اللحظات ما تلبث أن تخبو ليخيم اليأس والحذر ثم الترقب بعد الاعداد للقاءات جديدة بين الجانبين المتفاوضين وتواصل التدخلات الامريكية لمنع انهيار المفاوضات، ومن ثم المصرية والاردنية، في نهاية المطاف . ولم تكن بعض الاحداث التي تخللت فترة التفاوض بغير ذي تأثير على المفاوضات كالعملية العسكرية التي نفذتها الجبهة الشعبية في ذكرى انطلاقتها في كانون اول ١٩٩٦، وقيام احد الجنود الاسرائيليين المتطرفين باطلاق النار على الفلسطينيين. ولكن الاتفاق صادقت عليه الكنيست الاسرائيلية في نهاية الامر باغلبية ٨٧ صوتاً مقابل ١٧ صوتاً معارضاً وامتناع صوت واحد وبعد مناقشة استمرت ١٢ ساعة.

مسيرة نتنياهو

يرى الكاتبان الاسرائيليان شمعون شيفروناحوم برنياع (**يديعوت احرنوت**، ترجمة صحيفة البلاد بتاريخ ١٩٩٧/١/١٨) أن نتنياهو قد صعد الى قطار اوسلو في اليوم الذي فتح فيه النفق. فقد أدى هذا الامر، والاحداث الدموية التي تلته ، والتدهور الدراماتيكي في المكانة السياسية لحكومة اسرائيل إلى دفع نتنياهو لاتخاذ قراره الاستراتيجي. فأعضاء طاقم السلام الامريكي الذين حضروا إلى البلاد منذ تشرين أول التقوا ببيبي آخر يختلف عن السابق. وقد رأى الامريكيون أن نتنياهو كان في الاشهر الثلاثة أو الاربعة الاولى من تسلم حكومته لمهامها خاضعاً للاعتبارات السياسية الداخلية، اذ أنه حصل على عملية سياسية لم يكن يرغب فيها ووقف قبالة مشكلة أيديولوجية معانياً من فقدان الخبرة. وفي هذه الفترة تحدث نتنياهو عن التقدم في المفاوضات الا أنه كان في الواقع يتراجع عن ذلك، وقد اعتقد في دخيلته أن ذلك سينجح بشكل أو بآخر. لقد دفع النفق نتنياهو ، على حد قول أحد الموظفين الامريكيين ، إلى البحث عن حلفاء لانه كان سجيناً في القفص الذي أوجده لنفسه. والاتفاق الذي وقع في حاجز ايرز كان تعبيراً عن اختيار بين الخليل وواشنطن وهو خيار صعب ومؤلم. وعرفات اضطر للاختيار بين القاهرة وواشنطن فاختار واشنطن وهذا خيار غير بسيط وغير سهل وغير نهائي".

ويقول الكاتبان بأن الطاقم الذي شكله نتنياهو لم يكن يعرف الطاقم الفلسطيني ولا تاريخ الاتصالات معه، فقد" كان هارياً واعتراه عدم الثقة المطلقة بالفلسطينيين والنفور من الطاقم الامريكي وكانت أوامر نتنياهو للطاقم الاسرائيلي بأن يطرحوا مقابل كل مطلب فلسطيني مطلباً

Digitized by Birzeit University Library

اسرائيلياً، قائمة مقابل قائمة، لأن ذلك يحسن من قدرة هذا الطاقم على المناورة ويحول دون تقديم تنازلات، مما أدى إلى اهدار الوقت من قبل الطرفين وزيادة عدم الثقة بينهما، حيث صعدا على ظهر الامريكيين ليثقلا عليهم. لقد حاول المصريون تقييد عرفات، خلال المفاوضات، بأمور عدة الا أنه شعر أنهم يوهمونه ولذلك قرر الاتفاق، وأعطى الملك حسين موافقته على الحل الوسط في الخلاف حول اعادة الانتشار الثالثة. وهكذا وجد مبارك نفسه أمام ضغط امريكي بدون عرفات والملك حسين فاضطر للانضمام إلى الجوقة".

وجدير بالذكر أن اسرائيل قد عبرت عن تضايقها من الموقف المصري اكثر من مرة معلنة ان "لولا الضغط المصري لكان عرفات قد وقع على الاتفاق، فمبارك حين يعلق من القاهرة بأنه بدون تواجد فلسطيني في الحرم الابراهيمي لن يوقع عرفات الاتفاق، فان على رئيس منظمة التحرير عندئذ ان يتمسك بهذا المطلب حتى لو كان مستعداً للتوصل إلى حل وسط". (معاريف، ١٩/١/١٩٩٧).

من الرابح في الاتفاق

رغم أن مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية نشر عشر نقاط معدلة في الاتفاق الذي تم التوقيع عليه رسمياً في ١٩٩٧/١/١٧ وبحضور القنصل الامريكي في القدس ادوارد ابنغتون، مقارنة بالاتفاق السابق، الا أن اوري سفير الذي ترأس المفاوضات في عهد رابين وبيرس عرض ورقة مضادة. لقد سمع الامريكيون صدى الجدل بين الجانبين وعرفوا أنهم، أي الامريكان، "هم الذين نجحوا في نسخ اتفاقيات اوسلو وتمكين نتنياهو وعرفات من الادعاء بالنصر" (يديعوت احرونوت، ترجمة الايام بتاريخ ١٩٩٧/١/١٧). وقد استعرضت الصحيفة المذكورة الفوارق بين مراسيم التوقيع السابق على الاتفاق السابق في أيلول ١٩٩٥ في البيت الابيض والاوراق التي وقعت اخيراً كالتالي، حيث بدا في الاخيرة:

١ . ارتباط حكومة اسرائيل بوساطة أمريكية، اذ أن حكومة نتنياهو طلبت من الولايات المتحدة التدخل في المفاوضات بصورة لم يسبق لاية حكومة اسرائيلية سابقة أن طلبتها.

٢ . الانقلاب الذي طرأ على توجه نتنياهو بعد أحداث النفق وحثه على دفع المفاوضات إلى الامام، الامر الذي أثار استغراب الامريكيين.

٣ . الهدف المركزي لعرفات كان منذ تشرين الاول كسب ثقة موظفي الادارة الامريكية، وقد تحقق له ذلك.

٤ . الانجاز الكبير الذي حققه عرفات هو حصوله على التزام حكومة الليكود والحكومة الامريكية بتواريخ الانسحاب من معظم أنحاء الضفة الغربية. فقد أراد عرفات أن

Digitized by Birzeit University Library

يحصل على اعتراف "النصف اليميني" من المجتمع الاسرائيلي بمسيرة اوسلو وبالسلطة الفلسطينية وحصل على ذلك مع ضمانات أمريكية.

٥ . إن انجاز نتنياهو يكمن في رسالة كريستوفر التي ربطت بين تنفيذ الالتزامات الفلسطينية للاتفاقات وبين الانسحاب الاسرائيلي، وبذلك أوجد نتنياهو رافعة للدعم الامريكي لوقف الانسحاب اذا خرق الفلسطينيون الاتفاق .

٦ . معظم الانجازات التي تفاخرت بها الحكومة مذكورة في اتفاق اوسلو بنفس الصيغة أو بصيغة مشابهة، حيث تنص اتفاقيات اوسلو على أن تحدد اسرائيل وبصورة فردية أبعاد انسحابات الجيش، وكان هذا إنجاز رابين وبيرس. أما بالنسبة للموعد فقد حقق نتنياهو تأجيل تسعة أشهر في تنفيذ المرحلة الثالثة .

٧ . لم يحرز نتنياهو اي شيء في موضوع تسليم المطلوبين، حيث أنه لن يتم تسليمهم ولكن ستبذل جهود قصوى لالتزامهم بالمتطلبات الامنية.

ردود فعل اسرائيلية على الاتفاق

تباينت ردود فعل الجهات والاوساط الاسرائيلية على اتفاق اعادة الانتشار في الخليل بحسب فهم وتوجه كل طرف وطريقة رؤيته للمستقبل. فمن الطبيعي أن يحظى الاتفاق بدعم المؤيدين لاستمرار العملية السلمية التي ابتدأت في اوسلو. فقد رأى عاموس عوز (يديعوت احرنوت، ترجمة الايام بتاريخ ١٩٩٧/١/١٧) أن عهد السلام وضع اسرائيل" أمام ضرورة الاختيار بين انهاء حرب المائة سنة بيننا وبين العرب من منطلق تحديد الرغبة في أن" يقام في البلاد بيت امن لشعب اسرئيل ودولة حرة مزدهرة أو الانحدار إلى براثن الحرب ثانية حرب" اعادة الماضي"، حرب الاماكن المقدسة، أي الرغبة في استعادة الايام السالفة . إن اتفاق الخليل الذي يؤيده على الاقل ثلاثة ارباع الكنيست يدل على استعداد جزئي من قبل اسرائيل للاكتفاء بنصرها التاريخي في حرب التحرير والتنازل عن حرب "اعادة الماضي". ويرى عوز أنه " من الافضل أن يتطوع للسكن في الحي اليهودي يهود مقربون من حركة "السلام الان" أو "جرأة وسلام" أو "ميما"، يهود يحاولون تطوير علاقات جوار ودية مع الفلسطينيين بدل علاقات الاحتكار والاهانة والتنكيل التي اعتادها الحاخام ليفنفر ومجموعة كهانا".

وفي الوقت الذي بارك فيه أعضاء حزب العمل الاتفاق، فإن بعض أعضاء الليكود وصل بينهم الامر إلى درجة تقديم الاستقالة من الحكومة مثل بيني بيغن الذي قال معللاً موقفه بأنه لا يستطيع أن يعمل بصدق واخلاص بعد قرار الحكومة بتسليم الخليل.

أما اسحق شامير فقد قال في لقاء أجرته معه صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٩٧/١/١٦ " إن هذا

Digitized by Birzeit University Library

يوم أسود مشحون بالغضب والحزن. لقد تعرضنا إلى هزيمة لا يمكن وصفها . عزائي أنه اذا كنا قد سببنا وبانفسنا هذه المشكلة فأمل أن يأتي اليوم الذي نستطيع فيه الخروج منهابانفسنا" ولدى سؤاله عما يقول لأنصار المعسكر الوطني الذين وقفوا عشية الانتخابات لتأييد نتنياهو أجاب" عليهم أن ينتفوا شعر رؤوسهم". وقد وصف عضو الكنيست ميخائيل كلاينر ما حدث في حاجز ايرز، أي التوقيع على الاتفاق بأنه "خيانة لمبادئ ناخبي الليكود- غيشر- تسومت، الذين أوصلوا نتنياهو إلى رئاسة الحكومة ثم وجدوا فيما بعد أنه نسخة طبق الاصل لشمعون بيرس". ففي ايرز لفظ المعسكر الوطني آخر انفاسه (معاريف، ١٩٩٧/١/١٦). وقد وصف كل من حزب المفدال وموليدت وحركة حباد الاتفاق بانه عبارة عن "خيانة لارض اسرائيل". وصرح رحبعام زئيفي بانه لن ينتخب نتنياهو ثانية لرئاسة الحكومة. وقد تزايد الحديث عن اتخاذ خطوات تظاهرية ضد الليكود وبدأ العشرات بسحب عضويتهم من هذا الحزب .

لقد رأت صحيفة معاريف في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/١/١٦ وتحت عنوان " توقيع جيد" أنه "ليست حكومة الليكود هي التي تنازلت عن أرض إسرائيل الكبرى، وليست حكومة رابين وبيرس، بل إنها حكومة شامير وبيغن. فالاتفاق الجديد ليس الا امتداداً لكامب ديفيد، وان اسرائيل تستطيع أن ترفع قامتها في الحلبة الدولية ، ويحق للرئيس كلينتون أن يقطف ثمار الانجاز السياسي لطاقم الوساطة وكذلك حسين ومبارك. وأن الذي لم يجرؤ على فعله نتنياهو لقد وقع على اتفاق الخليل، واتفاق استمرار المسيرة السلمية".

أما صيحفة هآرتس فقد رأت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/١/١٦ أن الاختبار الذي على نتنياهو الان اجتيازه هو "التغلب على الضغوط والتهديدات من جانب مختلف أوساط اليمين فالآن، وحين وضع لبنة جديدة في صرح السلام لا نعتقد أنه سيعمل على تقويض أسس هذا السلام". ولكن الكاتب الاسرائيلي ميرون بنفنستي وتحت عنوان سلام على الورق" كتب في هآرتس بتاريخ ١٩٩٧/١/١٦، يقول بأن هذا الاتفاق " ليس اتفاقاً اسرائيلياً - فلسطينياً والما هو اتفاق اسرائيلي- امريكي، وفلسطيني- امريكي، والشخص الوحيد الذي يحق له أن يقف أمام عدسات الكاميرا متباهياً بنفسه هو دينس روس. إن وجهي عرفات ونتنياهو الشاحبين قد كشفا عن مشاعرهما الحقيقية. فعرفات علم جيداً أن الاتفاق لم يحل أية مشكلة من المشاكل التي تقض مضجع الفلسطينيين. وأن كل ما تم التوصل اليه هو التزام معتم وغير واضح بمواصلة مسيرة اوسلو وفقاً لفهم وتفسير رئيس الحكومة الذي لا يثق عرفات بنواياه".

وقد رأى الحاخام يوئيل بن نون (يديعوت احرنوت ترجمة الايام بتاريخ ١٩٩٧/١/١٨) "أن انهيار حلم اسرائيل الكبرى يستدعي منا تقييم الذات في المعسكر الديني القومي وخاصة استبدال الزعامة السياسية والحاخامية التي قادتنا من فشل إلى كارثة ومن عزلة إلى أخرى". ورئى رأى هذا الحاخام أنه "يجب ، من الناحية السياسية، على

Digitized by Birzeit University Library

للتوصل إلى اتفاق وطني واسع على قاعدة المبادئ التالية:

١- انهاء سلطتنا على الفلسطينيين وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية كاستيطان اسرائيل وكجزء لا يتجزأ من المشروع الصهيوني ودولة اسرائيل.

٢- تمسك اسرائيل بمفاتيح السيطرة وغور الاردن وصحراء يهودا ومحاور الحركة والسيطرة في الجو والبحر.

٣- بناء تدريجي للثقة والتفاؤل مع الاردنيين والفلسطينيين بهدف التوصل إلى اتحاد كونفدرالي اسرائيلي - أردني - فلسطيني يشبه بنلوكس بلجيكا- هولندا- لكسمبورغ، حيث أن لكسمبورغ ليس لها جيش ومنطقتها تعتبر منطقة أمن لجيوش جيرانها. وفي اطار هذا الاتحاد الكونفدرالي ستكون اسرائيل عنصراً محركاً من الناحية السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، اذا ما تصرفنا بحكمة واحتفظنا بمفاتيح السيطرة".

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، رجاء جارودي، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٦، (مترجم عن الفرنسية) ٢٢٦ صفحة من القطع المتوسط

يضم هذا الكتاب بين دفتيه، فضلا عن مقدمة وخاتمة، ثلاثة اجزاء تتناول الأساطير التي قامت عليها السياسة الإسرائيلية. يتطرق الجزء الأول إلى "الأساطير اللاهوتية"، بيما يعالج الجزء الثاني منه "أساطير القرن العشرين". اما الجزء الثالث، فقد كرسه المؤلف للحديث عن "الاستخدام السياسي للأسطورة".

ينوه جارودي في مقدمة كتابه إلى أن "هذا الكتاب هو تاريخ الهرطقة الذي يكمن في جعل الدين أداة للسياسة بإضفاء القداسة عليها عن طريق قراءة حرفية وانتقائية للكلام المنزل . . . وهذا هو المرض القاتل في نهاية هذا القرن الذي سبق لي وأن عرفته في كتابي عن التطرف الديني" (ص ١٧). وهو في كتابه هذا يدين الصهيونية التي عرفت نفسها بنفسها، فهي عقيدة سياسية "ارتبطت منذ عام ١٨٩٦ بالحركة السياسية التي اسسها ثيودور هرتزل"، وهي كذلك "عقيدة قومية لم تولد من اليهودية، بل من القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر ولم ينتسب مؤسسها (الصهيونية) هرتزل إلى الدين" لانه هو نفسه يقول "إنني لا انقاد لاي دافع ديني" (ص١٨).

تستند الأساطير اللاهوتية التي قامت عل
السياسة الإسرائيلية، كما يوضح جارودي في ال
الأول من كتابه، إلى اسطورة الأرض الموعود
الأرض المغتصبة، وأسطورة الشعب المختار،
أسطورة يشوع: التطهير العرقي. ترتكز الأس
الأولى (الأرض الموعودة أو المغتصبة) إلى نص رؤ
سفر التكوين: ١٥-١٨ يقول "لنسلك أعطي
الأرض من مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"، لذ
جارودي كيف أن القراءة المتطرفة لهذا النص من ق
الصهيونية السياسية المتطرفة جعلت الجنرال موش
ديان يقول في الجيروزالم بوست في ١٠ اغسطس "
"إذا كنا نملك التوراة، وإذا كنا نعتبر انفسنا ش
التوراة فمن الواجب علينا أن نمتلك جميع الأرا
التوراتية" (ص ٣٥) وجعلت إيغال عامير "يقر
الرب" ومن جماعته المسلحة التي تنادي بإعدام
من يفرط في الأرض الموعودة "يهودا والسامرة" بق
باغتيال رابين (ص ٣٥). التفسير المسيحي لهذا النو
لا يتطابق مع هذه القراءة المتطرفة، ولا احداث وحقا
التاريخ تؤكد ذلك. فقد ذكر البيردى بوري، الباحث
العهد القديم في كلية اللاهوت البروتستانتية

Digitized by Birzeit University Library

جنيف "ان البحوث التاريخية الأخيرة قد توصلت إلى تقليص العروض الكلاسيكية للخروج من مصر وغزو كنعان والوحدة القومية الإسرائيلية قبل المنفى وصورتها على انها قصة خرافية، فعلم التاريخ التوراتي لا يخبرنا بما يقصه علينا، بل يخبرنا عمن كتبوه" (ص ٣٦).

الأسطورة الثانية من هذه الأساطير اللاهوتية عبر عنها الحاخام كوهين في كتابه (:التلمود" باريس، ١٩٨٦ ص ١٤٠) حيث قال: "يمكن توزيع سكان العالم بين إسرائيل والشعوب الأخرى برمتها. فإن إسرائيل هي الشعب المختار وهي ركن أساسي من اركان العقيدة" وهذه القراءة المتطرفة ترتكز إلى نص ما ورد في سفر الخروج ٤-٢٢ هو "كذا قال الرب: إسرائيل ابني البكر". والحقيقة التاريخية تفيد عكس ذلك، فالوحدانية لم تولد مع العهد القديم ودليل ذلك "ان الذين قاما بكتابة التوراة وهما يهوى وإيلوهي كانا يناديان فقط بتفوق الإله العبراني على سائر الآلهة وغيرته منهم (سفر الخروج ٢٠، ٢-٥) ورب مؤاب: قاموش معترف به (سفر القضاة ١١، ٢٤، وسفر الملوك الثاني، ٢٧) مثل "الآلهة الأخرى" (سفر صموئيل الأول، ٢٧، ١٩) (ص ٤٧). فالمسيرة إلى الوحدانية أقدم من ذلك بكثير.

ثالث الأساطير اللاهوتية هي أسطورة يشوع الذي اجتاز "ومعه كل إسرائيل من لاكيش إلى عجلون ونزلوا عليها وحاربوها وافتتحوها في ذلك اليوم وضربوها بحد السيف وأبسل كل نفس فيها في ذلك اليوم عينه كما فعل بلاكيش . . . وصعد يشوع وجميع إسرائيل معه من عجلون إلى حبرون "سفر يشوع: ١٠-٣٤". إن روايات التوراة تصطدم بالحقائق التاريخية والأثرية، كما يوضح جارودي. فقد برهنت الحقائق الأثرية "ان الإسرائيليين الذين وصلوا في نهاية القرن الثالث عشر ق.م لم يستطيعوا الاستيلاء على أريحا لأنها كانت غير مأهولة في ذلك الوقت. فمدينة عصر البرونز الوسيط (أريحا) كانت قد دمرت نحو ١٥٥٠ ق. م ثم هجرت". إن القراءة المتطرفة لمثل هذا النص وغيره من النصوص الأخرى مثل "وإذا ادخلك الرب إلهك الأرض التي أنت صائر إليها لترثها . . . فابسلهم بسالا" ومثل "فلا يقف أحد بين يديك حتى تفنيهم" (العدد، الفصل السابع، ٢٤) هي التي جعلت مناحيم بيغن يقوم بمذبحة دير ياسين ويطالب، "ليس فحسب بطرد العرب، وإنما الاستيلاء على كل فلسطين" (ص ٦١). وليست مذابح شارون في صبرا وشاتيلا ومطالبة كهانا بالترانسفير ببعيدة عن هذا التطهير العرقي. ولهذا، فإن الأمم المتحدة اعتبرت في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ "الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري" (ص ٦٨).

في الجزء الثاني من الكتاب يتناول جارودي أساطير القرن العشرين التي استندت إليها السياسة الإسرائيلية، ومن هذه الأساطير أسطورة معاداة الصهيونية للفاشية. هذه الأسطورة التي تكثر حولها الوقائع والشهادات التاريخية. فقد "برهن الزعماء الصهاينة في عصر الفاشية الهتلرية والموسوليني على سلوك غامض ومشبوه، ابتداء من عرقلة الكفاح ضد الفاشية وحتى محاولة التعاون معها". فالهدف الأساسي للصهاينة لم يكن إنقاذ حياة اليهود، ولكن إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وقد أعلن أول رئيس لوزراء إسرائيل بن غوريون، ودون مواربة، في ٧ ديسمبر عام ١٩٣٨ أمام القادة الصهاينة من "العمال" قائلا "لو كنت أعلم أنه من الممكن إنقاذ كل أطفال ألمانيا بإحضارهم إلى إنجلترا، أو إنقاذ نصفهم فقط بنقلهم إلى إسرائيل الكبرى لاخترت الحل الثاني لأننا يجب أن نحرص ليس على حياة هؤلاء

Digitized by Birzeit University Library

الأطفال وحسب وإنما على تاريخ شعب إسرائيل أيضا" (ص ٧٣). وقد استقبل موسوليني وايزمان مرتين، الأولى في ٣ يناير ١٩٢٣، والثانية في ١٧ سبتمبر ١٩٢٦ وتحدث ناحوم غولدمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية مع موسوليني (في ٢٦ اكتوبر ١٩٢٧) الذي قال له "ساساعدكم في إنشاء هذه الدولة اليهودية" (ص ٨١، ٨٢). وفي عام ١٩٤١، اقترف إسحق شامير "جريمة لا تغتفر من الناحية الأخلاقية، فقد دعا إلى التحالف مع هتلر والمانيا النازية ضد بريطانيا" (ص ٧١).

الأسطورة الثانية من أساطير القرن العشرين هي أسطورة عدالة محكمة نورمبرج، تلك المحكمة العسكرية الدولية التي انشاها الحلفاء "لملاحقة وتوقيع العقاب على كبار مجرمي الحرب التابعين لقوى المحور". وقد جاء في المادة ١٩ من النظام الأساسي لهذه المحكمة "انها لن تتقيد بالقواعد الفنية المتعلقة بإقامة الأدلة والبراهين". وفي المادة ٢١ "إنها لن تطلب تقديم البراهين على الأعمال ذات الشهرة العامة وستعتبرها ثابتة وستعتبر كذلك كبراهين صحيحة الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن حكومات الحلفاء" (ص ١٠٢). إن إجراءات هذه المحكمة اثارت اعتراضات كثيرة في صفوف القانونيين الأمريكيين، بدءا بالقاضي جاكسون، الرئيس الأمريكي للادعاء، والذي، كما يقول المؤرخ الإنجليزي دافيد ارفنج "كان يخجل من هذه الإجراءات". لقد اعتمدت محكمة نورمبرج أسطورة الستة ملايين من الضحايا اليهود، والتي أصبحت "عقيدة تبرر وتضفي القداسة على انتهاكات وابتزازات دولة إسرائيل في فلسطين وفي كل الشرق الأوسط وفي الولايات المتحدة وفي كل السياسة العالمية بوصفها فوق كل قانون دولي" (ص ١٠٤). يستعرض جارودي الشهادتين اللتين استند هذا الرقم إليهما ويعمد إلى إيراد الدلائل والحقائق التاريخية التي تفند هذا الرقم المدعى. ويبين أن محكمة نورمبرج "قامت على "شهادات"، وأن القارين الذي تم على وجود غرف الغاز قاموا بذلك ليس على أساس شاهدوه ولكن على أساس ما سمعوه" (ص ٩٠ ولهذا، فإن التدليل على أن جرائم النازي لم تقتصر على اليهود وحدهم وأنها خلفت عشرات الملايين القتلى في الكفاح ضد الفاشية هو عنصرية تشجع التمييز والحقد العنصريين" (ص ١٢٦).

الأسطورة الثالثة من أساطير القرن العشرين أسطورة "الهولوكوست" والتي هي اسطورة الستة ملايين يهودي. وقد باتت هذه الأسط "عنصرا من عناصر التبرير الأيديولوجي لإنشاء إسرائيل" (لاروس، ص ٥٨٨، ١٩٩٣) (ص ٢٧ وعلى الرغم من أن هذه الأسطورة لا تستطيع الص امام الروايات المتناقضة لها والبراهين والأدلة الت لها من حيث زمان ومكان الحدوث والرقم النقيض تعرض لهذه الإبادة، إلا "أن الحديث عنها عملية إبادة جماعية في التاريخ" كان بالت للاستعماريين الغربيين إنزالا للستار على جرائ (قتل الهنود في أمريكا والرقيق السود)، وبالت لستالين محوا لآثار عمليات القمع الوحشية التي بها". فالحرب العالمية الثانية خلفت ٥٠ مليونا القتلى "منهم ١٧ مليونا من السوفييت، و ٩ ملا من الألمان. أما بولندا والبلدان الأخرى المحتلة أوروبا، وكذلك ملايين الجنود من افريقيا وآسيا دفعوا ثمنا باهظا بموت عدد كبير منهم" (ص ٤٤

أما الأسطورة الرابعة من أساطير القرن العشر فهي اسطورة "ارض بلا شعب لشعب بلا ارض" فالأيديولوجية الصهيونية ترتكز على فرضية واهية ما جاء في سفر التكوين (١٥/١٨-٢١) "في ذلك ال بت الرب مع ابرام عهدا قائلا: لنسلك اعطى

الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات" (ص ١٥٥). وبناء على هذه الأسطورة قال مناحيم بيغن "إن أرض إسرائيل الكبرى ستعود إلى شعب إسرائيل كلها وإلى الأبد" (ص ١٥٦). وفي تصريح لجريدة الصانداي تايمز بتاريخ ١٥ يونيه ١٩٦٩ قالت غولدا مئير "لا يوجد شعب فلسطيني . . . وكاننا نحن الذين جئنا لإخراجه من ديارة والاستيلاء على بلده، فهم (الفلسطينيون) لا وجود لهم". واستغلالا لهذه الأسطورة عمدت الحركة الصهيونية إلى تدمير القرى والمدن العربية وطرد أهلها منها وزرع المستوطنات مكانها.

في الجزء الثالث من الكتاب، والذي يتحدث عن الاستخدام السياسي للأسطورة، يبين جارودي اثر اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، حيث يعتبر لوبي لجنة الشؤون العامة الأمريكية-الإسرائيلية "إيباك" اقوى لوبي هناك. فهذا اللوبي الصهيوني "والصوت الانتخابي اليهودي" هو الذي جعل الرئيس الأمريكي ترومان يصرح أمام مجموعة من الدبلوماسيين عام ١٩٤٦ قائلا "أسف أيها السادة، ولكن علي ان أستجيب لمئات الآلاف من الناس الذين ينتظرون فوز الصهيونية، وليس لدي الاف العرب من بين ناخبي" (ص ١٧٣). وقد ذكر رئيس الوزراء السابق كلمنت اتلي ان "سياسة الولايات المتحدة في فلسطين يشكلها الصوت الانتخابي اليهودي والإعانات المقدمة من العديد من الشركات اليهودية الكبرى" (ص ١٧٤).

وفي فرنسا، "وصلت القوة الإعلامية للوبي الصهيوني، ومركزه اليوم الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية (ليكرا)، إلى الحد الذي تستطيع به أن تتلاعب بالراي العام على هواها وكما يتراءى لها مع أن السكان اليهود لا يشكلون ٢٪ من الشعب الفرنسي" (ص ١٨٧). وقد لوحت الصهيونية دائما بشبح معاداة السامية للإقناع بانها تهديد مستمر ضد إسرائيل ولضرورة الهرولة لنصرتها ومساعدتها. وفي برلين "اصبح المسرح والصحافة . . . الخ، شانا يهوديا" (ص ١٩٢).

يتطرق جارودي بعد ذلك إلى التمويل الخارجي الذي حصلت عليه إسرائيل من المانيا كتعويضات، إضافة إلى الإمدادات التي لا حد لها من الأسلحة والأموال والتي تاتي اساسا من الولايات المتحدة. . . وكذلك للنح والهبات من ابناء "الشتات". "فمجموع "المعونة" الرسمية الأمريكية التي تتلقاها إسرائيل وحدها يعادل ما يزيد على ١٠٠٠ دولار للفرد، اي ك "بقشيش" يضاف إلى دخله القومي، وهو يزيد ثلاث مرات على إجمالي الدخل القومي للفرد في مصر وفي معظم البلدان الأفريقية" (ص ٢٠٤). إن معونة الحكومة الأمريكية المقدمة لإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ قد بلغت ١٨ مليار دولار، ولكن التعجيل بزيادتها قد يصيب المرء بالدوار، وهي، بوجه عام، اقل من ١٠٠ مليون دولار حتى عام ١٩٧٥ و ٢ مليار حتى عام ١٩٨١ . وفي يناير ١٩٨٥، طالبت دولة إسرائيل مرة اخرى بمبلغ ١٢ مليار دولار لمدة ٨ سنوات" (ص ٢٠٣).

ويخلص المؤلف في خاتمة كتابه إلى القول بان نقد التفسير الصهيوني للتوراة و "الأسفار التاريخية (وخاصة سفر يشوع وسفر صموئيل وسفر الملوك) لا يمس باية حال من الأحوال التوراة وما جاء فيها من معتقدات دينية . . . ولكن ما نرفضه هو القراءة الصهيونية القبلية والقومية لهذه النصوص، باختزالها الفكرة الهائلة لعهد الله مع الإنسان، ومع كل الناس، ووجوده في داخلنا جميعا لاستنتاج اشر فكرة في تاريخ الإنسانية، الا وهي فكرة "الشعب المختار" الذي اختاره رب متحيز وجزئي (ومن ثم صنم) وذلك للتبرير المسبق لجميع انواع السيطرة والاستعمار

Digitized by Birzeit University Library

والمذابح كما لو كان تاريخ العبرانيين او التاريخ المقدس هو التاريخ الوحيد في العالم" (ص ٢١٠). ويبين جارودي، ايضا، ان نقد اسطورة الهولوكست ليست بالعملية الحسابية الجنائزية لعدد الضحايا ولكن الاستغلال السياسي من طرف "دولة لم يكن لها وجود عندما اقترفت الجرائم" (يعني إسرائيل) والمبالغة في الارقام بصورة تعسفية لمحاولة إثبات أن معاناة البعض لا وجه لتشبيهها بمعاناة الآخرين وإضفاء القداسة عليها هي محاولة لصرف النظر عن مذابح اشد قسوة" (ص ٢١٢). إن الهدف الذي توخاه جارودي من هذا الكتاب هو "إتاحة العناصر للجميع لكي تتاح لهم فرصة الحكم على شرور الأساطير الصهيونية التي تساندها دون قيد او شرط الولايات المتحدة والتي تولد عنها حتى الآن خمسة حروب، كما انها تتشكل بما تمارسه من تاثير ونفوذ بواسطة اللوبي على إحدى القوى الكبرى في امريكا، ومن ثم على الرأي العام العالمي تهديدا مستمرا ودائما لوحدة العالم وسلامه" (ص ٢١٢). ويرى جارودي انه "لا توجد اداة فعالة ضد النازية اكثر من توضيح الحقيقة التاريخية وإقامة البراهين عليها" (٢١٥).

لقد هدفت الحركة الصهيونية بهرطقتها السياسية إلى الانحراف باليهودية كديانة، رغم الأصوات اليهودية المناهضة لذلك التوجه، وتحويلها إلى حركة قومية عنصرية استعمارية تتمثل في دولة. لقد رمت إلى استبدال رب إسرائيل بدولة إسرائيل. وكما قال توم سيجف في كتابه (المليون السابع) فإنه: "لم يكن إنقاذ حياة يهود أوروبا على راس أولويات طبقة زعماء الحركة الصهيونية، فالاهمية الكبرى كانت العمل على تاسيس دولة".

لم يدر بخلد جارودي وبما عرضه في هذا الكتاب الذي وثق كل حلقة من حلقاته بمصادرها "فكرة تدمير إسرائيل" بل أراد، وببساطة، نزع "ه القداسة" عنها. "فهي، أو اي ارض اخرى، ليس ابدا موعودة بل مغتصبة طبقا لعلاقات الق التاريخية في اي قرن". لقد اضطر جارودي لطبا كتابه هذا على نفقته الخاصة، بعد ان كانت اكبر دو النشر الفرنسية تتسابق على نشر كتبه، لانه، بد عام ١٩٨٢، قد خرق أحد المحرمات عندما انت السياسة الإسرائيلية التي "يدافع عنها، الآن، قانو "جيسو فايوش الغاشم" الذي صدر في يوليو ١٩ والذي يعيد في فرنسا جريمة الرأي التي سادت عه نابليون الثالث، وجعلت قانونا قمعيا يعوض ضد الحجج".

ليس من الغريب ان يتعرض جارودي إلى الانتقا والغضب وإكالة الاتهام له من قبل الصهاينة وحلفائه في العالم لانه اظهر في كتابه هذا، صغير الحجم، ولك كبير المعاني وافر المصادر ورائع التوثيق، هشاش الأساطير التي قامت عليها السياسة الإسرائيلية الصهيونية وهشاشة طابع القداسة المخلوع عل "الهولوكست، الذي يدعي إبادة ستة ملايين يهودي هذه الأساطير التي استخدمت كتبرير سياسي وايديولوجي لقيام دولة إسرائيل على حساب "هولوكست" أو "إبادة يشوعية" جديدة قامت به الحركة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني لتحقيق اهدافها العنصرية القومية على ارضه فلسطين. وليس من المستهجن أن يزداد الصهاينة وحلفاؤهم غضبا عندما يكشف جارودي، بشكل موثق، التواطؤ بين الصهاينة والنازية لتنفيذ الأهداف الصهيونية.

Digitized by Birzeit University Library

إن رجاء جارودي، كما أسمى نفسه بعد أن اعتنق الإسلام، لا يطالب باكثر من إخضاع الأمور لسلطان العلم والتاريخ والحقيقة، ولا يطالب "بإعادة التاريخ ... بطلقات المدافع بل بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ... من أجل إحلال سلام حقيقي وتعايش سلمي ودائم". ومن هنا، فإن كتاب جارودي يعتبر وثيقة هامة تتسم بتحليل منطقي يستند إلى حقائق موثقة ويطالب بهدف إنساني يتوقف عليه الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، إن لم يكن العالم اجمع. وهو، بالإضافة إلى ذلك، مصدر هام لكل من له اهتمام بالسياسة، ولا سيما في هذه المنطقة.

محمد فياض صلاحات

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣ ، ماهر الشريف. نيقوسيا (قبرص): مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥ .

صدر هذا الكتاب في نيقوسيا (قبرص) عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي في آب ١٩٩٥ . ومؤلف الكتاب هو الاستاذ ماهر الشريف، وهو كاتب فلسطيني مقيم في سوريا وباحث ناشط في حقل الشؤون السياسية الفلسطينية وله مؤلفات في التاريخ الاجتماعي الفلسطيني، وقد شغل منصب سكرتير تحرير مجلة النهج الفصلية التي تصدرها الاحزاب والقوى الشيوعية واليسارية العربية في قبرص. وكان ماهر الشريف قد احتل مكانة بارزة في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقا، وكتب كثيرا في فكرهم ومواقفهم. وكتابه هذا هو من اواخر الكتب التي صدرت ضمن سلسلة من الكتب التي تصدت لمعالجة الفكر السياسي الفلسطيني وتاريخه، واستند الكاتب فيه إلى وجود دراسات وابحاث عديدة حول الموضوع، منطلقا من اقتناعه بمبدأ التراكم في البحث التاريخي. ومن هذا المبدأ تعامل الكاتب مع المراجع التي استند اليها في اعداد بحثه الذي هدف فيه إلى معالجة تطور الفكر السياسي الفلسطيني بتياراته المختلفة في البحث عن الكيان، وكيف كان تصوره والتعامل معه، وذلك منذ بروز مظاهر وعي وطني فلسطيني وحتى الوصول إلى اتفاق اعلان المبادىء الذي يرى الكاتب ا انهى مرحلة كاملة من عمر الشعب الفلسطيني وم تاريخ فكره السياسي .

وفي مسعاه لربط الماضي بالحاضر اراد الكا الاسهام في الاجابة عن سؤال: كيف وصل الشع الفلسطيني إلى ما وصل اليه، دون الاجابة عن سؤ لماذا وصل الشعب الفلسطيني إلى ما وصل اليه.

والفكر السياسي الذي قصده الكاتب في بحثه كما اشار في مقدمة كتابه هو "الفكر الذي ابتدعته وانتجته مؤسسات سياسية في الاساس، او مفكرون وقفوا على راس هذه المؤسسات، او مهدوا الطريق امام نشوئها وصاروا مرشدين على مستوى الفكر لها" (ص ١٢).

يقع الكتاب في ٥١١ صفحه من القطع المتوسط ويحتوي، بالاضافة للمقدمة، على خمسة اقسام رئيسية تضم احد عشر فصلا، إضافة للخلاصة والملاحق والاشارات البيبلوغرافية. عالج الكاتب في القسم الأول الفكر السياسي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨، وتعرض لنشوء العقدة الفلسطينية وبروز التباين بشأن سبل حلها، وربط الكاتب ما بين تبان

Digitized by Birzeit University Library

الشخصية الوطنية الفلسطينية وبين الاستيطان الصهيوني، مشيرا إلى أن الاحساس بالخطر الصهيوني المتنامي قد أدى الى تبلور "فكر سياسي فلسطيني ، تمايز إلى حد ما، عن الفكر السياسي الذي انتشر في الولايات السورية الأخرى الخاضعة للسيطرة العثمانية" (ص ١٩).

حدد الكاتب عام ١٩٠٨ كنقطة انطلاق في بحثه باعتباره العام الذي ظهرت فيه أول صحيفة فلسطينية وهي الكرمل،حيث عبرت حسب رأيه عن بروز مظاهر وعي بدائي وادراك لمخاطر المشروع الصهيوني واهدافه. ويقول الكاتب انه لم يكن بامكان الفكر السياسي الفلسطيني في تلك المرحلة أن يقوم باكثر من ابراز بعد وطني خاص للحركة العربية في فلسطين، "بحيث لم تكن المعطيات القائمة قبل الحرب العالمية الاولى تسمح بطرح فكرة تشكيل كيان سياسي خاص في فلسطين، أو حتى طرح فكرة الانفصال عن الامبراطورية العثمانية " (ص ٢١).

وشدد الكاتب على ان الفكر السياسي الفلسطيني كان مدركا آنذاك للخطر الصهيوني ومتنبها لأهدافه، وان الدور الابرز في حملة مناهضة الصهيونية "قد اضطلعت به الصحافة العربية الفلسطينية وفي مقدمتها جريدة "الكرمل" وجريدة "فلسطين" (ص ٢٢). وفي هذا السياق فإن الكاتب قد بالغ في تصوير الإدراك لمخاطر الاستيطان اليهودي حيث ان هذا الإدراك لم يتطور بشكل كاف قبل وعد بلفور الذي منح اليهود الحق في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين. فقبل فرض الانتداب البريطاني لم يتبلور هناك الوعي التام لحقيقة الحركة الصهيونية ولأهدافها، فهناك كما تعلم من رحب بمجيء اليهود واستيطانهم تشجيعا للاستثمار في فلسطين. وحتى بعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين نجد هناك من رحب بهذه الخطوة ومن دعا للتعاون مع الانجليز حتى ولو كانوا قلة قليلة.

واشار الكاتب إلى أن بروز التنظيمات والجمعيات المناهضة للصهيونية في مدن الإمبراطورية العثمانية في تلك الفترة جاء نتيجة "لمساهمة النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني في الحملة المناهضة للصهيونية، إلا أن الوطنية الفلسطينية بقيت مندمجة حتى مطلع عشرينات هذا القرن في الحركة القومية العربية الجامعة التي جسدت طموح العرب إلى التحرر والتوحد في إطار دولة واحدة" (ص ٢٥)، لكنه اوضح بان المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث الذي انعقد في مدينة حيفا في كانون اول عام ١٩٢٠ كان نقطة الانطلاقة الحقيقية للوطنية الفلسطينية كحركة قطرية لها اهدافها الخاصة بها، لدعوته إلى "تشكيل حكومة وطنية في فلسطين مسؤولة امام مجلس نيابي منتخب من السكان الذين وجدوا في البلاد قبل الحرب" (ص ٢٧) .

صنف الكاتب التيارات الفكرية الرئيسية في الفكر السياسي الفلسطيني في مرحلة الانتداب إلى ثلاثة تيارات هي تيار الوطنية القطرية، وتيار القومية العربية وتيار الشيوعية الأممية. اما عن دور تيار الجامعة الإسلامية في تلك الفترة فقد رأى أنه لم يعبر عن نفسه سياسيا بشكل واضح، وان فكرة الوحدة الإسلامية لم تكن اكثر من وسيلة لاستنهاض المسلمين ودفعهم إلى مؤازرة نضال الشعب الفلسطيني والتضامن معه. كما ان الاسلام السياسي "كتيار يحمل مشروعا سياسيا محددا يقوم على اساس فكرة الجامعة الإسلامية بقي غائبا، ولم تبرز جماعة الاخوان المسلمين كتنظيم موحد على ساحة العمل السياسي الى عام ١٩٤٦" (ص ٢٨). كما وقال بان الوطنية القطرية الفلسطينية تميزت في عقد العشرينات بمهادنة

Digitized by Birzeit University Library

بريطانيا والمراهنة على إمكانية تغييرها لمواقفها الداعمة للصهيونية وعملت على تركيز طاقاتها على النضال ضد الحركة الصهيونية. وقام الكاتب بإبراز دور الشيوعية في التركيز على فضح اهداف الاستعمار، رغم اعترافه بان التاثير الفكري والسياسي للشيوعية في العشرينات كان ضعيفا على الفلسطينيين.

تطرق الكاتب إلى موضوع التزاوج بين الوطنية والقومية في مطلع الثلاثينات، واحتلال فكرة الوحدة العربية لموقع متميز في إطار الفكر السياسي الفلسطيني نتيجة للتضامن العربي مع نضال الشعب الفلسطيني عام ١٩٢٩ عند احداث البراق التي اعتبرها الكاتب نقطة تحول حاسمة في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية. وتحول الحركة الوطنية إلى طريق مكافحة الاستعمار وشعورها بالتالي "بحاجتها إلى الاستناد إلى عمقها العربي لتتمكن من مواجهة الحلف البريطاني-الصهيوني" (ص ٣٣).

وصور الكاتب الوطنية الفلسطينية قبل الحرب العالمية الأولى بانها كانت عاجزة لأسباب موضوعية عن تصور قيام كيان سياسي مستقل في فلسطين،غير انها وهي ترفض الإقرار باي حق للمنظمة الصهيونية في المشاركة في تقرير مصير فلسطين قد رفضت كل مشاريع الحكم الذاتي التي تقدمت بها حكومة الانتداب. ومع تجدد نشاط تيار القومية العربية منذ مطلع الثلاثينات صار ينظر إلى مشاريع المشاركة السياسية على اساس الحكم الذاتي بانها "لا تنسجم مع طموح البلاد إلى الاستقلال التام والوحدة العربية" (ص ٣٨)، وعزا اسباب تخبط الوطنية الفلسطينية تجاه استقلال ومستقبل فلسطين إلى "عجزها عن تقديم حلول ديمقراطية لمسالة الوجود اليهودي في فلسطين" (ص ٣٩).

في القسم الثاني من الكتاب، والذي يضم كلا
الفصل الثاني والثالث والرابع، يقدم لنا الكاتب عر
متوازنا وشاملا للتطورات ما بين اعوام ١٩٤٨-١٩
بدءا بتمزق الكيان السياسي الفلسطيني وحتى نش
منظمة التحرير الفلسطينية. ففي الفصل الثاني والـ
حمل عنوان من النكبة إلى الوحدة ١٩٤٨-١٩٥٨ ا
الكاتب إلى أن تلك الفترة تميزت بغياب تيار الوط
القطرية الفلسطينية وطغيان تيار القومية العربية ع
غيره من التيارات، كما وبرز تيار الإسلام السيا
"مستفيدا من تراجع نفوذ الحاج امين الحسيني
(ص ٤٥).

ورصد الكاتب مواقف التيارات السيا
الفلسطينية من النكبة وتصورات كل منها لحل
حل القضية الفلسطينية، دون أن يوضح تأثير رف
التقسيم أو قبوله على العلاقة ما بين التيار
السياسية الرئيسية، سواء الوطنية او القومية
الإسلامية أو الشيوعية التي كانت التيار الوحيد
إطار الفكر السياسي الفلسطيني الذي ايد قرار الا
المتحدة بتقسيم فلسطين" (ص ٥٦)، إذ را
الشيوعيون فيه نصرا وفرصة من الضروري استغلا
حيث راوا ان في تطبيقه تمتعا بحق تقرير المص
وبكيان خاص ومستقل وان رفض التيارات الاخر
للقرار حمل في طياته اللامبالاة باهمية الكيان تنفيذ
للاهداف المختلفة التي طرحتها هذه التيارات والسيا
التي ارادتها لتحقيق هذه الأهداف .

وفي عرضه للتطورات التي تلت النكبة، تطرق
انضمام الفلسطينيين إلى الاحزاب والتجمعات التي
تكونت آنذاك عربيا وإسلاميا، دون التطرق إ
الخطوات التي سارت باتجاه تكوين منظمات ذات
طابع فلسطيني مستقل، واهمية ذلك في البحث عن
الكيان

Digitized by Birzeit University Library

اما الفصل الثالث من الكتاب فتحدث حول تنظيم الشعب الفلسطيني وإحياء كيانه السياسي في الفترة ما بين ١٩٥٩-١٩٦٤ وحتى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية واعطائها الشرعية من قبل الدول العربية دعما للكيان الفلسطيني، مع استثناء مسالة السيادة من اجندته، وذلك بعد عدة محاولات لاحياء الكيان الفلسطيني في ظل التباين الكبير في مواقف التيارات السياسية والحكومات العربية من تلك المسالة لأسباب ايديولوجية. واشار الكاتب إلى بروز الفكر القومي الداعي إلى الوحدة العربية، والرافض لبروز الدولة القطرية في تلك الفترة. ولم يوضح الكاتب ان مؤسسي م. ت. ف. كانوا من المتأثرين بالفكر القومي ورغم ذلك عملوا من أجل انبثاق الكيان الوطني المنشود.

يضم القسم الثالث من الكتاب ثلاثة فصول (الرابع والخامس والسادس)، ويحمل عنوان "حرب التحرير الشعبية ما بين الطموح والواقع". عرض الكاتب في الفصل الاول منه مفهوم الثورة واستراتيجيتها في فكر الوطنية القطرية الفلسطينية منذ عام ١٩٦٥-١٩٦٦، متطرقا إلى منطلقات ومبادىء حركة فتح، ومستعرضا ادبياتها التي نشرت في تلك الفترة وتركيزها على النضال القطري كثورة فلسطينية المنطلق عربية العمق، وعلى الوحدة العربية كبديل للحزبية، موضحا تصورها لكيان فلسطيني ثوري وغير تابع للانظمة العربية يهدف إلى فرض السيادة الفلسطينية على القسم العربي الباقي من فلسطين كقاعدة لمواصلة تحرير فلسطين بالثورة المسلحة. مشيرا إلى افكار وجدت آنذاك وهي ان تحرير فلسطين وتصفية الكيان الغريب سيكون عملا عربيا مشتركا على اسس استراتيجية موحدة. وعرض في الفصل الخامس انعكاسات هزيمة حزيران ٦٧ على الفكر السياسي الفلسطيني حيث اعتبر ان النكسة "كانت تعبيرا عن فشل النهج الذي سارت عليه م. ت. ف" (ص ١٤٦)، ونتائجه على الشعب الفلسطيني والتي تمثلت في " سقوط الرهان على دور الجيوش العربية في خوض معركة التحرير،وتحرر العمل الكفاحي الفلسطيني من قيود الوصاية العربية الرسمية، وترسخ منطق النضال القطري من خلال الثورة الفلسطينية المسلحة" (ص ١٤٤). ومن الظواهر المهمة التي برزت في تلك الفترة انتقال قيادة م. ت. ف إلى أيدي حركة فتح والدعوة إلى الكفاح المسلح. كما ودفعت حركة القوميين العرب للتحول نحو الماركسية، ولم يتطرق الكاتب هنا بالتفصيل الى التفاعلات التي ادت إلى هذا التحول. واستعرض الكاتب هذه الاحداث بشكل شيق واسلوب سلس، حيث تطرق لبروز الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وتاثر اليسار الفلسطيني بحركات التحرر العالمية، ومواقف الشيوعيين من الكفاح المسلح، ودور هزيمة حزيران في صحوة التيار الاسلامي الذي "كان نفوذه قد انحسر كثيرا في فترة المد القومي العربي" (ص ١٧٤).

في الفصل السادس تتبع الكاتب المسار الذي أوصل إلى طرح شعار الدولة الديمقراطية كهدف لنضال حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة،والموقف من الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الهدف المنشود، ومواقف التيارات الرئيسية من اليهود وغموضها. كما وابرز الخلافات الحادة التي أثارها شعار الدولة الديمقراطية إلى أن تم تبنيه رسميا في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة في شباط ١٩٧١، واشار إلى إن مفهوم العلمانية " لم يرتبط على مستوى الفكر السياسي الفلسطيني بمفهوم الدولة الديمقراطية الا في مراحل لاحقة" (ص ١٩٠). ويطرح الكاتب مفهوم "القاعدة الآمنة" الذي

Digitized by Birzeit University Library

استند اليه الكفاح المسلح حيث كان من المفترض اولا ان تقوم في المناطق الفلسطينية التي احتلت في حزيران ٦٧، الا انها تحولت إلى الخارج لاستحالة السيطرة على تلك المناطق، وبقيت مرتكزة على الحدود مع الاردن مما تسبب بازمة لتباين نظرتين للامن اوردهما الكاتب: الاولى، مفهوم الامن القومي الذي طرحته الثورة، والثانية، مفهوم الامن القطري لكل دولة عربية، رغم ان هناك اسبابا كثيرة اخرى ادت إلى الاحتكاك بين الجانب الفلسطيني والاردني مثلا، حيث وصل ذروته في ١٧ ايلول ١٩٧٠ واسفر عن "تصفية الوجود العسكري لحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وافقادها قاعدة ارتكازها الرئيسية في الضفة الشرقية لنهر الاردن" (ص ٢٠١).

اما القسم الرابع فيغطي الاحداث في الفترة ما بين ١٩٧١-١٩٨١ من تبني نهج المرحلية وحتى غزو لبنان، حيث قام الكاتب في الفصل السابع بعرض انعكاسات هزيمة حركة المقاومة في الاردن على صعيد الفكر السياسي، مشيرا إلى ان اشتباك ايلول ١٩٧٠ قد ساهم في تعزيز تطوير الوعي الكياني الفلسطيني لتكريس هدف اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية كبرنامج رسمي للثورة. كما قام باستعراض انتقال القواعد الفلسطينية للمقاومة إلى لبنان موضحا ان فصائل حركة المقاومة بعد خروجها من الاردن واجهت مهمتين "الاولى ضمان استمرار الحضور على ساحة الفعل العسكري، والثانية انتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني سياسيا" (ص ٢١٨). ويبرز الكاتب تحول م. ت. ف للاهتمام بالاراضي المحتلة وجماهيرها وتخوفها من احتمال بروز قيادة بديلة لها بمساعي اسرائيلية، ويرى ان عوامل عديدة ساهمت في تبني نهج المرحلية من قبل الثورة بعد حرب تشرين، ومن ضمنها انها كانت مدركة لمحدودية الفعل العسكري العربي .

ورصد الكاتب في الفصل الثامن تطور الـ الفلسطيني بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى عام ١ حول برنامج السلطة الوطنية وعلاقة الـ الاستراتيجي بالهدف المرحلي، وحول آفاق مشـ م. ت. ف في مفاوضات التسوية والمنعطفات التـ بها ذلك السجال . ومن هذه المنعطفات يذكر عا عند انفجار الحرب الأهلية اللبنانية وتوقيع اتـ سيناء الثانية، وحتى سقوط الرهان على التسوية عند زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس ١٩٧٧ .

يقول الكاتب بأن الدعوة لتبني نهج المرحلـ النضال بدلا من تحرير فلسطين بكاملها مرة واـ دشنت مرحلة جديدة في تطور الوعي الـ الفلسطيني، وساهم في تعزيزها موقف فئـ واسعة من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة الـ لتحمل م. ت. ف مسؤولية مصير الاراضي الـ تنسحب منها اسرائيل، والداعم لفكرة "مشاـ المنظمة في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل تسوية سياسية شاملة للصراع" (ص ٢٣٦)، إضـ إلى تزايد تاثير الموقف السوفييتي على الـ الفلسطيني، وحاجة الفصائل الفلسطينية ـ استغلال ثقل الاتحاد السوفييتي للتاثير على مواـ الولايات المتحدة في ظل الانفراج الدولي .

وعرض الكاتب مواقف الفصائل الفلسطـ الرافضة لمساعي التفاوض بالاشتراك في مؤتمر جنـ والذي قامت فتح وبمساندة من جماهير البلـ بمساعيها لاشراك م. ت. ف فيه، كما وربط توجهـ الى تطبيع علاقاتها لاحقا مع الاردن والاتـ السوفييتي بفشل مؤتمر جنيف.

Digitized by Birzeit University Library

اما في الفصل التاسع فالكاتب يرصد تطور المواقف الفلسطينية والخلافات السياسية بشان زيارة السادات إلى القدس عام ١٩٨١ بهدف التوصل إلى تسوية منفردة مع اسرائيل برعاية الولايات المتحدة، وحتى قيام الامير السعودي فهد بطرح مبادرته السلمية عام ١٩٨١ . وعرض الكاتب وقائع تلك الفترة بشكل سلس، وكان الاحداث حية، راصدا مواقف الرفض الفلسطيني للزيارة التي عملت على ايصاد الباب في وجه قيام الكيان الفلسطيني المستقل، واثر ذلك على الساحة الفلسطينية والذي تجلى في بروز الخلاف السياسي حول سبل التصدي لتحديات مرحلة ما بعد كامب ديفيد ، والخلاف حول مبدا الحوار مع الاردن ومع اوروبا الغربية وقيام الثورة بعملية اعادة اصطفاف لقواها.

يغطي القسم الخامس والاخير من الكتاب الفترة ما بين الخروج من لبنان عام ١٩٨٢ وفقدان الثورة لقاعدتها الآمنة فيه وحتى الوصول إلى اتفاق غزة-اريحا اولا. ففي الفصل العاشر يتوقف الكاتب ازاء الخلافات السياسية والتنظيمية التي احتدمت في مرحلة ما بعد بيروت، وادت إلى انقسام م. ت. ف وتبلور ثلاث تيارات نتيجة لذلك، ورصد مواقف كل منها من ازمة المنظمة وسبل حلها بالاضافة إلى المساعي الوحدوية التي بذلت في تلك الفترة. وتم عرض المشاريع السياسية المختلفة التي طرحت بعد حرب لبنان عام ٨٢ لتسوية القضية الفلسطينية، وتباين مواقف الفصائل الفلسطينية منها، ومن بينها مشروع ريغان الذي رفض اعتباره اساسا صالحا للحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية "لانه يتنكر لحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني" (ص ٣١٧). وراى الكاتب ان الخلاف الاشد بين الفصائل الفلسطينية كان حول مسالة التحرك السياسي مع الاردن عبر صيغة الوفد المشترك والتي عنت الاستعداد للتنازل عن التمثيل الفلسطيني المستقل، رغم اصرار الطرف الآخر "على تقزيم الحقيقة الفلسطينية إلى حكم ذاتي لسكان الضفة والقطاع" .

اما في الفصل الحادي عشر والاخير فيستعرض وبشكل سلس الاحداث منذ اعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ وحتى اعلان المبادىء عام ١٩٩٣، مسلطا الاضواء على الانتفاضة وتكريسها لانتقال مركز الثقل في النضال الوطني الفلسطيني من الخارج إلى الداخل، متحررا من الهيمنة العربية. وعاد للتوقف امام انعكاسات الانتفاضة على الفكر السياسي الفلسطيني واعلان الاستقلال الذي قام على مبدا دولتين لشعبين والمواقف منه. كما عرض حيثيات التحول الذي شهده التيار الاسلامي داخل الارض المحتلة بتحوله من الاسلام التقليدي إلى الاسلام الجهادي، وبروز الحركات الاسلامية ورفضها لمبادرة م. ت. ف السلمية، لاعتبارها فلسطين ارض وقف اسلامي لا يجوز التفريط فيها، وبطرح اقامة الدولة الاسلامية عليها. ورصد المسار الذي سارت عليه قيادة م. ت. ف في ظل تصاعد دعوات الرفض لمبادرتها السلمية، وحتى الموافقة على المشاركة في مؤتمر مدريد والتوقيع على اتفاق اوسلو وبعد ذلك على اثر انهاك الانتفاضة واندلاع حرب الخليج الثانية، ومساعي الادارة الامريكية للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع في المنطقة تلبي المتطلبات الامنية الاسرائيلية، وللمصالح الامريكية في المنطقة مقدمة "الحكم الذاتي كتعبير عن الكيان والوفد المشترك كصيغة للمشاركة في المفاوضات" في ظل غياب الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى. وطرح المواقف

Digitized by Birzeit University Library

المؤيدة والمعارضة لاعلان المبادىء وردود الفعل عليه، مختتما الفصل بتصريح لموقع الاتفاق محمود عباس بان الانسحاب الاسرائيلي من غزة واريحا اولا سيوصل إلى انسحاب شامل من جميع الاراضي المحتلة في العام ٦٧ ، وبان الكيان الفلسطيني القادم سيفضي حتما إلى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

في النهاية وقبل عرض الوثائق يقدم الكاتب قراءة تحليلية للاحداث والتطورات تحت عنوان خلاصات، وهي قراءة قيمة يقدمها الكاتب مظهرا كفاءته التحليلية، مؤكدا فيها على قصور الوعي الفلسطيني لسنوات طويلة ومستخلصا "ان اغلاق باب الصراع لن يكون قبل التوصل إلى حل شامل يعيد كل الأرض المحتلة منذ عام ٦٧ إلى اصحابها ويضمن قيام كيان فلسطيني مستقل وكامل السيادة يجعل من فلسطين ارض دولتين لشعبين" ، اذ لم يثبت حتى الآن ان الحل الجزئي قد حقق الآمال التي انعقدت عليه.

كان الكاتب قد اشار في مقدمة كتابه ان بحثه لم يضف اضافات نوعية إلى المستوى المرجعي ولم يكشف عن وثائق جديدة، بل استند الى المادة الغنية التي تراكمت على مدى عقود من البحث الخاص بالقضية الفلسطينية. كما انه تعامل مع الوثيقة الرسمية الصادرة عن المؤسسة السياسية كمصدر اساسي له، فاتخذ مصدره الأساسي شكل "بيان سياسي ، او تقرير او قرار صادر عن اجتماع، او تصريح او مقابلة لقيادي ما، او مساهمة منه في ندوة او مذكرة موجهة إلى طرف آخر" (ص ١٣).

وكما اشرنا فإن اشكالية هذا الكتاب هي في كيفية تعامل الفكر السياسي الفلسطيني بمختلف تياراته عبر مراحل تطوره مع قضية الكيان الفلسطيني، وتصور ملامحه وتطور هذا التصور. ومن هنا افترض الكاتب

أن الوعي الكياني الفلسطيني قد عانى من قصور
مراحل تطوره وارجع ذلك لخصوصية القـ
الفلسطينية وتداخلاتها، بالاضافة إلى الاختلا
موازين القوى بين الطرفين المتصارعين على الار
الفلسطينية .

يمكن القول أن ما ميز هذا الكتاب هو ان كـ
جامع للوقائع، أي أنه مرجع حاول مؤلفه تتبع تـ
وتطور الفكر السياسي الفلسطيني ومساراته
البدايات وحتى عام ١٩٩٣، ولم يقصره على مرح
معينة من تاريخ الفكر الفلسطيني. الا ان ما يؤ
عليه أنه يكتفي بالسرد التاريخي للتطورات والعرو
التوثيقي للاحداث، دون محاولة الانتقاد والتدخل
قبله بتحليلها، وتحليل أسباب الوصول إلى تـ
خاصة وأن الكتاب قد صدر في مرحلة شهدت تغـ
نوعيا في الفكر السياسي الفلسطيني وتعددت الكتابـ
الهادفة إلى تحليل هذه التطورات وتقييمها واستشرا
مستقبل النظام السياسي الفلسطيني.

هناك ملاحظات اضافية حول الكتاب ي
ضمنها ان الكاتب قد استعرض مواقف اطراف عديـ
لكنه لم يشر في العديد من فصول الكتاب إلى العلا
ما بين مسالة الكيان الفلسطيني الذي هو موضو
الكتاب وبين هذه المواقف. كما أن القسم الاول والثا
تعرض لفترة النشاة الاولى للوعي الفلسطيني والفكر
السياسية لم يتجاوز في تعداده اربعاً وعشرين صفحة
وهذا يعكس انعدام التكافؤ بين اقسامه من حيـ
الحجم والمحتوى. كما نلاحظ عدم شمولية التغطية ل
هذا القسم. فعند القراءة نلاحظ وكان الفجوة كبيرة
بين سنوات العشرينات والاربعينات التي تمت تغطيتها
بشكل سريع، مما يترك الانطباع لدى القارىء بان
الكاتب قفز إليها دون المرور على سنوات تقع ما بين
هاتين الفترتين.

Digitized by Birzeit University Library

كما انه ابرز آراء طويلة لشخصيات سياسية وطنية دون غيرها. والكتاب الذي يكتفي بالعرض التاريخي للتطورات قدم لنا مقتطفات طويلة من ادبيات التيارات السياسية الفلسطينية مغيبا المنهج النقدي لهذه الأدبيات والتناقضات بين ما يرد فيها وبين مواقف تلك التيارات. كما يؤخذ كثرة استخدام الهوامش وطولها حيث احتل الهامش في العديد من الصفحات ما بين ثلث إلى ثلثي مساحة الصفحة.

إن هذا الكتاب القيم يزودنا باطار تاريخي يتيح لنا ادراك التطورات والتحولات المركبة في الفكر السياسي الفلسطيني في البحث عن الكيان وقصوره في ذلك، والكتاب بموضوعاته التي يتناولها ولشمولية التغطية فيه يعتبر على قدر كبير من الاهمية لكل من لديه اهتمام بتطورات الفكر والحياة السياسية الفلسطينية، ويقدم لنا زادا حيا للاستفادة في المستقبل من تجارب الماضي ومن أجل ابقاء الذاكرة شعلة متوهجة بفتيل الوعي.

عائشة مصطفى أحمد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول إعلان الاستقلال والاعتراف بالدولة الفلسطينية وجهة نظر قانونية

نظمت إدارة جامعة النجاح الوطنية وبالتعاون مع لجنة المؤسسات الوطنية والاسلامية محاضرة حول (إعلان الاستقلال والاعتراف بالدولة الفلسطينية: وجهة نظر قانونية) ، وذلك بتاريخ ١٢/١ ١٩٩٦ . قدم المحاضرة د.أحمد مبارك الخالدي الاستاذ في كلية القانون في جامعة النجاح ، وحاول د.أحمد في محاضرته الاجابة عن تساؤل عما إذا كان إعلان الاستقلال والاعتراف بالدولة يعني قيام الدولة الفلسطينية ووجودها .

وقد بدأ د.أحمد بالقول بأن اعلان الاستقلال والاعتراف بدولة جديدة هما غير متلازمين دوماً أي أنه قد لا يصاحب إعلان الاستقلال باعتراف دولي بالدولة المعلنة لاستقلالها كما حدث عام ١٩٤٨ عندما رفضت الجمعية العمومية للأمم المتحدة إعلان حكومة عموم فلسطين للاستقلال بزعامة المفتي أمين الحسيني، وكما حدث عام ١٩٧٦ عندما قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عدم الاعتراف بدولة الترانسكي في جنوب افريقيا .

قد يقترن إعلان الاستقلال بالاعتراف بالدولة الجديدة، وقد يتراخى الاعتراف عن زمن إعلان الاستقلال، فلا تطابق حتمي بين إعلان الاستقلال والاعتراف بالدولة. فقد يعلن كيان سياسي استقلاله عقب ثورة أو انقلاب فيستقل باقليم فيه سكان تنظم أمورهم العامة سلطة عليا منهم ولكن يتأخر الاعتراف الدولي رسمياً بالشخصية القانونية الدولية لهذه الدولة الجديدة .

وأكد د.أحمد على أن إعلان الاستقلال الصادر عن جماعة سياسية اكتملت لها أركان الشخصية القانونية الدولية من اقليم وشعب وسلطة عليا يعتبر اعلاناً عن وجودها الفعلي أما الاعتراف الدولي بهذا الكيان السياسي كدولة فيعد اقراراً دولياً بوجود شخصية قانونية دولية لهذه الدولة تتعامل بها في نطاق القانون الدولي. فالاعتراف بالدولة هو تسليم من جانب الدول بوجود دولة جديدة قانونياً .

Digitized by Birzeit University Library

وقال بأنه كما يكون إعلان الاستقلال سابقاً للاعتراف وصادراً عن الارادة المنفردة للدولة التي أعلنت استقلالها، فقد يكون مرافقاً لإقرار عدد من الدول باستقلال تلك الدولة وبوجودها القانوني الدولي، كما في حالة إعلان استقلال بلد ما من قبل الجماعة الدولية، حيث يتضمن إعلان الاستقلال الاعتراف بالدولة كما حدث في الحالة الليبية مثلاً إذ تم الاعتراف بالاستقلال وبالدولة معاً بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨٩ لسنة ١٩٤٩ .

وقد أشار إلى أن إعلان الاستقلال غالباً ما يأتي إجراء منفصلاً عن الاعتراف بالدولة ويسبقه، وعليه، ذهب عدد كبير من فقهاء القانون الدولي إلى أن الاعتراف اللاحق لإعلان الاستقلال لا يعطي الدولة استقلالها (أي لا يخلقه) وإنما هو مقرر لوجودها القانوني، أي يكشف الوجود الفعلي وليس منشأ له من عدم .

وقال بأنه يمكن أن يتم تصور وجود دولة تعلن استقلالها دون أن يتم الاعتراف الدولي بها، أو يمتنع البعض عن الاعتراف بها والعمل في النطاق الدولي. إن هذا الامتناع عن الاعتراف لا يحول دون تمتع هذه الدولة بشخصيتها القانونية الدولية، وعدم الاعتراف لا يمنع الدولة غير المعترفة من التعامل مع الدولة التي لم يعترف بها.

والمعمول به أن هذه الدولة الجديدة تخضع لقواعد القانون الدولي العام ويعترف بشخصيتها القانونية أمام المحاكم الدولية. وذكر مثالاً لسوابق دولية كان فيها أطراف الخصومة ليس بينهما اعتراف صريح متبادل، ومع ذلك لم يعترض الطرف غير المعترض على خضوع الدولة غير المعترف بها للمحاكم الدولية، كما حدث في قضية بريطانيا وكوستاريكا .

ورجح أن الاعتراف هو مجرد إعلان عن وجود الدولة وليس منشأ للدولة. وهذا يتفق مع المعنى الذي يتبناه مجمع القانون الدولي في بروكسل سنة ١٩٣٦ من أن الاعتراف تصرف تقربه الدولة أو مجموعة من الدول بوجود جماعة لها تنظيم سياسي في إقليم معين، وتتمتع بالاستقلال النسبي عن باقي الدول، وتقدر على الوفاء بالالتزامات القانونية الدولية .

ورأى أن الاتجاه الغالب في القانون الدولي والفقه والتطبيق العملي في النطاق الدولي لا يأخذ بوجهة النظر التي تقول بأن الاعتراف تصرف قانوني يخلق الشخصية القانونية ويمنح صفة العضوية. فالغالبية يرون أن الاعتراف هو إجراء مستقل عن وجود الدولة ولاحق لها، ومن ثم فاعلان الاستقلال هو غير الاعتراف وإن اجتمعا أحياناً في إجراء واحد، وذلك أن رايا معتبراً في النطاق الدولي يرى أن الدولة تنشأ نتيجة لعوامل تاريخية واجتماعية وسياسية تؤدي إلى استقرار جماعة على إقليم ، وتنظم سلطة ذات سيادة لهذه الجماعة أمورها العامة وعلاقاتها، ومن ثم فإن عدم الاعتراف بكيان سياسي لهذه الجماعة (الدولة) لا يحول دون مباشرتها لحقوقها التي لها كشخصية دولية. ويبررون ذلك بقولهم بأن الاعتراف في حد ذاته هو لإقرار بشيء موجود وليس

Digitized by Birzeit University Library

خلقاً لشيء من عدم .

واستناداً إلى ذلك فإنه رأى أن الدول في الجماعة الدولية، مهما كانت درجة اقترابها من نظ
عالمي بقطب واحد أو بمراكز متعددة مساندة، فإنها لا تملك حق انشاء دولة مكان شعب أو الغاء
وتوزيع شعبها وأرضها، وإنما هو من واجب المنظومة الدولية التي ارتضاها المجتمع الدولي
وانضمت الدول إليها لاحقاً على اسس تقوم على تأكيد حرية الشعوب وممارسة مبدأ أساسي م
حق الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك الحق الطبيعي غير قابل للتنازل ويشكل أحد أهم قوا
القانون الدولي الآمرة الملزمة، والتي لا يجوز للدول مخالفتها والا كانت باطلة.

وأشار إلى أن حق تقرير المصير للشعوب لا يعني أن تقوم دولة أو دول تهيمن على النظ
الدولي بخلق شعب واسكانه في أرض شعب آخر ومنحه حق تقرير المصير كما في الم
الإسرائيلية، حيث اعترفت الدول التي تساند الاستعمار بدولة صنعتها هي. والاتفاقات الدو
التي عقدتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى تثبت ذلك حيث تعهدت بموجبها بخلق كي
اجتماعي يهودي تمهيداً لإقامة كيان سياسي لليهود في فلسطين، عن طريق تهجيرهم إلى فلسط
لتعترف لهم هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية بدولة عام ١٩٤٨ .

وقال د. أحمد الخالدي بأن النظام الدولي إذا كان كأي تنظيم قانوني يتولى تعيين الشرو
الواجب توافرها فيمن تنطبق عليه، فإن هذه الشروط يجب أن تكون عامة تطبق على جمي
الحالات التي تتوفر فيها الشروط المتماثلة. فالنظام الدولي لا يخلق شيئاً من العدم ولكن، كما قو
مجمع القانون الدولي بأوسلو عام ١٩٣٢، فإن الاعتراف لا يعطي الدولة استقلالها وإنما يقر
وجودها. فهو بمثابة شهادة ميلاد أو وثيقة تعميد دبلوماسية. وبالتالي، فإن وجود الدولة الجديدة و
يستتبعه من آثار قانونية لا يتأثر برفض الاعتراف من جانب دولة أو أكثر. ولكنه أشار إلى
فقهاء كثيرون وأحكام محاكم دولية يقررون، من جهة أخرى، بأن للاعتراف أثراً رجعياً، بمعنى أن
ينسحب في آثارة إلى وقت إعلان استقلال الدولة ووجودها، لأن الدولة حقيقة تاريخية
اجتماعية-سياسية وليست مجرد اعتراف قانوني بها من قبل الغير.

وهذا المسلك للقضاء الدولي في الأخذ بالأثر الرجعي للاعتراف هو تطبيق للمبدأ الذي
تضمنته قرارات مجمع القانون الدولي في بروكسل، وبموجبه يعود أثر الاعتراف إلى التاريخ الذي
أعلنت فيه الدولة الجديدة عن وجودها واستقلالها وبالتالي تكون لها القدرة على الاستفادة م
قواعد القانون الدولي. وهذا الاتجاه يربط الاعتراف بالدولة بحكم الوضع القائم، أي حينما تكو
لها القدرة على انشاء القواعد القانونية الدولية عن طريق المشاركة في المعاهدات والانضمام إليها
وهذا مرتبط بقدرتها العملية على تنظيم مجتمعها والتشريع له فيكون لها الشخصية القانوني
الدولية.

Digitized by Birzeit University Library

وقال بأن الاعتراف والتعامل مع الدولة الجديدة هو في طبيعته عمل سياسي يخضع لسلطة الدول التقديرية، وتحكمه اعتبارات مصلحية للدولة المعترفة. والمنطق القانوني هوأن هذه السلطة التقديرية في الاعتراف بدولة ناشئة هي مقررة في الأصل لتقدير تدرج تكوين هذه الدولة الجديدة تاريخياً وواقعياً لمراعاة توفر شروط الاستقلال الحقيقي، وحتى لا تكون حياة البشر مهددة برغبات مغامرين يستعينون بقوى استعمارية لحراسة المصالح الاستعمارية، لأن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار وتهديد الأمن والسلم الدولي وحكم الشعوب قهراً.

وأكد على أن الأصل في الاعتراف يأتي لمراقبة شرعية الدولة الجديدة، وليس وسيلة لحماية المصالح الاستعمارية، فيكون الاعتراف متى كان إعلان الدولة استعمالاً لحق الشعب في تقرير مصيره. وذكر أن قواعد الاعتراف باستقلال الدول جاءت نتيجة تراكم السوابق والاعراف المتبعة دولياً والتي حكمتها ظروف ومصالح دولية متنوعة. وقد تبلورت أهم القواعد عقب إعلان استقلال عدد من البلدان في الولايات المتحدة، والمستعمرات الاسبانية، ثم اعلان استقلال دول عديدة في اوروبا في منتصف القرن التاسع عشر والتي أكدت معاهدة برلين ١٨٧٨ استقلالها في مواجهة تركيا التي كانت تحكم باسم الاسلام. وتزايدت حالات الاعتراف بالاستقلال عقب الحرب العالمية الأولى، إلا انه يلاحظ أن الاعتراف بالدول الناشئة في المناطق المسيحية التي استقلت عن تركيا كان سريعاً، بخلاف الحال بالنسبة للمناطق الأخرى، أي أن الاعترافات كانت تستند إلى عوامل مصلحية، سياسية، دينية، واقتصادية احتكارية دولية.

وفي هذا الاطار كان قرار الأمم المتحدة (١٨١/١٩٤٧) بتقسيم فلسطين إلى دولتين، والاعتراف الفوري بإسرائيل قبل أن تستقر الامور أو تتوافر أركان الدولة لها على أرض الفلسطينيين، على الرغم من رفض أهلها، ورفض الشعوب العربية والاسلامية والامم الأخرى لهذا الأمر. وفي هذا الاطار أيضاً كان رفض الاعتراف باعلان استقلال فلسطين في ١٩٤٨/١٠/١ .

وباستقراء حالات الاعتراف نجد أيضاً أن الاعتراف ليس له شكل محدد، فقد يتم بشكل اتفاق بين ممثلي الدول لدى الدولة الجديدة، وقد يتم بشكل مذكرات (أو رسائل) الاعتراف بينهما كما حدث في اعتراف الولايات المتحدة ببلغاريا سنة ١٩٠٩، أو اعتراف الولايات المتحدة بمصر والبانيا، واعترافها باستونيا ولاتفيا وليتوانيا سنة ١٩٢٢، واعترافها بالسعودية عام ١٩٣١ .

وقد يتم الاعتراف بتبادل البرقيات كما حدث في اعتراف الولايات المتحدة ببولونيا ١٩٢٩، وقد يأخذ شكل تبادل التمثيل السياسي الدبلوماسي أو شكل استقبال بعثة الدولة الجديدة، كما كان شكل اعتراف الولايات المتحدة بافغانستان عام ١٩٢١ .

كما اشار الدكتور أحمد إلى أن الاعتراف قد يكون عن طريق عقد معاهدة مثل اعتراف مصر بالسعودية عام ١٩٣٦، واعتراف مصر بأندونيسيا عام ١٩٤٧ . كما وقد يأخذ شكل اعلان كما

Digitized by Birzeit University Library

حدث في اعتراف ديغول عام ١٩٤١ باستقلال سوريا عن فرنسا. وهكذا، فإن الاعتراف يـ
بأساليب مختلفة منها ما هو مباشر وصريح، ومنها ما يتم بأسلوب عملي تمليه اعتبارات سياسـ
مصلحية للدولة المعترفة.

كما قال بأن الاعتراف باستقلال دولة يمكن أن يتم ضمنياً وبدون اعلان رسمي صريح، وذلك
بالدخول في علاقات واقعية مع الدولة الجديدة. فالإعلان عن الاستقلال يأخذ دائماً صورة
الاعلان الصريح المباشر والرسمي، وتذكر فيه الدولة الجديدة مبادىء نظام الحكم فيها والأسس
التي يقوم عليها النظام الداخلي وسياسة الدولة الخارجية.

إن الاعتراف الضمني الواقعي يكون بقبول الدول والمنظمات الدولية التعامل مع الدولة
الجديدة دولياً، بصورة ثنائية أو جماعية، أو بقبول اشتراكها في مؤتمرات دولية أو انضمامها إلى
معاهدات دولية أو الاقرار عملياً بتطبيق المعاهدات الدولية عليها، في الوقت الذي لا تنطبق فيـ
هذه المعاهدات الدولية إلا على الدول. وهذه الصورة للاعتراف الضمني بالشخصية الدولية تتوافـ
في الحالة الفلسطينية كما يشير لاحقاً.

وأشار إلى أنه بعد أن يحظى كيان سياسي بإعتراف دولي مشروع ليس فيه خلق أو اصطنـ
أو اهدار للحقوق الطبيعية لشعب في أرضه، وتتوافر فيه الأركان الثلاث للدولة، فإن الدولـ
المعترف بها لا تفقد شخصيتها الدولية مهما تغير نظام الحكم أو الحكام ما دامت أركان مشروعيتهـ
قائمة. كما وقد يحدث أن هذا الشخص الدولي لا يمارس صلاحياته على بعض اقليمه فتصغـ
مساحته مثلاً، الا أن ذلك لا يؤثر على الشخصية الدولية له. والاعتراف بالدولة يعني بالنسبة لهـ
أن تمارس سيادتها في ادارة أمورها العامة وفي علاقاتها مع الآخرين، كما أن الاستقلال يحتـ
ممارسة السيادة في كثير من مظاهرها الداخلية والخارجية. فسيادة الدولة تبدو في تنظيمها لأمورهـ
العامة تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً دون الخضوع المباشر لارادة أجنبية تفرض عليها نظام حياتهـ

وأشار إلى أن السيادة في الواقع العملي ترد عليها استثناءات تتفاوت من دولة لأخرى حسبـ
تلتزم به دولياً من قواعد القانون الدولي في المعاهدات التي تبرمها أو تنضم إليها، ففي هذـ
المعاهدات قيود على سيادة الدولة. وكل دول العالم صغيرها وكبيرها تخضع سيادتها الخارجيـ
لبعض القيود، وهو ما يعني أن السيادة قد تطور العلاقات الدولية وتطور النظام الدولي باخضاعـ
العلاقات الخارجية لمزيد من القيود بحيث لم يعد للسيادة ذلك المعنى المطلق، إلا أن الرأي السائـ
هوأن القيود في النظام الدولي لا تشكل انتقاصاً من سيادة الدولة.

واستناداً إلى ذلك قال بأنه لا علاقة مانعة أو طاردة بين هذه القيود الدولية على السيادة وبيـ
الاعتراف بسيادة دولة ما. فوجود هذه القيود لا ينفي القيادة متى توافرت عناصر الاعتراف بالدولـ
حيث وجود شعب يعيش على اقليم وتنظم أموره العامة سلطة عليا نابعة منه.

Digitized by Birzeit University Library

وبالنظر إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية واعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ من منظور القواعد والأعراف الدولية، يتم التساؤل حول الحالة القانونية الدولية لفلسطين، خاصة بعد توقيع اتفاقيات اوسلو وواشنطن والقاهرة، وتسلم الفلسطينيين السلطة في أراض فلسطينية،وأثر ذلك على الاعتراف بالشخصية الدولية لفلسطين.

ولتوضيح ذلك رأى أنه لا بد من استدعاء صورة حالة فلسطين تاريخياً من زاوية العلاقات الدولية، ولهذه الصورة جانبان:

الأول، وضع فلسطين قبل الحرب العالمية الاولى وفرض الاحتلال البريطاني.

الثاني، وضع فلسطين تحت الاحتلالين البريطاني والإسرائيلي وحتى إعلان استقلال فلسطين وما تلاه من اتفاقيات أوسلو وتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لمهمة حكم أراض فلسطينية.

وأجمل الحديث حول وضع فلسطين قبل الحرب العالمية الاولى قائلاً، بأن فلسطين منذ دخولها تحت سلطة الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى، كان لها شخصيتها الداخلية في اطار الامبراطورية العثمانية المقسمة إلى مناطق على غرار الاقطاعيات الاوروبية، وهنا لا يمكن الحديث عنها من منظور دولة بالمفهوم الحديث للدولة، ولكن يمكن القول بأن الكيانية السياسية لفلسطين في ظل الامبراطورية العثمانية وفي اطارها الزمني كانت موجودة بالشكل الذي كان يناسب أسلوب ممارسة السيادة بمفهومها في ذلك الزمن في اطار دولة اتحادية لاقطاعيات البلاد الاسلامية.

أما الجانب الثاني للحالة الفلسطينية فيبدو من الخطوط الرئيسية التي وضحت ملامحها السياسة البريطانية بوعد بلفور عام ١٩١٧ بانشاء وطن وخلق دولة لليهود في فلسطين،حيث ضمنت بريطانيا هذا الوعد في اتفاقها مع فرنسا (اتفاقية سايكس- بيكو)، وفي صك الانتداب الدولي على فلسطين عام ١٩٢٢ . وما أن حل عام ١٩٤٨ حتى تمكن اليهود من استصدار قرار من الأمم المتحدة باعطائهم اكثر من نصف فلسطين. ففي ٤٧/١١/٢٩ كان قرار تقسيم فلسطين، والاعتراف بدولتين فيها احداهما لليهود والأخرى للفلسطينيين بالرغم من المقاومة الفلسطينية والرفض العربي من قبل العديد من الدول. فالقرار لم يحز إلا على موافقة ٣٣ دولة من مجموع ٥٦ دولة، مع ضغوط شديدة مارستها الدول المؤيدة للمشروع الصهيوني العالمي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية. وعلى أثر ذلك كان اعلان اليهود لاستقلالهم في دولة اسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٥ ، واعترفت بها فوراً روسيا والولايات المتحدة، وصارت عضواً في الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت كان أيضاً اعلان استقلال فلسطين في غزة في ١٩٤٨/١٠/١، ولكن رفضته الأمم المتحدة بدعوى أن حكومة عموم فلسطين بزعامة أمين الحسيني لا يقرها الأردن الذي كان جيشها يسيطر فعليا على الضفة الغربية في ذلك الوقت. كما أن طلب حكومة عموم فلسطين من الجامعة

Digitized by Birzeit University Library

العربية بتاريخ ٤٨/٦/٢٢ لم يوافق عليه كل من الاردن والعراق، وهكذا كانت حجة الأمم المتحدة بأن هذه الحكومة لا تسيطر حقيقة على الضفة. واختلفت صورة الرفض الفلسطيني، لهذا الأمر للواقع الدولي، إلى أن كانت انطلاقة حركة التحرير الفلسطينية في الشتات والتي ربما جعلها تشعباً هزيمة عام ١٩٦٧ وما نتج عنها من احتلال لكل فلسطين وأراض عربية أخرى.

ومع تراكم ممارسات الاحتلال تطور النضال الفلسطيني ليأخذ شكلاً جديداً، فاستعمل الشعب الفلسطيني وقيادته في الحركة الوطنية لغة العصر في أسلوب مقاومة الاحتلال وذلك بالربط الشعبي والمقاومة المدنية والوسائل غير الحربية بصفة رئيسية. وظهر التنظيم والرفض الشديد لقوانين الاحتلال بتطبيق القانون الفلسطيني. وسعت القيادة إلى اكتساب الاعتراف بالشرعية الدولية لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وتجلى هذا الاعتراف الدولي في عدد الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير قبل اعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ . وترجمة لهذا الاستقلال الفعلي الذي مارسته الانتفاضة الشعبية الفلسطينية على أرض فلسطينية جاء اعلان قيادته في دورة المجلس الوطني التاسعة عشر بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥ عن الاستقلال رسمياً، حيث جاء في اعلان الاستقلال: "استناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ وممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه وبها المجلس يعلن باسم الله وباسم الشعب الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف". وقال بأنه على أثر اعلان استقلال الدولة الفلسطينية تواصل الاعترافات الدولية في الوقت الذي يمارس فيه الشعب الفلسطيني سيطرته وسيادته الفعلية على الأرض بالرغم من قوة الاحتلال التي تحاول منعه من ذلك، وهكذا تجدد اعتراف دول العالم بدولة فلسطين من الدول التي اعترفت من قبل بمنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها ككيان سياسي على الصعيد الدولي.

وأشار إلى أن نسبة دول العالم المعترفة صراحة بفلسطين بلغت ٩٠٪ من مجموع دول العالم المعترف بها، وقد تأكدت السيادة الفلسطينية النسبية على الأرض الفلسطينية وعلى الساحة الدولية بالرغم من محاولة الاحتلال الإسرائيلي تقييدها بالقوة. ففلسطين عضو في عدد من المنظمات الدولية والاقليمية الحكومية وغير الحكومية، وعضو في اتفاقيات دولية عديدة، وتعامل دولياً كدولة وسفاراتها توجد في كثير من دول العالم ويستقبل رئيسها كرئيس لدولة في دول عديدة ومنها دول كبرى، وتستقبل بعثاتها في الخارج، كما وتستقبل ممثلي الدول والمنظمات الدولية (أكثر من ٢٢٠٠ وفد دولي)، وأن كل ذلك يؤكد وجود الاعتراف بدولة فلسطين. وقال بأنه لا حاجة بنا إلى اعادة إعلان الدولة اليوم أو غداً، حيث أنه لا مجال لتهديد رئيس الوزراء

Digitized by Birzeit University Library

الإسرائيلي الذي سينفذه إذا ما اعلن الرئيس عرفات الدولة. فالدولة معلنة ومعترف بها. وأشار د. أحمد إلى أننا نلمس التأييد العالمي النظري للحق الفلسطيني في تقرير المصير في العديد من القرارات الدولية التي لا زالت تؤكده. ففي منتصف نوفمبر ١٩٩٦ تم اعتماد مشروع القرار الخاص بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من قبل اللجنة الثالثة بالأمم المتحدة وبموافقة ١٣٨ دولة مقابل اعتراض الولايات المتحدة وإسرائيل. وقال بأن إسرائيل اعترفت عملياً بفلسطين عندما وقعت اتفاق اعلان المبادىء وعلى لسان رئيس حكومتها الذي قال بأن حكومته قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وإن كانت تنكر ذلك حكومتها الحالية رسمياً. وخلص إلى أنه بما أن الرأي السائد في القانون الدولي يقضي بأن الاعتراف باستقلال دولة جديدة هو أمر كاشف لوجود الدولة وليس منشئا لها، فإن الدولة الفلسطينية موجودة ومعترف بها دولياً ورسمياً وحتى من قبل إسرائيل عملياً، وأنها تمارس اختصاصات ذات طبيعة سيادية. وبالتالي، فإن محاولات تقييدها بالقوة وانتقاص هذه السيادة وعدم التصريح الرسمي بالاعتراف بها من الدولة المحتلة لا يؤثر على وجود الدولة الفلسطينية .

ودعا إلى ضرورة ملاحظة أن النظم السياسية الدولية ليست نماذج جاهزة واشكالاً محددة لممارسة السلطة والسيادة، وأن الدولة الفلسطينية تمارس حكم أراض فلسطينية في الضفة الغربية وغزة وأقامت مؤسسات دولة، ووضعت الأساس للعديد من الهياكل التي تقيمها كل دولة وبمشاركة دولية تتلاءم وخصوصية الحالة الفلسطينية التي تتوفر لها عناصر الاعتراف الدولي كحقيقة واقعة، وأن علينا أن نتمسك بهذا الواقع وأن نبنيه عملياً بممارسة سيادتنا عليه وانتزاعها والدفاع عنها في مواجهة كل من يعتدي عليها أو يحاول تقييدها، لنخلق الأمر الواقع الذي يقره القانون الدولي.

عائشة مصطفى أحمد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

قانون الجنسية الفلسطينية المقترح، وتأثيره على اللاجئين والشتات الفلسطيني

عقدت هذه الندوة في مدينة رام الله بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٦ حيث قام بتنظيمها مركز اللاجئ والشتات الفلسطيني (شمل) ، وقد حضر الندوة عدد من أعضاء المجلس التشريعي وأكاديميين وحقوقيون ومهتمون.

وكانت المداخلة الاولى للدكتور أنيس فوزي قاسم ، المستشار القانوني للوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن سابقاً حول مشروع القانون المقترح، حيث قال "إن هذا المشروع قد صيغ في اواسط عام ١٩٩٥ عن ديوان الفتوى والتشريع الفلسطيني، ولأسباب معينة. و لم يطرح هذا المشروع للتقييم والمناقشة كما جرى في مشاريع قوانين اخرى صدرت عن السلطة الوطنية ويبدو ان المشروع قد طوي . فإن كان هذا الاستنتاج صحيحاً، فإن القرار بطيه كان قراراً حكيماً" واضاف بأن قانون الجنسية لأي مجتمع هو من القوانين المهمة، باعتبار أنه ينظم عنصراً من العناصر الرئيسة الثلاث لتشغيل الدولة . وإذا اضفنا إلى ذلك الواقع الفلسطيني ، فإن طرح مشروع قانون للجنسية الفلسطينية ، بالطريقة التي طرح فيها، يصبح ليس مهماً فقط، بل والأخطر على الاطلاق، ذلك أن المشرع الفلسطيني سوف لا يتعامل مع وضع طبيعي أو نموذجي كما الوضع في سوريا أو المانيا، بل عليه أن يصفي اولا تركة ما زالت تتراكم ملابساتها وتتضاعف معضلاتها ثم يشرع بعد ذلك في تطوير معايير وإجراءات لتحديد العنصر السكاني لدولته المقبلة . هذا العنصر السكاني مثقل بخمسين عاماً من التشتت والاحتلال ويتنوع بين لاجيء ومقيم ومتجنس بجنسيات عديدة ومختلطة.

ووصف الاستاذ أنيس المشروع بأنه قانون عادي تقليدي بكل المعايير والمواصفات حيث جاء قريباً جداً من قانون الجنسية الأردني رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ ، والذي هو بدوره قانون تقليدي منسجم مع قوانين الجنسية المماثلة في الدول الأخرى فيما عدا بعض الاستثناءات التي اقتضتها

Digitized by Birzeit University Library

عملية اكساء الفلسطينيين بالجنسية الاردنية على اثر هزيمة ١٩٦٧ . وليس هناك في المشروع الفلسطيني ما يحوجه لمجاراة القانون الاردني الا أن العيب الاكبر في المشروع الفلسطيني أنه لم يعالج الخصوصية الفلسطينية.

لقد حدد المشروع طرق اكتساب الجنسية بالولادة والتجنس . واتبع في ذلك المعايير الاولية المتعارف عليها. فالمولود لأب فلسطيني يكون فلسطينيا بغض النظر عن مكان الولادة وهذا ما يعرف في القانون بحق الدم، واللقيط المولود في فلسطين يكتسب الجنسية الفلسطينية وهذا ما يسمى في القانون بحق الاقليم، والمولود لام فلسطينية في فلسطين ومن أب مجهول يكتسب الجنسية الفلسطينية وهذا مزج بين حق الدم وحق الاقليم. ثم عالج المشروع طرق اكتساب الجنسية بالتبعية أو بالتجنس، كمن يتقدم بطلب لاكتساب الجنسية الفلسطينية، والزوجة الأجنبية المتزوجة من فلسطيني. كما تناول موضوع ازدواجية الجنسية ، وأساليب التخلي عنها واسقاطها وسقوطها وسحبها.

وفي هذا كله جارى المشروع قوانين الجنسية التقليدية والمتعارف عليها، ولكن ما لم يرد فيه هو الاحكام التي تعالج خصوصية الوضع الفلسطيني، وهذا هو العيب الاول في المشروع ، بل ربما النقيصة الأهم . أما العيب الثاني فهو أن المشروع جاء ملياً بجبروت السلطة التنفيذية، ومغرقاً في اغداق الصلاحيات عليها . وقد تجلى هذا العنف التنفيذي اولا في المادة (٢٠) من المشروع والتي تنص على أن تكون القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء" باكتساب الجنسية الفلسطينية أو سحبها أو اسقاطها أو ردها نافذة من تاريخ صدورها في الجريدة الرسمية". وفي حالة التجنس ، فإن " لمجلس الوزراء الحق في الموافقة أو عدم الموافقة على منح الجنسية الفلسطينية ..." مادة (٧) . ويلحظ في الحالتين أن لا تعقيب قضائياً على قرارات مجلس الوزراء. ويتجلى الجبروت التنفيذي، ثانياً ، في أن المشروع أشار إلى الصلاحيات الموكلة إلى الجهاز التنفيذي من حيث منح وسحب واسقاط الجنسية في ٢٥ موضعاً ولم يشر الى القضاء او القاضي او المحكمة الا في موضع واحد وهو حين يتلقى قاضي الصلح يمين الولاء من طالب الجنسية (مادة ٦ فقرة ٦)، أي أن السلطة القضائية قد استثنيت من التدخل في مسائل الجنسية . ويتجلى هذا الجبروت، ثالثا، حين اعطى المشرع رئيس الجهاز التنفيذي حق منح الجنسية الفلسطينية دون التقيد بالمعايير التي وضعها المشروع لاكتساب الجنسية. وبالضرورة سوف تتحول الجنسية إلى منحة أو شهادة فخرية. وهذا يجعل الجنسية الفلسطينية في واقع الامر "منحة" من الجهاز التنفيذي وليس حقاً أصيلاً للفلسطينيين.

وحول تعريف من هو الفلسطيني قال الاستاذ أنيس بأن تعريف من هو الفلسطيني يمثل أكبر تحد لرجل القانون أو لأستاذ في علم الاجتماع، إذ ليس هناك أي تشريع وطني يعرف الفلسطيني تعريفاً قانونياً. الآخرون هم الذين يعرفون من هو الفلسطيني وذلك طبقا لمعاييرهم ومقتضيات

Digitized by Birzeit University Library

مصالحهم القطرية أو الوطنية أو لأغراض الأعاشة والاغاثة أو لأغراض الابعاد والترانسفير والحرمان من الوظيفة أو الالتحاق بجامعة. هذا الواقع يجب أن يكون حاضراً في ذهن المشرع الفلسطيني وهو يضع تعريفاً للفلسطيني.

واذا ما حاولنا التمعن في محاولات السلطة الوطنية الفلسطينية لوضع تعريف الفلسطيني نجد ان هذا التعريف ما زال غائماً.

ففي قانون الانتخابات الفلسطيني لعام ١٩٩٥ ، نصت المادة ٧ (٢) منه على أن يعتبر الشخص فلسطينيا لأغراض القانون:

أ- اذا كان مولوداً في فلسطين وفق حدودها في عهد الانتداب البريطاني أو كان من حق اكتساب الجنسية الفلسطينية بموجب تلك القوانين التي كانت سائدة في العهد المذكور.

ب- أو اذا كان مولوداً في قطاع غزة أو الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف.

ج- أو اذا كان أحد أسلافه تنطبق عليه أحكام الفقرة "أ" أعلاه بغض النظر عن مكان ولادته.

د- اذا كان زوجاً لفلسطينية أو زوجة لفلسطيني حسبما هو معرف أعلاه.

هـ- ألا يكون قد اكتسب الجنسية الاسرائيلية.

ورغم أن التعريف أعلاه جاء لأغراض قانون الانتخابات، إلا أنه كان أشمل وأكثر دقة (رغم بعض القصور الذي اعتوره) من التعريف الذي ورد في المشروع . فقد عرف المشروع الفلسطيني بأنه:

١- كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل ١٩٤٨/٥/١٥ .

٢- من ولد لأب فلسطيني.

٣- من ولد في فلسطين من أم فلسطينية ومن أب مجهول الجنسية أو لا جنسية له أو لم يتم اثبات نسب الولد لأبيه قانوناً.

٤- من ولد في فلسطين من والدين مجهولين ويعتبر اللقيط في فلسطين مولوداً في فلسطين ما لم يثبت العكس.

٥- من ولد بالخارج لأم فلسطينية ومن أب مجهول أو لا جنسية له إذا اختار الجنسية الفلسطينية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد باخطار يوجه إلى وزير الداخلية بعد جعل اقامته العادية في فلسطين ولم يعترض وزير الداخلية على ذلك خلال سنة من

Digitized by Birzeit University Library

وصول الاخطار اليه.

من الملفت للنظر، أن المشروع يعالج في ثلاث فقرات من فقراته الخمسة المذكورة، حالة استثنائية وهي حالة المولود المجهول أحد الأبوين أو كليهما، وهو أمر مستغرب. ففي مجتمع محافظ كالمجتمع الفلسطيني أو المجتمعات العربية المحيطة، حيث يتواجد معظم أفراد الشعب الفلسطيني فان قضية اللقيط، أو المولود المجهول نسبه إلى أبيه، تصبح قضية استثنائية وليست ظاهرة تستحق كل هذا الاهتمام من المشرع.

أما الفقرة الاولى من المادة الاولى من المشروع، فإنها معيبة في موضعين: فكم من الفلسطينيين بقي حيا بعد مرور خمسين عاما على تشريده لاثبات أنه كان يحمل الجنسية الفلسطينية؟ وكيف يمكن لهؤلاء توفير الاثبات القانوني بأنهم كانوا يحملون الجنسية الفلسطينية ؟ أما الوضع الآخر فهو استخدامه تعبيراً يشتم منه رائحة التمييز العنصري وذلك حين ذكر "من غير اليهود" ، فمنذ متى يقبل المشرع الفلسطيني أن يستخدم تعبيرات لا تتناقض مع المواثيق الدولية بشأن التمييز العنصري فحسب، بل وتتناقض كذلك مع تراثه العربي والاسلامي، وتتناقض أيضاً مع طروحاته الانسانية في أن تصبح فلسطين التاريخية دولة مواطنيها دون اعتبار للدين أو العرق أو القومية أواللون. وأخيراً، الا يثلج هذا الاستخدام صدر المفكرين الصهيونيين الذين يرغبون في أن يتعامل العالم معهم على أساس التقسيم المقدس لديهم وهو تقسيم كل شيء الى يهودي وغير يهودي.

ولو عدنا إلى التعريف الوارد في قانون الانتخابات ، فإن أربعاً من الفقرات الواردة في المادة السابعة جاءت شاملة وتغطي عملياً معظم الأوضاع التي يعيش فيها الفلسطيني حالياً. فمن جماع الفقرة "أ" و"ج" يمكن القول أن النص يشمل كافة فلسطينيي الشتات، ومجموع الفقرتين "أ" و"ب" يغطي الفلسطينيين المقيمين حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بقي أن نشير الى ان الفقرة "هـ" قد سدت الطرق على فلسطينيي اسرائيل، أو حرمتهم من حق ممارسة خيار لهم، وهو حق من حقوقهم غير القابلة للتصرف.

وحول مبدأ العودة قال الدكتور أنيس: وحبذا لو أن المشرع الفلسطيني اعتبر مبدأ العودة كإحدى الأساليب التي تعطي الفلسطيني الحق في اكتساب الجنسية الفلسطينية. وترد على هذا الاقتراح ثلاث ملاحظات : الاولى، أن مبدأ العودة يستند إلى حق العودة المقرر للاجئين الفلسطينيين، وهو حق أكدته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في قرارها الشهير رقم (١٩٤) الصادر بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ ، ويعاد تأكيده كل عام تقريباً حتى أصبح هذا القرار جزءاً من القانون الدولي العرفي . وحق العودة، كذلك ، مقرر للنازحين الذين غادروا أو طردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة اثر النزاع المسلح الذي وقع في يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، وقد اكدت على ذلك مجموعة قرارات الهيئة الدولية .

Digitized by Birzeit University Library

إن حقا دوليا مقررا للفلسطيني اللاجيء أو النازح أولى أن يكون احدى الطرق التي يعود بموجبها الفلسطيني إلى فلسطين . وليس في القانون الدولي المتعلق بالجنسية ما يمنع المشرع الفلسطيني من تبني "مبدأ العودة" كاحدى طرق اكتساب الجنسية.

أما الملاحظة الثانية التي ترد على هذا الاقتراح فهي ما يمكن أن يقال فيها أن حق العودة مقرر للفلسطيني لكي يعود إلى فلسطين التاريخية وليس للدولة المنوي اقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبرغم وجاهة هذا القول، الا أن اعطاء اللاجيء الفلسطيني الجنسية الفلسطينية لا يعني تنازله عن حقه بالعودة الى منطقة الخط الأخضر إن كان هو من تلك المناطق. والفلسطيني الذي يحمل جنسية أميركية أو كندية لم يتنازل عن حقه الأصيل في العودة. إن مناط الاقتراح هو تصفية تركة اللجوء والاضطهاد والاجحاف الذي يعيش فيه اللاجيء الفلسطيني. وبكلمة أخرى فإن منحه حق الجنسية بالعودة سوف يعطيه وضعاً طبيعياً كأي إنسان يملك جنسية وله دولة تستقبله متى أراد مغادرة بلده المضيف أو متى أراد البلد المضيف ابعاده.

وأما الملاحظة الثالثة فهي أن مبدأ العودة المطروح لا علاقة له بحق العودة المقرر في قانون الهجرة الاسرائيلي الصادر عام ١٩٥٠ . إن قانون العودة الاسرائيلي هو- كما وصفه أحد الأساتذه الاسرائيليين -"أشد القوانين صهيونية"، ولذلك فإنه تشريع يقنن التمييز العنصري إذ أعطى امتيازاً لليهودي على غير اليهودي . إنه قانون يقوم على "الصدفة البيولوجية"، فمن ولد لأم يهودية ولم يرتد إلى ديانة أخرى مارس امتيازه بموجب حق العودة. أما مبدأ العودة المقترح فهو حق مقرر في القانون الدولي ولا يستند إلى تمايزات عرقية أو دينية أو قومية . ويستفيد من هذا المبدأ الفلسطيني اللاجيء أو النازح بغض النظر عن دينه أو عرقه أو جنسه أو لونه.

وحول تنظيم الجنسية اقترح الدكتور أنيس أن لا تناط بالجهاز التنفيذي صلاحيات منح الجنسية أو اسقاطها أوسحبها لأن التركة الفلسطينية أثقل من أن يلقى بها على كل كاهل مجلس الوزراء أو وزارة الداخلية ، وهو حق أخطر من أن يترك أمره لجهة الادارة دون مراقبة القضاء، حيث اقترح تشكيل هيئة مختصة بمسائل الجنسية، يكون اعضاؤها من خبراء القوم ومحط الثقة وممن يتمتعون بالمصداقية والنزاهة، و يحدد لها وضع قانوني مستقل يمكنها من أداء مهامها على ضوء تشريع واضح الأغراض والمعالم والاجراءات ، لأن ذلك سيكون أوفى بمصلحة الفلسطينيين المعنيين وبمصلحة الشعب الفلسطيني ككل على اعتبار أن هذه الهيئة هي التي ستعيد صياغة هوية الشعب وتعيد اللحمة لأفراده بعد أن طالت بهم سبل التشتت والتجريح.

أما الاستاذ عدنان ابو ليلى ، رئيس الهيئة الادارية للجنة المحامين العرب في الضفة الغربية فقد قال بأن الجنسية هي العلاقة السياسية والقانونية التي تربط الشخص بالدولة . فالمشرع في أية دولة يحاول وضع تنظيم دقيق وواضح لشروط اكتساب الجنسية وحالات فقدانها ، حيث أن الجنسية ترتبط بالسيادة وتعبر عن تواجد الدولة ،كما أنها تحدد [illegible]

Digitized by Birzeit University Library

القانونية.

فالمبدأ الأساسي في مادة الجنسية هو حرية كل دولة في وضع تنظيم خاص لجنسيتها كنتيجة لازمة لمبدأ سيادة الدولة، ويتفرع عن ذلك نتيجتان:

الاولى، انفراد كل دولة بتشريع جنسيتها بوضع نظام قانون خاص بها يلائم أوضاعها ويحدد المبادىء التي تكتسب الجنسية على أساسها أو تفقد الجنسية تبعاً لها.

الثانية، نفي حق أية دولة في التدخل في تشريع جنسية سواها، فحريتها تنحصر في تنظيم جنسيتها دون التطاول على حرية دول أخرى في تنظيم جنسيتها. ولكن حرية الدولة في تشريع جنسيتها قد يتخللها بعض القيود مثل اتفاقية ناشئة عن معاهدة دولية أو بعض القيود التي تفرضها المبادىء العامة في القانون الدولي مثل احترام حقوق الفرد في تغيير جنسيته وعدم حق الدولة في فرض جنسيتها على أحد بسبب الانتماءات الدينية أو العرقية.

إن اثر الجنسية لا يقتصر على كيان الدولة الداخلي فحسب، بل يمتد إلى نظام المجتمع الدولي بجملته . فرابطة الجنسية تخول الدولة الحق في شمول رعاياها بحمايتها، اينما كانوا خارج حدود الاقليم، اذا ما تعرضوا لمعاملة لا تتفق ومبادىء القانون الدولي . من هنا ، يتضح أن رابطة الجنسية هي الأساس الذي بمقتضاة تستطيع الدولة ممارسة سيادتها خارج حدود اقليمها، والجنسية كذلك هي الاساس الوحيد الذي يمكن عن طريقة حماية الفرد في المجتمع الدولي. فالفرد الذي لا يحمل جنسية دولة ما لا يتمتع بأية حماية لأنه لا توجد حتى الان قواعد تحمي الفرد في المجتمع الدولي بوصفه فرداً دون انتمائه إلى دولة معينة. وتبعاً لذلك يتضح ان الجنسية هي الرابطة الاساسية التي تربط الفرد بالقانون الدولي . فالجنسية من حقوق الانسان لأنها لازمة من لوازم الفرد يتطلبها كيانه الانساني.

وفي ختام هذه المداخلات جرى نقاش وتقديم ملاحظات حول ما ورد من اقتراحات وافكار.

طاهر تيسير المصري

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

تقارير موجزة

تخصص مجلة السياسة الفلسطينية جانبا مهماً من جهودها لجمع وتصنيف وتوثيق نشاطات المجتمع المدني في وقت بالغ الاهمية بالنسبة لعملية البناء الوطني الفلسطيني. وفي هذا الاطار تقوم هيئة التحرير بتغطية الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا الساعة الفلسطينية لتكون دليلا للباحث والمهتم بالموضوعات التي يدور حولها حوار ونقاش في المجتمع الفلسطيني كما تبرز في كل فترة زمنية.

محاضرة حول استطلاعات الرأي

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٦/١١/١٤ .
-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.
-العنوان: استطلاع الرأي وأهميته في قياس الرأي العام.
-الموضوع: اهمية استطلاع الرأي في توفير عملية التوازن في المجتمعات.
-أبرز المشاركين: د. نبيل الكوكالي.

ورشة عمل حول مشروع قانون انتخابات الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: بيت لحم، تاريخ ١٩٩٦/١١/١٦ .
-الهيئة المنظمة: مؤسسة داتا للدراسات والابحاث.
-العنوان: مشروع قانون انتخاب السلطات المحلية، ودور المرأة فيها.
-الموضوع: قراءة نقدية لمشروع القانون، موقع المرأة فيه.
-أبرز المشاركين: المحامي محمد شاهين، كامل حميد، خولة الازرق.

ورشة عمل حول مكانة المرأة

-مكان الانعقاد: جنين، تاريخ ١٩٩٦/١١/١٧ .
-الهيئة المنظمة: محافظة جنين - مديرية الرياضة والشباب.

Digitized by Birzeit University Library

-العنوان: مكانة المرأة في مشاريع القوانين الفلسطينية.
-الموضوع: ضرورة اعطاء المرأة دورها في القوانين الفلسطينية امتدادا لدورها النضالي في المراحل السابقة.
-أبرز المشاركين: الحافظ زهير مناصره، د. اريج عوده، هيفاء ارشيد.

ندوة حول الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: بيت حانون، تاريخ ١٩٩٦/١١/١٨ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: مسؤولية الحكم المحلي بين المواطن والدولة.
-الموضوع: طبيعة العلاقة بين المجلس المحلي والمواطن ودور كل منهما في بناء البلد.

محاضرة حول الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٦/١١/١٩ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني بالتعاون مع مركز شباب الطائفة السامرية.
-العنوان: مسؤولية الحكم المحلي بين المواطن والدولة.
-الموضوع: المسؤوليات المشتركة للمجالس المحلية في مختلف الدول.
-أبرز المشاركين: مجد العمد.

ندوة حول ذكرى الاستقلال

-مكان الانعقاد: بيت لحم، تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٠ .
-هيئة المنظمة: جمعية الاحسان.
-العنوان: نحن والاستقلال.
-الموضوع: ذكرى اعلان الاستقلال وتطلعات الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وتقرير مصيره.
-أبرز المشاركين: بشارة داود، فؤاد رزق، د. نبيل الكوكالي.

محاضرة حول المفاوضات بشأن الخليل

-مكان الانعقاد: اليامون، تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٠ .
-الهيئة المنظمة: نادي اليامون الرياضي.
-العنوان: الخليل والمفاوضات.
-الموضوع: مسؤولية الحكومة الاسرائيلية، في تعثر المفاوضات حول الخليل وما هي مجالات الخلاف.
-أبرز المشاركين: عزام الاحمد.

ندوة حول السياسات الضريبية

-مكان الانعقاد: رام الله، تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٠ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: السياسات الضريبية - تقييم أولي.
-الموضوع: السياسات الضريبية للسلطة الفلسطينية وأهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية.

Digitized by Birzeit University Library

أبرز المشاركين: د. عاطف علاونة، عودة جبريل.

ندوة حول الاجراءات الجزائية

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٤ .
-الهيئة المنظمة: لجنة المحامين العرب.
-العنوان: الاجراءات الجزائية في القانون.
-الموضوع: أهمية القضاء في بناء الدولة القوية وسيادة القانون واحترام الانسان.
-أبرز المشاركين: المحامي وصفي المصري.

ندوة حول العلاقات التجارية الفلسطينية - الاسرائيلية.

-مكان الانعقاد: رام الله، تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٤ .
-الهيئة المنظمة: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس).
-العنوان: العلاقات التجارية الفلسطينية - الاسرائيلية: منطقة حرة أم اتحاد جمركي؟
-الموضوع: شكل العلاقات التجارية المستقبلية بين الطرفين والبدائل المحددة.
-أبرز المشاركين: د. نعمان كنفاني، سمير حليلة، باسم خوري.

محاضرة حول التعايش السلمي

-مكان الانعقاد: القدس، تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٤ .
-الهيئة المنظمة: جامعة القدس.
-العنوان: التعايش السلمي بين الفلسطينيين والاسرائيليين.
-الموضوع: امكانية تحقيق التعايش السلمي واثاره على الطرفين.
-أبرز المشاركين: البروفيسور مارك ايلبس.

محاضرة حول آفاق المرحلة

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٥ .
-الهيئة المنظمة: اللجنة الاعلامية لمعرض فلسطين الدولي للكتاب.
-العنوان: آفاق المرحلة السياسية والاقتصادية.
-الموضوع: الصعوبات التي تواجهها المفاوضات مع اسرائيل على مختلف المستويات.
-أبرز المشاركين: د. نبيل شعث.

ورشة عمل حول مشروع قانون الجمعيات

-مكان الانعقاد: البيرة، تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٦ .
-الهيئة المنظمة: مكتب المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.
-العنوان: مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة.
-الموضوع: مناقشة مشروع قانون الجمعيات الخيرية، ودورها التنموي، وعلاقتها بالسلطة الوطنية.
-أبرز المشاركين: د. ذياب عيوش، عرسان ابراهيم، د. مصطفى البرغوثي، فهيم الكيلاني.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: طمون، تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٨ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.

-العنوان: مسؤولية الحكم المحلي بين المواطن والدولة.

-الموضوع: القوانين التي تنظم عمل المجالس المحلية وعلاقة المجالس بالسلطة المركزية.

-أبرز المشاركين: كهرمانة الكيلاني.

ندوة حول الانشقاق في م. ت. ف

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٦/١١/٣٠ .

-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجيه الوطني.

-العنوان: الانشقاق وتأثيره على م. ت. ف.

-الموضوع: الاثار السلبية لسلسلة الانشقاقات التي واجهتها م. ت. ف.

-أبرز المشاركين: العميد زياد الاطرش.

ورشة عمل حول المرأة العاملة

-مكان الانعقاد: رام الله، تاريخ ١٩٩٦/١١/٣٠ .

-الهيئة المنظمة: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بالتعاون مع جمعية المرأة العاملة.

-العنوان: قضايا المرأة الفلسطينية - واقع وتحديات.

-الموضوع: ما يتعلق بالمرأة في قانون العمل والعمال، ودور المؤسسات الشعبية والحكومية في مواجهة انتهاكات حقوق المرأة.

-أبرز المشاركين: موسى شكري، هيام البرغوثي، يمنى الحواري، خالد ابو هلال، اصلاح جاد.

محاضرة حول الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ .

-الهيئة المنظمة:الملتقى المدني بالتعاون مع جمعية خريجي كليات المجتمع.

-العنوان: مسؤولية الحكم المحلي بين المواطن والدولة.

-الموضوع: دور المواطن والسلطة المركزية في تطوير مؤسسات الحكم المحلي.

-أبرز المشاركين: سامية شعبان.

محاضرة حول الاسرى الفلسطينيين

-مكان الانعقاد: بيت لحم، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ .

-الهيئة المنظمة: مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية.

-العنوان: كلنا مع الحركة الاسيرة.

-الموضوع: الاوضاع الصعبة في السجون الاسرائيلية واهمال قضية الاسرى في المفاوضات.

-أبرز المشاركين: عيسى قراقع.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول الحرية الشخصية والقانون

-مكان الانعقاد: سلفيت، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ .

-الهيئة المنظمة: بلدية سلفيت.

-العنوان: الحرية الشخصية في ظل القانون.

-الموضوع: التوفيق بين الحرية الشخصية والقانون، ومقارنة مع القانونين المصري والاردني.

-أبرز المشاركين: القاضي تيسير أبو زاهر.

ندوة حول التجارة الخارجية

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ .

-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

-العنوان: مستقبل التجارة الخارجية في فلسطين.

-الموضوع: العقبات التي تواجهها التجارة الفلسطينية، من قبل اسرائيل واتفاقية باريس الاقتصادية وكيفية النهوض بالتجارة الخارجية الفلسطينية.

-أبرز المشاركين: ماهر المصري، خالد العسيلي.

ندوة حول المفاوضات بشأن الخليل

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣ .

-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.

-العنوان: المفاوضات حول الخليل: الى أين؟

-الموضوع: المفاوضات حول الخليل على الصعيد السياسي والامني والجغرافي.

-أبرز المشاركين: حسن عصفور، جبريل الرجوب.

ندوة حول دور المرأة في المجتمع

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣ .

-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجيه الوطني.

-العنوان: دور المرأة في المجتمع وحقوقها المدنية.

-الموضوع: الدور النضالي الذي لعبته المرأة في المراحل السابقة، وحقوقها في الاسلام.

-أبرز المشاركين: عماد الفالوجي، فؤاد عبد، سليمان أبو نادي، سمير لبد.

محاضرة حول الشريعة والدولة

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٥ .

-الهيئة المنظمة: رابطة الجامعيين.

-العنوان: الشريعة والدولة في الشرق الاوسط.

-الموضوع: الديمقراطية في المجتمعات العربية والاسلامية مقارنة مع المجتمعات الغربية.

-أبرز المشاركين: البروفيسور ناثان براون.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: مخيم بلاطة، ١٩٩٦/١٢/٦ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.

-العنوان: مسؤولية الحكم المحلي بين المواطن والدولة.

-الموضوع: علاقة المجالس المحلية بالسلطة المركزية ومصادر تمويل تلك المجالس ومسؤولية المواطن و الدولة في ذلك.

-أبرز المشاركين: مجد العمد، غسان خضر، حسنية داود، عدنان أبو حليمة.

ندوة حول اطفال الامهات المعنفات

-مكان الانعقاد: رام الله، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٧ .

-الهيئة المنظمة: مركز الندى لصحة المرأة ، جمعية المرأة العاملة، مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي.

-العنوان: أبعاد العنف على أطفال الامهات المعنفات.

-الموضوع: الجانب القانوني والابعاد النفسية وغير المباشرة لاطفال الامهات المعنفات.

-أبرز المشاركين: رنده سنيورة، حليمة أبو صلب، جميلة أبو دحو، رنا النشاشيبي.

محاضرة حول الوضع السياسي الراهن

-مكان الانعقاد: إذنا، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٧ .

-الهيئة المنظمة: جمعية اذنا التعاونية للتعليم العالي.

-العنوان: الوضع السياسي الراهن.

-الموضوع: التفاف الحكومة الاسرائيلية على عملية السلام وتكثيفها للاستيطان.

-أبرز المشاركين: عباس زكي.

ندوة حول الحوار الوطني

-مكان الانعقاد: طولكرم، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٨ .

-الهيئة المنظمة: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

-العنوان: الحوار الوطني الشامل.

-الموضوع: أهمية الحوار الوطني وسبل تدعيمه لمواجهة التحديات الراهنة.

-أبرز المشاركين: عباس زكي، عبد الرحيم ملوح، صالح رأفت، عمر عساف.

ورشة عمل حول المجالس المحلية

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٨ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.

-العنوان: آفاق وتطلعات المجالس المحلية في فلسطين.

-الموضوع: صلاحية المحافظ وعلاقته بالحكم المحلي، تعيين رؤساء المجالس المحلية، الرقابة على أعمال البلديات.

-أبرز المشاركين: محمد القدوة، جمال بلعاوي، صلاح السقا.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الاستيطان

-مكان الانعقاد: القدس، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٨ .
-الهيئة المنظمة: جامعة القدس - دائرة العلاقات العامة.
-العنوان: الاستيطان وهدم المنازل وأشياء أخرى في القدس.
-الموضوع: سبل مواجهة الاستيطان الاسرائيلي في القدس.
-أبرز المشاركين: خليل التفكجي، حسن طهبوب، أحمد الزغير، أحمد الهرش، حجازي الرشق، علي غزا

ندوة حول الزراعة في فلسطين

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٩ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: الزراعة في فلسطين الى أين؟
-الموضوع: استراتيجية وزارة الزراعة وسبل مقاومة العوائق الاسرائيلية أمام تطوير الزراعة الفلسطي
-أبرز المشاركين: عبد الجواد صالح، د. هشام عورتاني.

محاضرة حول حقوق الانسان

-مكان الانعقاد: مخيم الجلزون، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٠ .
-الهيئة المنظمة: مؤسسة الحق.
-العنوان: ذكرى اليوم العالمي لحقوق الانسان.
-الموضوع: خلفية تاريخية ليوم الاعلان العالمي لحقوق الانسان وما فيه من حقوق انسانية جماعية وف
-أبرز المشاركين: اياد الحداد.

ندوة حول حقوق الانسان

-مكان الانعقاد: بيت لحم، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٠ .
-الهيئة المنظمة: نادي الاسير الفلسطيني.
-العنوان: الاعلان العالمي لحقوق الانسان.
-الموضوع: خروقات اسرائيل للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وأساليبها في تعذيب الفل
الفلسطينيين.
-أبرز المشاركين: هاشم محاميد، عيسى قراقع.

ورشة عمل حول المجالس البلدية

-مكان الانعقاد: طولكرم، تاريخ ١٠، ١٩٩٦/١٢/١١ .
-الهيئة المنظمة: مؤسسة فريدريك ايبرت الالمانية.
-العنوان: واقع المجالس البلدية في الضفة والقطاع.
-الموضوع: المركزية واللامركزية في الحكم المحلي وعلاقة المجالس البلدية بكل من الحكومة والمواطنين
-أبرز المشاركين: د. علي الجرباوي، ابراهيم شعبان، صابر عارف، عبد الرحمن حسن.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول التجارة بين فلسطين والولايات المتحدة

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٢ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: آفاق التجارة الفلسطينية مع الولايات المتحدة على ضوء السياسات التفضيلية الامريكية الجديدة.
-الموضوع: الالية التي تستخدمها الولايات المتحدة في الاستيراد من الاراضي الفلسطينية، والاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع الفلسطينية المصدرة للولايات المتحدة.
-أبرز المشاركين: عدد من الخبراء في وزارات أمريكية مثل: التجارة والصناعة والزراعة والاقتصاد والمالية والخارجية.

حلقة نقاش حول العنف ضد الطفل

-مكان الانعقاد: دير الغصون، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٢ .
-الهيئة المنظمة: مديرية الشباب والرياضة، بالتعاون مع المركز الفلسطيني للديمقراطية والانتخابات.
-العنوان: العنف ضد الطفل.
-الموضوع: أسباب العنف ضد الطفل وطرق علاجه ومعاملة الوالدين للاطفال.
-أبرز المشاركين: فدوى الشاعر.

يوم دراسي حول التعليم الجامعي

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٢ .
-الهيئة المنظمة: وزارة الشباب والرياضة.
-العنوان: مشاكل التعليم العالي.
-الموضوع: المشاكل التعليمية وحلها بأساليب تربوية صحيحة، وتطوير مناهج التعليم الجامعي، وتفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين.
-أبرز المشاركين: هاشم الثلاثيني، د. أسعد ابو شرخ، سامي أبو زهري.

محاضرة حول قانون الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: أريحا، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٣ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني بالتعاون مع نادي هلال أريحا.
-العنوان: قانون الحكم المحلي بين المسؤولية ومشاركة المواطن.
-الموضوع: مناقشة بنود مشروع قانون الحكم المحلي.
-أبرز المشاركين: زهيرة مشعل.

محاضرة حول دور المرأة في المجتمع المدني

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٣ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
-العنوان: دور المرأة في المجتمع.
-الموضوع: حقوق المرأة وواجباتها في المجتمع ودورها في تربية النشئ وبناء الاسرة.
-أبرز المشاركين: نجوى ياغي.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول الرقابة البرلمانية

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٤-١٩٩٦/١٢/١٥ .

-الهيئة المنظمة: المعهد الديمقراطي الوطني . NDI

-العنوان: دور لجان المجلس التشريعي في مراقبة السلطة التنفيذية.

-الموضوع: سبل تطوير العلاقة بين اللجان والوزارات، ودور الهيئات التشريعية والتنفيذية في سن وتطوير التشريعات.

-أبرز المشاركين: ناهض الريس، جمال الشويكي، د. سعدي الكرنز، وآخرون.

ندوة حول التجارة الحرة بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٥ .

-الهيئة المنظمة: مركز التجارة العالمي.

-العنوان: تسهيلات التجارة الحرة بين السلطة الفلسطينية، والولايات المتحدة الامريكية.

-الموضوع: تعريف رجال الاعمال الفلسطينيين باتفاقية التجارة الحرة وطرق الاستفادة منها.

-أبرز المشاركين: عدد من الخبراء في وزارات أمريكية مثل: التجارة والصناعة والمالية والخارجية والزراعة والاقتصاد.

ورشة عمل حول الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: سبلة الظهر، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٥ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.

-العنوان: مسؤولية الحكم المحلي بين المواطن والدولة.

-الموضوع: طبيعة العلاقة بين السلطة المحلية والمركزية، والتشريعات الخاصة بالحكم المحلي.

-أبرز المشاركين: فتحي عطاطره، فخري تركمان.

ندوة حول الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: صوريف، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٦ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني بالتعاون مع ملتقى صوريف الثقافي.

-العنوان: مسؤولية الحكم المحلي بين المواطن والدولة.

-الموضوع: دور المجالس البلدية والقروية في خدمة المواطن، ومشروع قانون الحكم المحلي.

-أبرز المشاركين: ايمان الشلالدة.

ورشة عمل حول قانون الصيد البحري

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٦ .

-الهيئة المنظمة: وزارة الزراعة بالتعاون مع المركز التنموي الكندي للابحاث.

-العنوان: مشروع قانون الصيد البحري لسنة ١٩٩٥ .

-الموضوع: الحاجة لقانون ينظم الصيد البحري والمشاكل التي يتعرض لها الصيادون في شواطئ قطاع غزة.

-أبرز المشاركين: حسين أبو بطنين، سليمان الدحدوح، جون جي/ كندا.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول وسائل الاعلام

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٧ .
-الهيئة المنظمة: طاقم شؤون المرأة.
-العنوان: صورة العربي في الاعلام الغربي.
-الموضوع: تشويه الاعلام الغربي للعرب في وسائل الاعلام وأثره في تشويه سمعة العرب.
-أبرز المشاركين: د. عاطف سلامة.

ورشة عمل حول واقع البلديات

-مكان الانعقاد: البيرة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٨ .
-الهيئة المنظمة: مؤسسة فريدريك ايبرت الالمانية.
-العنوان: واقع البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع.
-الموضوع: دراسة نتائج استطلاع حول واقع البلديات من حيث المركزية واللامركزية ومدى فعالية المشاركة المحلية في البلديات.
-أبرز المشاركين: محمود أبو عيد، جميل رباح، د. علي الجرباوي، اصلاح جاد، صابر عارف.

ندوة حول مشروع قانون المرئي المسموع

-مكان الانعقاد: البيرة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٨ .
-الهيئة المنظمة: وزارة الاعلام.
-العنوان: مشروع قانون المرئي والمسموع لسنة ١٩٩٦ .
-الموضوع: مناقشة المشروع مقارنة مع الواقع الفلسطيني ومع القوانين المشابهة في دول أخرى.
-أبرز المشاركين: كليرك بيركلي، سعيد الجابري، محمد سليمان، هاني المصري، علي أبو سمرة، أسعد غزاونة.

ندوة حول الاقتصاد الفلسطيني

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٩ .
-الهيئة المنظمة: غرفة تجارة وصناعة الخليل بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
-العنوان: الخبرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني في المرحلة المستقبلية.
-الموضوع: ضرورة خبرة التنافس من أجل تطوير الاقتصاد وأهمية التجارة والصناعة والموارد والعنصر البشري لتطوير الاقتصاد.
-أبرز المشاركين: د. أمين بيضون.

ورشة عمل حول الريف الفلسطيني

-مكان الانعقاد: جامعة النجاح، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٩ .
-الهيئة المنظمة: مركز التنمية في الرعاية الصحية الاولية.
-العنوان: الواقع البيئي في الريف الفلسطيني.
-الموضوع: نماذج البيئة في ٢٠ قرية فلسطينية والمشاكل التي تعاني منها.
-أبرز المشاركين: د. محمد حنون، د. نضال العتبة، د. محمد شاهين.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الدين والسياسة

-مكان الانعقاد: النصيرات، تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٩ .
-الهيئة المنظمة: حزب الخلاص الوطني الاسلامي.
-العنوان: الدين والسياسة.
-الموضوع: علاقة السياسة بالدين وموقع كل منهما بالنسبة للاخر.
-أبرز المشاركين: يحيى موسى، د. غازي حمد، الشيخ يوسف فرحات.

ندوة حول التحديات السياسية الراهنة

-مكان الانعقاد: طولكرم، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١ .
-الهيئة المنظمة: جبهة النضال الشعبي.
-العنوان: التحديات السياسية الراهنة وآفاق المستقبل.
-الموضوع: مأزق عملية السلام وضرورة الحوار الوطني لمواجهة التحديات.
-أبرز المشاركين: أحمد مجدلاني، عباس زكي، علي أبو هلال، محمد العبوشي، علي عامر، علي شقيران.

يوم دراسي حول التلفزيون والمجتمع

-مكان الانعقاد: القدس، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١ .
-الهيئة المنظمة: معهد الاعلام العصري - جامعة القدس.
-العنوان: التلفزيون والمجتمع في فلسطين.
-الموضوع: أهمية التلفزيون وخطورته في نفس الوقت، وبرامج التعليم والاطفال، التلفزيون والسلطة التلفزيون والمرأة.
-أبرز المشاركين: د. نبيل الخطيب، د. نائل الشهابي، سهيل العمري، حنان البكري، رضوان ابو عياش، داود كتاب، رائد انطوني.

ندوة حول القدس

-مكان الانعقاد: رفح، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١ .
-الهيئة المنظمة: جمعية الاخوة الفلسطينية السعودية.
-العنوان: نداء القدس.
-الموضوع: الارتباط التاريخي والديني بين الشعبين والارض الفلسطينية والسعودية.
-أبرز المشاركين: العميد محمود ابو مرزوق، الشيخ نادر المصري، سليمان الشرفا.

محاضرة حول العنف ضد المرأة

-مكان الانعقاد: شويكة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١ .
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني للديمقراطية والانتخابات.
-العنوان: العنف ضد المرأة.
-الموضوع: تعريف العنف وأنواعه وأسبابه، وآثار العنف ضد المرأة.
-أبرز المشاركين: حنان الجيوسي، عفاف زيده.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول النفق تحت المسجد الاقصى

-مكان الانعقاد: جنين، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٢ .
-الهيئة المنظمة: مكتب المؤسسات الوطنية.
-العنوان: نفق الاقصى وأبعاده القانونية والتاريخية والاثرية.
-الموضوع: تاريخ النفق وخطورة الحفريات والاعتداءات الاسرائيلية على منطقة الحرم القدسي الشريف.
-أبرز المشاركين: د. لويس حزبون.

ورشة عمل حول الاستيطان

-مكان الانعقاد: البيرة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٢ .
-الهيئة المنظمة: اللجنة الوطنية والاسلامية لمواجهة الاستيطان.
-العنوان: نحو توحيد الجهد الوطني في مواجهة الاستيطان.
-الموضوع: الاستراتيجية المطلوبة لمواجهة الاستيطان على جميع المستويات.
-أبرز المشاركين: الشيخ عكرمة صبري، خليل التفكجي.

ورشة عمل حول الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: المغازي، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٢ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الحكم المحلي في فلسطين.
-الموضوع: تطور المجالس المحلية تاريخيا وتعديلات مسودة قانون الحكم المحلي والعلاقة بين البلديات والوزارة.
-أبرز المشاركين: د. سعدي الكرنز، جمال بلعاوي، غازي خطاب، د. موسى أبو ملوح.

ورشة عمل حول قانون الخدمة المدنية

-مكان الانعقاد: طولكرم، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٣ .
-الهيئة المنظمة: لجنة المرأة للعمل الاجتماعي ومكتب المؤسسات الوطنية.
-العنوان: مشروع قانون الخدمة المدنية.
-الموضوع: فلسفة المشروع وعلاقته بالقوانين المصرية والاردنية، ومناقشات المجلس التشريعي له.
-أبرز المشاركين: ابراهيم شعبان، دلال سلامة، عزالدين الشريف، مفيد عبد ربه، غاده شديد، محمد عمر، فريد أبو عقل.

ورشة عمل حول تسوية النزاعات

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤ .
-الهيئة المنظمة: جامعة الخليل.
-العنوان: تسوية النزاعات من خلال اللاعنف.
-الموضوع: دور المقاومة السلبية والاحتجاج الايجابي والنضال اللاعنفي في تسوية النزاعات.
-أبرز المشاركين: خبراء فلسطينيون وأجانب.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول مكانة المرأة في المجتمع

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ٢١-١٩٩٦/١٢/٢٤ .
-الهيئة المنظمة: جمعية تنظيم وحماية الاسرة.
-العنوان: تعزيز وتقوية مكانة المرأة في المجتمع.
-الموضوع: المجالات المتعلقة بتطوير المرأة نفسيا واجتماعيا واقتصاديا.
-أبرز المشاركين: د. صقر جندية، الشيخ جمال أبو الهنود، د. جميل أبو فنونة.

محاضرة حول البنوك الاسلامية

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤ .
-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.
-العنوان: دور البنوك الاسلامية في التنمية.
-الموضوع: المفهوم الاسلامي للتنمية واجراءات العمل في البنوك الاسلامية والمشاكل التي تواجهها.
-أبرز المشاركين: سليمان نمر.

محاضرة حول أداء وسائل الاعلام

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤ .
-الهيئة المنظمة: قسم الصحافة في جامعة النجاح.
-العنوان: أداء وسائل الاعلام الفلسطينية - قراءة نقدية.
-الموضوع: ضرورة تفعيل وسائل الاعلام الفلسطينية المتنوعة لادائها من النواحي الجوهرية والفنية.
-أبرز المشاركين: عاطف سعد.

محاضرة حول قانون المطبوعات والنشر

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٥ .
-الهيئة المنظمة: قسم الصحافة في جامعة النجاح الوطنية.
-العنوان: قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لسنة ١٩٩٥ - قراءة نقدية.
-الموضوع: القيود التي يفرضها القانون وضرورة تشكيل مجلس أعلى للصحافة.
-أبرز المشاركين: عاطف سعد.

ندوة حول مشروع قانون الخدمة المدنية

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٥ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: مشروع قانون الخدمة المدنية الفلسطيني.
-الموضوع: مناقشة مشروع القانون بين الواقع واحتياجات المواطن الفلسطيني.
-أبرز المشاركين: محمد أبو شريعة، ابراهيم شعبان.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول العنف الاسري

-مكان الانعقاد: طولكرم، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٥ .
-الهيئة المنظمة: لجنة المرأة العاملة الفلسطينية.
-العنوان: العنف ضد المرأة وأثره على سلوك الاطفال.
-الموضوع: أنماط العنف الذي يمارس ضد المرأة وكيفية معالجته.
-أبرز المشاركين: فاتن أبو غازي، ايناس المصري.

ندوة حول القانون والمواطن

-مكان الانعقاد: مخيم بلاطة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٨ .
-الهيئة المنظمة: مركز شباب بلاطة الاجتماعي.
-العنوان: بين القانون والمواطن.
-الموضوع: علاقة المواطن بالاحكام الشرعية والقوانين الادارية، قانون الطوارئ الاسرائيلي.
-أبرز المشاركين: الشيخ حامد البيتاوي، ممدوح عليان، محمد الحلبي، نائل الحوح، دلال سلامة.

ورشة عمل حول الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: طوباس، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٩ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني بالتعاون مع جمعية حماية البيئة.
-العنوان: الحكم المحلي: واقع وطموحات.
-الموضوع: أهمية الهيئات المحلية وتفاعل المواطنين معها، والعلاقة بين السلطات المحلية والمركزية.
-أبرز المشاركين: هاشم دراغمة، سمير دوابشة.

ندوة حول أوضاع الحركة الاسلامية

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٩ .
-الهيئة المنظمة: حزب الخلاص الوطني الاسلامي.
-العنوان: أوضاع الحركة الاسلامية وآفاق نظرة الاسلاميين للمستقبل الفلسطيني.
-الموضوع: الثابت والمتغير في برنامج الحركة الاسلامية.
-أبرز المشاركين: يحيى موسى، د. غازي حمد.

ندوة حول الحكم المحلي

-مكان الانعقاد: بيت أولا، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣٠ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني بالتعاون مع نادي بيت أولا الثقافي.
-العنوان: الحكم المحلي واقع وتطلعات.
-الموضوع: دور المجالس المحلية في ظل السلطة وعلاقتها بها.
-أبرز المشاركين: جمال الشوبكي، محمود حسن جبارين، محمود النمورة.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول الاحزاب السياسية

-مكان الانعقاد: طولكرم، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣٠ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الاحزاب السياسية في المجتمع الديمقراطي.
-الموضوع: أهمية وجود الاحزاب السياسية وترسيخ الديمقراطية داخلها.

ورشة عمل حول الصناعات الفلسطينية

-مكان الانعقاد: جنين، تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣٠ .
-الهيئة المنظمة: غرفة التجارة والصناعة.
-العنوان: الميزة التنافسية للصناعات الفلسطينية.
-الموضوع: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي والمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع
-أبرز المشاركين: د. أمين بيضون، طلال جرار، د. سلمى البزري، علي مهنا.

محاضرة حول انطلاقة الثورة

-مكان الانعقاد: قلقيلية، تاريخ ١٩٩٧/١/١ .
-الهيئة المنظمة: مديرية شرطة قلقيلية.
-العنوان: الذكرى ٣٢ لانطلاقة الثورة الفلسطينية.
-الموضوع: تاريخ القضية الفلسطينية والمؤامرات التي تعرضت لها.
-أبرز المشاركين: المحافظ مصطفى المالكي.

محاضرة حول العنف ضد المرأة

-مكان الانعقاد: دير الغصون، تاريخ ١٩٩٧/١/٣ .
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني للديمقراطية والانتخابات.
-العنوان: العنف ضد المرأة.
-الموضوع: أشكال العنف ضد المرأة وسبل معالجته.
-أبرز المشاركين: ملك المصري.

ندوة حول مفهوم الاسلام

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٧/١/٣ .
-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.
-العنوان: كيف أفهم الاسلام.
-الموضوع: الفهم الصحيح للاسلام من حيث شموله لجميع جوانب الحياة.
-أبرز المشاركين: رفيق النتشة، نايف الرجوب، د. أنور دودين.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول القطاع الصناعي

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٧/١/٥ .
-الهيئة المنظمة: وزارة الصناعة بالتعاون مع المركز الوطني للادارة العامة و .UNDP
-العنوان: القطاع الصناعي في فلسطين: الواقع والافاق.
-الموضوع: تأثير الحصار الاسرائيلي على الصناعة الفلسطينية والميزان التجاري الفلسطيني، المناطق الصناعية، مشكلات الصناعة الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: د. نبيل شمث، د. معين رجب، عدنان سماره.

ندوة حول المؤسسات الصناعية

-مكان الانعقاد: جامعة النجاح، تاريخ ١٩٩٧/١/٦ .
-الهيئة المنظمة: كلية الاقتصاد بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة نابلس.
-العنوان: التطوير الاداري والمالي والمؤسسات الصناعية الفلسطينية.
-الموضوع: المعوقات أمام الصناعة الفلسطينية، وسبل تحسين العمليات الانتاجية والادارية داخل المصانع.
-أبرز المشاركين: الحاج معاذ النابلسي، د. رياض سماره، د. أمجد غانم، د. نصر عبد الكريم.

ندوة حول عمل المرأة المسلمة

-مكان الانعقاد: مخيم جباليا، تاريخ ١٩٩٧/١/٦ .
-الهيئة المنظمة: حزب الخلاص الوطني الاسلامي.
-العنوان: واقع عمل المرأة المسلمة.
-الموضوع: أهمية مشاركة المرأة في بناء المجتمع، وتجربة نساء الحركة الاسلامية في تركيا والسودان.
-أبرز المشاركين: الشيخ سيد أبو مسامح، يحيى موسى.

ورشة عمل حول المرأة وسوق العمل

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٧/١/٦ .
-الهيئة المنظمة: وزارة العمل.
-العنوان: المرأة الفلسطينية وسوق العمل.
-الموضوع: وضع المرأة في سوق العمل، والاطار القانوني والتدريب المهني للمرأة، والصناعات المنزلية.
-أبرز المشاركين: د. ريما حمامي، زينب الغنيمي، حليمه أبو صلب، وآخرون.

محاضرة حول العلاقات الفلسطينية الاردنية

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٧/١/٦ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: العلاقات الفلسطينية - الاردنية.
-الموضوع: أبعاد ومحددات العلاقات الاردنية - الفلسطينية، وتأثيرها على الشعبين ومستقبلها المرتقب.
-أبرز المشاركين: عدنان أبو عوده.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الشرطة والقانون

-مكان الانعقاد: قلقيلية، تاريخ ١٩٩٧/١/٧ .
-الهيئة المنظمة: مديرية شرطة قلقيلية.
-العنوان: دور الشرطة في المحافظة على القانون وحقوق الانسان.
-الموضوع: ضرورة تعامل الشرطة مع المواطنين بروح ايجابية وأهمية احترام حقوق الفرد الفلسطيني.
-أبرز المشاركين: فتحي شبيطة، العقيد عازم دقة.

محاضرة حول اللاجئين

-مكان الانعقاد: جامعة النجاح، تاريخ ١٩٩٧/١/٧ .
-الهيئة المنظمة: البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية في الجامعة.
-العنوان: ماذا يريد اللاجئون بعد مرور خمسين عاما على تهجيرهم؟
-الموضوع: البعد السياسي والقومي لقضية اللاجئين اضافة الى البعد الانساني.
-أبرز المشاركين: د. يحيى جبر.

محاضرة حول سياسة الولايات المتحدة الامريكية

-مكان الانعقاد: جامعة النجاح، تاريخ ١٩٩٧/١/٧ .
-الهيئة المنظمة: قسم العلوم السياسية.
-العنوان: السياسة الخارجية الامريكية لادارة كلينتون الثانية.
-الموضوع: النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة وأثر التعيينات الجديدة على عملية السلام.
-أبرز المشاركين: د. محمد مصلح.

محاضرة حول القدس والعلاقات الاسلامية المسيحية

-مكان الانعقاد: القدس، تاريخ ١٩٩٧/١/٨ .
-الهيئة المنظمة: رابطة آل غوشة.
-العنوان: عروبة القدس والعلاقات الاسلامية المسيحية.
-الموضوع: العهدة العمرية والتسامح الاسلامي وتاريخ العلاقات الاسلامية المسيحية في القدس.
-أبرز المشاركين: ابراهيم قندلفت.

مؤتمر حول تعليم القانون في فلسطين

-مكان الانعقاد: جامعة بيرزيت، تاريخ ٩-١٩٩٧/١/١٠ .
-الهيئة المنظمة: مركز الحقوق .
-العنوان: تعليم القانون في فلسطين.
-الموضوع: تدريس القانون في فلسطين في اطاره التاريخي، تجارب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية والاشكاليات التي تواجهها.
-أبرز المشاركين: وصفي المصري، علاء البكري، د. أحمد الخالدي، وآخرون.

Digitized by Birzeit University Library

ورش عمل حول الاحزاب السياسية

-مكان الانعقاد: قلقيلية، عنبتا، مخيم طولكرم، تاريخ ٨، ٩، ١٠/١/١٩٩٧ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الاحزاب السياسية في المجتمع الديمقراطي.
-الموضوع: أهمية التعددية الحزبية ودور الاحزاب في ترسيخ مبادئ الديمقراطية.
-أبرز المشاركين: وفاء بشناق.

ورشة عمل حول دور المرأة في وسائل الاعلام

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ٩/١/١٩٩٧ .
-الهيئة المنظمة: بيت الصداقة الفلسطيني.
-العنوان: دور المرأة الفلسطينية في وسائل الاعلام.
-الموضوع: الغزو الاعلامي الاجنبي في المنطقة وسبل الرد عليه، وصورة المرأة الفلسطينية في وسائل الاعلام ودورها في الصحافة العربية.
-أبرز المشاركين: سمر الشنار، ميسون سمور.

محاضرة حول الاحزاب السياسية

-مكان الانعقاد: دير البلح، تاريخ ٩/١/١٩٩٧ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الاحزاب السياسية في المجتمع المدني.
-الموضوع: دور الاحزاب السياسية في المجتمع الديمقراطي وعلاقتها بالسلطة ومدى تأثيرها في عملية صنع القرار.
-أبرز المشاركين: رقية أبو هربيد.

ندوة حول حرب الخليج

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٢/١/١٩٩٧ .
-الهيئة المنظمة: مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر.
-العنوان: الابعاد السياسية لحرب الخليج.
-الموضوع: اسباب دخول العراق الى الكويت وأسباب تأجيج الولايات المتحدة للصراع في المنطقة.
-أبرز المشاركين: د. عاطف عدوان، د. عاصم سيسالم، الرائد على أبو شمله.

محاضرة حول حركة فتح

-مكان الانعقاد: بيرزيت، تاريخ ١٢/١/١٩٩٧ .
-الهيئة المنظمة: دائرة الدراسات الثقافية.
-العنوان: نظرية فتح الثورية والوضع السياسي الراهن.
-الموضوع: نشوء ومسيرة حركة فتح ودورها في السلطة الفلسطينية حاليا..
-أبرز المشاركين: هاني الحسن.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول الاحزاب السياسية

-مكان الانعقاد: روجيب - نابلس، تاريخ ١٩٩٧/١/١٢ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الاحزاب السياسية في المجتمع الديمقراطي.
-الموضوع: دور الاحزاب السياسية في ترسيخ مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية.
-أبرز المشاركين: مجد العمد.

محاضرة حول الاحزاب السياسية

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٧/١/١٣ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني بالتعاون مع حركة النضال الاسلامي.
-العنوان: الاحزاب السياسية في المجتمع الديمقراطي.
-الموضوع: دور الاحزاب ووظائفها في النظام الديمقراطي وأنظمة وقوانين الاحزاب الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: عمر المجدلاوي.

محاضرة حول الاحزاب السياسية

-مكان الانعقاد: طولكرم، تاريخ ١٩٩٧/١/١٣ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني - بالتعاون مع نقابة الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.
-العنوان: الاحزاب السياسية في المجتمع الديمقراطي.
-الموضوع: دور الاحزاب في المجتمعات عموما والمجتمع الفلسطيني خصوصا وواقع الاحزاب والتنظيمات الفلسطينية حاليا.

محاضرة حول الاحزاب السياسية

-مكان الانعقاد: دير البلح، تاريخ ١٩٩٧/١/١٣ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الاحزاب السياسية في المجتمع الديمقراطي.
-الموضوع: معنى الحزب ووظائفه في المجتمع الديمقراطي.
-أبرز المشاركين: رقية أبو هربيد.

محاضرة حول الاحزاب السياسية

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٧/١/١٤ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الاحزاب السياسية في المجتمع الديمقراطي.
-الموضوع: تعريف الحزب السياسي ودوره في ارساء الديمقراطية في المجتمعات.
-أبرز المشاركين: مجد العمد.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول السياسة الامريكية في الشرق الاوسط

-مكان الانعقاد: بيت لحم، تاريخ ١٩٩٧/١/١٤ .
-الهيئة المنظمة: مركز الدراسات والابحاث القانونية - جامعة القدس.
-العنوان: تداخل المصالح الامريكية بالشرق الاوسط وتأثيرها على عملية السلام.
-الموضوع: دور الولايات المتحدة في عملية السلام وارتباطه بمصالحها في المنطقة.
-أبرز المشاركين: د. محمد مصلح.

ندوة حول أوضاع اللاجئين في فلسطين

-مكان الانعقاد: جامعة النجاح، تاريخ ١٩٩٧/١/١٥ .
-الهيئة المنظمة: البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية/ جامعة النجاح.
-العنوان: الاعلام واللاجئ الفلسطيني.
-الموضوع: دور الصحافة والادب في تبني قضية اللاجئين الفلسطينيين وضرورة وضع استراتيجية اعلامية لها.
-أبرز المشاركين: علي الخليلي، المتوكل طه، ابراهيم دعيبس.

محاضرة حول القدس

-مكان الانعقاد: البريج ، تاريخ ١٩٩٧/١/١٥ .
-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجيه الوطني.
-العنوان: القدس عبر التاريخ.
-الموضوع: وضع مدينة القدس اليوم والمراحل التاريخية التي مرت بها.
-أبرز المشاركين: محمد الروبي.

محاضرة حول المسار السوري في مفاوضات السلام

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٧/١/١٥ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: المسار الاسرائيلي-السوري: الانجازات، التعقيدات، والفرص المحتملة.
-الموضوع: الصعوبات التي تواجه المسار السوري - الاسرائيلي وكيف ستسير المفاوضات بين الطرفين.
-أبرز المشاركين: د. محمد مصلح.

ورشة عمل حول استقلال المرأة اقتصاديا

-مكان الانعقاد: دير الغصون، تاريخ ١٩٩٧/١/١٧ .
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني للديمقراطية والانتخابات.
-العنوان: الاستقلال الاقتصادي للمرأة.
-الموضوع: أهمية المشاريع الخاصة بالمرأة وكيفية عمل جدوى اقتصادية للمشروع وكيفية ادارته.
-أبرز المشاركين: نجوى قطاطو، بسام قشوع، رانية قضماني، غسان خضر.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الحركة الاسلامية

-مكان الانعقاد: جباليا، تاريخ ١٩٩٧/١/١٨ .

-الهيئة المنظمة: حزب الخلاص الوطني الاسلامي.

-العنوان: واقع العمل الاسلامي.

-الموضوع: ضرورة تفعيل دور الحركة الاسلامية بالمشاركة في بناء الوطن.

-أبرز المشاركين: الشيخ سبد أبو سامح، الشيخ عبد الله الشامي.

يوم دراسي حول مستقبل مدينة بيت لحم

-مكان الانعقاد: فبنا، تاريخ ١٩٩٧/١/١٨ .

-الهيئة المنظمة: بلدية بيت لحم/ لجنة بيت لحم ٢٠٠٠ .

-العنوان: بيت لحم ٢٠٠٠ واقع وآفاق.

-الموضوع: واقع المدينة من الناحية الدينية والسياحية، مشاريع الترميم وقوانين الحفاظ على التراث، دو
المؤسسات المحلية والدولية في مستقبل المدينة.

-أبرز المشاركين: المطران كمال بطحيش، باجس اسماعيل ، هاني أبو دية، وآخرون.

محاضرة حول العنف ضد المرأة

-مكان الانعقاد: البيرة، تاريخ ١٩٩٧/١/١٨ .

-الهيئة المنظمة: جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.

-العنوان: ظاهرة العنف ضد المرأة.

-الموضوع: اشكال العنف ضد المرأة وآثاره وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية.

-أبرز المشاركين: حنان الجيوسي.

محاضرة حول الجريمة في المجتمع الفلسطيني

-مكان الانعقاد: المغازي، تاريخ ١٩٩٧/١/١٩ .

-الهيئة المنظمة: مركز خدمات المغازي.

-العنوان: الجريمة في المجتمع الفلسطيني: الواقع السلبي وآفاق الاصلاح.

-الموضوع: مفهوم الجريمة من ناحية قانونية وقضائية، وموقف الشريعة الاسلامية من الجريمة، ومفهوم القضا
العشائري ودوره في حل المشاكل في المجتمع الفلسطيني.

-أبرز المشاركين: د. غيث غيث، د. سالم الكرد، جميل سلامة.

إعداد: عزيز كايد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية

التاريخ: ١٩٩٦/١٢/١٦

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الإطلاع على قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ الساري المفعول في محافظات الضفة الغربية، وعلى قانون البلديات رقم ١ لسنة ١٩٣٤ الساري المفعول في محافظات قطاع غزة، وعلى قانون إدارة القرى رقم 5 لسنة ١٩٥٤ المعمول به في محافظات الضفة الغربية، وعلى قانون إدارة القرى رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٤ المعمول به في محافظات قطاع غزة، وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء، وبعد اعتماد المجلس التشريعي لمشروع القانون،

أصدرنا القانون الآتي:

الفصل الأول
تعاريف
المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للعبارات والكلمات التالية للمعاني المخصصة لهذا أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الوزير: وزير الحكم المحلي .

الوزارة: وزارة الحكم المحلي .

اللجنة العليا للانتخابات: لجنة انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية المشكلة بمرسوم رئاسي .

الهيئة المحلية: وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي إداري معين .

الرئيس: رئيس الهيئة المحلية .

المجلس: مجلس الهيئة المحلية ويشمل مجلس البلدية أو المجلس المحلي أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير أو أي مجلس آخر يشكل وفقا لأحكام القانون .

المقيم: المواطن الفلسطيني المقيم ضمن منطقة هيئة محلية ويكون له سكن أو عمل دائم فيها. المحكمة: المحكمة

Digitized by Birzeit University Library

المركزية أو محكمة البداية حسب الأحوال.

الفصل الثاني
إدارة الانتخابات

المادة (٢)

مهام وصلاحيات اللجنة العليا للانتخابات إعمالا لأحكام هذا القانون بما يحقق الغاية المقصودة منه يناط بلجنة انتخابات الهيئات ا لمحلية ما يلي:-

١- اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة، لمباشرة عملية الانتخابات إعداداً وتنظيماً وإشرافاً .

٢- تعيين لجان الدوائر الانتخابية ولجان التسجيل والاقتراع والفرز .

٣- الإشراف على إدارة وعمل هذه اللجان ومكاتب الدوائر الانتخابية والعمل على تطبيق أحكام هذا القانون.

٤- تعيين الموظفين والمستشارين العاملين في مكاتب اللجان في مختلف الدوائر الانتخابية .

٥- إصدار بطاقات اعتماد للمراقبين على الانتخابات وتسهيل عملهم .

٦- تحديد مراكز الاقتراع .

٧-ممارسة أية صلاحيات أخرى تناط بها بموجب أحكام هذا القانون.

المادة (٣)

يصدر وزير الحكم المحلي قرارا بإجراء انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية ويحدد موعدا لها.

المادة (٤)

للوزير أن يؤجل موعد الانتخابات لمجلس من المجالس أو أكثر لمدة لا تزيد عن أسبوعين إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة وسلامة الانتخابات، على أن تحتسب مدة التأجيل ضمن المدة القانونية للمجلس.

الفصل الثالث
الدائرة الانتخابية

المادة (٥)

تعتبر منطقة كل هيئة محلية دائرة انتخابية واحدة.

المادة (٦)

تعين اللجنة العليا للانتخابات لجنة انتخابية واحدة لكل دائرة انتخابية لتسجيل وإعداد وتنظيم سجلات الناخبين بالتعاون مع دائرة الإحصاء المركزية.

المادة (٧)

تتشكل كل لجنة انتخابية من خمسة إلى تسعة أعضاء ممن لهم حق الانتخاب ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة والحياد. ويعين رئيس اللجنة من بين أعضائها.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الرابع
حق الانتخاب

المادة (٨)

تجري الانتخابات بصورة حرة ومباشرة وسرية وفردية ولا يجوز التصويت بالوكالة.

المادة (٩)

يمارس حق الانتخاب بموجب أحكام هذا القانون كل من تتوفر فيه الشروط التالية:

أ- أن يكون فلسطينيا بلغ الثامنة عشرة من عمره يوم الاقتراع .

ب- أن يكون مقيما ضمن منطقة الهيئة المحلية التي أدرج اسمه في سجل الناخبين بها .

ج- أن لا يكون فاقدا لأهليته القانونية.

الفصل الخامس
سجلات الناخبين

المادة (١٠)

يحق لكل من توافرت فيه الشروط الواجبة في الناخب أن يدرج اسمه في سجل الناخبين العائد لمنطقة الهيئة المحلية التي يقيم فيها.

المادة (١١)

يبدأ تسجيل الناخبين قبل ثلاثة أشهر من الموعد المحدد للاقتراع ويستمر لمدة ثلاثين يوما.

المادة (١٢)

تتولى اللجنة الانتخابية في كل دائرة انتخابية مهمة تسجيل المقيمين فيها في سجلات الناخبين متضمنة البيانات التالية:

١ - الاسم الرباعي .

٢- الجنس .

٣- تاريخ ومكان الولادة .

٤- عنوان الإقامة المحدد .

٥- نوع وثيقة التعريف الشخصية ورقمها.

المادة (١٣)

ينظم سجل الناخبين حسب الحروف الهجائية مع ذكر البيانات الخاصة بكل ناخب.

المادة (١٤)

لا يجوز أن يدرج اسم الناخب في غير سجل الناخبين العائد لإحدى الدوائر التي يقيم فيها. ولا يجوز للناخب أن يقترع في أكثر من دائرة انتخابية واحدة، وفي حالة إدراج أسمه في أكثر من دائرة فعليه أن يختار إحداها.

Digitized by Birzeit University Library

المادة (١٥)

تنشر سجلات الناخبين خلال عشرة أيام من تاريخ انتهاء مدة التسجيل المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون في مقر المجلس أو في أي مكان آخر يسهل فيه الإطلاع عليها.

الفصل السادس
الاعتراض على سجل الناخبين

المادة (١٦)

يحق لأي شخص خلال خمسة أيام من تاريخ نشر السجلات أن يقدم اعتراضا كتابيا لرئيس اللجنة الانتخابية التابع لها طالبا إدراج اسمه إذا لم يكن مدرجا أو شطب اسم غيره إذا كان مدرجا فيها بغير حق.

المادة (١٧)

١- تصدر اللجنة الانتخابية قراراتها في الاعتراضات المقدمة لها خلال خمسة أيام من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض .

٢- إذا كان الاعتراض يتعلق بقيد شخص آخر أو عدم قيده في جدول الناخبين فلا يجوز البت في الاعتراض قبل إبلاغ ذلك للشخص الآخر بالطريق القانوني ليتمكن من إبداء دفاعه بشأنه.

المادة (١٨)

تكون قرارات اللجنة الانتخابية قابلة للاستئناف خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها أمام رئيس المحكمة التي تقع الدائرة الانتخابية ضمن دائرة اختصاصها ويصدر رئيس المحكمة قراره في الاستئناف خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الاستئناف ويكون قراره في ذلك نهائيا.

المادة (١٩)

تقوم اللجان الانتخابية بتنفيذ القرارات النهائية الصادرة عنها في حالة عدم استئنافها والقرارات النهائية الصادرة عن رئيس المحكمة.

المادة (٢٠)

بعد انتهاء الإجراءات السابقة يقوم رؤساء اللجان الانتخابية بالتوقيع على السجلات والقوائم والجداول الانتخابية الخاصة بكل لجنة وترسل للجنة العليا للانتخابات للإطلاع عليها واعتمادها.

الفصل السابع
الترشيح للرئاسة والعضوية

المادة (٢١)

يبدأ تسجيل المرشحين لرئاسة وعضوية المجلس لدى لجنة الدائرة الانتخابية التابعة لذلك المجلس قبل أربعة وأربعين يوما من الموعد المعين أصلاً للاقتراع ويستمر لمدة عشرة أيام ولا تقبل طلبات الترشيح بعد المدة المذكورة إلا بقرار من اللجنة العليا للانتخابات.

المادة (٢٢)

على كل مرشح (لرئاسة المجلس أن يدفع مبلغ خمسمائة دينار أردني) وعلى المرشح لعضوية المجلس دفع مبلغ مائة دينار لحساب اللجنة العليا للانتخابات تأمينا يعاد له في حالة فوزه في الانتخابات أو انسحابه من الترشيح قبل

Digitized by Birzeit University Library

عشرة أيام من اليوم المحدد للاقتراع.

المادة (٢٣)

١- تقدم طلبات الترشيح حسب النموذج المعد لهذا الغرض إلى اللجنة الانتخابية خلال المدة المنصوص عليها في المادة (٢١) من هذا القانون على أن يتضمن طلب الترشيح اسم المرشح رباعيا، وعمره، وعنوانه في الدائرة الانتخابية المرشح فيها ورقم تسجيل اسمه في سجل الناخبين، وأن يكون مذيلا بتوقيعه، وأن يضمن اسم وعنوان ممثله المعتمد.

٢- تقوم لجنة الدائرة الانتخابية بتسجيل طلبات الترشيح المقدمة لها وتصدر شهادة لكل مرشح تتضمن ساعة وتاريخ تقديم الطلب ورقم تسجيله لديها.

المادة (٢٤)

يشترط في المرشح ما يلي :

١- بلوغ سن الثلاثين لمرشح الرئاسة، وسن الخامسة والعشرين لمرشح العضوية .

٢- أن يكون اسمه مدرجا في سجل الناخبين وأن تتوفر فيه شروط الناخب .

٣- أن لا يكون محكوما عليه في جنحة مخلة بالشرف أو بجناية .

٤- أن لا يكون موظفا أو مستخدما في وزارة الحكم المحلي أو في أي من أجهزة الأمن العام أو في مجلس الهيئة، أو محاميا له، إلا إذا قدم استقالته مرفقة بطلب الترشيح .

٥- أن يكون مقيما ضمن الهيئة المحلية المرشح لمجلسها، وأن لا يكون مرشحا في دائرة أخرى .

٦- أن يقدم شهادة بدفع جميع الرسوم والضرائب المستحقة عليه لصالح المجلس.

المادة (٢٥)

تنشر قوائم المرشحين في مراكز الدوائر الانتخابية وفي مقار المجالس قبل موعد الاقتراع بأربعة وثلاثين يوما.

المادة (٢٦)

يجوز لأي شخص خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر قوائم المرشحين أن يقدم اعتراضا كتابيا إلى اللجنة الانتخابية التابع لها مبينا فيها أسباب اعتراضه.

المادة (٢٧)

تصدر اللجنة قراراتها في الاعتراضات المقدمة إليها خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض وتكون قراراتها قابلة للاستئناف أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها.

المادة (٢٨)

تصدر المحكمة قراراتها في الاستئناف المرفوعة إليها خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمها وتكون قراراتها في هذا الشأن نهائية غير قابلة للطعن.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثامن
الدعاية الانتخابية

المادة (٢٩)

تتمثل الدعاية الانتخابية في النشاطات المشروعة التي يقوم بها المرشحون لشرح برامجهم لجمهور الناخبين.

المادة (٣٠)

تلتزم السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة موقف الحياد في جميع مراحل العملية الانتخابية، وتقوم الوزارة واللجنة العليا للانتخابات بإصدار النشرات والإعلانات التي تبرز أهمية الانتخابات وتحث المواطنين على المشاركة فيها.

المادة (٣١)

تبدأ الدعاية قبل أسبوعين من اليوم المحدد للاقتراع وتنتهي قبل أربع وعشرين ساعة من ذلك الموعد مع وقف الفعاليات الدعائية كافة.

المادة (٣٢)

يراعى في الدعاية الانتخابية ما يلي :

١- عدم إقامة المهرجانات أو عقد الانتخابات الانتخابية العامة في المساجد أو الكنائس أو إلى جوار المستشفيات أو في الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة.

٢- عدم وضع الملصقات واللافتات الانتخابية في الأماكن أو المواقع عامة غير تلك المخصصة لذلك.

٣- عدم استعمال الشعارات الحكومية في النشرات أو الإعلانات أو في سائر أنواع الكتابة والرسوم والصور الانتخابية. وكذا عدم استعمال السيارات الرسمية في أعمال الدعاية الانتخابية.

٤- أن لا تتضمن الخطب أو النشرات أو الإعلانات أو الصور الانتخابية أي تحريض أو طعن بالمرشحين الآخرين أو أية إثارات للنعرات التي تمس بوحدة الشعب.

الفصل التاسع
أوراق الاقتراع

المادة (٣٣)

تكون أوراق الاقتراع لمنصب الرئيس باللون الأحمر، وتكون أوراق الاقتراع لمنصب العضوية باللون الأبيض ويجب أن تتضمن البيانات التالية: ١- اسم دائرة الهيئة المحلية الانتخابية التي يتم فيها الاقتراع. ٢- أسماء المرشحين رباعية واسم الشهرة إن وجد. ٣- رسما مربعا بجانب كل اسم من المرشحين للتأشير عليها بعلامة (X) للدلالة على اسم المرشح الذي يختاره الناخب.

المادة (٣٤)

يزود كل مركز اقتراع تابع للجنة الانتخابية بنسختين من قوائم الناخبين وبعدد كاف من صناديق الاقتراع الخاصة بالرئيس وهي باللون الأحمر، والخاصة بالأعضاء وهي باللون الأبيض وبعدد كاف من أوراق الاقتراع.

المادة (٣٥)

تعلق نسخة واحدة من قوائم الناخبين في مكان ظاهر في مركز الاقتراع لإطلاع الناخبين عليها، وتستخدم

Digitized by Birzeit University Library

النسخة الأخرى لإجراءات عمليات الاقتراع من قبل اللجنة الانتخابية.

المادة (٣٦)

يحق للمرشحين تعيين وكلاء عنهم وتفويضهم كتابيا بالتواجد بمركز الاقتراع التابع للجنة الانتخابية ولا يجوز أن يتواجد في المركز أكثر من وكيل عن كل مرشح أو قائمة.

الفصل العاشر
الاقتراع
المادة (٣٧)

قبل البدء في عملية الاقتراع يقوم رئيس اللجنة الانتخابية بفتح صندوقي اقتراع الرئيس والأعضاء أمام أعضاء اللجنة ووكلاء المرشحين للتأكد من خلوهما ثم يعيد إقفالهما وختمهما بالشمع الأحمر، ولا يجوز فتحهما إلا عند البدء بعمليات الفرز.

يبدأ الاقتراع من الساعة السابعة صباحا وتنتهي الساعة السابعة من مساء اليوم المعين للاقتراع وفقا للإجراءات التالية:

١- يتحقق رئيس مركز الاقتراع أو من يختاره من أعضاء لجنته من هوية الناخب ومن أن اسمه مدرج في سجل الناخبين بالدائرة الانتخابية التابع لها ويؤشر عليه .

٢- يقوم رئيس مركز الاقتراع أو من يختاره من أعضاء لجنته بتسليم الناخب ورقتي الاقتراع المختومتين بخاتم اللجنة والموقعتين من رئيسها .

٣- يتوجه الناخب بورقتي الاقتراع إلى المكان المخصص الذي تكفل فيه السرية حيث يقوم الناخب بالتأشير بعلامة (X) في المربع المعد لذلك في الورقتين أمام الاسم الذي يختاره ولا يجوز له التأشير على عدد من المرشحين يتجاوز العدد المطلوب .

٤- يضع الناخب كلا من ورقتي الاقتراع في الصندوق المخصص لها على مرأى من لجنة الاقتراع .

٥- يجري شطب اسم الناخب من سجل الناخبين .

٦- إذا ارتكب الناخب خطأ أثناء التأشير على ورقة الاقتراع يمكنه تسليمها إلى رئيس مركز الاقتراع الذي يسلمه ورقة جديدة بعد التأشير بالإلغاء على الورقة القديمة التي يضعها في مغلف خاص ليسلمها بعد ذلك إلى لجنة الدائرة.

المادة (٣٩)

إذا كان الناخب أميا أو معاقا بصورة تمنعه من التأشير على ورقة الاقتراع بنفسه فيمكنه الاستعانة بمن يختاره ليؤشر له على الاسم أو الأسماء التي يليها عليه على مسمع ومرأى من رئيس مركز الاقتراع.

المادة (٤٠)

قبل حلول الوقت المحدد لانتهاء الاقتراع يجوز لرئيس لجنة الدائرة الانتخابية عند الضرورة أن يحصل من لجنة الانتخابات العليا على الموافقة على تمديد مدة الاقتراع لفترة لا تزيد على ساعتين على أن يدلي أعضاء مركز الاقتراع بأصواتهم قبل انتهاء الوقت المحدد لإغلاق الصناديق.

Digitized by Birzeit University Library

المادة (٤١)

ينظم رئيس اللجنة بالاشتراك مع أعضائها ورؤساء مركز الاقتراع محضرا يبين فيه عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم وعدد الناخبين المسجلين في قوائم الناخبين وأية مخالفات أو إشكالات وقعت أثناء الاقتراع والطريقة التي اتبعت في معالجتها.

الفصل الحادي عشر
فرز الأصوات

المادة (٤٢)

يبدأ فرز أوراق الاقتراع في مكان الاقتراع خلال ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع وذلك بحضور أعضاء اللجنة ووكلاء المرشحين والمراقبين ومندوبي وسائل الإعلام، على أن تنهي خلال فترة لا تتجاوز اثنتي عشرة ساعة من ساعة بداية الفرز.

المادة (٤٣)

أ- تبدأ اللجنة بفتح الصناديق وإخراج أوراق الاقتراع وتبدأ بفرز الأصوات للرئيس والأعضاء بتلاوة أسماء الناخبين في كل ورقة علنا على أن يتم التأشير بعلامة أمام اسم كل مرشح بما يفيد انتخابه .

ب- من حق الوكلاء والمراقبين الإطلاع على الورقة المقروءة علناً.

المادة (٤٤)

بعد انتهاء عملية الفرز يجب التأكد من مطابقة عدد أوراق الاقتراع بما في ذلك أوراق الاقتراع الباطلة والبيضاء مع عدد المقترعين المسجلين في سجل الناخبين وتنظم اللجنة الانتخابية محضرا تبين فيه عدد أوراق الاقتراع الموجودة في الصناديق الخاصة بالرئيس وبالأعضاء، وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح مرتبة بتسلسل تنازلي وعدد الأوراق الباطلة التي أهملت مع بيان الأسباب وعدد الناخبين المسجلين في الدائرة الانتخابية وعدد الذين لم يدلوا بأصواتهم وتسجيل الاعتراضات التي تقدم بها المرشحون أو وكلاؤهم أثناء عملية الفرز.

يرفق بالمحضر المذكور محضر آخر عن عدد الأوراق اللاغية المستبدلة بسبب أخطاء إجرائية أثناء العملية الانتخابية.

المادة (٤٥)

ترسل نسخة من المحضر المشار إليه في المادة السابقة إلى اللجنة العليا للانتخابات مع جميع أوراق الاقتراع والأوراق الملغاة ونتائج الفرز على أن تكون المحاضر جميعها مختومة بخاتم اللجنة الانتخابية وموقعة من رئيس اللجنة وأعضائها.

الفصل الثاني عشر
أوراق الاقتراع الباطلة

المادة (٤٦)

تعد أوراق الاقتراع باطلة في الحالات التالية :

١- إذا لم تكن الورقة مختومة بخاتم اللجنة الانتخابية وموقعة من رئيس اللجنة .

٢- إذا كانت موقعة باسم الناخب أو مؤشر عليها بأية علامة تميزها .

Digitized by Birzeit University Library

٣- إذا تم التأشير على ورقة الاقتراع لعدد من المرشحين يزيد عن العدد المطلوب انتخابه .

٤- إذا انطوت على تغيير في أسماء المرشحين.

الفصل الثالث عشر
نتائج الانتخابات

المادة (٤٧)

يعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات أسماء المرشحين الذين فازوا برئاسة وبعضوية المجالس، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثمان وأربعين ساعة من انتهاء عملية الفرز، ويقوم بإصدار شهادات رسمية للفائزين.

المادة (٤٨)

أ- عند تساوي أصوات المرشحين لمقعد الرئاسة تعاد الانتخابات لمقعد الرئاسة في الدائرة المعنية خلال مدة لا تزيد على أسبوعين من تاريخ إعلان النتائج .

ب- وعند تساوي أصوات المرشحين للمقعد الأخير للعضوية تجري اللجنة الانتخابية القرعة بينهم وبحضورهم أو بحضور من يمثلهم ثم يعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات اسم المرشح الفائز.

المادة (٤٩)

تحتفظ اللجنة العليا للانتخابات في مقرها بسجلات الناخبين وأسماء المرشحين وأوراق الاقتراع ومحاضر الانتخابات والاعتراضات والطعون والقرارات الصادرة بشأنها.

الفصل الرابع عشر
الطعن في نتائج الانتخابات

المادة (٥٠)

أ- يحق لكل ناخب أو مرشح أو وكيله الطعن في نتائج الانتخابات المعلنة أمام المحكمة المختصة خلال أسبوع من تاريخ إعلان النتيجة وعلى المحكمة أن تفصل فيه خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه إليها وأن تبلغ اللجنة العليا للانتخابات بالقرارات التي تصدرها للعمل بمقتضاها .

ب- إذا قضى قرار المحكمة بإلغاء عملية الانتخابات كلها أو بعضها تجري الانتخابات بعد عشرة أيام من تاريخ صدور القرار طبقا لأحكام هذا القانون، وتعتمد في الاقتراع الثاني سجلات الانتخابات المعتمدة في الاقتراع الأول .

المادة (٥١)

ينتخب أعضاء المجلس الجديد من بينهم بالاقتراع السري نائبا للرئيس في أول جلسة يعقدونها ضمن مهلة خمسة عشرة يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات .

المادة (٥٢)

يشترط فيمن ينتخب رئيسا للمجلس التفرغ التام ولا يجوز الجمع بين رئاسة المجلس وأية وظيفة أو مهنة أخرى .

Digitized by Birzeit University Library

المادة (٥٣)

مدة دورة المجلس أربع سنوات ولا يجوز انتخاب رئيس للمجلس لأكثر من دورتين متتاليتين .

المادة (٥٤)

للمراقبين الحق في مراقبة مراحل العملية الانتخابية كافة بالتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات.

الفصل الخامس عشر
شغور مركز الرئيس أو العضو

المادة (٥٥)

شغور مركز الرئيس

١- يعد مركز الرئيس شاغرا إذا:

أ) فقد أهليته القانونية أو أصبح عاجزا عن القيام بمقتضى حكم قضائي قطعي .

ب) استقال أو توفي .

٢- يتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس لحين انتخاب رئيس جديد للمجلس .

٣- تجري الانتخابات خلال شهر من تاريخ شغور مركز الرئيس لاختيار رئيس جديد للهيئة المحلية المعنية وذلك وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة (٥٦)

شغور مركز العضو

١- يعد مركز العضو شاغرا إذا :

أ) استقال أو توفي .

ب) فقد أهليته أو أصبح عاجزا عن القيام بواجباته بمقتضى حكم قضائي قطعي .

٢- يعلن المجلس عن شعور مركز العضو وبحيط وزير الحكم المحلي وكذلك اللجنة العليا للانتخابات علما بذلك.

٣- يتم ملء الشاغر بالعضو الذي يلي آخر المنتخبين في ترتيب الأصوات وفق النتائج المعتمدة للانتخابات.

٤- يتم ملء الشاغر وفقا لأحكام الفقرة أعلاه بما لا يتجاوز نصف عدد الأعضاء .

٥- في حالة شغور مراكز أكثر من نصف أعضاء المجلس تجري انتخابات جديدة في مدة أقصاها شهر من إعلان الشعور وذلك لاختيار أعضاء جدد لكامل المجلس وفقا لأحكام هذا القانون.

الفصل السادس عشر
جرائم الانتخابات

المادة (٥٧)

التعرض لحرية الناخبين كل من تعرض لحرية الناخبين على وجه من الوجوه التالية :

١- استعمل الشدة أو العنف أو هدد باستعمالها بالنسبة لأي شخص من أجل إرغامه أو التأثير عليه للاقتراع أو الامتناع عنه لصالح أي مرشح دون الآخر أو من أجل الاشتراك أو الامتناع عن الاشتراك في أي اجتماع أو مهرجان انتخابي .

Digitized by Birzeit University Library

٢- حرض شخصا آخر أو ساعده أو مكنه من الاقتراع في الانتخابات وهو يعلم أنه غير مؤهل لذلك قانونا .
٣- أعاق أو حاول إعاقة أو تعطيل أي ناخب بأية طريقة من ممارسة حقه المشروع في الانتخابات بحرية كاملة.
٤- حمل أي ناخب بأية وسيلة على الإفصاح عن اسم أو أسماء المرشحين الذين اقترع لصالحهم أو الكشف عن محتويات ورقة الاقتراع التي اقترع بموجبها .

يعد مرتكبا لجرم ويعاقب بعد إدانته بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن ألف دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا هاتين العقوبتين .

المادة (٥٨)

الرشوة

كل من:
١- قدم مالا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو أقرض أو وعد بقرض أو بتحقيق منفعة لأي ناخب لحمله على الاقتراع بطريقة الإملاء أو لمنعه من الاقتراع .
٢- طلب مباشرة أو بصورة غير مباشرة نقودا أو قرضا أو منفعة أو أي مقابل آخر سواء لنفسه أو لغيره بقصد أن يقترع على وجه خاص أو يمتنع عن الاقتراع أو يؤثر على غيره للاقتراع أو الامتناع عن الاقتراع.

يعد مرتكبا لجرم ويعاقب بعد إدانته بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها من العملة المتداولة أو بكلتا هاتين العقوبتين .

المادة (٥٩)

الاقتراع بغير حق كل من :
١-حصل أو حاول الحصول على أية وثيقة اقتراع باسم أي شخص آخر سواء كان هذا الشخص حيا أو ميتا .
٢- أبرز أو استعمل وثائق مزورة أو غير صحيحة للتعريف على شخصه .
٣- انتحل اسم أي ناخب آخر .
٤- اقترع أكثر من مرة في أي مركز اقتراع .
٥- اقترع وهو يعلم بأنه لا يملك حق الاقتراع. يعد مرتكبا لجرم يعاقب بعد إدانته بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن ألف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا هاتين العقوبتين.

المادة (٦٠)

المواد الانتخابية

كل من:
١- نقل أو أخفى أو ساعد على نقل أو إخفاء أي من المواد الانتخابية خلافا لما جاء في هذا القانون ودون أن يكون مكلفا بذلك من جهة مختصة .
٢- طبع أو صنع أو جهز أية مواد انتخابية ذات صفة رسمية منصوص عليها في هذا القانون دون إذن من جهة مختصة.

يعد مرتكبا لجرم ويعاقب بعد إدانته بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن ألف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا هاتين العقوبتين.

Digitized by Birzeit University Library

المادة (٦١)
أوراق الاقتراع أو المحاضر الانتخابية

كل من:

١- زور أو أورد بيانات كاذبة في المحاضر الانتخابية وقوائم المقترعين .

٢- أدخل أو سمح بإدخال أوراق اقتراع في أي صندوق اقتراع لأشخاص لم يقترعوا على الإطلاق أو لأشخاص وهميين .

٣- أورد أية بيانات كاذبة وهو عالم بذلك في طلب الترشيح أو إعلانه أو تاريخ تقديمه أو تاريخ تسجيله.

٤- أخفى أو أتلف أو شوه أي طلب ترشيح أو لائحة اعتراض مقدمة من أي مرشح طبقا لهذا القانون.

يعد مرتكبا لجرم ويعاقب بعد إدانته بالحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تزيد عن ألف دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا هاتين العقوبتين.

المادة (٦٢)

جرائم أخرى كل من :

١- أفشى أي سر من أسرار العملية الانتخابية.

٢- نشر أو أذاع قبيل الانتخابات أو أثناءها أية بيانات كاذبة عن سلوك أحد المرشحين بقصد التأثير في نتيجة الانتخابات.

٣- فعل أو ترك أو امتنع أو قصر أو أهمل القيام بأي واجب يقتضيه هذا القانون ما لم تفرض له عقوبة خاصة.

يعد مرتكبا لجرم ويعاقب بعد إدانته بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا هاتين العقوبتين.

المادة (٦٣)

كل من أدين بجرم من جرائم الانتخابات بمقتضى أحكام هذا القانون يجوز للمحكمة التي أدانته حرمانه من حق الانتخاب لمدة لا تقل عن أربع سنوات وإذا كان عضوا في مجلس منتخب تسقط عضويته في الانتخاب الذي وقع الجرم أثناءه.

المادة (٦٤)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

المادة (٦٥)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة غزة بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٦ ميلادية .
الموافق ٥ شعبان ١٤١٧ هجرية.
ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

قائمة المطبوعات

الموجزات الشهرية

١- مشاكل التعليم الفلسطيني: دور الجامعات ومراكز ، د. ابراهيم أبو لغد، آب ١٩٩٣، ٤١ ص.

٢- تقييم فلسطيني لادارة كلينتون، د. رشيد الخالدي، آب ١٩٩٣، ٤١ ص.

٣- كيف يفهم الاسرائيليون الطوق الامني؟ د. روزماري هوليس، ومفهوم الاردن للعلاقات الفلسطينية-الاردنية المستقبلية، السيدة فاليري يورك، أيار ١٩٩٤، ٣٢ ص.

٤- الترتيبات الامنية والتسوية السياسية الفلسطينية-الاسرائيلية، د.ايفرت ماندبلسون، د. جيفري بوتول، د. نعومي وايتبرغر، أيار ١٩٩٤، ٣٥ ص.

٥- العلاقات الفلسطينية-الاردنية بعد اتفاق اعلان المبادىء، د. أسعد عبد الرحمن، أيار ١٩٩٤، ٣٤ ص.

٦- سياسة كلينتون الخارجية، د. ديفيد جارنهام، أيار ١٩٩٤، ٢٧ ص.

٧- المعارضة والسلطة الوطنية، د. محمد جاد الله، أيلول ١٩٩٤، ٢٣ ص.

٨- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية (بكدار)، أيلول ١٩٩٤، سمير عبد الله، ٢٦ ص.

٩- مجلس التعليم العالي والجامعات الفلسطينية، د.منذر صلاح، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٠ ص.

١٠- الاسلاميون والمرحلة القادمة، الشيخ جميل حمامي، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٦ ص.

١١- الاتفاقات الفلسطينية-الاسرائيلية والانتخابات: التطلعات والواقع، د.نبيل قسيس، كانون أول ١٩٩٤، ٢٠ ص.

١٢- فلسطينيو الداخل والتسوية السلمية، د.راسم خمايسي، كانون أول ١٩٩٤، ٢١ ص.

١٣- المعارضة الوطنية والانتخابات، علي أبو هلال ووليد سالم، أيار ١٩٩٥، ٤٣ ص.

١٤- التوجهات السياسية بين الفلسطينيين في إسرائيل، د. عزيز حيدر، تموز ١٩٩٥، ٢٩ ص.

١٥- نحو اختيار استراتيجية للتنمية الحضرية المدنية في فلسطين الدولة، د. راسم خمايسي، تموز ١٩٩٥، ٢١ ص.

١٦- إدارة المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية، حسن عصفور، تموز ١٩٩٥، ٢٧ ص.

١٧- الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاعادة دمج اللاجئين، د. سليم تماري، تموز ١٩٩٥، ٢٢ ص.

١٨- المدن الصناعية الحدودية، د. جواد الناجي، تموز ١٩٩٥، ٢١ ص.

١٩- قراءة في الخارطة السياسية الاسرائيلية ومستقبلها، د. عزمي بشارة، تشرين أول ١٩٩٥، ٢٤ ص.

٢٠- سلطة النقد الفلسطينية، د. فؤاد بسيسو، تشرين أول ١٩٩٥، ٢١ ص.

٢١- تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، بشير برغوثي، شباط ١٩٩٦، ٢٤ ص.

٢٢- العلاقة بين مؤسسات (م. ت. ف) ومؤسسات السلطة الوطنية، هاني الحسن، ايلول ١٩٩٦، ٢١ص.

الملف الفكري

١- المعارضة الوطنية وتحليل البدائل، د.رياض المالكي، آب ١٩٩٣، ٣٢ ص.

Digitized by Birzeit University Library

٢- اشكاليات العمل الوطني الفلسطيني: الوحدة الوطنية وصنع القرار، د.حيدر عبد الشافي، آب ١٩٩٣، ٣٧ ص.

٣- الواقع الاحصائي في الاراضي المحتلة، د.حسن أبو لبده، كانون أول ١٩٩٤، ٢٣ ص.

٤- رؤية تحليلية لواقع ومستقبل السلطة الفلسطينية، ياسر عبد ربه، أيار ١٩٩٥، ٢٢ ص.

المحاضرات العامة

١- المجلس الفلسطيني للاسكان: الاهداف والسياسيات والبرامج، د.ابراهيم شعبان، آب ١٩٩٣، ٢٠ ص.

٢- النقابات العمالية الفلسطينية واعادة البناء الوطني، شاهر سعد، أيلول ١٩٩٣، ١٦ص.

٣- أهمية الانتخابات في مسيرة الشعب الفلسطيني، د. حيدر عبد الشافي، كانون أول ١٩٩٤، ٢٤ ص.

٤- السلطة الفلسطينية والانتخابات، د. صائب عريقات، أيار ١٩٩٥، ٢٠ ص.

٥- الاسلاميون والانتخابات، جمال سليم وجمال منصور، أيار ١٩٩٥، ١٧ ص.

٦- المرأة والانتخابات، ماجدة فضة، زهيرة كمال، اصلاح جاد، نادر سعيد، أيار ١٩٩٥، ٣٧ ص.

٧- السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، د. رشيد الخالدي، شباط ١٩٩٦، ٢٥ ص.

٨- مشروع قانون الاحزاب السياسية الفلسطينية: رؤى متباينة، جمال منصور، د. مضر قسيس، وليد سالم، ابراهيم الدغمة، نيسان ١٩٩٦، ٣٣ ص.

٩- الحركة الاسلامية ومستقبل المعارضة، د. عبد الستار قاسم، المعقبون: د. هشام أحمد فرارجة، خالد سليمان فايز، عماد السبع، نيسان ١٩٩٦، ٤٠ ص.

المؤتمرات

١- الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، تحرير د.خليل الشقاقي، شباط ١٩٩٥، ٢٢١ص.

٢- العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - المصرية، عقد في القاهرة من آذار ١٩٩٥، ٢١٦ ص.

٣- البحوث المسحية وقواعد المعلومات في المجتمع الفلسطيني، تحرير: د. نادر سعيد، تموز ١٩٩٦، ١٠٢ ص.

دائرة التحليل الاستراتيجي

١- المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية: مواقف اسرائيلية من قضايا الحل النهائي، تقديم د. خليل الشقاقي، نيسان ١٩٩٥، ١٨٥ ص.

٢- الامن الاسرائيلي الفلسطيني: قضايا في مفاوضات الوضع الدائم، د. جيفري بوتول، د. ايفرن ماندلسون، تشرين أول ١٩٩٥، ١٢٤ ص.

٣- مراحل تطور العلاقات الاردنية-الفلسطينية، د. أسعد عبد الرحمن، هاني الحوراني، أيار ١٩٩٦، ٦٠ص .

٤- مستقبل العملية السلمية قراءة في الانتخابات الاسرائيلية، مروان بشارة، تشرين أول ١٩٩٦، ٤٤ص

الدائرة الاقتصادية

١- السجناء المحررون: الظروف المعيشية والاوضاع الاقتصادية، د.هشام عورتاني، د.نادر سعيد، كانون ثاني ١٩٩٤، ٣٠ ص.

Digitized by Birzeit University Library

٢- المشاريع المشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين "الافاق والمحاذير"، د.هشام عورتاني وسمير عوض، نيسان ١٩٩٤، ٤٣ ص.

٣- العلاقات الاردنية-الفلسطينية في المجالات الزراعية: العوامل المحددة والأفاق المتاحة، د.هشام عورتاني، حزيران ١٩٩٤، ٢٤ ص.

٤- الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الاسرائيلية: قراءة في النص، د.هشام عورتاني، د.باسم مكحول، د.سمير عبد الله، د.عاطف علاونة، د.عمر عبد الرازق، تشرين ثاني ١٩٩٤، ١٢٥ص.

٥- الحمضيات الفلسطينية: المشاكل والأفاق، د. هشام عورتاني، د. باسم مكحول، كانون ثاني ١٩٩٥، ٤٤ ص.

٦- استراتيجية التنمية الصناعية في فلسطين، بشير برغوثي، محمد المسروجي، كانون أول ١٩٩٦، ٣٥ص.

٧- سلطة النقد والأوضاع المصرفية في فلسطين، دفزاد بسيسو، يوسف بارزيان، كانون أول ١٩٩٦، ٣٤ص.

وحدة التحليل السياسي

١- قراءة تحليلية لاتفاق اعلان المبادىء "غزة - أريحا اولا"، د.زياد أبو عمرو، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، أيلول ١٩٩٣، ٥٣ ص.

٢- الانتخابات الفلسطينية، د.زياد أبو عمرو، د.ابراهيم أبو لغد، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، تشرين أول ١٩٩٣، ٤٢ ص.

٣- المعارضة الفلسطينية .. الى أين؟ د.علي الجرباوي، د.زياد أبو عمرو، د. ابراهيم ابو لغد، د.خليل الشقاقي، حزيران ١٩٩٤، ٥٧ ص.

وحدة البحوث المسحية

١- استطلاعات الرأي العام الشهرية (٢٢ استطلاع)، أيلول ١٩٩٣ - آذار ١٩٩٦ .

٢- دليل قواعد المعلومات في الضفة الغربية وقطاع غزة، إعداد د. نادر سعيد، عائشة مصطفى، أيار ١٩٩٦، ٤٣ ص.

الدائرة الاسرائيلية

١- الفلسطينيون في اسرائيل: الصوت العربي وانتخابات الكنيست، تحرير د. مروان درويش، شباط ١٩٩٦، ٧٠ ص.

٢- الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)، د. مروان درويش، تشرين ثاني ١٩٩٦، ص ٥٢ .

دائرة السياسة والحكم

١- التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات، د. خليل الشقاقي، تشرين ثاني ١٩٩٦ ٨٦ص .

٢- أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية، د. علي الجرباوي، تشرين ثاني ١٩٩٦، ٣٠ص.

المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات

١- الانتخابات الفلسطينية: تقرير المجموعة الفلسطينية المـ

Digitized by Birzeit University Library

دورية السياسة الفلسطينية

١- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ١+٢، شتاء وربيع ١٩٩٤، ٢٢٣ ص.

٢- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ٣+٤، صيف وخريف ١٩٩٤، ٢٨٠ ص.

٣- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٥، شتاء ١٩٩٥، ٢٥٠ ص.

٤- مجلة السياسة الفلسطينة - العدد ٦، ربيع ١٩٩٥، ٢٠٠ ص.

٥- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٧+٨، صيف-خريف ١٩٩٥، ٢٧٠ ص.

٦- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٩، شتاء ١٩٩٦، ٢٤٣ ص.

٧- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد ١٠، ربيع ١٩٩٦، ٢١٦ ص .

٨- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد ١١، صيف ١٩٩٦، ٢٩٥ ص.

٩- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد١٢، خريف ١٩٩٦، ٢٩٠ص .

١٠- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد١٣، شتاء ١٩٩٧، ٢٥٠ص.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

طلب اشتراك في

السياسة الفلسطينية

ارجو قبول اشتراكي بـ ( ) نسخة اعتبارا

من ( ) ولمدة ( ) عام

☐ طيه شك بقيمة ( ) صادر لامر

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية أو CPRS

☐ إرسال فاتورة (للمؤسسات فقط)

الاسم:

العنوان:

الاشتراك السنوي (بما فيه اجور البريد الجوي):

اشتراكات محلية:

افراد: ٢٥ دولاراً مؤسسات: ٤٠ دولاراً

اشتراكات دولية:

أفراد: ٤٠ دولاراً مؤسسات: ٦٠ دولاراً

ترسل الطلبات الى:

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب. ١٣٢
شارع صلاح الدين
نابلس، فلسطين
ت ٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
ت/فاكس ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

دعوة الباحثين والاكاديميين لتقديم ابحاث للنشر

يسر مجلة السياسة الفلسطينية ان تعلن للباحثين الاكاديميين الفلسطينيين والعرب والاجانب عن قبولها للابحاث والدراسات والمقالات والمراجعات ذات الصلة بالقضايا السياسية والاقتصادية والامنية والاستراتيجية والاجتماعية الفلسطينية في الوطن والشتات.

سياسة النشر بالمجلة

يشترط في المواضيع المرسلة لمجلة السياسة الفلسطينية أن يتوفر فيها ما يلي:

- ان يتوفر في الموضوع الاصول العلمية المتعارف عليها.
- يفضل ان تكون المادة المرسلة مطبوعة، وفي حالة عدم توفر هذه الامكانية تقبل المادة المكتوبة بخط اليد شريطة ان يتوفر الوضوح التام.
- المواد المرسلة للمجلة يجب ان تكون دراسات بحثية، مقالات رأي، مراجعة كتب ذات صلة بالموضوع الفلسطيني، تقارير عن أنشطة وفعاليات ذات أهمية للباحث والمتابع للتطورات الفلسطينية.
- ان تتوفر في المقالة البحثية أو مقال الرأي أو مراجعة الكتاب اصول الكتابة العلمية، وان تسهم في اثراء حيثيات السياسات الفلسطينية الراهنة.
- يشترط ان يكون المقال ما بين (٤٠٠٠-٧٠٠٠) كلمة، والمراجعة ما بين (١٥٠٠-٢٥٠٠) كلمة.
- المجلة غير ملزمة بنشر او اعادة اية مادة تصل اليها.
- تتم الموافقة على نشر أية مادة بعد اجازتها من هيئة تحكيم المجلة.
- تقدم المجلة مكافأة رمزية عن كل مادة يتم نشرها.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

al-Siyasa al-Filastiniyya

(Palestine Policy)

(Volume 4. Number 13. Winter 1997)

Articles:

The Future of Women's Action in Local Councils — Dr. Nadir Sa'id
Analysis of the Results of An-Najah University's Student Elections — Dr. Omer Abd Al-Razsiq
Determinants of Palestinian Public Opinon regarding the perfomance of PNA and opposition. — Dr. Faisal Awartani

File: Palestinian Refugees

Reasons for the failure of Plans to Re-settle Refugees — Dr. Norma Mesria
Palestinian Refugees and Civil Rights — Najeh Jarar

Points of View

The Adaptability of the Jordanian Regime — Dr. Ziad Abu Amer
The War of the "Green" and the "Blue" — Zakaria Muhammed
The Future of Israeli Settlements — Abdel Rahman Abu Arafa

Reports

Current Developments in Palestine — Adnan Odeh
Israeli Policy Toward Jerusalem — Dr. Aziz Haydar
Women and Men Graduates: A Comparison — Karem Sendoqa

Briefings:

Muhammed Muslih, Nathan Brown, Muhammed Abu Sheri'a, Ibrahim Sha'ban

Reviews, Israeli Issues, Documents

Center for Palestine Research and Studies (CPRS)
P.O.B. 1202 Nablus, Palestine - Tel: (09) 380383, Tel&Fax: (09) 380384

Digitized by Birzeit University Library